بلوغ الأماني

في سيرة الإمام

محمد بن الحسن الشيباني

رضي الله عنه

بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى

اعتنى به

د. حمزة محمد وسيم البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي فضَّلَ بعضَ الفُقَهاءِ على بعض، أرشَدَ طوائفَ منهم إلى وجوهِ الفَرْقِ فيما بين الواجبِ والفَرْض، ووَسَّعَ مَدارِكَهم في دقائقِ المسائل، وأنار عُقولَهم إلى تَعرُّفِ مراتبِ الدلائل، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ المبعوثِ بالحنيفيّةِ السَّمْحةِ البيضاء، وعلى آلِهِ المُطهَّرينَ الأصفياء، وصَحْبِهِ القادةِ الأتقياء، ما انفتَقَت قرائحُ الفُقَهاء، لاستِنباطِ أحكام الشريعةِ الغَرّاء.

وبعد،

فإنّ تاريخَ الفِقهِ يشهدُ بأنّ الكُتُبَ المُؤلَّفةَ في مذاهبِ الأئمّةِ المتبوعين؛ مِنَ «المُدوَّنة» و«الحجّة» و«الأم»[1] وما بعدها، إنما أُلِّفَتْ على ضوءِ كُتُبِ ذلك الإمام العظيم أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ رضِيَ اللهُ عنه.

ولم تَزَلْ كتبُه بأيدي الفُقَهاءِ من كُلِّ مَذهَبٍ قبلَ حُلولِ قُرونِ التقليدِ البَحْت، يَتَداوَلونها ويَستَفيدونَ منها؛ تقديراً منهم لِمَا امتازت به ـ على سَبْقِها ـ مِن رَصانةٍ في التعبير، ووضوحٍ في البيان، وإحكامٍ في التأصيل، ودِقّةٍ في التفريع، معَ التدليل على مسائلَ ربَّما تَعزُبُ أدلّتُها عن عِلمِ كثيرٍ من الفُقَهاءِ من أهل طبقتِه، فَضْلاً عمَّنْ بعدهم، على توسُّعِها في توليدِ المسائل في الأبواب، بحيثُ يُنبِئُ عن تَغَلغُلِ مُؤلِّفِها

(١) «المُدوَّنة» في فقه الإمام مالك، وسيأتي الكلامُ عليها ص٥٣-٦٠، و«الحجّة» و«الأم» كلاهما للشافعيّ، وسيأتي الكلامُ عليهما ص٩١ باختصار.

في أسـرارِ العربيّة، ويَدِهِ البيضاءِ[(١)] في اكتِشافِ أسـرارِ التشـريع، من غير أنْ تظهرَ على كلامِهِ شَهْوةُ الانفِرادِ والشُّذوذِ عن الفُقَهاءِ عندما يُناقِشُهم في آرائهم، ولا التحيُّلُ والتشغيبُ في سبيل الدَّعْوةِ إلى آراءٍ استبانَتْ له، بخِلافِ ما ابتُلِـيَ به كثيرٌ ممَّنْ يَنتَمي إلى الفقه.

بل يُنوِّهُ بفَضْل شيوخِهِ عليه، ويُسجِّلُ أقوالَهم في مُؤلَّفاتِهِ؛ عِرْفاناً منه لجميلهم، ولم يَغُـرَّهُ اتِّساعُ عِلمِه، بل زاده إخلاصاً إلى إخلاص، فكافأه اللهُ سبحانَه على ذلك بأنْ باركَ في عِلمِه، حتّى أصبحَت كتبُه لَحْمةَ الكُتُبِ[(٢)] المُدوَّنةِ في جميع المذاهبِ بدون مُغالاة، وأدام الانتِفاعَ بكتبِهِ مدى القُرون.

وأنتَ ترى أنه لم يَصِلْ إلينا مِن أيِّ فقيهٍ في طبقتِه، أو في طبقةٍ تُقارِبُ طبقتَه، كُتُبٌ في الفِقه، قَدْرَ ما وَصَلَ إلينا مِن مُؤلَّفاتِه. وذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

وقد جَمَعتُ في هذه الأوراق ما يَسهُلُ نَقْلُه، ولا يَحسُنُ جَهْلُه، من سيرةِ ذلك الإمام الجليل؛ عِرْفاناً لجميله، وإنارةً لبعض النواحي من تاريخ الفِقه، وإثارةً لاهتمام أهل الشأنِ بإحياءِ مَآثِـرِه، وسَمَّيتُ هذه العُجالة:

بُلوغ الأمانيّ

في سيرةِ الإمام مُحمَّدِ بنِ الحسَنِ الشَّيْبانيّ

جعلَه اللهُ خالِصاً لوَجْهِهِ الكريم، وهو حَسْبي ونِعْمَ الوكيل.

---

(١) أي: وتَغَلغُل يده، ولمّا كان تَغَلغُلُ اليد ـ وهو دخولُها ـ قد يُوهِمُ معنىً فاسداً كالسَّـرِقةِ ونَحْوِها احترز المُؤلِّفُ بقوله: «البيضاء»، وهو من حُسْن بيانِه، وفصاحة لِسانِه، رحمه الله تعالى.

(٢) أي: أصلَها الذي تُبنى عليه، وأساسَها الذي يُقعَّد عليه. استعارةٌ من «لَحْمةِ الثوب؛ بالفتح: ما يُنسَجُ عَرْضاً، والضمُّ لغة، وقال الكسائيّ: بالفتح لا غير، واقتَصَـرَ عليه ثعلب»، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي (لحم).

نَسَبُه ومَولِدُه ومَنبَتُ أَرومَتِه[١]

هو الإمامُ المُجتَهِدُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ فَرْقَدٍ الشَّيْبانيُّ نَسَباً، على ما ذكرَه الأستاذُ أبو منصورٍ عبدُ القاهرِ بنُ طاهرٍ التميميُّ البغداديُّ الشافعيُّ في كتاب «التحصيل في أصول الفقه»، وأقرَّه الجلالُ السُّيوطيُّ في «جزيل المَواهِب في اختِلافِ المَذاهِب»[٢]. وغالبُ أهل العِلم على أنه شيبانيٌّ ولاءً لا نَسَباً[٣]، واللهُ أعلم.

وغَلِطَ مَنْ قال في جَدِّه: «واقد» بَدَلَ «فَرْقَد».

وقد تَرجَمَ ابنُ عساكِرَ لوالِدِه في «تاريخ دمشق»[٤]، ووَصَفَه بالغِنى والثروة.

---

(١) الأرومة؛ بفتح الهمزة وتُضَمّ: الأصل، كما في «القاموس» (أرم).

(٢) ص٤٧.

(٣) رواه الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة» ص١٣٠ عن القاضي أبي خازم الآتي ذِكرُه قريباً.
ومِمَّن صرَّح به: ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٧: ٣٣٦، وخليفة بن خيّاط في «الطبقات» ص٦١٣ (٣٢١٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧: ٢٢٧، وابن قتيبة في «المعارف» ص٥٠٠، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢: ٥٦١، وابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٧٤=٣٣٧، والسمعانيُّ في «الأنساب» ٨: ٢٠٠، وابنُ الجوزيِّ في «المنتظم» ٩: ١٧٣، والرافعيُّ في «التدوين» ١: ٢٥١، وابنُ كثير في «البداية» ١٣: ٦٧١، والذهبي في «تاريخ الإسلام» ١٢: ٣٥٨، والصَّفَديُّ في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢٤٧، وابن حجر في «لسان الميزان» ٧: ٦١ (٦٦٤١).

(٤) ١٣: ٣٤٦.

وقال القاضي أبو خازم عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ العزيزِ البصـريُّ[١] ـ شيخُ الإمام أبي جعفرٍ الطحاويّ ـ: «محمَّدُ بنُ الحسن: أصلُه مِن قريةٍ قُرْبَ الرَّمْلةِ بفِلَسْطين، أعرِفُها وأعرِفُ قوماً مِن أهلِها، ثمّ انتقَلوا إلى الكوفة». اهـ. أخرَجَه أبو عبدِ الله الحسينُ ابنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ الصَّيْمَريُّ بسَنَدِه إليه في كتابه «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»[٢].

وقال محمَّدُ بنُ سَعْدٍ كاتبُ الواقِديِّ في «الطبقات الكبرى»[٣]: «محمَّدُ بنُ الحسن: أصلُه مِنَ الجزيرة، وكان أبوه في جُنْدِ الشام، فقَدِمَ واسِطَ[٤]، فوُلِدَ محمَّدٌ بها سنةَ اثنتَيْنِ وثلاثين ومئة». اهـ. وهو الصحيحُ في ميلاده، وعليه أطبَقَتْ كلماتُ مَنْ وَرَّخَه مِنَ الأقدمين.

وأما ما حكاه ابنُ عبدِ البَرِّ في «الانتقاء»[٥]، ونقلَه ابنُ خَلِّكانَ في «وفيات الأعيان»[٦]، مِن أنه وُلِدَ سنةَ خمسٍ وثلاثين ومئة؛ فسَهْوٌ مَحْض.

---

(١) ثم البغداديّ، السَّكُونيّ، العلامةُ الفقيه قاضي القضاة، كان ثقةً دَيِّناً وَرِعاً عالماً ذكيّاً كاملَ العقل، تفقَّه على أصحاب محمَّد بن شجاع، وبرع في مذهب الحنفية، وتوفي سنة ٢٩٢. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٥٣٩-٥٤١.

(٢) ص١٣٠.

(٣) ٧: ٣٣٦.

(٤) قال العلامةُ الجوهريُّ في «الصحاح» (وسط)، وتابعه ابنُ منظور في «لسان العرب» (وسط): «واسِط: بلدٌ بناه الحجّاجُ بين الكوفةِ والبصـرة، وهو مُذكَّرٌ مصـروف، لأنّ أسماء البلدان الغالبُ عليها التأنيثُ وتَرْكُ الصَّـرْف، إلا مِنًى والشامَ والعِراقَ وواسِطاً ودابِقاً وفَلَجاً وهَجَراً، فإنها تُذكَّرُ وتُصـرَف. ويجوزُ أن تُرِيدَ به البُقعةَ أو البلدةَ فلا تَصْـرِفه، كما قال الشاعر:

مِنهُـنَّ أيـامُ صِـدْقٍ قـد عُرِفـتَ بهـا … أيـامُ واسِــطَ والأيـامُ مِـن هَجَـرا»

(٥) ص١٧٤=٣٣٧، وزاد: «وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومئة».

قلت: وهو سَهْوٌ أيضاً، ومع ذلك فقد أثبتَه الزِّرِكْليُّ في «الأعلام» ٦: ٨٠ واقتَصَـرَ عليه!

(٦) ٤: ١٨٥، وتابعه الصَّفَديُّ في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢٤٨، وزادا: «وقيل: اثنتين وثلاثين ومئة».

وقال الخطيبُ في «تاريخ بغداد»[١]: «محمَّدُ بنُ الحسن: أصلُه دِمَشقِيٌّ مِن أهلِ قريةٍ تُسمّى: حَرَسْتا (بمُهمَلات، بفتحتَيْن فسُكون، قريةٌ مشهورةٌ بغُوطةِ دمشق)[٢]، قَدِمَ أبوه العِراق، فوُلِدَ محمَّدٌ بواسِط، ونشأ بالكوفة». اهـ.

ولعلَّ الصوابَ أنّ أصلَه من الجزيرة، مِن مُنتَجَع بني شَيْبانَ[٣] مِن ديار ربيعة[٤]، ثم صار والِدُه في جُنْدِ الشام، وأثرى، فأقامَ أهلُه مرّةً في حَرَسْتا، ومرّةً بقَرْيةٍ في

---

(١) ٢: ٥٦١. وأصلُه بحروفه لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧: ٢٢٧.
وتابعَ الخطيبَ فيه السَّمْعانيُّ في «الأنساب» ٨: ٢٠٠، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ١٣: ٣٤٦، وابنُ خلِّكان في «وفيات الأعيان» ٤: ١٨٤، والصَّفَديُّ في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢٤٧.

(٢) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله تعالى، وقد ميَّزها بهلالَيْن، فأبقَيْتُ عليهما. وستتكرَّر هذه العلامةُ منه في تمييز زياداته في النقول في هذا الكتاب.

(٣) المُنتَجَع: المنزلُ في طَلَب الكَلأ، كما في «القاموس» (نجع).
وذكر الواقديُّ في «كتاب الرِّدّة» ص٢١٦: أنّ ربيعةَ من بني شيبان سكنوا العراق من قَحْطٍ أصابهم بالتهائم والحجاز، فأتوا الجزيرة، وسكنوا بها.
قلت: وهذه قرينةٌ قويّةٌ تُرجِّحُ قولَ ابن سعد في أنّ أصل محمَّد بن الحسن من الجزيرة، على قول ابن أبي حاتم والخطيب في أنّ أصله من حَرَسْتا، على أنّ ابنَ سعد (١٦٨-٢٣٠) عاصَرَ محمَّد بن الحسن، وهو كاتبُ الواقديّ، وهذا الأخير من أقران محمَّد بن الحسن، وقد أخذ كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر، فحريٌّ بقوله أن يكون راجحاً.
أما اشتهارُ القول بأنّ أصلَه من حَرَسْتا في كتب الطبقات والتراجم فليس «إجماعاً يُورِثُ الاطمئنانَ إلى أنّ أدنى الآراء إلى الترجيح والصِّحّة هو الرأيُ الذي يذهبُ إلى أنّ قرية حرستا هي الموطنُ الأصليُّ لأسرة الإمام محمَّد»، كما يقولُ الدكتور محمَّد الدسوقيُّ في كتابه المُفيد «الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلاميّ» ص٧٣، بل هو توارُدٌ منهم، فقد تابعوا فيه الخطيب، ونقله الخطيبُ عن ابن أبي حاتم، كما سلف بيانُه، فصار الخلافُ بين ابن سعد وابن أبي حاتم، ويُرجَّحُ قولُ ابن سعد لِمَا سلف ذِكرُه.

(٤) وهي بقعة واسعة من الجزيرة الفُراتية، تضمُّ عِدّة مدن، وغالبُها اليوم في شمال غَرْب العراق، وبعضُها في شمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا.

فِلَسْطين، وكلتاهما مِن أرض الشام، ومن هناك انتَقَلوا إلى الكوفة، وفي أثناءِ إقامةِ أبوَيْهِ بواسِطٍ لأجلِ عَمَلٍ كانَ والِدُه تولّاه بها وُلِدَ محمَّد، ثم عادوا إلى الكوفة، وبها كانت نشأته، واللهُ أعلم.

* * *

مَبدَأُ أمرِه واتِّصالُه بأبي حنيفة

كانَ محمَّدُ بنُ الحسنِ رحمه الله ذكياً مُتَّقِدَ الذِّهْن، سريعَ الخاطِر، قويَّ الذاكِرة، ذا نَفْسٍ وثّابةٍ إلى المعالي، جميلَ الخَلْقِ والخُلُقِ للغاية، سَمِيناً خفيفَ الرُّوح، مُمتَلِئاً صِحّةً وقوّة، نشأ في بُلَهْنِيَةِ العَيْشِ[١] ببَيْتِ والِدِه السَّرِيِّ[٢] المُثْرِي في الكوفة.

ولـمّا بلغَ سِنَّ التمييز تَعلَّمَ القُرآن الكريم، وحَفِظَ منه ما تيسَّرَ له حِفظُه، وأخذَ يَحضُرُ دروسَ اللغةِ العربيّةِ والرِّواية، وكانتِ الكوفةُ إذ ذاك مَهْدَ العُلوم العربيّة، ودارَ الحديثِ والفِقهِ منذُ نزلَها كبارُ الصحابة، واتخذها عليُّ بنُ أبي طالبٍ كرَّمَ اللهُ وجهَه عاصِمةَ الخِلافة[٣].

ولمّا بَلَغَت سِنُّهُ أربعَ عشرةَ سنةً حضرَ مجلسَ أبي حنيفة؛ ليسألَه عن مسألةٍ نزلَتْ به، فسأله قائلاً: «ما تقولُ في غُلام احتَلَمَ باللَّيْل[٤] بعدَما صَلّى العِشاء، هل يُعيدُ العِشاء؟ قال: نعم[٥]. فقامَ وأخذ نَعْلَه، وأعادَ العِشاءَ في زاوية المَسجِد». وهو

---

(١) أي: رخاء العيش وسَعَته، كما في «القاموس» (بله)، و«لسان العرب» (بلهن).

(٢) السَّرِيّ: الشريفُ ذو المروءة، كما في «لسان العرب» (سرا).

(٣) توسَّع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في بيان منزلة الكوفة في الفقه والحديث في «حسن التقاضي» ص٢١-٢٦، ومُقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص٤٠-٥٢ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٣٠١-٣١٢ من «مقدِّمات الإمام الكوثريّ»).

(٤) وكان هذا الاحتلامُ حصل له لأوّلِ مرّة، فكان علامةً على بُلوغِهِ تلكَ الساعة.

(٥) لأنّ صلاتَه الأُولى وقعت نافلة، ولمّا احتَلَمَ في وقتها صارت فَرْضاً عليه، لأنّ النوم =

أوّلُ ما تَعلَّمَ من أبي حنيفة، فلما رآه يُعيدُ الصَّلاةَ أعجَبَه ذلك، وقال: «إنّ هذا الصَّبِيَّ يُفلِحُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى». وكان كما قال[١].

ثم ألقى اللهُ سبحانَه في قَلْبِهِ حُبَّ التفقُّه في دين الله، بعدَ أنْ رأى جلالَ مجلسِ الفقه، فعادَ إلى المجلسِ يُريدُ التفقُّه، فقال له أبو حنيفة: «استَظْهِرِ القُرآن أوّلاً»، لأنّ المُتفقِّهَ على طريقةِ أبي حنيفةَ في حاجةٍ شديدةٍ إلى ذلك، لأنه ما دامَ الاحتِجاجُ بالقُرآنِ مَيْسوراً لا يُعدَلُ عنه إلى حُجّةٍ سِواه، وله المَنزِلةُ الأُولى في الحُجّةِ عنده، حتّى إنّ عُموماتِهِ قطعيّةٌ فيما لم يَلحَقْه تخصيص.

ويَظهَرُ أنّ محمَّدَ بنَ الحسنِ لم يكنْ إذ ذاك جيِّدَ الاستِظهارِ للقرآن، فغابَ سبعةَ أيام، ثم جاءَ معَ والِدِه وقال: «حَفِظتُه»[٢].

وسأل أبا حنيفةَ عن مسألة، فقال له أبو حنيفة: «أخذْتَ هذه المسألةَ مِن غيرك أم أنشأتَها من نَفسِك؟ فقال مُحمَّد: من عندي، فقال أبو حنيفة: سألتَ سؤالَ الرجال، أدِمِ الاختِلافَ إلينا وإلى الحَلْقة»[٣].

ومن ذلك الحينِ أقبَلَ محمَّدُ بنُ الحسنِ إلى العِلم بكُلّيّتِه، يُلازِمُ حَلْقةَ أبي حنيفة، ويكتبُ أجوبةَ المسائل في مجلسِه، ويُدوِّنُها، وبعدَ أنْ لازمَه أربعَ سنينَ على هذا الوجهِ ماتَ أبو حنيفةَ رضِيَ اللهُ عنه، ثمّ أتمَّ الفِقهَ على طريقةِ أبي حنيفةَ عند أبي يوسُف.

= لا يَمنَعُ الخِطاب، فإذا استيقظ قبل الفجر لزمَه إعادتُها بالاتفاق، وإنْ لم يستيقظ لزمَه قضاؤُها في المُختار. انظر: «فتاوى قاضيخان» ١: ١١٤، و«حاشية ابن عابدين» ٢: ٧٦.

(١) ذكره السَّرَخسيُّ في «المبسوط» ٢: ٩٦، والكَرْدَريُّ في «مناقب الإمام أبي حنيفة» ص٤٢٨.

(٢) ذكره الكَرْدَريُّ في «المناقب» ص٤٢٨.

(٣) ذكره الكَرْدَريُّ ص٤٢٨.

هذا ما يَتعلَّقُ بفِقهِ أبي حنيفة، وأما الحديثُ فقد سَمِعَه من أبي حنيفةَ وأبي يوسُفَ وغيرِهما مِن مَشايِخَ كثيرةٍ بالكوفةِ والبصرةِ والمدينةِ ومكّةَ والشامِ وبلادِ العِراق، بل جمعَ إلى عِلم أبي حنيفةَ وأبي يوسُفَ عِلمَ الأوزاعيِّ والثَّوْريِّ ومالكٍ رضِيَ اللهُ عنهم، حتّى أصبَحَ إماماً لا يُبلَغُ شَأْوُه في الفِقه، قويّاً في التفسيرِ والحديث، حُجّةً في اللُّغةِ باتِّفاقِ أهل العِلم ممَّنْ لم يُصَبْ بتعصُّب، وهو القائل: «وَرِثْتُ ثلاثين ألفاً، فصَرَفتُ نِصفَها في اللُّغةِ والشِّعْر، والنِّصْفَ الآخرَ في الفِقهِ والحديث»[1]، كما صَحَّ ذلك عنه بطرق.

ويُعلَمُ مَبلَغُ انصِرافِهِ إلى العِلم ممّا رواه الذهبيُّ في «جُزْئه» الذي أَلَّفَه في ترجمة محمَّدِ بنِ الحسن[2]، وابنُ أبي العوّام الحافظُ[3] عن الطحاويّ، عن أبي خازم، عن بكرِ بنِ مُحمَّدٍ العَمِّيّ، عن مُحمَّدِ بنِ سَمَاعةَ أنه قال: «كانَ محمَّدُ ابنُ الحسنِ قد انفَلَعَ[4] قلبُه مِن فِكرِه في الفِقه، حتّى كانَ الرجلُ يُسلِّمُ عليه، فيَدْعو له مُحمَّد، فيزيدُه الرجلُ في السَّلام، فيَرُدُّ عليه ذلك الدُّعاءَ بعَيْنِهِ الذي ليس مِن جوابِ الزِّيادةِ في شيء».

---

(١) رواه الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٩، والخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٢ ـ ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ١٣: ٣٤٦ ـ من طريق عَمْرو بن أبي عَمْرو، عن محمَّد. وذكره الذهبي في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٦.

(٢) أفرَدَ الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالى ترجمةَ أبي حنيفة في جزء، وترجمةَ أبي يوسف في جزء، وترجمةَ محمَّد في جزء، وطُبعت الثلاثة بعنوان «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبَيْه» بتحقيق الإمام الكوثريّ والعلامة أبي الوفا الأفغاني في الهند، ثم في بيروت.
وانظر الرواية المذكورة في ص٨١-٨٢ منه.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه» ص٣٥٠-٣٥١.

(٤) في الأصل: «انقلع» بالقاف، وله وجه، والمثبت من «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام.
أما «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» للذهبي فوقع فيه: «انقطع».
يُقال: فَلَعَ الشيءَ، أي: شقَّه، وكلُّ ما تَشقَّقَ فقد انفَلَعَ وتَفلَّع، كما في «لسان العرب» (فلع).

ومما رواه أبو خازم أيضاً[(١)] قال: حدَّثني ابنُ بنتِ محمَّدِ بنِ الحسنِ قال: قُلتُ لأُمِّي: «صِفِي ما كان جَدِّي يَعمَلُ في مَنزِلِه، قالت: كانَ ـ والله، يا بُنَيَّ ـ يكونُ في هذا البيت، وحَوْلَه الكُتُب، ما كنتُ أسمَعُ له كلمةً، غيرَ أني كنتُ أراهُ يُشيرُ بحاجبِه وإصبَعِه».

وذكرَ الذهبيُّ في «جُزْئه»[(٢)]، والصَّيْمَريُّ والخطيبُ[(٣)] بسَنَدِهما عن مُحمَّدِ ابنِ سَمَاعةَ أنه قال: «إنّ محمَّدَ بنَ الحسنِ قال لأهلِه: لا تَسْألوني حاجةً مِن حوائج الدُّنيا تَشغَلوا قلبي، وخُذوا ما تحتاجون إليه مِن وكيلي، فإنه أقلُّ لِـهَمِّي، وأفرَغُ لقلبي». اهـ.

ومَنْ خصَّه اللهُ سبحانه بمِثلِ تلك المَواهِب، وأقبَلَ إلى العِلم هذا الإقبال، وأخلَصَ هذا الإخلاص، لا بُدَّ وأنْ تُثمِرَ مَساعِيهِ هذا الإثمار، رضِيَ الله عنه، ونَفَعْنا ببركاتِ عِلمِه.

* * *

(١) ورواه عنه أيضاً ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥١ عن الطحاويّ، عنه.

(٢) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٦.

(٣) الصيمريّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٠، والخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٧.

شيوخُه في الحديث[١]

أما مشايخُه في الحديث؛ فمِن أهل الكوفة:

١- أبو حنيفة.

٢- وإسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ الأحمَسِيّ[٢].

٣- وسفيانُ بنُ سعيدٍ الثَّوْريّ[٣] [ث، ط، ص، ج].

٤- ومِسْعَرُ بنُ كِدام[٤] [ث، ط، ص، ج].

---

(١) ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا ٦٩ شيخاً للإمام محمَّد بن الحسن، فأضفتُ بإثر كلِّ واحد منهم حرفاً يُشيرُ إلى الكتاب الذي وقعت فيه رواية محمَّد عنه، وقد رمزتُ إلى «الآثار» بحرف (ث)، وإلى «الموطأ» بحرف (ط)، وإلى «الأصل» بحرف (ص)، وإلى «الحجَّة على أهل المدينة» بحرف (ج)، على هذا الترتيب.
أما «الجامع الصغير» و«الكبير» فيَخْلُوان من الرواية أو يكادان، وأما «السِّيَر الكبير» ففيه روايات كثيرة، لكنَّ النصَّ الذي وصل إلينا منه هو الممزوج بشرح السَّرَخسيّ، وقد اختَصَرَ منه السَّرَخسيُّ الأسانيد، وأما «السِّيَر الصغير» فالتحقيقُ أنه بابٌ من أبواب «الأصل»، وليس كتاباً مستقلاً، كما سيأتي بيانُه ص١٧٠ تعليقاً.

(٢) مولاهم البَجَليّ، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٤٦. «تقريب التهذيب» لابن حجر (٤٣٨).
ولم أقف على رواية لمحمَّد بن الحسن عنه، وقد روى عنه بواسطة أبي يوسف في مواضع كثيرة من «الأصل»، وبواسطة إسماعيل بن عيّاش وعبّاد بن العوّام وقيس بن الربيع وهُشَيم ابن بشير ويحيى بن المُهلَّب في مواضع من «الحجة»، وروى عنه بواسطة يحيى بن المُهلَّب في موضع واحد من «الموطأ».

(٣) أبو عبد الله، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجّة، مات سنة ١٦١. «تقريب التهذيب» (٢٤٤٥).

(٤) أبو سلمة الهلالي، ثقة ثَبْت فاضل، مات سنة ١٥٣ أو ١٥٥. «تقريب التهذيب» (٦٦٠٥).

٥- ومالكُ بنُ مِغْوَل[1] [ث، ص، ج].

٦- وقيسُ بنُ الربيع[2] [ص، ج].

٧- وعُمَرُ بنُ ذرّ[3] [ث، ط، ص، ج].

٨- وبُكَيرُ بنُ عامر[4] [ط، ج].

٩- وأبو بكرٍ النَّهْشَليّ؛ عبدُ الله بنُ قِطاف[5] [ط، ج].

١٠- ومُحِلُّ بنُ مُحرِزٍ الضَّبيّ[6] [ط، ج].

١١- وأبو كُدَينة يحيى بنُ المُهلَّبِ البَجَليّ[7] [ط، ص، ج].

١٢- وعبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ المَسْعُوديّ[8] [ط، ص، ج].

١٣- وإسرائيلُ بنُ يونس[9] [ط، ص، ج].

---

(١) أبو عبد الله، ثقة ثَبت، مات سنة ١٥٩. «تقريب التهذيب» (٦٤٥١).

(٢) أبو محمَّد الأسدي، صدوق تغيَّر لـمَّا كَبِر، وأدخَلَ عليه ابنُه ما ليس من حديثه، مات سنة بضع وسِتِّين ومئة. «تقريب التهذيب» (٥٥٧٣).

(٣) أبو ذر المُرْهِبيّ، ثقة، مات سنة ١٥٣. «تقريب التهذيب» (٤٨٩٣).

(٤) أبو إسماعيل البَجَليّ، ضعيف. «تقريب التهذيب» (٧٥٩).

(٥) وقيل: ابن أبي قِطاف، وقيل: اسمُه وَهْب، وقيل: معاوية، صدوق، مات سنة ١٦٦. «تقريب التهذيب» (٨٠٠١).

(٦) لا بأس به، مات سنة ١٥٣. «تقريب التهذيب» (٦٥٠٨).

(٧) صدوق. «تقريب التهذيب» (٧٦٥٤).

(٨) صدوق اختلط قبل موته، وضابطُه: أنَّ مَنْ سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة ١٦٠ أو ١٦٥. «تقريب التهذيب» (٣٩١٩). قلت: والظاهرُ أنَّ سماعَ محمَّد منه بالكوفة قبل الاختلاط.

(٩) أبو يوسف السَّبيعيّ الـهَمْدانيّ، ثقة، مات سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (٤٠١).

١٤- وبدرُ بنُ عثمان[١] [ج].

١٥- وأبو الأحوص سَلّامُ بنُ سُلَيم[٢] [ط، ص، ج].

١٦- وسَلّامُ بنُ سُلَيمان[٣].

١٧- وأبو معاوية الضرير؛ محمَّدُ بنُ خازم[٤] [ط، ص، ج].

١٨- وزُفَرُ بنُ الهُذَيل[٥] [ث[٦]، ص].

١٩- وأبو يوسُفَ القاضي[٧] [ث[٨]، ط، ص، ج].

٢٠- وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ البَجَليّ[٩] [ص].

٢١- وفُضَيلُ بنُ غَزْوان[١٠] [ط، ج].

٢٢- والحسَنُ بنُ عُمارة[١١] [ط، ص، ج].

---

(١) الأمويّ مولاهم، ثقة. «تقريب التهذيب» (٦٤٣).

(٢) الحنفيّ، ثقة مُتقِن صاحب حديث، مات سنة ١٧٩. «تقريب التهذيب» (٢٧٠٣).

(٣) أبو المنذر المُـزَنيّ البصـريّ، نزيل الكوفة، قارئ نَحْويّ، إلا أنه في الحديث صدوقٌ يَهِم، مات سنة ١٧١. «تقريب التهذيب» (٢٧٠٥).

(٤) عَمِيَ وهو صغير، ثقة، أحفَظُ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِمُ في حديث غيره، ولد سنة ١١٣، ومات سنة ١٩٥. «تقريب التهذيب» (٥٨٤١).

(٥) أبو الهذيل العنبريّ البصـريّ، الفقيه المُجتَهد، أحد كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة، مات سنة ١٥٨.

(٦) لم يرو عنه في «الآثار» شيئاً، لكنَّه نقل رأياً فقهياً له بإثر الحديث (٥٨٧).

(٧) يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الفقيه المُجتهد، قاضي القضاة، مات سنة ١٨٢.

(٨) لم يرو عنه في «الآثار» شيئاً، لكنَّه نقل رأياً فقهياً له بإثر الحديث (٥٦٧).

(٩) ضعيف. «تقريب التهذيب» (٤١٧).

(١٠) أبو الفضل الضَّبّيّ مولاهم، ثقة، مات بعد سنة ١٤٠. «تقريب التهذيب» (٥٤٣٤).

(١١) أبو محمَّد الكوفي، قاضي بغداد، متروك، مات سنة ١٥٣. «تقريب التهذيب» (١٢٦٤). =

٢٣- ويونُسُ بنُ أبي إسحاقَ السَّبيعيّ[(١)] [ط، ج].

٢٤- وعبدُ الجبّارِ بنُ العبّاس الـهَمْدانيّ[(٢)] [ط].

٢٥- ومحمَّدُ بنُ أبان بنِ صالح القُرَشيّ[(٣)] [ط، ص، ج].

٢٦- وسعيدُ بنُ عُبَيدٍ الطائيّ[(٤)] [ث، ج].

٢٧- وأبو فَرْوةَ عُرْوةُ بنُ الحارثِ الـهَمْدانيّ[(٥)].

٢٨- وأبو زُهَيرٍ العلاءُ بنُ زُهَير[(٦)] [ث].

ومن أهل المدينة:

٢٩- مالكُ بنُ أنس [ث، ط، ص، ج].

٣٠- وإبراهيمُ بنُ محمَّدِ بن أبي يحيى[(٧)] [ط، ص، ج].

٣١- وعُبَيدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ حَفْصٍ العُمَريّ[(٨)] [ط، ج].

= قلت: وفي كونه متروكاً نَظَر، فقد قوّاه الرامَهُرْمُزيُّ في «المُحدِّث الفاصل» ص ٣٢٠، وانظر التتمة المُلحَقة آخرَ المجلد الثالث من «نصب الراية»، ومُقدِّمة «مُصنَّف ابن أبي شيبة» لشيخنا العلامة المُحدِّث محمَّد عوّامة ١: ٦٤-٦٨، أو «دراسات الكاشف» له ص١٤٨- ١٥٢، فتحسينُ حديثه هو الصواب، والله أعلم.

(١) أبو إسرائيل، صدوق يَهِمُ قليلاً، مات سنة ١٥٢. «تقريب التهذيب» (٧٨٩٩).

(٢) الشِّباميّ اليماني، نزل الكوفة، صدوق. «تقريب التهذيب» (٣٧٤١).

(٣) ضعَّفوه من جهة حِفظِه، مات سنة ١٧٥. «لسان الميزان» ٦: ٤٨٨ (٦٣٥٤).

(٤) أبو الـهُذَيل، ثقة. «تقريب التهذيب» (٢٣٦١).

(٥) ثقة. «تقريب التهذيب» (٤٥٥٩).

(٦) الأزديّ، ثقة. «تقريب التهذيب» (٥٢٣٧).

(٧) أبو إسحاق، متروك، مات سنة ١٨٤، وقيل: ١٩١. «تقريب التهذيب» (٢٤١).

(٨) أبو عثمان، ثقة ثَبْت، مات سنة بضع وأربعين ومئة. «تقريب التهذيب» (٤٣٢٤).

٣٢- وأخوه عبدُ الله(١) [ط(٢)، ج].

٣٣- وخارجةُ بنُ عبدِ الله بنِ سُلَيمان(٣).

٣٤- ومحمَّدُ بنُ هِلال(٤).

٣٥- والضحّاكُ بنُ عثمان(٥).

٣٦- وإسماعيلُ بنُ رافع(٦) [ج].

٣٧- وعَطّافُ بنُ خالد(٧) [ج].

٣٨- وإسحاقُ بنُ حازم(٨) [ج].

---

(١) أبو عبد الرحمن، ضعيف عابد، مات سنة ١٧١ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٣٤٨٩).

(٢) وقع في «موطأ محمَّد» (٤٣٢): «أخبرنا مالك، حدَّثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم»، والظاهر أنّ ذِكرَ مالك هنا خطأ، كما بيَّنه العلامةُ الشيخ مهديّ حسن الكيلاني في تعليقه على «الحجّة» ٢: ٢٦١، ويُؤيِّدُه أنهم لم يذكروا مالكاً في الرواة عن عبد الله بن عمر، كما لم يذكروا عبد الله بن عمر في شيوخ مالك، وهما قرينان، فقد توفي مالك سنة ١٧٩، وتوفي عبد الله سنة ١٧١ أو ١٧٢.

(٣) أبو زيد، صدوق له أوهام، مات سنة ١٦٥. «تقريب التهذيب» (١٦١١).

(٤) صدوق، مات سنة ١٦٢. «تقريب التهذيب» (٦٣٦٦).

(٥) الأسديّ الحِزاميّ، صدوق يَهِم. «تقريب التهذيب» (٢٩٧٢).

وهؤلاء الثلاثة وقعت رواية محمَّد بن الحسن عنهم في «السِّيَر الكبير»، لكنْ عَدَّه أبو حاتم غلطاً، وجعله من رواية محمَّد بن الحسن عن الواقديّ عن هؤلاء، وتعقَّبه المُؤلِّفُ فيما سيأتي ص١٦١-١٦٢.

(٦) أبو رافع الأنصاريّ، نزيل البصرة، ضعيف الحفظ، مات في حدود سنة ١٥٠. «تقريب التهذيب» (٤٤٢).

(٧) أبو صفوان المخزوميّ، صدوق يَهِم، مات سنة ١٧٩ قبل مالك. «تقريب التهذيب» (٤٦١٢).

(٨) وقيل: ابن أبي حازم، البزّاز، صدوق. «تقريب التهذيب» (٣٤٨).

٣٩- وهشامُ بنُ سَعْد[١] [ج].

٤٠- وأسامةُ بنُ زيدٍ اللَّيْثيّ[٢] [ط، ج].

٤١- وداودُ بنُ قيسٍ الفَرّاء[٣] [ط، ج].

٤٢- وعيسى بنُ أبي عيسى الخيّاط[٤] [ط].

٤٣- وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّناد[٥] [ط، ج].

٤٤- ومحمَّدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ذِئب[٦] [ط، ص، ج].

٤٥- وخُثَيمُ بنُ عِراك[٧] [ث].

ومن أهل مكّة:

٤٦- سفيانُ بنُ عُيَينةَ الكوفيُّ نزيلُ مكّة[٨] [ث، ط، ص، ج].

---

(١) أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام، مات سنة ١٦٠ أو قبلها. «تقريب التهذيب» (٧٢٩٤).

(٢) مولاهم، أبو زيد، صدوق يَهِم، مات سنة ١٥٣. «تقريب التهذيب» (٣١٧).

(٣) الدّبّاغ، أبو سليمان القرشيّ مولاهم، ثقة فاضل، مات في خلافة أبي جعفر، أي: قبل سنة ١٥٨. «تقريب التهذيب» (١٨٠٨).

(٤) ويُقال فيه أيضاً: الخبّاط والحنّاط، كان قد عالج الصنائع الثلاث؛ حياكة الثياب ووَسْمُ الوجوه وتحنيط الأموات.

وهو أبو موسى الغِفاريّ، متروك، مات سنة ١٥١، وقيل: قبل ذلك. «تقريب التهذيب» (٥٣١٧).

(٥) واسم أبي الزِّناد: عبد الله بن ذكوان. صدوق تغيَّر حفظُه لـمّا قدم بغداد، وكان فقيهاً، مات سنة ١٧٤. «تقريب التهذيب» (٣٨٦١).

(٦) أبو الحارث القرشيّ العامريّ، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ١٥٨ أو ١٥٩. «تقريب التهذيب» (٦٠٨٢).

(٧) الغِفاريّ، لا بأس به. «تقريب التهذيب» (١٧٠٣).

(٨) أبو محمَّد الهلاليّ، ثقة حافظ فقيه إمام حجّة، وُلِدَ سنة ١٠٧، ومات سنة ١٩٨. «تقريب التهذيب» (٢٤٥١).

٤٧- وزَمْعةُ بنُ صالح(١) [ص، ج].

٤٨- وإسماعيلُ بنُ عبدِ المَلِك(٢) [ج].

٤٩- وطلحةُ بنُ عَمْرو(٣) [ط، ص، ج].

٥٠- وسَيْفُ بنُ سُلَيمان(٤) [ج].

٥١- وإبراهيمُ بنُ يزيدَ الأُمَويّ(٥) [ث، ط، ص، ج].

٥٢- وزكريّا بنُ إسحاق(٦) [ج].

٥٣- وعبدُ الله بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ يَعْلى الثَّقَفيُّ الطائفيّ(٧) [ط، ج].

ومن أهل البصـرة:

٥٤- أبو العوّام عبدُ العزيزِ بنُ الربيع البصـريّ(٨) [ط].

٥٥- وهشامُ بنُ أبي عبد الله(٩) [ص، ج].

---

(١) أبو وهب اليماني الجَنَديّ، نزيل مكّة، ضعيف، توفي قبل سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (٢٠٣٥).

(٢) ابن أبي الصُّفيرا، صدوق كثير الوَهَم. «تقريب التهذيب» (٤٦٥).

(٣) الحضـرميّ المكّيّ، متروك، مات سنة ١٥٢. «تقريب التهذيب» (٣٠٣٠).

(٤) أو ابن أبي سليمان، المخزوميّ، ثقة ثَبْت، سكن البصـرة أخيراً، ومات بعد سنة ١٥٠. «تقريب التهذيب» (٢٧٢٢).

(٥) مولاهم، أبو إسماعيل الخُوزيّ، متروك الحديث، مات سنة ١٥١. «تقريب التهذيب» (٢٧٢).

(٦) المكيّ البزّار، ثقة. «تقريب التهذيب» (٢٠٢٠).

(٧) أبو يعلى، صدوق يُخطئ ويَهِم. «تقريب التهذيب» (٢٤٣٨).

(٨) الباهليّ، ثقة. «تقريب التهذيب» (٤٠٩٢).

(٩) أبو بكر هشام بن سَنبَر الدَّسْتَوائيّ، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٥٤. «تقريب التهذيب» (٧٢٩٩).

٥٦- والربيعُ بنُ صَبِيح(١) [ث، ط، ج].

٥٧- وأبو حُرَّةَ واصِلُ بنُ عبدِ الرحمن(٢) [ص، ج].

٥٨- وسعيدُ بنُ أبي عَروبة(٣) [ث، ط، ص، ج].

٥٩- وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ البصريّ(٤) [ط، ج].

٦٠- والمُبارَكُ بنُ فَضالة(٥) [ث، ط، ج].

ومن واسِط:

٦١- عبّادُ بنُ العوّام(٦) [ط، ص، ج].

٦٢- وشُعْبةُ بنُ الحجّاج(٧) [ث، ط، ص، ج].

٦٣- وأبو مالكٍ عبدُ المَلِكِ النَّخَعيّ(٨) [ط(٩)، ص، ج].

---

(١) السَّعْديّ، صدوق سيِّئ الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، وهو أوّلُ مَنْ صنَّف الكتب بالبصرة، مات سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (١٨٩٥).

(٢) صدوق عابد، مات سنة ١٥٢. «تقريب التهذيب» (٧٣٨٥). ووقع تأريخُ وفاتِهِ فيه: «اثنتين وعشرين»، وهو خطأ.

(٣) أبو النضر اليَشْكُريّ مولاهم، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة ١٥٦، وقيل: ١٥٧. «تقريب التهذيب» (٢٣٦٥).

(٤) أبو بشر الأسديّ مولاهم، المعروف بابن عُلَيّة، ثقة حافظ، وُلِدَ سنة ١١٠، ومات سنة ١٩٣. «تقريب التهذيب» (٤١٦).

(٥) أبو فضالة، صدوق يُدلِّس ويُسوِّي، مات سنة ١٦٦. «تقريب التهذيب» (٦٤٦٤).

(٦) أبو سهل الكِلابيّ مولاهم، ثقة، مات سنة ١٨٥ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٣١٣٨).

(٧) أبو بسطام العَتَكيّ مولاهم، الواسطيّ ثم البصريّ، ثقة حافظ مُتقِن عابد، كان الثوريُّ يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (٢٧٩٠).

(٨) ابن الحسين، مشهور بكنيته، متروك. «تقريب التهذيب» (٨٣٣٧).

(٩) نبَّه العلامةُ السَّيِّد مَهْدي حسن الكيلانيُّ في تعليقه على «الحجّة على أهل المدينة» =

ومن أهل الشام:

٦٤- أبو عَمْرٍو عبدُ الرحمنِ الأوزاعيّ[(١)] [ث، ص].

٦٥- ومحمَّدُ بنُ راشدٍ المَكْحُوليّ[(٢)] [ص، ج].

٦٦- وإسماعيلُ بنُ عيّاشٍ الحِمْصيّ[(٣)] [ط، ص، ج].

٦٧- وثورُ بنُ يزيدَ[(٤)] الدِّمَشقيّ[(٥)] [ج].

= ٢: ٧٧٠ إلى أنّ محمَّداً روى في «الموطأ» (٨٩٢) قال: «أخبرنا [أبو] مالك، عن عبد الملك ابن ميسرة، عن إبراهيم النخعيّ قال: رخَّصَ رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم لأهل البيت القاصي في الكلب يَتَّخِذونَه».

قلت: وسقطت لفظة «أبو» من الطبعة الهندية الحجرية التي اعتمد عليها اللكنويُّ في «التعليق المُمجَّد» ـ ولم يُنبِّه عليه الدكتور تقيُّ الدين النَّدْويّ في تحقيقه، ولا الأستاذان شعيب الأرنؤوط ومحمَّد نعيم العِرقسوسيّ في تحقيقهما ـ وكذلك سقطت من الأصول الخطيّة التي اعتمد عليها الدكتور عبدُ الوهاب عبد اللطيف في تحقيق «موطأ محمَّد»، ومن عِدّةِ أصول خطيّة وقفتُ عليها في مكتبات إسطنبول.

والحديثُ رواه محمَّد في «الحجّة» ٢: ٧٧٠ عن أبي مالك النخعيّ، به. فجاء بالكنية على الصواب.

وزاد العلامةُ الشيخُ أبو الوفا الأفغاني في التعليق المذكور: أنه ورد في شرح الشيخ إبراهيم البيري على «موطأ محمَّد»: «محمد عن أبي مالك عن عبد الله بن قيس». قلت: فجاء اسمُ شيخ محمَّد فيه على الصواب، وتحرَّف اسمُ شيخ شيخه!

(١) ابن عمرو، فقيه ثقة جليل، مات سنة ١٥٧. «تقريب التهذيب» (٣٩٦٧).

(٢) الخزاعيّ الدمشقيّ، نزل البصرة، صدوق يَهِم، مات بعد سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (٥٨٧٥).

(٣) أبو عُتبة العنسيّ، صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخلِّط في غيرهم، مات سنة ١٨١ أو ١٨٢. «تقريب التهذيب» (٤٧٣).

(٤) أبو خالد، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٥٠، وقيل: ١٥٣ أو ١٥٥. «تقريب التهذيب» (٨٦١).

(٥) المعروف في ترجمته أنه حِمْصيّ، ولم أقف على مَنْ نسبَه دمشقيّاً، والله أعلم.

ومن خراسان:

٦٨- عبدُ الله بنُ المُبارَك[١] [ث، ج].

ومن أهل اليمامة:

٦٩- أيوبُ بنُ عُتْبَةَ[٢] التَّيميّ[٣] [ث، ط، ص].

وغيرُ هؤلاءِ من أهل تلك البلادِ وغيرِها[٤].

---

(١) المَرْوزيّ، ثقة ثَبْت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خِصالُ الخير، مات سنة ١٨١. «تقريب التهذيب» (٣٥٧٠).

(٢) أبو يحيى القاضي، ضعيف، مات سنة ١٦٠. «تقريب التهذيب» (٦١٩).

(٣) كذا في الأصل! والظاهر أنها تحريف عن «اليمامي»، فهي النِّسْبةُ المذكورةُ في مصادر ترجمة أيوب، وفيها أورَدَه السمعانيُّ في «الأنساب» ١٣: ٥٢٣.
قلت: والتَّيميّ: نسبة إلى قبائل، منها: تَيْمُ الله بن ثعلبة، كما في «الأنساب» للسَّمْعاني ٣: ١٢١، وهو تيمُ الله بنُ ثعلبةَ بنِ عُكابَةَ بنِ صَعْب بن عليِّ بن بكر بن وائل، كما في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣١٥، ولتَيْم الله هذا أخٌ يُقال له: قيس بن ثعلبة، وصَـرَّحَ المِزِّيُّ في ترجمة أيوبَ بنِ عُتبةَ من «تهذيب الكمال» ٣: ٤٨٤ بأنه من بني قيس ابن ثعلبة. قلت: فلا يكونُ تيمياً.

(٤) وقد تتبَّعتُهم من أشهر كُتُب محمَّد؛ «الموطأ» و«الحجّة» و«الأصل»، فاستدركتُ عدداً لا بأس به، وفي بعضهم يُمكِنُ الجزمُ بأنه من شيوخه، وفي بعضِهم يُنظَرُ في ذلك، وهذا ذِكرُهم على وَجْهِ التفصيل، ومَنْ كان من رجال «تقريب التهذيب» أهملتُه عن المصدر، ومن لم يكن صرَّحتُ ببعض مصادر ترجمته ليُعرَف.
أولاً: الذين هم من شيوخه جزماً:
فمن أهل الكوفة:
١- إسحاق بن سعيد بن عمرو الأمويّ (ت ١٧٠)، روى عنه في «الحجة» ٢: ٢٦٥.
٢- أبو إسرائيل بن أبي إسحاق الملائيّ، وهو إسماعيل بن خليفة العبسيّ (ت ١٦٩)، روى عنه في «الحجة» ١: ١٠٢. =

= ٣- أبو جناب الكلبيّ، وهو يحيى بن أبي حيّة (ت ١٥٠)، روى عنه في «الحجة» ١: ٣٠٩.
٤- داود بن نُفَير الطائيّ (ت ١٦٢)، كان يتردَّدُ إليه ويسألُه في الفقه، كما في «مناقب أبي حنيفة» لابن أبي العوام ص٢٤٩.
٥- سليمان، روى عنه في «الحجة» ١: ١٤٠ عن أبي إسحاق السَّبيعيّ، وأورد مُحقِّقُه احتمالَ أن يكونَ سليمان بن بلال التَّيْميَّ أو سلّامَ بنَ سُلَيم الكوفي. قلت: بل الأظهرُ أن يكونَ سليمانَ بنَ قَرْم بن معاذ الضَّبِّيّ الكوفيّ (ت قبل ١٧٠)، فإنه مذكور في الرواة عن السَّبيعيّ.
٦- أبو شهاب عبد ربِّه بن نافع الحنّاط (ت ١٧١ أو ١٧٢)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٥٢٠ و٥: ٣٤٩.
٧- طلحة بن دينار، روى عنه في «الأصل» ١٢: ١٠٣ عن الشعبي، ولم أتبيَّنه.
٨- أبو عاصم الثقفيّ، وهو محمَّد بن أبي أيوب (ت قبل ١٦٠)، روى عنه في «الأصل» ٥: ٤٢٨ و١٠: ٤٩٠.
٩- عبد الرحيم بن سليمان الكِنانيّ المَرْوَزيّ ثم الكوفيّ (ت ١٨٧)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥١٧ و٥١٨ و٥١٩، و«الحجة» ٤: ١٦٧.
١٠- عَريف بن دِرهَم (ت قبل ١٥٠)، المُترجَم في «لسان الميزان» ٥: ٤٣٠ (٥١٩٨)، روى عنه في «الحجة» ١: ٣٢.
١١- عبد الله بن حُميد بن عُبَيد الأنصاريّ، المُترجَم في «التاريخ الكبير» للبخاري ٥: ٧١ و«الجرح والتعديل» ٥: ٣٧، روى عنه في «الأصل» ٣: ١٥٥ و٤: ١١٩، لكن ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في ٥: ٤٩٧، والحديث واحد في المواضع الثلاثة، ويَترجَّحُ كونُه من شيوخ محمَّد مباشرة ـ وقد يكونُ شارك أبا يوسف في الأخذ عنه ـ لأنّ طبقتَه متأخرة، فقد روى عنه أبو أسامة حمادُ بنُ أسامة (١٢١-٢٠١)، وأبو نعيم الفضل بن دكين (١٣٠-٢١٨ أو ٢١٩)، وكلاهما من أقران محمَّد.
ووقع في «الأصل»: حميد بن عبد الله بن عبيد، وهو مقلوب، كما نبَّه إليه مُحقِّقُه.
وانظر: «الآثار» لأبي يوسف (٧٣١)، و«جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٥٦.
١٢- عُبيد الله بن مُحرِز، روى عنه في «الحجة» ٢: ٣٥٩، ووقع فيه: «عبد الله»، وصوَّبه مُحقِّقُه إلى «عبيد الله». قلت: وهو غير عبد الله بن محرَّر الآتي ذِكرُه ص٢٧. =

= ١٣- أبو هانئ عمر بن بشير الهمدانيّ (ت قبل ١٦٠)، المُترجَم في «لسان الميزان» ٦: ٧٢-٧٣ (٥٥٨٩)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٣٢٢ و٣٣٥، و«الحجة» ٢: ٦١٦ و٤: ٢٤٠.

١٤- عمرو بن أبي المقدام (ت ١٧٢)، وهو عمرو بن ثابت بن هرمز العِجليّ الكوفيّ، روى عنه في «الحجة» ١: ٢٠٧.

١٥- أبو العُمَيس عتبة بن عبد الله المَسْعوديّ (ت قبل ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٨: ١٤٥.

١٦- عيسى بن المُسيّب البَجَليّ (ت قبل ١٦٠)، قاضي الكوفة، المُترجَم في «لسان الميزان» ٦: ٢٨٠-٢٨١ (٥٩٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٢٧٢، ٣٦٠.

١٧- القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (ت ١٧٥)، قاضي الكوفة، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٧٠٨ (١١١٨). وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ ص١٥٦.

١٨- محمد بن الفُرات (ت قبل ١٩٠)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٤٥٦.

١٩- وكيع بن الجرّاح الرؤاسيّ (وُلِدَ ١٢٧، وتوفي ١٩٦ أو ١٩٧)، روى عنه في «الأصل» ٢: ٢٤٨.

٢٠- الوليد بن عبد الله بن جميع الزُّهْريّ (ت قبل ١٦٠)، روى عنه في «الحجة» ١: ٣٦٣.

٢١- يحيى بن سلمة بن كُهَيل (ت ١٧٩)، روى عنه في «الحجة» ١: ٣٥٠.

ومن أهل المدينة:

٢٢- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت ١٨٠)، روى عنه في «الأصل» ٧: ٣٠١.

٢٣- خارجة بن الحارث بن رافع الجهنيّ (ت قبل ١٨٠)، ذكر الحافظُ المِزّيُّ في «تهذيب الكمال» ٨: ٥ أنّ محمَّد بن الحسن يروي عنه.

٢٤- عبد الحميد بن جعفر الأنصاريّ (ت ١٥٣)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥٢١ و٥٧٩.

٢٥- أبو محمَّد عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله الأنصاريّ (ت ١٦٢)، روى عنه في «الحجة» ١: ٥١٨.

٢٦- قدامة بن موسى بن عمر المكّيّ ثم المدنيّ (ت ١٥٣)، روى عنه في «الأصل» ٢: ٢٣٧.

٢٧- أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السِّنْديّ (ت ١٧٠)، روى عنه في «الأصل» ٢: ١٧٣، و«الحجة» ١: ١٥٩، و«الموطأ» (٢٧٩). =

= ومن أهل مكّة:

٢٨- حنظلة بن أبي سفيان الجُمَحيّ (ت ١٥١)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥١٩، و«الحجة» ٢: ٢٤٠ و٢٤١ و٦٥٤ و٤: ١٦٨.

٢٩- عبد العزيز بن أبي روّاد (ت ١٥٩)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥٢٠، و«الحجّة» ٤: ١٦٨.

٣٠- عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج (ت ١٥٠)، روى عنه في «الحجّة» ٢: ٣٨٢ مباشرة، لكنَّه يروي عنه في مواضع أخرى منه بواسطة إسماعيل بن عياش ١: ٦٩ و٣: ١٤٩ و٣٨١ و٤٥٠ و٤: ١٢٥ و٤٠٥، وقيس بن الربيع ٢: ٧٤١، وعبد الله بن المبارك ٣: ٢٣٥، وصرَّح ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٧: ٣٣٦ بأنّ محمَّداً سمع منه.

ومن أهل البصرة:

٣١- جرير بن حازم (ت ١٧٠)، روى عنه في «الحجة» ٢: ٢٢٣، ٢٦٩.

٣٢- حازم بن إبراهيم البَجَليّ، المُترجَم في «لسان الميزان» ٢: ٥٣٣-٥٣٤ (٢٠٧٨)، روى عنه في «الأصل» ٢: ٢٠١ و٢٤٨.

٣٣- حماد بن زيد (ت ١٧٩)، روى عنه في «الأصل» ٧: ٣٠٠ و٩: ٥١٨ و٥١٩، و«الحجّة» ٣: ٤٦٧.

٣٤- حماد بن سلمة (ت ١٦٧)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥٢٣.

٣٥- زياد بن أبي مسلم الصَّفّار، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥٢٥، و«الحجة» ٤: ١٨٧.

٣٦- سالم بن عبد الله الخيّاط (ت قبل ١٥٠)، روى عنه في «الحجة» ٣: ٢٠١.

٣٧- سويد بن إبراهيم الهذليّ (كذا)، وهو الجَحْدريُّ (ت ١٦٧)، روى عنه في «الحجة» ٢: ٤٦٨.

٣٨- الصَّلْت بن دينار الأزديّ (ت قبل ١٦٠)، روى عنه في «الأصل» ٢: ٢٣٩.

٣٩- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفيّ (وُلِدَ ١١٠، وتوفي ١٩٤)، روى عنه في «الحجة» ٢: ٦٠٥.

٤٠- عثمان بن مِقسَم (ت قبل ١٧٠)، المُترجَم في «لسان الميزان» ٥: ٤١٢-٤١٦ (٥١٦٤)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٥١٨ و٥٢٠.

٤١- أبو العوّام عمران بن دوار القطّان (ت قبل ١٧٠)، روى عنه في «الحجة» ١: ٦١. =

= ٤٢-أبو معاوية ـ وليس الضرير ـ روى عنه محمَّد في «الحجة» ٣: ١٣٠ فقال: أخبرنا رجل يُكنى: أبا معاوية، قال: أخبرنا يحيى بن أبي كثير»، واستظهر مُحقِّقُه أن يكون أبا معاوية شيبان بن عبد الرحمن النَّحْويّ البصـريّ (ت ١٦٤)، فإنه من الرواة عن يحيى ابن أبي كثير.

٤٣-نَهشَل بن سعيد بن وَرْدان القرشيّ البصـريّ ثم النيسابوريّ (ت قبل ١٧٠)، ذكر الحافظُ المِزِّيُّ في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٣٠: ٣٢ أنّ محمَّد بن الحسن يروي عنه.

ومن أهل واسط:

٤٤-خالد بن عبد الله الواسطيّ (ت ١٨٢)، روى عنه في «الموطأ» (٢١٤)، وأكثَرَ عنه في «الحجة».

٤٥-محمد بن يزيد الكلاعيّ (ت في حدود ١٩٠)، روى عنه في «الحجة» ١: ٤ و٢٠١ و٤: ٣٥٦ و٣٥٧.

٤٦-هُشَيم بن بشير (ت ١٨٣)، روى عنه في «الحجة» ١: ١٧٣ و٣٣٣ و٣: ٦٢ و٦٤ و٤٦٥ و٤: ٨٥ و٩٣ و٢٤٦.

ومن أهل الجزيرة:

٤٧-جعفر بن برقان الرَّقِّيّ، وقَدِمَ الكوفة (ت ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٧: ٣٠٢.

٤٨-أبو العَطوف الجرّاح بن منهال (ت ١٦٨)، المُترجَم في «لسان الميزان» ٢: ٤٢٦-٤٢٧ (١٧٨٠)، روى عنه في «الأصل» ٩: ٤٠٨ و٥١٥.

ومن أهل الرَّيّ:

٤٩-مِهْران بن أبي عمر العطّار (ت قبل ١٩٠)، روى عنه في «الأصل» ٧: ٣٠٦.

وممَّن لم يُذكَر بلدُه أو لم أقف عليه:

٥٠-الحسن بن كثير، ولعلّه المُترجَم في «التاريخ الكبير» للبخاري ٢: ٣٠٤ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٣: ٦١٢، روى عنه في «الأصل» ٩: ٣٢١.

٥١-أبو حربيّ، روى عنه في «الحجة» ٢: ٤٩٣ عن يحيى بن أبي كثير، ولم يَتَبيَّنْه مُحقِّقُه، وأورَدَ احتمالَ أن يكون أبا حُرّة واصلَ بنَ عبد الرحمن أو حَرْبَ بنَ شدّاد اليَشكُريّ، فإن هذا الأخيرَ يروي عن يحيى بن أبي كثير. =

= ٥٢- خلف، روى عنه في «الحجة» ٢: ٣٢١ عن مُطرِّف بن طريف، وقال مُحقِّقُه: «الأظهر عندي أنه خلف بن خليفة الأشجعيّ...، ويُمكِنُ أن يكون خلفَ بنَ أيوب العامريّ أو خلفَ بنَ حوشب أو خلفَ بنَ تميم». قلت: توفي الأشجعيّ سنة ١٨١، فهو مُحتَمَل، لكنْ لم يُذكَر مُطرِّف بن طريف في شيوخه، وكذا يُقال في ابن حوشب (ت بعد ١٤٠)، وإن كان الاحتمالُ فيه أضعف. وأما العامريّ فتوفي سنة ٢١٥، وهو من تلامذة محمَّد، وتوفي ابنُ تميم سنة ٢٠٦، فلا احتمالَ فيهما. ولعلَّ «خلف» مُحرَّفةٌ عن «خالد»، وهو خالدُ بنُ عبد الله الواسِطيّ، ومحمَّد يروي عنه في «الحجة» كثيراً، وهو من الرواة عن مطرِّف بن طريف. والله أعلم.

٥٣- الهيثم، روى عنه في «الحجة» ٢: ٤٥ عن عبد الرحمن بن أُذينة، وقال مُحقِّقُه: «لعلَّه أبو الهيثم الواسطيّ»، يعني: خالد بن عبد الله.

ثانياً: الذين هم من شيوخه احتمالاً:

٥٤- إبراهيم بن طهمان الهرويّ (ت ١٦٨)، روى عنه في «الأصل» ١٠: ٦١٣، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في موضعَيْن آخرَيْن منه، وهما ٢: ٥٨٨ و١٠: ٦١١.

٥٥- إسماعيل بن مسلم المكِّيّ، روى عنه في «الأصل» ٣: ٢٧٠ و١٠: ٥٤٠، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في مواضعَ أُخَرَ كثيرة، وهي: ٢: ١٥٦ و١٦٢ و١٦٦ و٣: ٢٥ و٥: ٦٤ و٧١ و٩٨ و٦: ٣٦٣ و٨: ٧٣ و١٤٥ و٩: ٢١٧ و٢١٩ و٢٢٠، وذُكِرَ بينهما أبو يوسف وأبو حنيفة في ٧: ٢٣٠، وجاء في ٤: ١١٨ و١٠: ٤٧٦ مُعلَّقاً، وسياقُ الأول يدلُّ على أنه من رواية محمّد عنه، وسياقُ الثاني يدلُّ على أنه من رواية أبي يوسف عنه، والله أعلم.

٥٦- السَّريّ بن إسماعيل الهمدانيّ الكوفيّ (ت قبل ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٥: ٥٧٨، ٦: ٣٥٨، ٨: ٣٨٤، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في مواضعَ أُخَرَ، وهي ٧: ٢٢٨ و١٢: ١٢٠ و١٤٦، وجاء في ١٠: ٥١٦ مُعلَّقاً، والسياقُ يدلُّ على أنه عن أبي يوسف عنه.

٥٧- عبد الله بن محرَّر الجزريّ (ت قبل ١٦٠)، روى عنه في «الأصل» ٢: ١٢٧، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في موضع آخر ٤: ١٢١. ووقع في الموضعين من «الأصل»: «محرز» بالزاي، وهو خطأ، وهو غير عبيد الله بن محرز السالف ذِكرُه ص٢٣. =

= ٥٨- غالب بن عبيد الله الجزريّ (ت قبل ١٦٠)، روى عنه في موضعَيْن من «الأصل» ٣: ٣٦٣ و٧: ٣٦٣، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في مواضع أُخَرَ، وهي ٢: ٩٥ و٣: ٤٢٨ و٤٣٣ و٥٠٨ و٥: ١٦٧ و١١: ٥١٩.

قلت: وهؤلاء الخمسة يحتملُ أن يكون محمَّدٌ قد شارك أبا يوسف في الأخذ عنهم، أو أنه سقط ذِكرُ أبي يوسف في مواضع، وثبت في أخرى، وإنما أُورِدُ هذا الاحتمال لأنّ إسقاط اسم أبي يوسف من أول الأسانيد معهود كثيراً في نُسَخ كتاب «الأصل»، وكأنهم اكتَفَوا بذِكرِه في أول إسناد في الباب عن تكراره، والله أعلم.

٥٩- عبد الله بن لهيعة المصريّ (ت ١٧٤)، روى عنه في «الأصل» ٧: ٣٠٤، لكنَّه يروي عنه بواسطة في مواضع من «الحجة»، فقد قال فيه ١: ٤٦٠ و٤٦١ و٣: ٤٠٤: «أخبرني الثقة من أصحابنا عن ابن لهيعة»، وقال فيه ٣: ٦٠: «أخبرنا الثقة عن ابن لهيعة»، وروى فيه ٣: ٥٠١ عن سفيان الثوريِّ عنه.

وهذا أيضاً يحتمل أن يكونَ محمَّدٌ شارك بعض شيوخه في الرواية عنه، أو أنه سقط من «الأصل» ذِكرُ الواسطة بينهما، والله أعلم.

ثالثاً: الذين يَتَرجَّحُ أنهم ليسوا من شيوخه، وإن أوهمَتْ بعضُ العبارات غير ذلك، وقد رتَّبتُهم على تاريخ الوفاة لأهميته هنا:

١- أبو حمزة بكر بن ماعز بن مالك الكوفيّ (ت قبل ١١٠)، ذكره ابنُ سعد في شيوخ محمَّد في «الطبقات الكبرى» ٧: ٣٣٦، وتابعه الدكتور علي النَّدْويُّ في كتابه «الإمام محمَّد بن الحسن الشيبانيّ نابغة الفقه الإسلاميّ» ص٥٣. قلت: أورَدَه الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٧: ٣٥ في طبقةِ مَنْ توفي بين سنتَي ١٠١ و١١٠، ويُؤيِّدُه النظرُ في أسماء الرواة عنه، فيستحيلُ أن يكونَ من شيوخ محمَّد لوفاتِهِ قبله، وكأنَّ ابنَ سعد لم يطّلع على معلومات كافية عنه، ويدلُّ عليه أنه لـمّا ترجم له في «طبقاته» ٦: ٣١٠ لم يزد على قوله: «بكر بن ماعز الثوريّ، قليل الحديث».

٢- أشعث بن سوّار (ت ١٣٦)، روى عنه في «الأصل» ٤: ٦٢ و٨: ٧٣ و١٠: ٤٢٣ و٥٢٧ و١٠: ٤٤٥، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في سائر المواضع، وهي تزيدُ على الثلاثين موضعاً، وجاء في ٥: ٧٣ و٣٥٤ مُعلَّقاً، وسياقُه يدلُّ على أنه من رواية أبي يوسف عنه.

قلت: وقد كان محمَّد ابنَ أربع سنوات عند وفاته، فمن شبه المستحيل روايتُه عنه. =

= ٣- يزيد بن عبد الله بن الهاد المدنيّ (ت ١٣٩)، جاء في المطبوع من «الموطأ» (٥٤٧) روايةُ محمَّد عنه، لكنْ ذُكِرَ بينهما مالكٌ في نسخة فيض الله أفندي (رقم ٢٥٦) المنسوخة عن نسخة كُتِبَت وقُرِئَت وقُوبِلَت عند الشيخ قوام الدين الإتقانيّ (ورقة ٢٥٧/ أ)، وكذا ذُكِرَ بينهما مالكٌ في موضعَيْن آخرَيْن من «الموطأ» (٣٧١) و(٣٧٨)، وقد كان محمَّد ابنَ سبع سنوات عند وفاته، وهو مدنيّ، ومحمَّد كوفيّ، فلا يكونُ من شيوخه البتّة.

٤- أبو إسحاق الشيبانيّ (ت في حدود ١٤٠)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٢٧١ و٤: ٦٢ و١١: ١٦١، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في عشرة مواضع، وهي: ٥: ٢٠٥ و٦: ٧٤ و٣٥٨ و٣٦١ و٧: ٢٣٢ و٨: ٤٩٥ و١٠: ٢٥٩ و٣٦٩ و٦١٣ و١١: ٧٨، وذُكِرَ بينهما عبّادُ بنُ العوّام في ٧: ٣٠٨. قلت: وتاريخُ وفاته يُبعِدُ احتمالَ أن يكون قد شارك أبا يوسف في الأخذ عنه، فقد كان محمَّد ابنَ نحو ثماني سنوات عند وفاته.

٥- داود بن أبي هند (ت ١٤٠ أو قبلها)، روى عنه في «الأصل» ٥: ٤٢٧، لكنَّ الآثار في هذا الباب من «الأصل» من رواية محمَّد عن أبي يوسف، وتكرَّر سقوط أبي يوسف من عِدّة أسانيد فيه، فالظاهر أنه سقط ذِكرُه من هنا أيضاً، وروى عنه أيضاً في «الأصل» ٩: ٤٠٨، وهو من كتاب الحِيَل، وفي ثبوت نسبته إلى محمَّد نظر، والراجحُ عدم الثبوت. وجاء ذِكرُ أبي يوسف بينهما في مواضعَ أُخَرَ، وهي: ٢: ٥٨٢ و٣: ٣٩٦ و٤: ٨٠ و٨: ١٣ و٤٩٦ و٩: ٥٠٥، كما جاء ذِكرُ عبّاد بن العوام بينهما في ٧: ٢٩٨.

٦- يحيى بن سعيد الأنصاريّ (ت ١٤٤ أو بعدها)، روى عنه في «الموطأ» (١٤٢) و«الأصل» ٢: ١٩٢. قلت: أما «الموطأ» فقد ذُكِرَ بينهما مالك في نسخة فيض الله أفندي (رقم ٢٥٦) المنسوخة عن نسخة كُتِبَت وقُرِئَت وقُوبِلَت عند الشيخ قوام الدين الإتقانيّ (ورقة ١٩٩/ ب)، وكذا ذُكِرَ بينهما مالكٌ في أزيَدَ من ٧٠ موضعاً من «الموطأ».

وأما «الأصل» فالظاهرُ أنه سقط منه ذِكرُ الواسطة بينهما، وهو أبو يوسف غالباً.

٧- محمَّد بن السائب الكلبيّ (ت ١٤٦)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٩٦، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف أو محمَّد بن إسحاق في سائر المواضع، وهي تزيد على العشرة، وجاء في ١٠: ٤٩١ مُعلَّقاً، وسياقُه يدلُّ على أنه من رواية أبي يوسف عنه.

٨- زكريا بن أبي زائدة (ت ١٤٧ أو ١٤٨ أو ١٤٩)، روى عنه في «الأصل» ٤: ١٢١، لكنْ =

= ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في مواضعَ أُخَرَ، وهي: ٣: ٢٢ و٢٣ و٧: ٢٢٩ و٨: ١١٨ و١١: ١٩٠، وجاء مُعلَّقاً في ٥: ٩٨ و٣٥٤، وسياقُه يدلُّ على أنه عن أبي يوسف.

٩- محمَّد بن إسحاق (ت ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٣: ٢٧٢، لكنْ ذُكِرَ أبو يوسف بينهما في سائر المواضع، وهي تزيدُ على عشرين موضعاً.

١٠- محمَّد بن عبيد الله العَرْزَميّ (ت بعد ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٥: ٤٢٦، لكنْ ذُكِرَ بينهما أبو يوسف في أكثر من عشرة مواضع.

١١- فطر بن خليفة المخزوميّ الكوفيّ الحنّاط (ت بعد ١٥٠)، روى عنه في «الأصل» ٥: ٤٢٧، لكنَّ الآثار في هذا الباب من «الأصل» من رواية محمَّد عن أبي يوسف، وتكرَّر سقوط أبي يوسف من عِدّة أسانيد فيه، فالظاهر أنه سقط ذِكرُه من هنا أيضاً.

١٢- أبو قتيبة الهمدانيّ، وهو زائدة بن موسى، المُترجَم في «التاريخ الكبير» للبخاريّ ٣: ٤٣٢ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٣: ٦١٢، روى عنه في «الأصل» ٥: ٤٢٦، ويُقالُ فيه ما قيل في سابقه.

رابعاً: آخرون علَّق الإمام محمَّد الروايةَ عنهم:

وثمّة آخرون أورَدَ الإمام محمَّد بن الحسن رواياتهم بصيغة «ذكر فلان»، دون أن يُبيِّن سماعَه منهم ـ وهي صورةُ التعليق عند المُحدِّثين ـ وهم:

عبد الله بن عمر العمريّ (ت ١٧١) في «الأصل» ٢: ٢٨٠، وأبو معاوية الضرير (ت ١٩٥) في «الأصل» ٧: ٣١٨ و٤١٤، وهشام الدستوائيّ (ت ١٥٤) في «الأصل» ٧: ٣٠٠، وثلاثتُهم من شيوخه، كما سلف ذِكرُهم عند المؤلف.

وأبو بكر بنُ عيّاش (ت ١٩٤) في «الأصل» ٧: ٣٠١ و«الحجة» ١: ٤٦١، وجرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨) في «الأصل» ٧: ٤١٤، وشريك النخعيّ (ت ١٧٧ أو ١٧٨) في «الأصل» ٧: ٣٠٠ و٣٨٣ و«الحجة» ١: ٤٦٢ و٢: ١٧٦، وعبد الوارث بن سعيد البصريّ (ت ١٨٠) في «الأصل» ٧: ٣٠٤ و٣٢٣، والفرج بن فضالة (ت ١٧٦) فيه ٧: ٢٩٩، ومروان بن معاوية الفَزاريّ (ت ١٩٣) فيه ٧: ٣٠٣، وموسى بن أعين الجزريّ (ت ١٧٥ أو ١٧٧) فيه ٧: ٣٠٢ و٣٠٣، وأبو عوانة الوضّاح اليشكري (ت ١٧٥ أو ١٧٦) فيه ٧: ٣٠١ و٣٠٣. وهؤلاء الثمانية الظاهرُ فيهم أن محمَّداً يروي عنهم مباشرة، فيكونون من شيوخه أيضاً، والله أعلم.

ولم يَزهَدْ في الروايةِ عن أقرانِهِ وعمَّنْ هو دونَه(١)، كما هو شأنُ الأكابرِ في روايتهم عن الأصاغر.

* * *

(١) ومن ذلك روايتُه عن تلميذه أبي سليمان الجوزجانيّ قولًا لأبي حنيفة لم يَسمَعْه منه، فقد ذكر القرشيُّ في ترجمة عبد الله بن المبارك من «الجواهر المضية» ٢: ٣٢٦ (٧٢٠) عن الطحاويّ قال: «حدَّثنا أبو حامد أحمدُ بنُ علي النيسابوريُّ، سَمِعتُ عليَّ بنَ الحسن الرازيّ، حدَّثنا أبو سليمان، سمعتُ ابنَ المبارك يقول: سألتُ أبا حنيفةَ رضِيَ الله عنه عن الرجل يبعثُ بزكاةِ مالِهِ من بلدٍ إلى بلدٍ آخر، فقال: لا بأس بأن يبعثَها من بلدٍ إلى بلدٍ آخَرَ لذي قرابته. فحَدَّثتُ بهذا محمَّدَ بنَ الحسن، فقال: هذا حَسَن، وهذا قولُ أبي حنيفة، وليس لنا في هذا سماع عن أبي حنيفة. قال أبو سليمان: فكتبَه عنِّي محمَّدُ بنُ الحسن عن ابن المُبارك عن أبي حنيفة».

بعضُ أصحابِهِ وتلاميذِه، وجملةٌ ممَّنْ أخذَ عنه

ولمّا طار صِيتُ محمَّدِ بنِ الحسنِ في الآفاق، وسارت بتصانيفِهِ الرُّكْبان، قَصَدَه أناسٌ مِن أقاصي البُلدانِ للتفقُّه عنده، حيثُ كانَ بلغَ أعلى مَراتِبِ الاجتِهاد[١]، وإنْ كانَ يُحافِظُ على انتِسابِهِ لأبي حنيفةَ النُّعمان؛ عِرْفاناً لجميلِ يَدِهِ عليه في الفِقه، ولم يَضَعِ استِمرارُه على انتِسابِهِ هذا مِن مَرْتبتِهِ إلا عندَ مَنْ لا يَعرِفُ مَراتِبَ الرِّجال.

ويَصعُبُ استِقصاءُ مَنْ تخرَّجَ به، فنكتفي هنا بذِكرِ جُمْلةٍ مِن أصحابه وتلاميذه، لِيُعلَمَ أنه شيخُ المُجتَهِدينَ في عَصْره، فمنهم[٢]:

* ١ ـ أبو حفصٍ الكبيرُ البُخاريّ؛ أحمدُ بنُ حفصٍ العِجْليّ[٣]. ومنه كان البُخاريُّ[٤] تلقّى فِقهَ أهل الرأي و«جامعَ الثَّوريِّ» قبلَ رِحْلاتِه.

---

(١) انظر بيانَ ذلك في «حسن التقاضي» للمُؤلِّف ص٨٩-٩٩ و١٧٢-١٧٨ و٢٢١-٢٣١.

(٢) ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله هنا أصحابَ محمَّد بن الحسن، سواء مَنْ تفقَّه عليه ويُعَدُّ من الحنفية أو يُعَدُّ من غيرهم أو روى عنه، وقد اجتهدتُ في تمييزهم ما أمكنني، فأشرتُ بالنجمة (*) إلى مَنْ تفقَّه عليه ممَّن يُعَدُّ في الحنفية، وبالدائرة المُغلقة (•) إلى مَنْ تفقَّه عليه ولا يُعَدُّ فيهم، وتركتُ مَنْ له عنه روايةٌ فحَسْب أو لم أقف على تفقُّهه عليه دون علامة.

(٣) الإمامُ الفقيهُ المشهور، رحل من بخارى إلى العراق، وطلب الحديث، فسمع من سفيان الثوريّ «جامعَه»، وتفقَّه على محمَّد بن الحسن، ثم رجع إلى بلاده، فنشر الحديثَ والفقهَ فيها، وله أصحابٌ لا يُحصَوْن. «الجواهر المضية» للقرشي ١: ١٦٦ (١٠٤)، و«حسن التقاضي» للكوثري ص١٩٤.

(٤) محمَّدُ بنُ إسماعيل، الإمام الحافظ، صاحب «الجامع الصحيح».

* ٢ ـ وأبو سُلَيمانَ موسى بنُ سليمانَ الـجُوْزْجاني[١]، وبه انتَشَـرَتِ الكتبُ السِّتَّةُ[٢] في مَشارق الأرض ومَغاربها.

● ٣ ـ وأبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ إدريسَ الشافعيّ[٣]، أحدُ الأئمّةِ الأربعة.

● ٤ ـ وأبو عُبَيدٍ قاسمُ بنُ سَلّام الـهَرَويّ[٤]، ذلك الإمامُ المُجتَهِدُ الكبير.

* ٥ ـ وعَمْرُو بنُ أبي عَمْرٍو الحرّانيّ[٥].

* ٦ ـ ومحمَّدُ بنُ سَمَاعةَ التميميّ[٦].

---

(١) الإمامُ المُحدِّثُ الفقيه، نزيل بغداد، تفقَّه على أبي يوسف ومحمَّد، وحدَّث عنهما وعن ابن المبارك، وحدَّث عنه أبو حاتم الرازيّ وغيرُه، وكان صدوقاً محبوباً إلى أهل الحديث، عرض عليه المأمونُ القضاءَ فامتنع، وتُوفي بعد المئتَين. «تاريخ بغداد» ١٥: ٢٦-٢٧، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٠: ١٩٤-١٩٥، و«الجواهر المضية» للقرشي ٣: ٥١٨ (١٧١٤).

(٢) من كتب مُحمَّد، وما تحويه: هو ظاهرُ الرواية في المذهب، وسيأتي بيانُها ص١٦٥-١٧٧.

(٣) الإمامُ العَلَم، وُلِد سنة ١٥٠، وتُوفي سنة ٢٠٤، رحمه الله تعالى.

(٤) الإمامُ الحافظُ المُتفنِّن (١٥٧-٢٢٤)، من كبار العلماء في النَّحْو واللغة والحديث والفقه، أصله من خرسان، ثم قَدِمَ بغداد، ففسَّر بها غريب الحديث، وصنَّف كتباً، منها «الأموال» و«فضائل القرآن» و«الأمثال»، وحجَّ، فتوفي بمكّة. «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٥٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٤٩٠-٥٠٩، و«تقريب التهذيب» (٥٤٦٢).

(٥) ذكره الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٦٤ في أصحاب محمَّد بن الحسن خاصّة. قلت: لكنْ له رواية عن أبي يوسف أيضاً. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٨: ٥٣٦، و«جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٧٥، و«حسن التقاضي» للكوثريّ ص٧٤ وتعليقي عليه.

(٦) أبو عبد الله الكوفيّ، القاضي، وُلِدَ سنة ١٣٠، وتفقَّه على أبي يوسف ومحمَّد، ووَلِيَ القضاء ببغداد بعد وفاة يوسف بن أبي يوسف سنة ١٩٢، فلم يزل إلى أن ضَعُفَ بَصَرُه فاستعفى، وضُمَّ عَمَلُه إلى إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، مات سنة ٢٣٣. «تاريخ بغداد» ٣: ٢٩٨-٢٩٩، و«الجواهر المضية» ٣: ١٦٨ (١٣٢٢).

* ٧ ـ وعليُّ بنُ مَعبَدِ بنِ شدّادٍ الرَّقّيّ(١)؛ مِن جُمْلةِ مَنْ روى «الجامعَ الكبير» و«الجامعَ الصغير».

* ٨ ـ ومُعَلّى بنُ منصورٍ الرازيّ(٢).

٩ ـ وأبو بكر بنُ أبي مُقاتِل(٣).

• ١٠ ـ وأسدُ بنُ الفُراتِ القَيْروانيّ(٤)؛ مُدوِّنُ مذهبِ مالك(٥)، وشيخُ سَحْنُون(٦).

---

(١) أبو الحسن وأبو مُحمَّد العَبْديّ، الإمام الحافظ الفقيه، أصلُه من مَرْو، ورحل إلى العراق والحجاز، فحدَّث عن الليث بن سعد وسفيان بن عيينة وهُشَيم وجماعة، وحدَّث عنه ابنُ معين وأبو عُبيد ويعقوب الفَسَويّ وغيرُهم، وصَحِبَ محمَّدَ بنَ الحسن بالرَّقّة، وسيأتي خبرُه معه فيها ص١٣٣، ثم نزل مصر وتوفي فيها سنة ٢١٨. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٦٣١-٦٣٢.

(٢) أبو يعلى، نزيل بغداد، الإمام الحافظ، وُلِدَ في حدود سنة ١٥٠، وتفقَّه على أبي يوسف ومحمَّد، وطُلِبَ للقضاء غيرَ مرّةٍ فامتنع، ومات سنة ٢١١. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٣٦٥-٣٧٠، و«الجواهر المضية» ٣: ٤٩٢ (١٦٨٠)، و«تقريب التهذيب» (٦٨٠٦).

(٣) روى الخطيبُ في «تاريخه» ٢: ٦٠٠ من طريق أبي كامل شجاع بن أسلم الحاسب قال: حدَّثني أبو بكر بنُ مقاتل (كذا) صاحبُ محمَّد بن الحسن الفقيه قال: حدَّثني مالكُ بنُ أنس... فذكر حديثاً. وقال الخطيبُ بإثره: «لا يثبتُ هذا الحديث عن مالك، وشجاعُ بنُ أسلم وأبو بكر بنُ مقاتل مجهولان».

قلت: ولعلّه سَلْمُ بنُ أبي مقاتل، فإنه من هذه الطبقة، ولِسَلْم هذا ذِكْرٌ في «المتفق والمفترق» للخطيب ٢: ١٠٨٣، و«الأنساب» للسَّمْعاني ٢: ٢٩٦ و٨: ١٣٧ و٣٦٣ و١٣: ٤٦١.

(٤) أبو عبد الله القيرواني، وُلِدَ سنة ١٤٢، ورحل إلى المشرق سنة ١٧٢، فسمع «الموطأ» من مالك، ثم رحل إلى العراق فأخذ عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وتوفي سنة ٢١٣. «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٠: ٢٢٥-٢٢٨.

(٥) في «الأسدية» التي هي أصلُ «المُدوّنة»، وسيأتي بيانُه تفصيلًا ص٥٣-٦٠.

(٦) الفقيه القاضي عبد السلام بن سعيد التَّنُوخيّ المالكيّ (١٦٠-٢٤٠).

* ١١ ـ ومحمَّدُ بنُ مُقاتِلِ الرازيّ[١]؛ شيخُ ابنِ جرير[٢].

* ١٢ ـ ويحيى بنُ مَعينِ الغَطَفانيّ[٣]؛ إمامُ الجرح والتعديل.

١٣ ـ وعليُّ بنُ مُسلِم الطُّوسيّ[٤].

* ١٤ ـ وموسى بنُ نَصْرِ الرازيّ[٥].

* ١٥ ـ وشدّادُ بنُ حَكيم البَلْخيّ[٦].

---

(١) أبو عبد الله، قاضي الرَّيّ وفقيهها، حدَّث عن وكيع وطبقته، وتفقَّه على محمَّد بن الحسن، توفي سنة ٢٤٨ أو ٢٤٩. «أخبار أبي حنيفة» للصَّيْمَري ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٣: ٣٧٢ (١٥٤٦)، و«لسان الميزان» ٧: ٥١٨ (٧٤٢٩).

(٢) الطبري، الإمامُ المُفسِّرُ المُؤرِّخ المُجتَهِد، توفي سنة ٣١٠، رحمه الله تعالى.

(٣) الحافظُ الناقدُ المشهور، ولد سنة ١٥٨، وتوفي سنة ٢٣٣، رحمه الله تعالى.
وسيأتي ص١٥٦ خبرُ كتابته «الجامع الصغير» عن محمَّد بن الحسن.

(٤) أبو الحسن (١٦٠-٢٥٣)، نزيل بغداد، المُحدِّث الثقة، سمع جريرَ بنَ عبد الحميد وابنَ المبارك وأبا يوسف القاضي ومحمَّد بن الحسن وغيرَهم، وروى عنه البخاريُّ وأبو داود والنسائيّ، وكان رفيقاً ليحيى بن معين. «سير أعلام النبلاء» ١١: ٥٢٥، و«تقريب التهذيب» (٤٧٩٩).

(٥) أبو سهل، روى عن جرير بن عبد الحميد وهشام بن عُبيد الله الرازي وغيرهما، وأخذ عن محمَّد بن الحسن، وتفقَّه عليه أبو علي الدقّاق وأبو سعيد البردعيّ، عُمِّرَ طويلاً وتوفي سنة ٢٦١ أو ٢٦٣. «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمَري ص١٦٤، و«الثقات» لابن حبان ٩: ١٦٣، و«تاريخ الإسلام» للذهبي ١٠: ١٩٣، و«الجواهر المضية» ٣: ٥٢١ (١٧١٧).
قلت: ويُذكَرُ في بعض كتب الفقه باسم «موسى بن نصير»، وهكذا تَرجَمَ له العلامة قاسمُ ابنُ قُطْلُوبُغا في «تاجح التراجم» ص٢٩٧ (٢٨٨).

(٦) أبو عثمان، القاضي، روى عن سفيان الثوريّ، وتفقَّه على زُفَر وروى عنه نسخة، ووَلِيَ قضاء بَلْخ مُكرَهاً، فحكم ستة أشهر، ثم هرب إلى سمرقند، وتوفي سنة ٢١٠ أو ٢١٣. =

* ١٦ ـ والحسنُ بنُ حَرْبٍ الرَّقِّيّ(١).

١٧ ـ وابنُ جَبَلَة(٢).

١٨ ـ وأبو العبّاس حُمَيد(٣).

١٩ ـ وأبو التَّوْبةِ ربيعُ بنُ نافع الحلبيّ(٤).

٢٠ ـ وعُبَيدُ الله بنُ أبي حنيفة الدَّبُوسيّ(٥).

= «الإرشاد» للخليلي ٣: ٩٣١، و«تاريخ الإسلام» للذهبي ١٥: ١٨٦، و«الجواهر المضية» ٢: ٢٤٧ (٦٤١).

(١) روى ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٦٢ عن الطحاوي قال: سمعتُ أحمدَ بنَ أبي عِمْران يقول: «كان حَرْبٌ ـ أبو الحسن بن حَرْب ـ يجيءُ بابنه الحسن، فيُجلِسُه في مجلس محمَّد بن الحسن، فقيل لحرب: لِـمَ تفعلُ هذا وأنت نصـرانيّ، وهو على غير دينك؟! قال: أُعلِّمُ ابني العَقْل. ثم أسلَمَ، ولَزِمَ الحسنُ بنُ حَرْب محمَّدَ بنَ الحسن، وكان من جِلّةِ أصحابه، وهم بالرَّقّة، آل الحسن بن حرب».

(٢) لم أقف على اسمه، وله رواية عن محمَّد ستأتي ص١٣٠.

(٣) روايتُه عن محمَّد بن الحسن في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام ص٣٥٧، ووُصِفَ فيها بأنه من كُبَراء أصحاب محمَّد بن الحسن وفقهائهم، وستأتي ص١٣١.
وكان عندي احتمالُ أن يكون حُمَيدَ بنَ مَسعَدة الساميّ الباهليّ البصـريّ (ت ٢٤٤)، فإنه يُكنى أبا عليّ، وقيل: أبا العبّاس، لكنْ لم أقف على ذِكرِ محمَّدِ بنِ الحسن في شيوخه، وابن مَسْعَدة يروي عن البَصْـريِّين، والقِصّةُ المذكورة تدلُّ على أنّ حميداً أبا العبّاس بغداديّ أو أقام ببغداد مدّةً يتمكّن فيها من الرواية عن أهلها والقادمين عليها، فضَعُفَ هذا الاحتمالُ جدّاً، والله أعلم.

(٤) الحافظ الثقة (حوالي ١٥٠-٢٤١)، سمع من ابن المبارك وشـريك القاضي وأبي الأحوص وجماعة، وروى عنه أبو حاتم الرازي وأبو داود في «سننه» وأحمد بن حنبل ـ وهو من أقرانه ـ وغيرُهم، كان يُقال: إنه من الأبدال. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٦٥٣-٦٥٤، و«تقريب التهذيب» (١٩٠٢).

(٥) له ذِكرٌ في عِدّةِ تراجم من «الإكمال» لابن ماكولا ٧: ٧٢، و«الأنساب» للسمعاني ٦: ٢٨٨ و٨: ١٣٧ و٩: ١٦٢.

٢١ ـ وأبو بُرَيدٍ عَمْرُو بنُ يزيدَ الجَرْميّ(١).

٢٢ ـ ومُصعَبُ بنُ عبدِ الله الزُّبَيريّ(٢).

* ٢٣ ـ وأيوبُ بنُ الحسنِ النَّيسابوريّ(٣).

* ٢٤ ـ وخَلَفُ بنُ أيوبَ البَلْخيّ(٤).

٢٥ ـ وعليُّ بنُ صبيح(٥).

٢٦ ـ وعقيلُ بنُ عَنبَسة(٦).

---

(١) المُحدِّث الثقة، روى عن عبد الرحمن بن مَهْديّ وطبقته، وروى عنه أبو حاتم الرازيّ والنسائيُّ والبزّار وغيرُهم، توفي بعد سنة ٢٤٠. «تاريخ الإسلام» للذهبي ١٠: ٣٨٢، و«تقريب التهذيب» (٥١٤١).
ولم أقف على صِلتِه بمُحمَّد بن الحسن، اللهُمَّ إلا ما وقع عند العُقيليِّ في «الضعفاء» ٤: ٥٥ من روايته عن محمَّد بن الحسن العِجْليّ، ويُقال: الشيبانيّ، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت البُنانيّ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صُهَيب. لكنْ فرَّق العُقيليُّ بين محمَّد ابن الحسن هذا ومحمَّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، والله أعلم.

(٢) العلاَّمة النسّابة الثقة (١٥٦-٢٣٦)، روى عن مالك بن أنس وابن عيينة وطبقتهما، وروى عنه ابنُ ماجَهْ في «سننه»، ومسلم وأبو داود في غير كتابَيْهما، وأثنى عليه أحمدُ بنُ حنبل. «تاريخ بغداد» ١٥: ١٣٨، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ٣٠-٣٢، و«تقريب التهذيب» (٦٦٩٣).

(٣) أبو الحسين، الفقيه الزاهد، تفقَّه على محمَّد بن الحسن، وعاد إلى بلده، فكان كبير الشأن، توفي سنة ٢٥١. «تاريخ الإسلام» ١٩: ٨٩، و«الجواهر المضية» ١: ٤٤٥ (٣٦٨).

(٤) أبو سعيد العامريّ، عالِمُ بَلْخَ ومُفتيها، تفقَّه على زُفَرَ وأبي يوسف ومحمَّد، مات سنة ٢٠٥ أو ٢١٥. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٤١-٥٤٣، و«الجواهر المضية» ٢: ١٧٠ (٥٦٢)، و«تقريب التهذيب» (١٧٢٦).

(٥) لم أقف على صِلتِه بمُحمّد، كما لم أقف له على ترجمة، وذكره المُؤلِّفُ في «حسن التقاضي» ص٧٣ في أصحاب أبي يوسف أيضاً.

(٦) لم أقف على صِلتِه بمُحمَّد، كما لم أقف له على ترجمة، والله تعالى أعلم.

٢٧ - وعليُّ بنُ مِهْران[(١)].

* ٢٨ - وعَمْرُو بنُ مُهَير[(٢)].

* ٢٩ - ويحيى بنُ أكثم[(٣)].

٣٠ - وأبو عبدِ الرحمنِ المُؤدِّب[(٤)]؛ مُؤدِّبُ آل شبيب.

٣١ - وعليُّ بنُ الحسنِ الرازيّ[(٥)].

* ٣٢ - وهشامُ بنُ عُبَيدِ الله الرازيّ[(٦)].

* ٣٣ - وأبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ مِهْرانَ النَّسَوِيّ[(٧)]؛ راوي «المُوطَّأ» عنه.

---

(١) توفي سنة ٢٣٦، كما في «الثقات» ٨: ٤٦٩، وانظر: «لسان الميزان» ٦: ٣٢ (٥٥٠٩).
ولم أقف على صِلَتِه بمُحمَّد بن الحسن، والله أعلم.

(٢) والد الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصّاف، صاحب كتاب «الحِيَل» و«أحكام الأوقاف».
روى ابنُه عنه عن الحسن بن زياد، كما في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام ص٧٢، ولم أقف على صِلَتِه بمُحمَّد بن الحسن، والله أعلم.

(٣) أبو محمَّد المَرْوَزيّ، الإمام الفقيه، وَلِيَ قضاء البصرة سنة ٢٠٢، ثم نزل بغداد، ووَلّاه المأمون قضاء القضاة بها، وتقدَّم عنده جداً، وصنَّف في الفقه كتباً، وتوفي سنة ٢٤٢. «تاريخ بغداد» ١٦: ٢٨٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥-١٥، و«تقريب التهذيب» (٧٥٠٧).

(٤) إمام مسجد محمَّد بن الحسن، كذا ورد في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص١٠١.

(٥) لم أتبيَّنه، وأورَدَ الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٢٤ روايةً له عن محمَّد، والله تعالى أعلم.

(٦) الفقيه الكبير، أخذ عن أبي يوسف ومحمَّد، وكان جليلَ القَدْر، وفي منزله مات محمَّدُ بنُ الحسن في الرَّيّ سنة ١٨٩، ومات هو سنة ٢٢١. وليَّنه أبو بكر الرازيّ الجصّاص في روايته للفقه. «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصيمريّ ص١٦٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٤٤٦-٤٤٧، و«الجواهر المضية» ٣: ٥٦٩ (١٧٧٥).

(٧) انظر: «الجواهر المضية» ١: ٣١٩ (٢٤١).

* ٣٤ ـ وشُعَيبُ بنُ سُلَيمانَ الكَيْسانيّ(١)؛ راوي «الكَيْسانيّات» عنه.

* ٣٥ ـ وعليُّ بنُ صالح الجُرْجانيّ(٢)؛ راوي «الجُرْجانيّات» عنه.

* ٣٦ ـ وإسماعيلُ بنُ تَوْبَةَ القَزْوينيّ(٣)؛ راوي «السِّيَر الكبير»(٤) عنه.

* ٣٧ ـ وأبو بكرٍ إبراهيمُ بنُ رُستَمَ المَرْوَزيّ(٥)؛ راوي «النوادر» عنه.

---

(١) الكوفي، أخذ عن أبي يوسف ومحمَّد، ثم رحل إلى مصر ومات بها سنة ٢٠٤. «الجواهر المضية» ٢: ٢٥٣ (٦٤٦).

(٢) لم أقف له على ترجمة، لكنْ له رواية عن محمَّد في «مختصر اختلاف العلماء» للطحاويّ ٢: ٤٩٢ و«المبسوط» للسَّرَخسيّ ٥: ٩٨، وذكره المُؤلِّفُ في «حسن التقاضي» ص٧٣ في أصحاب أبي يوسف أيضاً، وانظر تعليقي عليه.

(٣) أبو سليمان أو أبو سهل الثقفيّ (١٥٤ أو ١٥٥-٢٤٧ أو ٢٤٩)، عالم كبير مشهور المحلّ، أصلُه من الطائف، وهو رازيٌّ سكن قزوين، سمع الحديث من ابن عيينة وإسماعيل بن جعفر وأبي معاوية ووكيع وغيرهم، وسمع الكثير من محمَّد بن الحسن، وروى عنه أبو حاتم الرازيّ ـ وقال فيه: «صدوق» ـ وأبو زرعة الرازيّ وابنُ ماجَهْ صاحب «السنن» وجماعة. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢: ١٦٢، و«الإرشاد» للخليلي ٢: ٧٠٢-٧٠٣، و«التدوين في أخبار قزوين» للرافعي ٢: ٢٩٠، و«الجواهر المضية» ١: ٣٩٧ (٣٢٥).

(٤) ورواه أيضاً أبو سليمان الجُوزْجانيّ عن محمَّد، كما نصَّ عليه القرشيُّ في «الجواهر المضية» ١: ٣٩٧، وقال: «لم يَرْوِه عنه غيرُهما».

(٥) أحد الأعلام، طلب الحديث، فسمع من مالك والثوريّ وشعبة وغيرهم، ثم تفقَّه على محمَّد بن الحسن وأسد بن عمرو البَجَليّ ونوح بن أبي مريم، وكلُّهم من أصحاب أبي حنيفة، وتفقَّه عليه الجمُّ الغفير، وعُرِضَ عليه القضاءُ فامتنع، وروى عنه أحمد بن حنبل وأبو خيثمة زهير بن حرب، وتوفي سنة ٢١٠ أو ٢١١. «تاريخ بغداد» ٦: ٥٨٧، و«الجواهر المضية» ١: ٨٠ (١٩).

* ٣٨ ـ وأبو زكريّا يحيى بنُ صالح الوُحَاظيُّ الحِمْصيّ[١]؛ من شيوخ البُخاريّ بالشام.

* ٣٩ ـ وأبو موسى عيسى بنُ أبان البصـريّ[٢]؛ راوي «الحُجَج على أهل المدينة» عنه، ومُؤلِّفُ «كتاب الحُجَج الكبير» و«كتاب الحُجَج الصغير» و«كتاب الرَّدِّ على المَرِيسيّ[٣] والشافعيّ» في شـروط قبولِ الأخبار[٤].

* ٤٠ ـ وسُفيانُ بنُ سَحْبانَ البصـريّ[٥]؛ صاحبُ «كتاب العِلَل».

وغيرُهم.

---

(١) الإمام الحافظ الفقيه (١٣٧-٢٢٢)، طلب الحديث، فسمع من مالك وجماعة، وروى عنه البخاريُّ وأبو زرعة الدمشقيّ ويعقوب الفَسَويّ وغيرهم، وكان رفيقَ محمَّدِ بن الحسن في الحجِّ إلى مكّة، وسيأتي خَبَرُه في ذلك ص٥٢ و١٢٨-١٢٩. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٤٥٣-٤٥٦، و«الجواهر المضية» ٣: ٥٩٠ (١٨٠١)، و«تقريب التهذيب» (٧٥٦٨).

(٢) الإمامُ القاضي أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، تفقَّه على محمَّد بن الحسن، ووَلِيَ قضاء البصـرة عشـرَ سنين، وتوفي بها سنة ٢٢١. «الجواهر المضية» ٢: ٦٧٨ (١٠٨٦).

(٣) هو أبو عبد الرحمن بشـرُ بنُ غياث، تفقَّه على أبي يوسف، وبرع في الفقه، وصنَّف فيه، وكان زاهداً وَرِعاً، إلا أنه تابع المسألةَ في خَلْق القرآن ومسائلَ كلاميّة أخرى، فأخرَجَه أبو يوسف من مجلِسِه مرّةً، ونزل الشافعيُّ عنده ببغداد في إحدى الرِّحْلات، وجرت بينهما مناظرات. انظر: «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم ص١٨٧، و«تاريخ بغداد» ٧: ٥٣٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٣٠ و٢٠٠، و«الجواهر المضية» للقرشي ١: ٤٤٧ (٣٧٠)، وتعليق المُؤلِّف على كتابه «حسن التقاضي» ص٦٣.

(٤) سيأتي زيادةُ تعريفٍ بعيسى بن أبان وبكتبه ص١٣٥-١٣٦.

(٥) ذكره ابنُ النديم في «الفهرست» ص٢٥٥ وقال: «من أصحاب الرأي، كان فقيهاً متكلّماً...، وله من الكتب: كتاب العلل»، ونقله عنه ابنُ قطلوبغا في «تاج التراجم» ص١٧٠-١٧١ (١١٣).

ومحمَّدُ بنُ عُمَرَ الواقِديُّ[١] روى عنه[٢]، كما روى هو عن الواقِديّ[٣]، وذلك مِن روايةِ الأقرانِ بعضِهم عن بعض.

ونكتفي بذِكرِ هذا المِقدارِ ممَّنْ تَفقَّهَ لدَيْهِ وأخذَ عنه[٤].

---

(١) العلامةُ النسّابةُ الأخباريّ القاضي، وُلِدَ بعد سنة ١٢٠، وتوفي سنة ٢٠٧.
وقد اتفقوا على إمامتِهِ في السِّيَر والمغازي، إلا أنهم اختلفوا في حديثه، وللمُؤلِّفُ رحمه الله تعالى بيانٌ جامعٌ وتفصيلٌ حَسَنٌ في ذلك في مُقدِّمته لـ«الطبقات الكبرى» لابن سعد (انظر: «مقدِّمات الإمام الكوثري» ص٤٨٨-٤٩٠)، وفي «حسن التقاضي» ص١٣٧.

(٢) انظر ما سيأتي ص١٦٢.

(٣) في «الحجّة» ٢: ١٩٧ و١٩٩ و٥٥٧ و٥٦٠.

(٤) صـرَّح المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في أول هذا الباب بأنه يَصعُبُ استِقصاءُ مَنْ تخرَّج بالإمام محمَّد، ولذا اكتفى بذِكرِ جملةٍ من أصحابه، فبلغوا ٤٠ رجلاً، وهو عَدَدٌ كبيرٌ يدلُّ على تتبُّع واطلاع، ولا بأسَ بذِكرِ غيرهم ممَّنْ تيسَّر لي الوقوفُ عليهم، وأبدأ بمَنْ ذكرهم الدكتور عليّ الندويُّ في كتابه «الإمام محمَّد بن الحسن الشيبانيّ نابغةُ الفقه الإسلاميّ» ص٥٤-٩١ ممَّن لم يذكرهم المُؤلِّف، وهم ١٨ رجلاً صـرَّح القرشيُّ في «الجواهر المضية» بأخذِهم عن محمَّد أو روايتهم عنه، وأُتبِعُهم بغيرهم ممَّن وقفتُ عليه.

أما الذين ذكرهم الندويُّ فهم:

١- أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى السَّكُونيّ (ت قبل ٢٦٠)، كما في «الجواهر المضية» ١: ٣٠٣ (٢٢٥). وانظر: «تاريخ بغداد» ٦: ٢١٦-٢١٧.

٢- أحمد القاري، كما في «الجواهر المضية» ١: ٢٨٣ (٢٨٣).

٣- أحمد بن حاج العامريّ النيسابوريّ، أبو عبد الله (ت ٢٣٧)، كما في «الجواهر المضية» ١: ١٥٣ (٩٢).

٤- إسماعيل بن سالم، كما في «الجواهر المضية» ١: ٤٠٤ (٣٣٠).

٥- أبو إسـحاق إسماعيل بن سعيد الشالَنْجيّ (ت ٢٣٠)، كما في «الجواهر المضية» ١: ٤٠٦ (٣٣٢).

=

= ٦- جعفر بن عبد الوهّاب بن محمد بن كامل البغداديّ، كما في «الجواهر المضية» ٢: ١٨ (٤٠٣).

٧- الحسن بن حماد الحضرميّ المعروف بسَجّادة (ت ٢٤١)، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٥٢ (٤٤٣).

٨- الحسن بن مُسهِر، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٩٢ (٤٨٣).

٩- حماد بن سُليمان بن المَرْزُبان النيسابوريّ، كما في «الجواهر المضية» ٢: ١٥٠ (٥٣٩).

١٠- داود بن رُشَيد الخوارزميّ (ت ٢٣٩)، كما في «الجواهر المضية» ٢: ١٨٦ (٥٧٤).

١١- زيد بن نُعَيم، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٢١٨ (٦٠٧). قلت: وروايتُه عنه عند الخطيب في «تاريخه» ٩: ٤٥٣.

١٢- سَوْرة بن الحسن الألوزاني، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٢٤٢ (٦٣٤).

١٣- عبد الرحمن بن علقمة المَرْوَزيّ (ت حوالي ٢١٠)، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٣٨٥ (٧٧٨).

١٤- عبد الكريم بن عبد الكريم البزّار الجُرْجانيّ المعروف بعَبْدَك ، كما في «الجواهر المضية» ٣: ٢٦٤ (١٤١٩) في ترجمة حفيده محمَّد بن عليّ، وانظر تعليق المُحقِّق عليه المُستفاد من تعليق الأستاذ محمَّد عوّامة على «الأنساب» ٧: ٤٧٤.

١٥- فُرات بن نصر القُهُنْدُزيّ الهرويّ (ت ٢٣٦)، كما في «الجواهر المضية» ٢: ٦٩٠ (١٠٩٦).

١٦- محمد بن أبي رجاء الخراسانيّ (ت ٢٠٧)، كما في «الجواهر المضية» ٣: ١٥٤ (١٣٠٩).

١٧- نصر بن زياد بن نَهيك النيسابوريّ (ت ٢٣٣)، كما في «الجواهر المضية» ٣: ٥٣٧ (١٧٣٧).

١٨- هشام بن مَعْدان، كما في «الجواهر المضية» ٣: ٥٧٠ (١٧٧٦).

وأما مَنْ لم يَذكُرْهم الدكتور النَّدْويّ فهم:

١٩- إسماعيل بن عبد الله بن خالد العبدري الرقي (ت بعد ٢٤٠)، قاضي دمشق، كما في «تهذيب الكمال» ٣: ١١٥. =

= ٢٠- بشر بن يحيى ـ والظاهر أنه المَرْوَزي ـ، وروايتُه عنه عند الموفق المكيّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٢٥٤ و٢٥٥.

٢١- عبد الرحمن بن واقد بن مسلم العطّار البغداديّ (ت ٢٤٧)، كما في «تاريخ بغداد» ١١: ٤٥٨، و«تهذيب الكمال» ١٧: ٤٧٤.

٢٢- عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْليّ الكوفيّ (ت ٢١١)، والد صاحب «الثقات»، كما في «تهذيب الكمال» ١٥: ١٠٩.

٢٣- علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طبراخ البغدادي (ت قبل ٢٣٠)، كما في «تهذيب الكمال» ٢١: ١٧١، وروايتُه عنه عند الخطيب في «تاريخه» ٤: ٥٥٥.

٢٤- محمد بن إبراهيم بن يحيى بن أبي سكينة (ت ٢٤٢)، كما في «تاريخ الإسلام» ١٨: ٤٠٦.

٢٥- محمد بن حاتم المُؤدِّب، أبو جعفر (ت ٢٤٦)، وروايتُه عنه عند ابن أبي العوّام في «فضائل أبي حنيفة» ص١٢١.

٢٦- محمد بن حفص، وروايتُه عنه عند الموفق المكيّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٢٢٠.

٢٧- محمد بن سلام البيكندي البخاري (ت ٢٢٧)، كما في «تهذيب الكمال» ٢٥: ٣٤١، وانظر ما سيأتي ص١٥٧.

٢٨- محمد بن معاوية الأنماطيّ البغداديّ، كما في «تهذيب الكمال» ٢٦: ٤٧٦.

٢٩- هلال بن يحيى البصريّ المعروف بهلال الرأي (ت ٢٤٥)، كما سيأتي ص١٢٤.

٣٠- يحيى بن آدم الكوفي، صاحب كتاب «الخراج»، روى فيه عن محمَّد بن الحسن ص١٠٩.

رحلتُه إلى مالك، وسمـاعُه «المُوطّأ» مِن لَفْظِه

وعندما بدأ «المُوطّأُ» يَذيعُ في أوائل عَهْدِ المَهْدِيّ[١] رحلَ مُحمَّدٌ إلى مالك، ولازمَه ثلاثَ سِنين، وجُملةُ ما سَمِعَه مِن لَفْظِ مالكٍ مِنَ الحديثِ نَحْوُ سبعِ مئةِ حديثٍ مُسنَد[٢]، كما صحَّ ذلك بطُرُقٍ عنه[٣].

وسَمِعَ مِن سائرِ شيوخ المدينةِ في هذه الرِّحْلة، زيادةً على ما كانَ سَمِعَه منهم في رِحْلاتِهِ السابقة.

و«للمُوطَّأ» نَحْوُ اثنتَيْنِ وعشـرينَ روايةً تختلفُ زيادةً ونَقْصاً، يُشيرُ إلى بعضِ

---

(١) الخليفة العبّاسيّ، محمَّد المَهْديّ بن أبي جعفر المنصور، وُلِدَ سنة ١٢٧، وتولّى الخلافة سنة ١٥٨، وتوفي سنة ١٦٩، وكانت مُدّةُ خلافته عشرَ سنين وشهراً.

(٢) قال الحافظُ ابنُ حجر في «تعجيل المنفعة» ٢: ١٧٥: «كان مالكٌ لا يُحدِّثُ من لفظِهِ إلا قليلاً، فلولا طولُ إقامةِ محمَّدٍ عندَه وتمكُّنُه منه ما حصل له عنه هذا، وهو أحدُ رواةِ «الموطأ» عنه، وقد جمعَ حديثَه عن مالك، وأورَدَ فيه ما يُخالِفُه فيه، وهو «المُوطأ» المسموعُ من طريقه».

(٣) لم أقف عليه إلا من طريق الشافعيّ عن محمَّد بن الحسن، انظر: مُقدِّمة «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ١: ٤، و«مناقب الشافعي» للآبُرّيّ ص٧٥ (٢١)، و«فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٦٤، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم ٦: ٣٣٠ و٩: ٧٤، و«مناقب الشافعي» للبيهقي ١: ١٨٣، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ٥٦٢، و«الانتقاء» لابن عبد البر ص٢٥، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ٨: ٧٥ و٩: ١٣٥، و«مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» له ص٨٤-٨٥.

ذلك الدارقطنيُّ في «جُزْءٍ» ألَّفه في اختِلافِ المُوطَّآتِ واتِّفاقِها[1].

و«مُوطَّأُ محمَّد» يُعَدُّ مِن أجوَدِ المُوطَّآت، إنْ لم يكنْ أجوَدَها مُطلَقاً، لأنه سَمِعَه مِن لَفْظِه بتَـرَوٍّ في مُدَّةِ ثلاثِ سَنَوات، ولأنه يذكرُ بعدَ أحاديثِ الأبوابِ ما إذا كانت تلك الأحاديثُ ممّا أخذ به فُقَهاءُ العِراقِ أو خالفوه، معَ سَرْدِ الأحاديثِ التي بها خالفوا تلك الأحاديث. وهذه مِيزةٌ عظيمةٌ يَمْتازُ بها «موطأ محمَّد» عن باقي الموطآت، كما أنّ «موطأ يحيى اللَّيْثيّ» المُتوفّى سنةَ أربع وثلاثينَ ومئتَيْن يَمْتازُ عن الباقي بسَرْدِهِ آراءَ مالكٍ في مسائلَ بعدَ ذِكرِه الأحاديث[2].

وإنما كان مالكٌ كتبَ «الموطأ» لنفسِه؛ لِئلّا يَغلَطَ هو عندَ إسماعِهِ لأحاديثه[3]، لا لأجل أنْ يَنسَخوهُ ويَتَداوَلوه، ولذلك كانَ مالكٌ يَتَصرَّفُ فيه زيادةً ونَقْصاً عندَ كُلِّ سماع، فاختَلَفَتِ النُّسَخُ[4] باختِلافِ سماع الرُّواة، فيكونُ كُلُّ راوٍ هو المُدوِّنَ لروايتِهِ باعتبارِ سماعِهِ عليه، لا بمُجرَّدِ النَّسْخ من نُسْختِه. وهذا هو سِرُّ اختِلافِ نُسَخ «الموطأ» إلى نَحْوِ اثنتَيْنِ وعشرينَ نُسْخة.

فيُعلَمُ من ذلك أنّ عَمَلَ محمَّدٍ في «الموطأ» يُعَدُّ عَمَلاً جليلاً جِدّاً، عندَ مَنْ يُعنى بأحاديثِ الأحكام.

---

(١) طُبع بعنوان «أحاديثُ الموطأ واتفاقُ الرواة عن مالك واختلافُهم فيها زيادةً ونقصاً» بتحقيق المؤلف العلامة الكوثريّ سنة ١٣٦٥.

(٢) ذكر المُؤلِّفُ في مُقدِّمته لـ«جزء» الدارقطنيّ المذكور: أنها بلغت «نَحْوَ ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه»، (مقدِّمات الإمام الكوثريّ ص٣٥٨)، وسيأتي هذا التقديرُ لعدد المسائل ص٥٠.

(٣) كعادة أهل طبقته من العلماء في تآليفهم. قاله المُؤلِّف في مُقدِّمته لـ«جزء» الدارقطنيّ المذكور («مُقدِّمات الإمام الكوثريّ» ص٣٥٦).

(٤) ترتيباً وتبويباً، وزيادةً ونقصاً، وإسناداً وإرسالاً. قاله المُؤلِّف في مُقدِّمته لـ«جزء» الدارقطنيّ المذكور ص٣٥٦.

على أنّ أحاديثَ الحِجازِ كانت مُشتَرَكةً بينَ عُلَماءِ الأمصارِ معلومةً لهم مَرْوِيَّةً عندهم؛ لكثرةِ حَجِّهم وزيارتهم، ولا يَفُوتُهم شيءٌ منها في الغالب، وإنما المُهِمُّ معرفةُ ما إذا كانوا أخذوا بتلك الأحاديثِ أم تركوها لأدلّةٍ أخرى، وقام محمَّدٌ في «مُوطَّئِه» بتعريف ذلك، حيثُ بيَّن مَواطِنَ الأخذ، كما بيَّن مَواضِعَ التَّرْكِ بأدِلَّتِه.

* * *

بعضُ ما جرى بينَه وبينَ مالك، ومُقارَنةُ أهل العِلم بينهما

روى الخطيبُ[١] بسَنَدِهِ إلى مُجاشِع بنِ يوسُفَ أنه قال: «كنتُ بالمدينةِ عند مالكٍ وهو يُفتي الناس، فدخلَ عليه محمَّدُ بنُ الحسنِ صاحبُ أبي حنيفةَ وهو حَدَثٌ (وذلك قبلَ أن يرحلَ إليه لسماع «المُوطأ» منه)[٢] فقال: ما تقولُ في جُنُبٍ لا يجدُ الماءَ إلا في المسجد؟ فقال مالك: لا يدخلُ الجُنُبُ المسجد. قال: فكيفَ يصنعُ وقد حَضَـرَتِ الصلاةُ وهو يرى الماء؟ قال: فجعلَ مالكٌ يُكرِّر: لا يدخلُ الجُنُبُ المسجد. فلمّا أكثرَ عليه قال له مالك: فما تقولُ أنتَ في هذا؟ قال: يَتيمَّمُ ويَدخل، فيأخذُ الماءَ من المسجد، ويخرجُ فيغتسل. قال: مِن أين أنت؟ قال: مِن أهل هذه ـ وأشار إلى الأرض ـ ثم نهض. قالوا: هذا محمَّدُ بنُ الحسنِ صاحبُ أبي حنيفة.

---

(١) في «تاريخه» ٢: ٥٦٤.

وإسنادُه تالفٌ جداً، فيه إسحاق بن محمد بن أبان النَّخَعيّ، وهو خبيثُ المذهب رديءُ الاعتقاد، كما في «تاريخ بغداد» ٧: ٤٠٨، ويُعَدُّ رأسَ فرقةٍ من النُّصَيرية، قال الذهبيُّ في «الميزان» ١: ١٩٧: «لم يذكره في الضعفاء أئمةُ الجرح في كتبهم، وأحسنوا، فإنّ هذا زنديق». قلت: وشيخُه فيه: هانئ بن صيفيّ، لم أقف له على ترجمة، وكذا شيخُه: مجاشع ابن يوسف، وليس هو المُترجَمَ بهذا الاسم في «لسان الميزان» ٦: ٤٦٣ (٦٣٠٧)، فإنه أعلى طبقةً من المذكور.

(٢) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله تعالى، وقد ميَّزها بهلالين، وهي طريقتُه في تمييز زياداته في هذا الكتاب، كما سلف التنبيه إليه.

فقال مالك: محمَّدُ بنُ الحسن! كيفَ يكذبُ وقد ذكرَ أنه مِن أهل المدينة؟! قالوا: إنما قال: مِن أهل هذه، وأشار إلى الأرض. قال: هذا أشدُّ عليَّ مِن ذاك». اهـ.

ويُقال: إنّ محمَّدَ بنَ الحسنِ حضـرَ يوماً مجلسَ مالك، فوجدَه يقولُ ما معناه: «لا تُصدِّقوا أهلَ العِراق ولا تُكذِّبوهم، وأنزِلوهم مَنزِلةَ أهل الكتاب»، فلما بَصُـرَ مالكٌ بمُحمَّدٍ تغيَّر وخَجِل، وجعلَ يقول: «هكذا كان يقولُ بعضُ مشايخنا»[1].

---

(١) رواه الحاكم ـ كما في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٦٩ ـ وابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١١٠٨ من طريق هلال بن العلاء، عن أبي يوسف [محمَّد بن] أحمد بن محمَّد الصَّيْدلانيّ قال: سَمِعتُ محمَّدَ بنَ الحسن الشيبانيَّ يقول: «كنتُ عند مالك، فنظر إلى أصحابه، فقال: انظروا أهلَ المشـرق، فأنزِلُوهُم بمنزلة أهل الكتاب إذا حَدَّثوكم، فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم. ثم التفت فرآني، فكأنه استحيا، فقال: يا أبا عبد الله، أكرَهُ أن تكونَ غيبة، هكذا أدركتُ أصحابَنا يقولون». وهلال بن العلاء: صدوق، توفي سنة ٢٨٠، والصَّيْدلاني: ثقة حافظ، توفي سنة ٢٤٦، وكلاهما من رجال «التقريب» (٧٣٤٦) و(٥٧١٣) على الترتيب.

ورواه ابنُ عبد البر ٢: ١١٠٧-١١٠٨ من طريق يونس بن عبد الأعلى، حدَّثنا ابنُ وَهْب، قال: قال مالكٌ، وذُكِرَ عندَه أهلُ العراق، فقال: «أنزِلُوهُم عندكم بمنزلةِ أهل الكتاب، لا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]».

وقال الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٦٨ بإثر الرواية الأولى: «هذا القولُ من الإمامِ قاله لأنه لم يكنْ له اعتِناءٌ بأحوال بعض القوم، ولا خَبَـرَ تراجمَهم، وهذا هو الوَرَع، ألا تراه لمّا خَبَـرَ حالَ أيوبَ السَّخْتِيانيِّ العراقيِّ كيف احتَجَّ به، وكذلك حُمَيدٌ الطويل، وغيرُ واحد ممَّنْ روى عنهم. وأهلُ العراق كغيرهم، فيهم الثقةُ الحجّةُ والصدوقُ والفقيهُ والمُقرِئُ والعابد، وفيهم الضعيفُ والمتروكُ والمُـتَّهم، وفي «الصحيحَيْن» شيءٌ كثيرٌ جدّاً من رواية العراقيِّين رحمهم الله. وفيهم من التابعين كمثل علقمةَ ومسـروقٍ وعَبيدةَ والحسنِ وابنِ سِيرينَ والشَّعْبيِّ وإبراهيم، ثم الحَكَم وقتادةَ ومنصورٍ وأبي إسحاقَ وابنِ عَوْن، ثم مِسعَرٍ وشعبةَ وسفيانَ والحمّادَيْن، وخلائقَ أضعافِهم، رحم الله الجميع». =

واللهُ أعلمُ بصِحّةِ هذا الخبر.

وروى أبو إسماعيلَ الـهَرَويّ(١) في «ذمّ الكلام»(٢) بسَنَدِهِ إلى الشافعيّ: كنتُ عند(٣) محمَّدِ بن الحسنِ يقول: «رأيتُ مالكاً، وسألتُه عن أشياء، فما كان يحلُّ لـه أن يُفتي»، ثمَّ ذكرَ ما جرى بين الشافعيِّ وبين محمَّدِ بنِ الحسنِ مِنَ الأخذِ والرَّدِّ في ذلك، على زَعْمِه.

ولفظُ ابنِ البر في «الانتقاء»(٤): أنّ محمَّدَ بنَ الحسنِ قال: «ما كانَ على صاحِبِكم أن يتكلَّم، وما كانَ لصاحبنا أن يَسكُت»(٥)، يُريد: أنّ مالكاً لم يكنْ مُتعيِّناً للإفتاء، بحيثُ يجبُ عليه أن يُفتيَ في وقتٍ خاصّ، لوجودِ علماءَ في طبقتِه، وفيهم مَنْ هو أعلى كَعْباً منه في ذلك الوقت، وأما أبو حنيفةَ فلم يكنْ في عَهْدِه مَنْ هو أكفأُ منه في الفُتْيا، وأيقَظُ منه في الفِقه، حتّى تعيَّن للإفتاء، ووَجَبَ عليه أن يُفتي.

وهذا أمرٌ لا يظهرُ إلا لِـمَنْ يَعلَمُ مراتبَ علماءِ المدينةِ في عَهْدِ مالك، ومراتبَ علماءِ العِراقِ في زمنِ أبي حنيفة.

= وقال في «تاريخ الإسلام» ١١: ٣٢٧: «هذه الحكايةُ عن مالكٍ يُريدُ بها مَنْ لم تثبت عدالتُه منهم، فإنه بلا رَيْبٍ مجهولُ الحال، فلا يُعتَمَدُ عليه، ومَنْ عُلِمَ كذبُه رُدَّ خبرُه، أما مَنْ ثبت صِدْقُه وإتقانُه فهم كعلماء المدينة، فلمالك نُظَراءُ في أهل المشـرق، مثلُ شعبةَ وحمادِ بنِ زيد ويزيدَ بنِ زُرَيع، ولشيوخ مالك نُظَراء، كمنصور والأعمش وقتادة... نعم، الكذّابون يَندُرون بالحجاز، ويَكثُرون بالعراق».

(١) عبد الله بن محمَّد الأنصاريّ، المتوفى سنة ٤٨١.

(٢) ٥: ٨٩-٩١ (٨٨١).

(٣) في الأصل: «الشافعي: كأنه سمع»، وهو خطأ مطبعي، والتصويب من «ذم الكلام»، ونقله المؤلف على الصواب في «تأنيب الخطيب» ص٣٥٢.

(٤) ص٢٤=٥٦.

(٥) سيتكلَّم المُؤلِّفُ عن روايات هذه القِصّةِ تفصيلاً ص١٠٤-١٠٨.

فعلى تقديرِ صِحّةِ هذا أو ذاك من محمَّد، يظهرُ أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ وإنْ كانَ يُقِرُّ لمالكٍ بكونِهِ قُدْوةً في الحديث(١)، لكنَّه لم يكنْ يراه بهذه المرتبةِ في الفِقه، ولعلَّ ذلك مِن كثرةِ ما كانَ يسمعُ منه مِن قوله: «لا أدري» في المسائل، وبُطْئِهِ في الجواب، كما أنه لم يكنْ يرى عندَه ما تَعوَّدَ أنْ يراه في علماءِ العراقِ من سُرْعةِ الخاطر، والإجابةِ الحاضـرة، على اطِّرادٍ في التفريع، واتِّساقٍ في التأصيل.

ومِثلُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ لا يُلامُ في المُقارنةِ بين أهل العِلم، ولكُلِّ عالِمٍ رأيُه في المُقارنةِ بين العلماء.

لكنْ لا يخفى أنّ مالكَ بنَ أنسٍ رضِيَ اللهُ عنه ما كانَ يُجيبُ إلا في النوازل، وكانَ يأبى الخوضَ في جوابِ ما لم يَقَع، وهذا هو الباعثُ على قِلّةِ إجابتِهِ عن المسائل، حتّى إنّ «الموطأ» من روايةِ يحيى اللَّيْثيِّ الذي حوى آراءَ مالكٍ معَ أحاديثه، لم يَشتَمِلْ إلا على نَحْوِ ثلاثةِ آلافِ مسألة، وربما يكونُ هذا المِقدارُ أقلَّ بكثيرٍ مما يُنتِجُه أبو حنيفةَ وأصحابُه في نَحْوِ ثلاثةِ أشهر.

وأما كثرةُ المسائلِ في أسمِعةِ المُتأخِّرينَ المَرْويّةِ عن مالك؛ فليست ممّا يَطمَئِنُّ إليها القلب، كما يَتَبيَّنُ ذلك ممّا قالوه في عبدِ المَلِكِ بنِ حَبيب(٢) وصاحبِ «العُتْبِيّة»(٣) ومَنْ بعدهما، وقُصارى القَوْلِ فيها: أنها تخريجاتٌ على رأيِ مالك.

---

(١) وسيأتي ص٥٦ وَصْفُه له بـ«أمير المؤمنين في الحديث».

(٢) هو الإمام العلامةُ فقيهُ الأندلس أبو مروان عبدُ الملك بن حبيب السُّلَميّ القرطبيّ المالكيّ، وُلِدَ بعد سنة ١٧٠، وارتحل من الأندلس إلى الشـرق سنة ٢٠٧ أو ٢٠٨، وتفقَّه على جماعةٍ من أصحاب مالكٍ والليث، وعاد إلى الأندلس سنة ٢١٠، وقد جمع علماً عظيماً، له مُصنَّفاتٌ كثيرة في الفقه والحديث والعربيّة والتاريخ، وتوفي سنة ٢٣٨. «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٤: ١٢٢-١٤٢، وأفرد فيه ٤: ١٢٩-١٣١ فصلاً بعنوان «ذِكرُ ما تُحومِلَ به عليه»، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ١٢: ١٠٢-١٠٧.

(٣) هو العلامةُ فقيهُ الأندلس أبو عبد الله محمد بن أحمد العُتْبيُّ الأمويُّ القرطبيُّ المالكيّ، =

وصَفْوةُ القول: أنّ محمَّدَ بنَ الحسنِ سَمِعَ «الموطأ» من مالك، لكنّه كان يرى أنّ في آرائِهِ ما يُـرَدُّ عليه، حتّى صَنَّفَ كتابَ «الحُجَج» المعروفَ بـ«الاحتجاج على أهل المدينة»، وتوجدُ نُسخةٌ مخطوطةٌ منه في المكتبةِ المحموديّةِ بالمدينةِ المُنوَّرةِ تحتَ رقم ١٢٤، ونُسخةٌ أُخرى في مكتبةِ (نور عثمانية) بإصطنبول تحتَ رقم ١٤٩٢، وفيهما نَقْص.

وكنتُ اطَّلعتُ قبلَ سِنينَ مُتطاوِلةٍ على كراريسَ غَلَبَ على ظَنّي أنها مِنَ الكتابِ المذكور، تحتوي على أبوابٍ خَلَتْ منها النُّسختانِ المذكورتان، ثم سَعَيتُ جَهْدي أخيراً لأهتَدِيَ إلى موضع وجودِ تلكَ الكراريسِ مِنَ المجاميع في خِزاناتِ إصطنبولَ على بُعْدِ الدار، لكنْ لم أهتَدِ إلى موضع وجودِ تلك الكراريسِ بين المجاميع المحفوظةِ بها، لعلَّ اللهَ يُحدِثُ بعدَ ذلك أمراً.

وهو كتابٌ قلَّما تجدُ له نظيراً في كُتُبِ الرُّدود، وتُلْفي فيما رَدَّ به الشافعيُّ على مالكٍ[1] أثـرَ ذلك الكتابِ مَلْموساً في جميع خُطُواتِ الرَّدّ الوارد، ولا تجدُ مِثلَ تلك الإجادةِ فيما رَدَّ به الشافعيُّ على مُحمَّدٍ في بعض مسائله.

= أخذ عن سَحْنون وأصبغ وغيرهما من أصحاب مالك، وصنَّف «المُستَخرَجة» المعروفة بـ«العُتبية»، توفي سنة ٢٥٤ أو ٢٥٥. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣٣٥-٣٣٦.
ومما قالوه فيه وفي كتابه: ما نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٤: ٢٥٤، وابنُ فرحون في «الدِّيباج المُذهَب» ٢: ١٧٧ عن محمَّد بن عبد الحكم قال: «أُتيتُ بكُتُبٍ حَسَنةِ الخطِّ تُدعى «المستخرجة» مِن وَضع صاحبكم العُتْبي، فرأيتُ جُلَّها مكذوباً، ومسائلَ لا أصولَ لها»، وعن ابن لبابة قال: «هو الذي جمع «المُستَخرَجة»، وكثّر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، وكان يُؤتى بالمسائل الغريبة، فإذا أعجَبتُه قال: أدخِلُوها في المُستَخرَجة».

(١) في كتاب اختلاف مالك والشافعيّ من «الأم» ٧: ٢٠١-٢٨٤.

وكثيرٌ مِن أهل العِلم يُفضِّلُ محمَّدَ بنَ الحسنِ على بعضِ مشايخه في الفِقه، فَضْلاً عن مشايخه في الحديث، وقال الحافظُ أبو القاسم ابنُ أبي العوّام السَّعْديّ(١): سَمِعتُ الطحاويَّ يقول(٢): سَمِعتُ محمَّدَ بنَ سِنانٍ يقول: سَمِعتُ عيسى بنَ سُلَيمانَ يقول: «لمّا قَدِمَ يحيى بنُ أكثَمَ معَ المأمونِ يُريدُ مِصْـر، لَقِيَ يحيى بنَ صالح الوُحَاظيَّ (من مشايخ البخاريِّ بالشام)(٣)، فقال له: يا أبا زكريّا، أيُّـما كانَ أكثَرَ تيقُّظاً؛ مالكُ بنُ أنسٍ أو مُحمَّدُ بنُ الحسن؟ فقال له يحيى بنُ صالح: كان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ نائماً مُستَثقِلاً أيقَظَ مِن مالكٍ جالِساً مُجتَمِعاً». اهـ.

وروى الخطيبُ(٤) بسَنَدِهِ عن يحيى بنِ صالح أنه قال: قال لي ابنُ أكثم: «قد رأيتَ مالكاً وسَمِعتَ منه، ورافَقْتَ محمَّدَ بنَ الحسن، فأيُّهما كان أفقه؟ فقلت: محمَّدُ بنُ الحسنِ [فيما يأخذُه لنفسِه] أفقَهُ من مالك». اهـ. وما بين القَوْسَيْن: هكذا في النُّسْخةِ المطبوعة، ولعلّه مُدرَجٌ مِن مُصحِّح الطبع(٥).

وقال الذهبيّ(٦): «انتهَتْ إليه رياسةُ الفِقهِ بالعراقِ بعد أبي يوسف، وتَفقَّهَ به أئمّة، وصَنَّفَ التصانيف، وكان مِن أذكياءِ العالَم». اهـ.

❋ ❋ ❋

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٢-٣٥٣.

(٢) زاد هنا في الأصل: «قال»، وليست في «فضائل أبي حنيفة»، والصواب إسقاطها.

(٣) زيادة من المُؤلِّف، وسلف ذِكرُ الوحاظيّ والتعريفُ به في سَـرْدِ أصحاب محمَّد بن الحسن ص٤٠.

(٤) في «تاريخه» ٢: ٥٦٥.

(٥) وهو مُثبَتٌ دون معقوفتَين في طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف.

(٦) في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٧٩-٨٠.

صِلَتُه بتدوينِ مذهبِ مالك، وتَفَقُّهُ أسدِ بنِ الفُراتِ عندَ محمَّدِ بنِ الحسن

كان أسدُ بنُ الفُراتِ خرجَ من القَيْروانِ إلى الشَّـرْقِ سنةَ اثنتَيْنِ وسبعينَ ومئة، فسَمِعَ «الموطأ» على مالكٍ بالمدينة، وكان أصحابُ مالكٍ ـ ابنُ القاسِم وغيرُه ـ يحملونَه على السُّؤالِ عن مسائل، حيثُ كان مالكٌ يَتَلطَّفُ معَه ويُجيبُه عن مسائلِهِ دونهم؛ لكَوْنِهِ رحلَ إليه من بَلَدٍ بعيد، لكنْ لـمّا أكثَـرَ السُّؤالَ أخذ مالكٌ يَتَضايقُ من ذلك، حتّى قالَ له يوماً: «سِلسِلةٌ بنتُ سِلسِلة، إذا كان كذا كان كذا، إنْ أردتَ هذا فعليك بالعراق»(١).

وفي لفظ: «أنه سأل مالكاً يوماً عن مسألة، فأجابه عنها، فزاد أسدٌ في السُّؤال، فأجابه، ثم زاده، فقالَ له مالك: حَسْبُك يا مَغْربيّ، إنْ أحبَبْتَ الرأيَ فعليك بالعراق»(٢).

فوجدَ أسدٌ أنّ الأمرَ يطولُ عليه عند مالك، ويفوتُه ما يرغبُ فيه مِن لُقِيِّ الرجالِ والروايةِ عنهم، فرحلَ إلى العراق، فلَقِيَ أبا يوسف، وناوَلَه نُسْختَه من «المُوطأ» بروايته بطَلَبٍ من أبي يوسف، فاطَّلعَ على أحاديثِ «الموطأ» برواية أسد،

---

(١) انظر: «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية» لأبي بكر المالكيّ ١: ٢٥٦-٢٥٧، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٣: ٢٩٢، و«معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» لأبي زيد الدّبّاغ ٢: ٥.

(٢) انظر: «رياض النفوس» لأبي بكر المالكيّ ١: ٢٥٦، و«معالم الإيمان» للدّبّاغ ٢: ٥.

ولمّا بلغَ ذلك محمَّدَ بنَ الحسن قال: «أبو يوسُفَ يكتفي بشمِّ العِلم»[١]، يُريد: أنه لم يَرحَلْ مِثلَه لسماع «الموطأ»، بل اكتفى بالتناولِ من يدِ مَنْ يَطلُبُ العِلمَ عنده.

لكنَّ أبا يوسُفَ قديمُ الطَّلَبِ للحديث، وعندَه سَعةٌ في رواية الآثارِ إذ ذاك، فيكفيه أن يَطَّلِعَ على نُسْخةٍ صحيحةٍ من «الموطأ»، وأما محمَّدُ بنُ الحسن فإنما سَمِعَه من مالكٍ وهو في سِنِّ الطَّلَب، قبلَ أن يَتَّسِعَ في معرفة الآثار، فشتّانَ ما بين الحالتَيْن.

فلعلَّ هذا الكلامَ لا يَثبُتُ عن محمَّدِ بنِ الحسن، وإنْ عزاه إليه بعضُ قُدَماءِ المغاربةِ بدون سَنَد.

فَسَمِعَ أسدُ بنُ الفُراتِ بالعراقِ من أصحابِ أبي حنيفة، وتَفقَّهَ عليهم، منهم: أبو يوسُفَ القاضي، وأسدُ بنُ عَمْرٍو البَجَليّ[٢]، ومُحمَّدُ بنُ الحسن، وغيرُهم من فُقَهاءِ العراق. وكان أكثرُ اختِلافِهِ إلى محمَّدِ بنِ الحسن[٣]، ولمّا حضرَ عندَه قال

---

(١) نقله أبو العرب التميميُّ الإفريقيُّ (ت ٣٣٣) في «طبقات العلماء بإفريقية» ص٨٢ بلفظ: «إنّ أبا يوسف يرضى من العلم بشمّة».

(٢) أبو المنذر، أحد أصحاب أبي حنيفة، وَلِيَ القضاء بواسط، ثم بشرقيّ بغداد، توفي سنة ١٨٨. «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٣١، و«تاريخ بغداد» ٧: ٤٧٠، و«الجواهر المضية» ١: ٣٧٦ (٣٠٧).

(٣) وكان ذلك بإشارةٍ من أبي يوسف، فقد حكى القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٣ عن أسد بن الفرات أنه قال: «فلمّا أتيتُ الكوفةَ أتيتُ أبا يوسف، فوجدتُه جالساً ومعه شابّ، وهو يُمْلي عليه مسألة، فلما فَرَغَ منها قال: ليتَ شِعْري ما يقولُ فيها مالك؟ قلت: كذا وكذا. فنظر إليّ، فلما كان في اليوم الثاني كان مِثلَ ذلك، وفي الثالث مِثلَه، فلما افترق الناس دعاني، وقال: مِن أين أنت؟ ومن أين أقبلت؟ قال: فأخبرتُه. قال: وما تَطلُب؟ قلت: ما ينفعُني الله به. فعطفَ على الشابِّ الجالس، فقال: ضُمَّه إليك، لعلَّ اللهَ ينفعُك به في الدُّنيا والآخرة. فخرجتُ معه إلى داره، فإذا هو مُحمَّدُ بنُ الحسن. فلزمتُه، حتّى كنتُ من المُناظِرين من أصحابه».

له: «إني غريبٌ قليلُ النفقة[1]، والسماعُ منك نَزْر، والطلبةُ عندك كثير، فما حيلتي؟ فقال مُحمَّد: اسمَعْ معَ العِراقيِّينَ بالنهار، وقد جعلتُ لك اللَّيْلَ وحدَك، فتَبيتُ عندي وأُسمِعُك. وقال أسد: وكنتُ أبيتُ عندَه، ويَنزِلُ إليّ، ويجعلُ بين يَدَيْهِ قَدَحاً فيه الماء، ثم يأخذ في القراءة، فإذا طالَ اللَّيْلُ ورآني نَعَسْتُ ملأ يدَه ونَضَحَ به على وَجْهي فأنتَبِهُ، فكان ذلك دأبَـه ودأبـي، حتّى أتيتُ على ما أُريدُ من السَّماع عليه»[2]. اهـ.

وكان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ يَتَعهَّدُه بالنفقةِ بعدَ أنْ عَلِمَ أنّ نفقتَه قد نَفِدَت، وكان في إحدى المرّاتِ أعطاه ثمانين ديناراً حينما رآه يشـربُ مِن ماءِ السَّبيل[3]، وسعى في نفقتِهِ عندما أراد أسدٌ الانصِـرافَ من العراق في حكايةٍ طريفةٍ يطولُ ذِكرُها، وهي مَسْـرودةٌ في الجزء الثاني من «معالم الإيمان في تاريخ القَيْروان»[4].

ولا أعلمُ بينَ أئمّةِ العِلم مَنْ كان يصبرُ صَبْـرَ محمَّدِ بنِ الحسنِ في تعليم تلاميذه، ولا مَنْ يُؤثِـرُ إيثارَه في الإنفاق عليهم، خلا أستاذِهِ الإمام الأعظم أبي حنيفةَ النُّعمانِ رضِيَ اللهُ عنه.

وأما ما يُروى عن مالكٍ رضِيَ اللهُ عنه من مُشاطرتِهِ في مالِهِ للشافعيّ؛ فمِن قبيل

---

(١) في الأصل: «التفقُّه»، وهو خطأ مطبعيّ، فقد أتبَعَه المُؤلِّفُ رحمه الله بالكلام عن النفقة، وعلى كُلٍّ فالتصويبُ من «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي ١: ٢٥٨، و«معالم الإيمان» للدَّبّاغ ٢: ٧، وهذا الأخير هو مصدرُ المُؤلِّف كما سيُصـرِّحُ به قريباً.

(٢) انظر: «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي ١: ٢٥٨، و«معالم الإيمان» للدّبّاغ ٢: ٧-٨. وذكر نحوَها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٣، وأبو بكر المالكي في «رياض النفوس» ١: ٢٥٧.

(٣) ونهاه عنه، فقال أسد: أنا ابنُ سبيل، فلما كان من الليل بعثَ إليه بثمانين ديناراً، وقال: «ما عرفتُ أنك ابنُ سبيل إلا الآن»، وفي لفظ: «إلا يومي هذا». انظر: «رياض النفوس» ١: ٢٥٨، و«ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٤، و«معالم الإيمان» ٢: ٨.

(٤) ٢: ٩-١١. وانظر: «رياض النفوس» ١: ٢٥٨-٢٦٠، و«ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٤.

تلك الحكاياتِ المُختَلَقةِ في رحلتِهِ المكذوبةِ التي سنُبيِّنُ وجوهَ كونِها مُختَلَقة[١]، ولم أرَ روايتَها في كلام مَنْ يُوثَقُ بروايتِهِ بسَنَدٍ يُعوَّلُ على مِثلِه، بخِلافِ ما هنا.

وممّا قاله أسدٌ عن رحلتِهِ العراقيّة: «بينما نحنُ كُنّا[٢] مع مُحمَّدِ بنِ الحسنِ يوماً في حَلْقتِه، إذ أتاه رجلٌ يتَخطّى الناس، حتّى صار إليه، فسَمِعْنا مُحمَّداً يقول: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، مصيبةٌ ما أعظمَها! ماتَ مالكُ بنُ أنس، ماتَ أميرُ المُؤمنينَ في الحديث. ثم فشا الخبرُ في المسجد، وماجَ الناسُ حُزْناً لموتِ مالكِ بنِ أنسٍ رضِيَ اللهُ عنه. وكانَ إذا حَدَّثَ عن مالكٍ بعدَ ذلك اجتَمعَ عليه الناس، وانسَدَّتْ إليه الطرق؛ رغبةً منهم في حديثِ مالك، وإذا حَدَّثَ عن غيره لم يجئْه إلا الخواصّ»[٣]. اهـ.

وهذا مِصْداقُ ما روى الخطيبُ[٤] بسَنَدِهِ عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ أنه قال: «ما أعلَمُ أحداً أسوأ ثناءً على أصحابه منكم! إذا حدَّثتُكم عن مالكٍ مَلأتُم عليَّ الموضع، وإذا حَدَّثتُكم عن أصحابكم إنما تأتونني مُتكارِهين». اهـ. ومِثلُه في «الكامل» لابنِ عَدِيّ، و«الانتقاء» لابنِ عبدِ البر[٥].

ولا عَجَبَ في ذلك، فإنّ حديثَ العِراقيِّينَ كان قد امتَلأَ به العراق، فهم مُتمكِّنونَ مِن سماعِهِ متى شاؤوا، وأما حديثُ مالكٍ إمامِ دارِ الهِجرة فيَحِقُّ لهم أن يَرْغَبوا في سماعِهِ مِن مِثلِ مُحمَّدِ بنِ الحسن، ولا سيَّما بعدَ أنْ بلغَهم نبأُ وفاةِ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنه؛ لبُعدِ الدارِ وانقِطاعِ عَهْدِ الرِّحلةِ إليه بوفاته، معَ إطراءِ مُحمَّدٍ لمالكٍ هذا الإطراء،

---

(١) ص٩٢-١٠٤، وخصوصاً ص١٠٣-١٠٤.

(٢) كذا في الأصل: «نحن كنّا»، وإسقاط إحداهما أوجه، والله أعلم.

(٣) انظر: «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي ١: ٢٥٧-٢٥٨، و«معالم الإيمان» للدّبّاغ ٢: ٥.

(٤) في «تاريخه» ٢: ٥٦٢-٥٦٣.

(٥) «الكامل» ٦: ٢١٨٤، و«الانتقاء» ص٢٥=٥٨. وكذا في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٦٤، و«مناقب الشافعي» للبيهقي ١: ١٨٣.

وذلك سِرُّ تَضاعُفِ الرَّغَباتِ في سماع حديثه، فعُذْرُ أصحابِهِ في ذلك ظاهر.

ثم انصَرَفَ أسدٌ مِنَ العراق بعدَ أنْ زقَّه مُحمَّدٌ العِلمَ زقّاً، ومَرَّ في طريقِهِ إلى بَلَدِهِ بالمدينةِ المُنوَّرة؛ ليسألَ بها أصحابَ مالكٍ عن المسائل التي تلقّاها عن محمَّدِ ابنِ الحسن، ولم يجدْ عندَهم ما يَطلُبُه، بل أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالكٍ بمِصْر، فارتحل، ولـمّا وَصَلَ إلى مِصْرَ قَصَدَ إلى عبدِ الله بنِ وَهْب[1] وقال له: هذه كُتُبُ أبي حنيفة، وسأله أنْ يُجيبَ فيها على مذهبِ مالك، فتَورَّعَ ابنُ وَهْبٍ وأبى. فذهبَ إلى ابنِ القاسم، فأجابَه إلى ما طَلَب، فأجابَ فيما حَفِظَ عن مالكٍ بقوله، وفيما شكَّ قال: أخالُ وأحسَبُ وأظنّ، وتُسمّى تلك الكُتُب: «الأسَديّة». ثم رجعَ بها إلى القَيْروان، وحَصَلَت له رِياسةُ العِلم بتلك الكُتُب. وهذا لفظُ أبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ في «طبقات الفُقَهاء»[2].

وأما لفظُ «نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج»[3] فهو: «أنَّ أسداً أتى إلى ابنِ وَهْب، وسأله أن يُجيبَه في مسائلِ أبي حنيفةَ على مذهبِ مالك، فتَورَّع، فذهبَ إلى ابنِ القاسم فأجابَه عنها بما حَفِظَ عن مالك، وفي غيره يقول: سَمِعتُه يقولُ في مسألة: كذا وكذا، ومسألتُك مِثلُها. ومنها ما أجابَه على أصولِ مالك. وهذه «الأسَديّة» هيَ أصلُ «مُدوَّنة» سَحْنُون، أصلَحَ ابنُ القاسِم منها أشياءَ على يَدِ سَحْنُون». اهـ.

ولفظُ ابنِ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[4] عند ترجمةِ عبدِ الرحمنِ بنِ

---

(١) الإمام الفقيه الحافظ العابد (١٢٥-١٩٧)، من كبار أصحاب الإمام مالك، وأحد رواة «الموطأ» عنه.

(٢) ص١٥٥-١٥٦. ونقله عنه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٦، والونشريسي في «المعيار المُعرِب» ٦: ٣٥٩ و١١: ٣٨١.

(٣) ص٢٩٥ نقلًا عن أبي إسحاق أيضاً، ونحوُه في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٢٦.

(٤) ٥: ٢٧٩، والكلامُ فيه لأبي زرعة الرازيّ.

القاسم، في المُجلَّد الرابع منه: «كانَ أسدٌ سألَ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ عن مسائل، ثم قَدِمَ مِصْـرَ، فسألَ ابنَ وَهْبٍ أنْ يُجيبَه فيما كان عندَه منها عن مالك، وما لم يكنْ عندَه عن مالكٍ منها فمِن عِندِه، فلم يَفعَل. فأتى عبدَ الرحمنِ بنَ القاسم، فتَوسَّعَ له، فأجابَه على هذا، فالناسُ يتكلّمون في هذه المسائل». اهـ.

ونقلَ ابنُ عبدِ البَـرِّ نصَّ هذه العبارةِ في «الانتقاء»[١].

وابنُ وَهْبٍ يَغلِبُ عليه الرِّواية، فمِثلُه لا بُدَّ وأن يأبى. وأما ابنُ القاسِم فقد لازمَ مالكاً نَحْوَ عشـرينَ سنةً بيَقَظةٍ وانتباه، يَسمَعُ منه ويَتَفقَّهُ عليه، ومثلُه يكونُ أكثرَ إقداماً على مِثلِ ذلك. والمالكيّةُ يُفضِّلُونَه على باقي أصحابِ مالكٍ في الفِقه.

وأما كلامُ الناسِ في مسائلِ ابنِ القاسِم هذه؛ فلاستِبعادِهِم استِظهارَ هذا المِقدارِ العظيم مِنَ المسائل عن مالكٍ بدونِ كتابٍ مُدوَّنٍ عندَه، لكنَّ الحِفظَ مِن مَواهِبِ الله سبحانه.

وذكرَ في «معالم الإيمان»[٢]: أنّ أسدَ بنَ الفُراتِ بعدَ أنْ أبى ابنُ وَهْبٍ مَرَّ بأشهَب[٣]، فسأله عن مسألةٍ فأجابه، فقالَ له أسد: مَنْ يقولُ هذا؟ مالكٌ أو أبو حنيفة؟ فقال أشهب: هذا مِن قولي، عافاكَ الله. فقال له: إنما سألتُك عن قولِ مالكٍ وأبي حنيفة، فتقول: هذا قولي! فدارَ بينَهما كلام، فقال عبدُ الله بنُ

---

(١) ص٥٠-٥١=٩٥-٩٦. ونقلها أيضاً الباجي في «التعديل والتجريح» ٢: ٨٧٦، والمِزِّيّ في «تهذيب الكمال» ١٧: ٣٤٦، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٢٦.

(٢) ٢: ١١. ومثلُه في «رياض النفوس» لأبي بكر المالكيّ ١: ٢٦١.

(٣) هو العلامة فقيهُ مِصـرَ ومُفتيها أبو عمرو أشهبُ بنُ عبد العزيز القيسيُّ العامريُّ المصـريّ (١٤٠-٢٠٤)، من كبار أصحاب الإمام مالك، قيل: اسمُه مسكين، وأشهَبُ: لقبٌ له، قال فيه الشافعيّ: ما أخرجت مصـرُ أفقَهَ من أشهب، لولا طيشٌ فيه. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٠٠-٥٠٣.

عبدِ الحكم[1] لأسد: ما لَكَ ولهذا؟ رجلٌ أجابَك بجوابه، فإنْ شِئتَ فاقبَلْ، وإنْ شِئتَ فاترُك. ففرَّقَ بينهما. فأتى أسدٌ إلى عبدِ الرحمنِ بنِ القاسم وسأله، كما سبق.

ويُقال: إنّ أشهَبَ ازدرى مالكاً وأبا حنيفةَ مرّةً، حيثُ انجرَّ الكلامُ إلى ذِكرِهما في مجلِسِه، فقال له أسد: يا أشهب، يا أشهب، يا أشهب، فأسكتَه الطلبة. وقيلَ له: ماذا أردتَ أنْ تقولَ له؟ قال: أردتُ أنْ أقولَ له: مَثَلُك ومَثَلُهما مَثَلُ رجلٍ أتى بينَ بَحْرَيْن، فبال، فرغى بَوْلُه، فقال: هذا بحرٌ ثالث. ويُقال: بل قال ذلك له مُشافهة. كما في «معالم الإيمان»[2]. واللهُ أعلم.

ولا يخفى أنه لولا الكتبُ التي تلقّاها أسدٌ مِن مُحمَّدٍ في فِقهِ أبي حنيفة، وقَدَّمَها لابنِ القاسم ليُجاوِبَه عن مسائلِها على مذهبِ مالكٍ عن ظَهْرِ القلب؛ لَـمَا تمكَّن أسدٌ من الإجادةِ في السُّؤال، ولا ابنُ القاسم من الجوابِ عن كُلِّ مسألةٍ يسألُه في أبوابِ الفِقهِ على ترتيبِ أهلِ العراق، فعلى ضوءِ كُتُبِ محمَّدٍ تمَّ تدوينُ أسدٍ لتلك المسائل التي هي أصلُ «مُدوَّنةِ» سَحنون.

ولمّا أراد أسدٌ الانصِرافَ إلى المَغرِبِ بتلك المسائل التي دوَّنها في سِتِّينَ كتاباً، وسمّاها «الأسَديّة»، قامَ عليه أهلُ مِصْر، فسألوه في «كتاب الأسَدِيّة» أنْ يَنسَخُوه، فأبى عليهم، فقَدَّمُوهُ إلى القاضي بمِصْر. فقالَ لهم القاضي: وأيُّ سبيلٍ

---

(١) العلامةُ الفقيه أبو محمَّد المصريّ (١٥٥-٢١٤)، كبيرُ المالكيّة بمصر بعد موت أشهب، قال ابنُ حِبّان: كان ممَّنْ عَقَلَ مذهب مالك، وفرَّع على أصوله. وذكر ابنُ عبد البر أنه صنَّف كتاباً اختَصَرَ فيه أسمِعَتَه من ابن القاسم وابن وهب وأشهب، ثم اختَصَرَ من ذلك كتاباً صغيراً، وعلى هذَيْن الكتابَيْن مُعوَّلُ البغداديِّين المالكيّة في المُدارسة. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٢٠-٢٢٣.

(٢) ٢: ١٢ من زيادات ابن ناجي التنوخيّ (ت ٨٣٩) في الكتاب. والظاهرُ أنه أفاده من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٣: ٣٠٨.

لكم عليه؟ رجلٌ سألَ رجلاً فأجابه، وهو بينَ أظهُرِكم، فاسألوه كما سأله. فرَغِبُوا إلى القاضي في سُؤالِهِ أنْ يقضيَ حاجتَهم، فسأله القاضي، فأجابَه إلى ذلك، فنَسَخُوها، حتّى فَرَغُوا منها[١].

ونُسِخَت نُسْخةٌ أُخرى منها في نَحْوِ ثلاثِ مئةِ رَقّ (وهو المُرادُ بالجِلدِ في لفظِ ابنِ أبي حاتِم[٢]) لتبقى عندَ ابنِ القاسم[٣].

ولا بأسَ أنْ نُشيرَ هنا إلى أنّ الصِّلةَ بينَ المذهبَيْن ليست مُقتَصِـرةً على كَوْنِ أسدٍ دوَّنَ مذهبَ مالكٍ على ضوءِ كُتُبِ مُحمَّد، بل كانَ مالكٌ كثيرَ المُذاكَرةِ في الفِقهِ معَ أبي حنيفةَ كلَّما زار الثاني المدينةَ المُنوَّرة. وذكرَ غيرُ واحدٍ مِن أهل العِلم كيفَ كانَ يُذاكِرُه في الفِقهِ بالمسجدِ النَّبَويِّ إلى أنْ يَنبَلِجَ ضوءُ الفَجْر، في ليالي إقامةِ أبي حنيفةَ بالمدينةِ المُنوَّرة.

وذكرَ القاضي عِيَاضٌ في أوائل «المَدارِك»[٤]: أنّ اللَّيْثَ بنَ سَعْدٍ[٥] رأى مالكاً وهو يَعرَق، فسأله: أراكَ تَعرَق! فقالَ مالك: عَرِقتُ معَ أبي حنيفة، إنه لَفقيهٌ يا مِصْـريّ.

وأخرَجَ ابنُ أبي العوّام الحافظُ[٦] ....

---

(١) انظر: «رياض النفوس» ١: ٢٦١-٢٦٢، و«ترتيب المدارك» ٣: ٢٩٨، و«معالم الإيمان» ٢: ١٣.

(٢) في «الجرح والتعديل» ٥: ٢٧٩، وما بين الهلالَيْن زيادة من المُؤلِّف، كما سلف التنبيه إليه مراراً.

(٣) انظر: «رياض النفوس» ١: ٢٦٢، و«معالم الإيمان» ٢: ١٤.

(٤) ١: ١٥٢.

(٥) الفقيه الجليل الحافظ العابد (٩٤-١٧٥)، إمام أهل مِصْـرَ في عصـره حديثاً وفقهاً.

(٦) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٣٥. =

عن يوسُفَ بنِ أحمَدَ المكّيّ(١)، عن محمدِ بنِ حازم(٢) الفقيه، عن محمَّدِ بنِ عليٍّ الصائغ، عن إبراهيمَ بنِ مُحمَّد الشافعيّ(٣)، عن عبدِ العزيزِ الدّراوَرْديّ: «أنّ مالكاً كان ينظرُ في كُتُبِ أبي حنيفةَ(٤) وينتفعُ بها». كما في الجزء الرابع من «فضائل

= والخبر من زيادات حفيده: أبي العبّاس أحمد بن محمد بن عبد الله السَّعْديّ (٣٤٩-٤١٨)، وأصلُ الكتاب لجدّه عبد الله بن محمد السَّعْديّ، والجدُّ هو الموصوفُ بالحفظ، أما الحفيد فيُوصفُ بالقاضي. وعليه، فعَزْوُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى الخبر إلى تخريج ابن أبي العوام الحافظِ سَهْو. وانظر في حال الحفيد تعليقي على «حسن التقاضي» ص١١١-١١٢.

(١) هو أبو يعقوب الصيدلانيّ، المتوفى سنة ٣٨٨، راوي كتاب «الضعفاء» للعُقَيليّ عنه، ومُؤلِّف «سيرة أبي حنيفة»، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي ٢٧: ١٧٨، وقد أكثرَ ابنُ عبد البر في الجزء الخاصّ بمناقب أبي حنيفة من كتابه «الانتقاء» من سَوْقِ أخبار من طريقه، وهو يرويه عن أبي العاصي الحكم بن المنذر، عنه. ولأبي العاصي ترجمة في «تاريخ الإسلام» ٢٨: ٤٩٨، وانظر ص١٣٧=٢٢٩-٢٣٠ من «الانتقاء».

(٢) كذا في الأصل تبعاً لـ«فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام، وهو خطأ، والصواب: «حزام»، كما وقع في مواضع أخرى من «فضائل أبي حنيفة»، وهي ص٢٣٦ و٢٣٨ و٢٤١، وكلُّها من رواية يوسف بن أحمد عنه.

وكذا وقعت تسميتُه في مواضع من «الانتقاء»، وهي ص١٤٤ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ و١٦٥ و١٦٧ و١٦٨=٢٦٦ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣١٧ و٣٢٠، وكلُّها من رواية يوسف بن أحمد أيضاً عنه.

ولم أقف لمحمَّد بن حزام هذا على ترجمة، إلا أنه نُسِبَ في ص٢٣٦ من «فضائل أبي حنيفة وأخباره»: «الباذغيسي»، كما ذُكِرَت كنيتُه في «الانتقاء»: «أبو عبد الله»، فتحصَّل منه: أنه أبو عبد الله محمَّد بن حزام الباذغيسيّ الفقيه.

(٣) في الأصل: «إبراهيم بن محمد عن الشافعيّ»، والتصويبُ من «فضائل أبي حنيفة».

وهو إبراهيمُ بنُ محمَّد بن العباس الشافعيّ (ت ٢٣٧ أو ٢٣٨)، ابن عمّ الإمام الشافعيّ، وهو من رجال «التقريب» (٢٣٥).

(٤) ومما يُذكَرُ في مُؤلَّفاتِ الأقدمين من كُتُب أبي حنيفة: «كتاب الرأي» ذكرَه ابنُ أبي العوّام، =

أبي حنيفة» بالمكتبةِ الظاهريّةِ بدمشق، في مجموعةٍ محفوظةٍ بها تحتَ رقم ٦٢، وعلى ذلك الجزءِ طِباقٌ وسماعات، وبه تَتِمُّ نُسْخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْريّة، لأنّ بها خَرْماً، حاولوا إتمامَ نَقْصِها بخطٍّ حديث، إلا أنها لا تزالُ ناقصة، فمَوضِعُ الخطِّ الحديثِ في حاجةٍ إلى النُّسْخةِ الدمشقيّةِ المذكورة[١].

وترى في «الأمّ» بعضَ مسائلَ يقولُ الشافعيُّ فيها روايةً عن الدّراوَرْديّ: «أخذها مالكٌ عن أبي حنيفة»[٢].

بل روى الطحاويُّ عن الدّراوَرْديِّ أنه قال: «كانَ عندَ مالكٍ نفسِه من مسائل أبي حنيفةَ نَحْوُ سِتِّينَ ألفَ مسألة»، كما نقلَه مسعودُ بنُ شيبةَ في «كتاب التعليم»[٣] له عن الطحاويّ، إلى غير ذلك مِنَ الرِّواياتِ الكثيرةِ التي ليسَ هذا مَوضِعَ استِقصائها.

وإنما طَرَقتُ هذا البَحْثَ عَرَضاً ليَعلَمَ مَنْ لا يَعلَمُ أنّ الأئمّةَ المتبوعينَ مِثْلُ أُسْرةٍ واحدة؛ ترى مالكاً يُذاكِرُ أبا حنيفةَ في العِلم في المسجدِ النَّبَويِّ ويَنتَفِعُ بكُتُبه، ومحمَّدَ بنَ الحسنِ يَسمَعُ «الموطأ» من مالك[٤]، والشافعيَّ يَسمَعُ «المُوطأ»

= و«كتاب اختِلافِ الصحابة» ذكرَه أبو عاصم العامِريّ ومسعودُ بنُ شيبة، و«كتاب الجامع» ذكرَه العبّاسُ بنُ مُصعَبٍ في «تاريخ مَرْو»، و«كتاب السِّيَر»، و«الكتاب الأوسط»، و«الفقه الأكبر»، و«الفقه الأبسط»، و«كتاب العالم والمُتعلِّم»، و«كتاب الرَّدِّ على القَدَريّة»، و«رسالتُه إلى عثمانَ البَتِّيِّ في الإرجاء»، وعِدّةُ وصايا كتبَها لعِدّةٍ من أصحابه. وهذه الكتبُ مشهورة. (ز).

(١) ثم طُبع الكتاب في المكتبة الإمدادية بمكّة المكرَّمة سنةَ ١٤٣١، بتحقيق المُحدِّث الشيخ لطيف الرحمن البهرائجي القاسميّ حفظه الله تعالى.

(٢) انظر: «الأم» ٧: ٢٨٢ آخر كتاب اختلاف مالك والشافعيّ.

(٣) ص١٣٣.

(٤) أي: من لفظِ مالك، وسلف ما يُؤيِّدُه ص٤٤.

على مالك(١)، ويَتَفقَّهُ على مُحمَّدِ بنِ الحسن، وأحمدَ يَتَفقَّهُ عند أبي يوسُفَ(٢) والشافعيِّ، وينتفعُ بكُتُب محمَّدِ بنِ الحسن(٣). وبهذا نالوا بركةَ العِلم(٤).

وأما ما يُروى مِن كلام بعضِهم في بعضٍ فأكاذيبُ لَفَّقَها أعداءُ الدِّين، وانخَدَعَ بها مَنِ انخَدَعَ مِن بُسَطاءِ أتباعِهم، راجِعْ كلامَ الباجي(٥) في شَرْحِه على

---

(١) أي: قراءةً على مالك، وسيأتي ص٦٧ و٩٥ قولُ المؤلف: إنّ الشافعيّ «عرض «الموطأ» على مالك»، والعَرْض: هو القراءةُ على الشيخ.

(٢) روى الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٤: ٢٤ بإسناده إلى عبد الله بنِ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ قال: «كتبَ أبي عن أبي يوسفَ ومحمَّدٍ ثلاثةَ قماطر. فقُلتُ له (القائل إبراهيم بن جابر، الراوي عن عبد الله): كان ينظرُ فيها؟ قال: كان ربما نظر فيها».

وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٧٤ من طريق أبي الفضل ابن العباس قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: «أولُ ما طلبتُ الحديثَ ذهبتُ إلى أبي يوسف القاضي، ثُمَّ طلبنا بعدُ فكتبنا عن الناس». وروى نحوَه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٠٢ من طريق عبّاس الدُّوريّ عن أحمد.

ولا يخفى أنّ لفظةَ «العِلم» في الخبر الأول تعمُّ الحديثَ والفقه، كما لا يخفى أنّ مثلَ أبا يوسف لم يكن يُحدِّث بالحديث مجرَّداً عن الفقه، وعليه يصحُّ قولُ المُؤلِّف رحمه الله: إنه تفقَّه عليه.

تنبيه: في ذِكرِ محمَّد بن الحسن في رواية الخطيب نظر، فالرواياتُ الأخرى تقتصرُ على ذِكرِ أبي يوسف، وأخْذُ أحمد عن أبي يوسف معروفٌ في سيرته، بخلاف أخذِهِ عن محمَّد ابن الحسن، وقد عَدَّ ابنُ الجوزي في «مناقب أحمد» شيوخَه، فذكر فيهم أبا يوسف ص٦٥، ولم يذكر محمَّداً، والله أعلم.

(٣) كما رواه الخطيبُ في «تاريخه» ٢: ٥٦٧-٥٦٨، وسيأتي لفظُه ص١٣٧.

(٤) تعرَّض المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى إلى هذه الصِّلة بين أئمة المذاهب المتبوعة في مقالِهِ «حول فكرة التقريب بين المذاهب» ص٩٩-١٠٠ من «مقالات الكوثريّ».

(٥) هو الإمام الحافظُ الفقيه القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف التُّجِيبيُّ القرطبيُّ المالكيّ =

حديثِ الداءِ العُضال[١] مِنَ «المُنتقى شرح الموطأ» ج٧ ص٣٠٠[٢]، وأنت تَعرِفُ منزلةَ أبي الوليد الباجي هذا في الحديثِ والفِقهِ وأصولِ الدين، وعِظَمَ شأنِهِ في مذهب مالك.

وأسدٌ هذا: هو ناشِرُ مذهبِ أبي حنيفةَ ومالكٍ بإفريقيّة[٣]، ثم اقتَصَرَ على نَشرِ مذهبِ أبي حنيفة[٤]، فانتَشَرَ في دِيارِ المَغرِبِ لحدِّ الأندَلُس، حتّى أصبَحَ الأكثرون في إفريقيَّةَ على هذا المذهبِ إلى عَهْدِ ابنِ باديس[٥].

= (٤٠٣-٤٧٤)، برع في الفقه والحديث والأصول والكلام، وصنَّف فيها تصنيفاتٍ بديعة، وتفقَّه به أئمّة. «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٥٣٥-٥٤٤.

(١) وهو ما رواه مالكٌ في «الموطأ» (٣٥٧٧) أنه بلغَه: «أنّ عُمَرَ بنَ الخطاب أراد الخروجَ إلى العراق، فقال له كعبُ الأحبار: لا تَخرُجْ إليها يا أميرَ المُؤمنين، فإن بها تسعةَ أعشار السِّحْر، وبها فَسَقةُ الجنّ، وبها الداءُ العُضال».

(٢) وهو نفيس، ونقله عنه المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٧-٨=١٧-١٨.

(٣) قال العلامةُ ياقوت في «معجم البلدان» ١: ٢٢٨: «اسمٌ لبلادٍ واسعةٍ ومملكةٍ كبيرةٍ قُبالةَ جزيرة صِقِلّيَة، وينتهي آخرُها إلى قُبالةِ جزيرة الأندلس، والجزيرتانِ في شماليِّها، فصِقِلّيّةُ منحرفةٌ إلى الشرق، والأندلسُ منحرفةٌ عنها إلى جهة المغرب». وعليه، فهي اليومَ تضم شطراً من غرب ليبيا وتونسَ وشطراً من شرق الجزائر.

(٤) انظر: «رياض النفوس» لأبي بكر المالكيّ ١: ٢٦٣، و«معالم الإيمان» للدّباغ ٢: ١٦.

(٥) هو المُعِزُّ بنُ باديس بن المنصور الصُّنْهاجيّ (٣٩٨-٤٥٤)، من ملوك الدولة الصُّنهاجية بإفريقية، تولّى المُلْك بعد وفاة أبيه سنة ٤٠٧، وأقرَّه الحاكم العُبَيديّ (الفاطميّ)، ولقَّبه بشرف الدولة، وساد الأمنُ في أيامه، وبنى المساجد، وقرَّب العلماء وأكرَمَهم، وكان مذهبُ أبي حنيفة قد انتَشَرَ بإفريقيّة وكَثُر، فحَمَلَ أهلَ بلادِهِ على مذهب مالك، حَسْماً لمادّة الخِلاف. ثم خلعَ طاعةَ العُبَيديِّين (الفاطميِّين) سنة ٤٤٠، وجعل خطبتَه للخليفة العبّاسيّ القائم بأمر الله. «سير أعلام النبلاء» ١٨: ١٤٠-١٤١، و«الأعلام» للزركلي ٧: ٢٦٩-٢٧٠.

وتَرجَمَ لأسدِ بنِ الفُراتِ هذا: القاضي عِيَاضٌ في «المَدارِك»[١]، وابنُ فَرْحُونَ في «طبقاتِ المالكيّة»[٢]، وتوسَّعَ في ترجمته صاحبُ «معالم الإيمان في تاريخ القَيْروان»[٣] جِدَّ التوسُّع.

وأسدٌ هذا: هو فاتِحُ صِقِلِّيَة[٤]، وناشِـرُ الإسلام بها، وبها تُوفِّـيَ سنةَ ثلاثَ عشـرةَ ومئتَيْن.

ولهذه الصِّلةِ الأكيدةِ بينَ المذهبَيْن ترى أهل الغَرْبِ[٥] يعتبرونهما بَحرَيْن، وما سِواهما ساقيةٌ يُستَغنى عنها، معَ إخاءٍ صادقٍ بينَ الفريقَيْنِ المُتمَذهِبَيْنِ بالمذهبَيْن، كما شـرحَ ذلك صاحبُ «أحسن التقاسيم»[٦] عندَ ذِكرِه للقَيْروان.

---

(١) ٣: ٢٩١-٣٠٩، وهي ترجمة حافلة، فيها خبرُ رحلتِهِ العِلميّة من الأندلس إلى الحجاز فالعراق فمِصْـرَ فإفريقيّة، والذي ساقه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى طرفٌ منها، «وهذه الرحلة مما ينبغي لطالب العِلم قراءتُها بإمعان»، كما قال شيخُنا العلامةُ المُحقِّق محمّد عوّامة حفظه الله تعالى في كتابه «معالم إرشادية لصناعة طالب العلم» ص٤٧، وقال شيخُه العلامةُ الحجّة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى في تعليقه على «الانتقاء» ص٩٦: «أدعو كُلَّ طالب عِلم نبيل هُمَام وهَمّام، وأرجو منه أن يقرأ ترجمة الإمام أسد بن الفرات في كتاب «ترتيب المدارك» ٣: ٢٩١-٣٠٩ من طبعة المغرب، أو ٢: ٤٦٥-٤٨٠ من طبعة بيروت، أو «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي ١: ١٧٢-١٨٩ [أو ١: ٢٥٤-٢٧٣ من الطبعة الثانية لدار الغرب الإسلامي]. ففيها يقفُ على مآثرَ متنوِّعة ـ له ولشيوخه ـ في العِلم والنُّبل والكياسة والأدب، والجهاد والشجاعة والشهادة، والتقوى والتواضع وتحمُّل المشاقّ في تحصيل العِلم والمكارم، فهي ترجمة نابضة حافزة، لا يشبعُ مِن قراءتها مَنْ قرأها».

(٢) المُسمّاة «الدِّيباج المُذهَب في معرفة أعيان علماء المَذهَب» ١: ٣٠٥-٣٠٦.

(٣) ٢: ٣-٢٦.

(٤) جزيرة معروفة في البحر الأبيض المُتوسِّط.

(٥) يعني: المغرب الإسلاميّ.

(٦) هو أبو عبد الله محمَّد بن أحمد المقدسيّ، المُتوفى نَحْوَ سنة ٣٨٠، واسمُ كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم».
=

وكذلك ترى بعضَ كبارِ الفُقَهاءِ من المالكيّة يقول: إذا لم تكنْ في مسألةٍ روايةٌ عن مالكٍ يُؤخَذُ بقولِ أبي حنيفةَ فيها، بل حَصَـرَ بعضُهم الخِلافَ بينهما في اثنتَيْنِ وثلاثينَ مسألة. راجِعْ «قَمْع أهل الزَّيْغ والإلحاد عن الطعن في تقليدِ أئمّةِ الاجتهاد» للشيخ محمَّد الخضـر الشنقيطيِّ المالكيّ[١] ص٦٦-٦٧[٢].

ولعلّي لم أخرُجْ عن الموضوع فيما أفضْتُ فيه هنا.

* * *

= قال في كتابه المذكور ص٢٠٢ في وَصْفِ القيروان: «لا ترى أكثرَ من مُدُنِها، ولا أرفَقَ مِن أهلها، ليس غيرَ حنفيٍّ ومالكيّ، مع أنـَفةٍ عجيبة، لا شَغَبَ بينهم ولا عَصَبيّة، لا جَرَمَ أنهم على نورٍ من ربِّهم، قد أقبلوا على ما يعنيهم، وارتفع الغِلُّ من قلوبهم، فهي مَفخَرُ المغرب، ومركزُ السُّلطان، وأحدُ الأركان، أرفقُ من نيسابور، وأكبرُ من دمشق، وأجلُّ من أصبهان».

(١) مفتي المالكية بالمدينة المُنوَّرة، المتوفى سنة ١٣٥٣، رحمه الله تعالى.

(٢) أو ص١٠٨.

ثم ذكرَ الشيخ محمَّد الخضـر الشنقيطي قولَ الفريق الآخر من المالكية، وهو الأخذُ فيها بمذهب الشافعيّ، لأنه تلميذُ مالك. قلت: والقولان منقولان في «حاشية العدويّ على شـرح الخرشي على مختصر خليل» ١: ٤٣.

رحلةُ الشافعيِّ إلى محمَّدِ بنِ الحسنِ وتَفَقُّهُه عندَه

كان محمَّدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ رضِيَ اللهُ عنه تَفقَّهَ على مُسلِمِ بنِ خالدٍ الزَّنْجيِّ[١] بمكّة، ثم رحلَ إلى المدينةِ وهو ابنُ نَحْوِ أربعَ عشرةَ سنة، فعَرَضَ «الموطأ» على مالك، وسَمِعَ من إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ أبي يحيى الأسلَمِيِّ[٢] مُنافِسِ مالكٍ بالمدينة، ثم رجعَ إلى مكّة، وسَمِعَ من ابنِ عُيَينة[٣].

ثم ارتحلَ إلى اليمنِ للعمل عندَ بعضِ الوُلاةِ لِضِيقِ ذاتِ يَدِه، فبقيَ باليمنِ يَتَقلَّبُ في الأعمالِ غيرَ مُنصَرِفٍ إلى العِلم، إلى أنْ أُلقِيَ القَبْضُ عليه بتُهْمةِ الانحيازِ للعَلَويِّينَ هناك ضِدَّ العبّاسيّة، وحُمِلَ إلى العراقِ سنةَ أربع وثمانين ومئة.

ولمّا بَرِئَتْ ساحتُه مِنَ التُّهْمةِ أُلهِمَ التَّفقُّهَ عندَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، حتّى اتّصَلَ به ولازَمَه مُلازمةً كُلِّيّة، واستَنسَخَ مُصنَّفاتِهِ بصَرْفِ نَحْوِ سِتِّينَ ديناراً[٤]، وانصَرَفَ إلى التفقُّهِ عنده انصِرافاً تامّاً، إلى أنْ سَمِعَ منه حِمْلَ بُخْتِيٍّ[٥] مِنَ الكُتُبِ ليسَ عليها

---

(١) فقيه مكة، أبو خالد المخزوميّ (حدود ١٠٠-١٨٠)، كان أشقر الشعر، أبيَض الوجه فيه حُمْرة، ولُقِّبَ بالزَّنْجيِّ بالضِّدّ. تفقّه بابن جُرَيج، ولازمه الشافعيُّ وتفقَّه عليه حتى أذِنَ له في الفُتيا. «سير أعلام النبلاء» ٨: ١٧٦-١٧٨، و«تقريب التهذيب» (٦٦٢٥).

(٢) تقدَّم التعريفُ به في شيوخ محمَّد بن الحسن ص١٦.

(٣) تقدَّم التعريفُ به في شيوخ محمَّد ص١٨.

(٤) سيأتي مُستَنَدُه ص٧١.

(٥) نسبةٌ إلى البُخْت، وهي الإبل الخراسانية، كما في «القاموس» (بخت).

إلا سماعُه[١]، وأخذ يَعْتَلي شأنُه، وأصبَحَت هذه المِحْنةُ مِنحةً كُبْرى في حَقِّه؛ لكونِها مبدأ اعتِلاءِ قَدْرِه.

ومما كتبَه إليه في أوّلِ قُدومِه، يَستَبطِئُ إعارةَ كتابٍ كان طلبَه مِن محمَّدِ بنِ الحسن:

قُلْ للّذي لم تَرَ عَيْـ ـنُ مَـنْ رآه مِـثْـلَـهُ
حتّى كأنَّ مَنْ رآ هُ قَـدْ رأى مَنْ قَبْلَهُ
العِلْمُ يَنْهى أهلَهُ أنْ يَمنَعُوهُ أهلَهُ
لَعَلَّهُ يَبْذُلُهُ لأهلِهِ لَعَلَّهُ

فوَجَّهَ به إليه في الحالِ هديّةً لا عاريّة. كما نقلَه ابنُ الجوزيِّ بهذا اللفظِ في «المُنتَظَم»[٢] عن الطحاويّ.

وروى ابنُ عبدِ البرِّ هذه الحِكايةَ، معَ أبياتِ الشافعيِّ هذه، بسَنَدِهِ إليه في «جامع بيان العِلم»[٣].

ولفظُ الصَّيْمَريِّ[٤]: حَدَّثنا أبو إسحاقَ النَّيسابوريُّ المعروفُ بالبيِّع قال:

---

(١) سيأتي مُستَنَدُه ص٧٠-٧١.

(٢) ٩: ١٧٤-١٧٥، وسمّى الكتابَ: «السِّيَر». وكذا في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٦٧٢ نقلاً عن الطحاويّ أيضاً.

ورواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ٢: ٨٦ من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعيّ، وفيه: «أن يُعيرني كتاباً»، ولم يُسمِّه.

(٣) ١: ٤١٣، لكنْ دون إسناد، وكذا أورده في «الانتقاء» ص١٧٤=٣٣٧، وفيهما: «كتبه» بالجمع.

وكذا أورَدَه دون إسنادٍ وبلفظِ الجمع: القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٣: ١٩٢.

(٤) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٧ من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعيّ. =

حدَّثنا محمَّدُ بنُ يعقوبَ الأصمُّ قال: حدَّثنا الربيعُ بنُ سُلَيمانَ قال: «كتبَ الشافعيُّ إلى مُحمَّدِ بنِ الحسن، وقد طلبَ منه كُتُبَه لِيَنسَخَها، فأخّرَها عنه، فكتبَ إليه ـ تلك الأبيات[1] ـ، قال: فأنفذَ الكُتُبَ إليه مِن وقتِه». اهـ.

وذكرَ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ أيضاً هذه القِصّةَ معَ تلك الأبيات، في «طبقاتِ الفُقَهاء»[2] من غير سَنَد.

ومن المعلوم أنّ الشافعيَّ رأى مالكاً ووكيعَ بنَ الجرّاح وابنَ عُيَينة، وقد اعترفَ في تلك الأبياتِ أنه لم يَـرَ مِثلَ مُحمَّدِ بنِ الحسن[3]، وعَدَّه يُمثِّلُ عِلمَ أبي حنيفة

= وتقدَّم في التعليق قريباً روايةُ البيهقيِّ له من طريق الربيع بن سليمان، عن الشافعي، بلفظ: «كتاباً» بالإفراد.

(١) اختصار من المُؤلِّف رحمه الله تعالى، ولذا أثبتَ علامتَي الاعتراض، والصَّيْمَريُّ ساق الأبياتَ بتمامها.

(٢) ص١٣٦.

(٣) أما قولُ الآبـرِّيِّ في «مناقب الشافعيّ» ص٧٨: «الشافعيُّ رأى مالكَ بنَ أنس وسفيانَ ابنَ عُيينةَ ومُسلِمَ بنَ خالد الزَّنْجيَّ وغيرَهم من أجلّة العلماء، وإنما عنى بقوله: (ما رأيتُ مثلَ محمَّد بن الحسن) يعني: في أهل الرأي»؛ فتأويلٌ بارد تُناهِضُه الرواياتُ المُتظاهرةُ عن الشافعيِّ المُصـرِّحة بأنه لم يرَ مِثلَه في فصاحةِ لسانِهِ وقوّة بيانِهِ وعِلمِه بكتاب الله، بل صـرَّح في رواية بأنه ما جالسَ فقيهاً قطُّ أفقهَ منه، كما سيأتي ص١٥١.

وكذا يُقال في قول البيهقيِّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٥٨ بإثر روايته عن الشافعيّ: «ما كلَّمتُ أسوَدَ الرأس أعقَلَ من محمَّد بن الحسن»، قال البيهقيّ: «وإنما أراد: من أصحاب الرأي»، وفي قوله في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٦١ بإثر روايته عن الشافعيّ: «ما رأت عيناي مِثلَ محمَّد بن الحسن، ولم تلدِ النِّساءُ في زمانه مثلَه»، قال البيهقي: «قال أصحابنا: وإنما أراد بَصَـرَه بالرأي وفصاحتَه وقدرتَه على المناظرة».

قلت: إنْ أراد الرأيَ المحمودَ فهذا لُبُّ الفقه، وإنْ أراد الرأيَ المذمومَ فالإمامُ محمَّد بريءٌ منه.

الذي لم يُدرِكْهُ الشافعيّ، ولم يكنْ مِنَ الشُّعَراءِ الذين يَتزلّفونَ بكُلِّ وسيلة، فمِثلُ هذا الكلام لن يَصدُرَ عن مِثلِه إلا وقلبُه يُواطِئُ لِسانَه.

وقد ذكرَ الذهبيُّ في «تاريخه الكبير»(١): «قال أبو عليِّ الصّوّاف(٢): حَدَّثني أحمدُ بنُ الحسنِ الحِمّانيّ، سَمِعتُ أبا عُبَيدٍ(٣) يقول: رأيتُ الشافعيَّ عند مُحمَّدِ بنِ الحسن، وقد دفعَ إليه خمسين ديناراً، وكان قد دفعَ إليه قبل ذلك خمسين درهماً، وقال: إنِ اشتَهيتَ العِلمَ فالزَمْ. قال أبو عُبَيد: فسَمِعتُ الشافعيَّ يقول: كتبتُ عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ وِقْرَ بعير. ولـمّا أعطاه محمَّدٌ قال: لا تَـحتَشِم. قال: لو كنتَ أنت عندي ممَّنْ أحتَشِمُه ما قَبِلتُ بِرَّك.

تفرَّد به الحِمّانيّ، وهو مجهول(٤)، لكنَّ قولَ الشافعيّ: «حَمَلتُ عن مُحمَّدٍ وِقْرَ بُخْتِيٍّ» صحيح، رواه ابنُ أبي حاتم(٥) قال: حدَّثنا الربيعُ قال: سَمِعتُ الشافعيَّ

---

(١) «تاريخ الإسلام» ١٤: ٣١٢-٣١٣.

(٢) هو العلامةُ المُحدِّث الثقة الحجّة محمَّد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن الصوّاف (٢٧٠-٣٥٩). «سير أعلام النبلاء» ١٦: ١٨٤-١٨٦.

(٣) القاسم بن سلاّم، الإمام المجتهد الكبير، تقدَّم التعريف به ص٣٣.

(٤) وسببُ جهالته تدليسُ اسمه تدليسَ الشيوخ، وقد عرفتُه من رواية أخرى، إلا أنه مُتَّهم.
فقد روى الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٨ عن عمر بن إبراهيم المقرئ، حدَّثنا القاضي مُكرَم، حدَّثنا ابن مُغلِّس قال: سمعتُ أبا عُبيد يقول: «قَدِمتُ على محمَّد بن الحسن، فرأيتُ الشافعيَّ عنده...»، فذكره.
وابنُ مُغلِّس: هو أحمد بن محمد بن الصَّلْت الحِمّانيّ، وهو مُتَّهم كما سيأتي ص١٢٦ تعليقاً، وقد دُلِّسَ اسمُه هنا فقيل: أحمد بن الحسن الحِمّانيّ، فكأنه نُسِبَ إلى أحد أجداده. وبمعرفته ازداد الخبرُ نكارةً.

(٥) في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص٢٦. ومن طريقه رواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» ١: ١٦٢.

يقول: «حَمَلتُ عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ حِمْلَ بُخْتِيٍّ ليسَ عليه إلا سماعي»(١). قال أبو حاتم(٢): ثنا أحمدُ بنُ أبي سُـرَيج الرازيّ، سَمِعتُ الشافعيَّ يقول: أنفقتُ على كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ سِتِّينَ ديناراً، ثم تدبَّرتُها، فوضعتُ إلى جَنْبِ كُلِّ مسألةٍ حديثاً(٣)». انتهى ما قاله الذهبيّ(٤).

ومثلُه فيما لـخَّصَه ابنُ قاضي شُهْبَةَ(٥) من «تاريخ الذهبيّ» بخطِّه.

---

(١) ورواه بنَحْوه من طريق الربيع أيضاً: البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٦٢، وابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص٦٩=١١٩.
ورواه بنحوه أيضاً ابنُ أبي العوّام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٠ من طريق أبي عُبيد، عن الشافعيّ. وسيأتي لفظُه ص١٥٠.
أما ما رواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٦٢-١٦٣ من طريق محفوظ بن أبي توبة، عن أبي ثور، عن الشافعيّ قال: «حملتُ عن محمَّد بن الحسن حِمْلَ جملٍ بُخْتيّ، فلما تدبَّرْتُه وجدتُه كالذي يُنادي على الزِّئبق وبيع الحرشان»، وفي رواية: «فرشان»؛ فلا يثبت، محفوظُ بنُ أبي توبة ضَعَّفَ أحمدُ بن حنبل أمرَه جداً، كما في «تاريخ بغداد» ١٥: ٢٥١، و«ميزان الاعتدال» ٣: ٤٤٤.

(٢) في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص٢٧.

(٣) زاد ابنُ أبي حاتم هنا: «يعني: ردّاً عليه». وهي من تفسيره باجتهاده، لا من أصل الرواية، ولذا أسقَطَها الذهبيُّ ولم يُبالِ بها، كما أسقَطَها في كتابه «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨١، أما في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ١٥ فذكرها.
وتدبَّر هنا أنْ لو كان الذي فعلَ هذا الكوثريَّ لأقاموا النكيرَ عليه، ورمَوْه بالتعصُّب والتدليس! نسأل الله الإنصاف.

(٤) ولذا قال الذهبيُّ نفسُه في «سير أعلام النبلاء» ٩: ١٣٥: «أخذ عنه الشافعيُّ فأكثَرَ جدّاً».

(٥) الفقيه المُؤرِّخ تقيّ الدين أبو بكر بن أحمد بن محمَّد الدمشقيّ (٧٧٩-٨٥١)، من تصانيفه: «المنتقى من تاريخ الإسلام» للذهبيّ، و«الإعلام بتاريخ الإسلام»، وهو أيضاً منتقى من «تاريخ الإسلام» للذهبيّ، لكن مع إضافات من تاريخ ابن كثير وغيره. «الأعلام» للزركلي ٢: ٦١.

أقول: كان محمَّدُ بنُ الحسنِ يُخفي بِرَّه لتلاميذه، ولا يَتَسـرَّبُ أمرُه إلى الرواةِ إلا مِنَ الذين كان يُنفِقُ هو عليهم، وفي الرواية مِن هذه الجهةِ شيء، وإنْ كانَ كثيرَ البِرّ، خصوصاً في حَقِّ الشافعيّ، كما رُوِيَ عن الشافعيِّ نفسِه بطرق[1]، فيَبعُدُ أن يُعطيَه شيئاً والناسُ يُشاهِدون ذلك.

ومُهِمٌّ جدّاً أنْ يكونَ الشافعيُّ حملَ مِن محمَّدٍ حِمْلَ جَمَلٍ كُتُباً ليس عليها إلا سماعُه، لأنّ ما سَمِعَه عليه ومعَه العِراقيُّون في مجلسِهِ العامِّ يكونُ عليه سماعُه وسماعُ الآخرين. وأما الذي ليس عليه إلا سماعُه فهو الذي سَمِعَه هو خاصّةً في مجالسَ خاصّةٍ، كما فعلَ محمَّدُ بنُ الحسنِ مِثلَ ذلك معَ أسدِ بنِ الفُراتِ[2] وأبي عُبَيدٍ[3] وغيرِهما مِن أئمّةِ عَصْـرِه في عَهْدِ طَلَبِهم للعِلم. وهذا الصَّبْرُ العجيبُ من مُحمَّدٍ معَ تلاميذه لا يُشارِكُه أحدٌ مِنَ الأئمّة، سِوى أبي حنيفةَ فيما نعلمُ كما سبق[4].

وروى ابنُ أبي حاتم[5] عن مُحمَّدِ بنِ إدريسَ ورّاقِ الحُمَيديّ، عن الحُمَيديّ، عن الشافعيِّ أنه قال في صَدَدِ بيانِ مُلازمتِهِ لمحمَّدِ بنِ الحسن: «فلزمتُه وكتبتُ عنه، وعرفتُ أقاويلَهم، وكان إذا قام ناظرتُ أصحابَه، فقال لي: بَلَغَني أنك تُناظِرُ أصحابي، فناظِرْني في الشاهِدِ واليمين، فامتَنَعتُ، فألَحَّ عليّ، فتكلَّمتُ معَه، فرفعَ هو ذلك إلى الرشيد، فأعجَبَه ووَصَلَني». اهـ.

---

(١) ستأتي قريباً بعضُ الروايات في هذا الباب.

(٢) كما سلف ص٥٥.

(٣) تلمذةُ أبي عُبَيدٍ على محمَّد بن الحسن مشهورة، أما إفرادُه من محمَّد بن الحسن بمجالس خاصّة فلم أقف عليه، والله أعلم.

(٤) ص٥٥.

(٥) على ما نقله عنه الحافظُ ابنُ حجر في «توالي التأنيس» ص١٦٠-١٦١، ولم أقف عليه بتمامه في «آداب الشافعيّ ومناقبه» لابن أبي حاتم، وانظر منه ص٢٦ و١٢٠.

وبهذا يظهرُ كيف كانَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ يُدرِّبُه على المُناظرة، وكيف كان يَلفِتُ نَظَرَ إعجابِ أميرِ المُؤمنين إليه، كما يظهرُ بذلك أيضاً مَبلَغُ أدبِ الشافعيِّ معَ مُحمَّدِ بنِ الحسن؛ يأبى الكلامَ معَه كمُناظِر، على خِلافِ ما في تلك المُناظراتِ المُختَلَقةِ التي لا تجري بين الأستاذِ وتلميذه الذي تلقّى منه حِمْلَ بُخْتِيٍّ من العِلم، معَ اعتِرافِه بفَضْلِه عليه بكُلِّ وسيلة، وعِرْفانِه لجميله في كُلِّ لحظة.

وكم لمحمَّدِ بنِ الحسنِ مِن أيادٍ بيضاءَ على الشافعيِّ، حتّى قال الشافعيّ: «أمنُّ الناسِ عليَّ في الفِقهِ مُحمَّدُ بنُ الحسن». رواه الخطيبُ[1] عن الحسنِ بنِ مُحمَّدٍ الخلّال، عن عليِّ بن عَمْرٍو الحريريِّ[2]، عن عليِّ بنِ مُحمَّدٍ النَّخَعيِّ، عن أحمدَ بنِ حمّادِ بنِ سُفيان، عن المُـزَنيِّ، عنه.

وذكرَ السَّمْعانيُّ[3] عن البُوَيطيِّ، عن الشافعيِّ أنه قال: «أعانني اللهُ برَجُلَيْن؛ بابنِ عُيَينةَ في الحديث، وبمُحمَّدٍ في الفِقه». وعن الربيع، عن الشافعيّ: «ليس لأحدٍ عليَّ مِنّةٌ في العِلم وأسبابِ الدُّنيا ما لمحمَّدٍ عليّ»، وكان يَترَحَّمُ عليه في عامّةِ أوقاته.

وعن ابنِ سَمَـاعة: «أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ جمعَ مِن أصحابه نَحْوَ مئةِ ألفِ دِرهَمٍ لأجلِ الشافعيِّ مرّةً بعدَ أُخرى»[4].

---

(١) في «تاريخه» ٢: ٥٦٧.

(٢) في الأصل: «الجريري»، تبعاً لـما وقع في «تاريخ بغداد» ٢: ٥٦٧، وتكرَّر كذلك في مواضع منه! والصوابُ: «الحريريّ» بالحاء المُهمَلة، كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» ١٣: ٤٧٠.

(٣) فيما نقله عن الكردري في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٢٣، كما سيأتي ص١٥٤.

(٤) ذكره الكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٢٣.

ونقل ابنُ العماد في «شذرات الذهب» ٢: ٤١٠ عن ابن الفرات: أنّ محمَّدَ بنَ الحسن «كان كثير البرّ بالإمام الشافعيِّ رضِيَ الله عنه في قضاء ديونه، والإنفاق عليه من ماله، وإعارة الكتب».

وروى الذهبيُّ في «جُزْئه»[١] عن إدريسَ بنِ يوسُفَ القَراطيسيّ، أنه سَمِعَ الشافعيَّ يقول: «ما رأيتُ أعلَمَ بكِتابِ الله مِن مُحمَّد، كأنه عليه نزل»[٢].

وكلُّ ذلك ممّا يدلُّ على أنّ الشافعيَّ كان عظيمَ الإجلالِ لمحمَّدِ بنِ الحسن، كبيرَ الأدبِ في مُعامَلتِهِ معَه.

وبعد الإحاطةِ بما ذكرنا، يظهرُ أنّ المُناظراتِ التي تُروى بغير طريقةِ سُؤالِ التلميذِ من أستاذِهِ فيما يَستَشكِلُه: مُناظراتٌ خياليّةٌ مُلفَّقةٌ مُستَولَدة، لا تَرِدُ إلا مُجرَّدةً عن الأسانيدِ بالمرّة، أو بأسانيدَ مُركَّبة.

فمنها: ما يَرْويه الخطيبُ[٣] عن ابنِ رِزْق، عن أبي عَمْرو ابنِ السَّمّاك، عن

---

(١) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨١.

ورواه ابنُ ابي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٥٠ عن الطحاويّ، عن أبيه، عن إدريس، به.

وإدريس بن يوسف القراطيسيّ: لم أقف له على ترجمة، وله ذِكرٌ في رواية عند الصَّيْمَريّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٨ من طريق ابن مُغلِّس ـ وهو مُتَّهم ـ عنه.

ولم أقف في الرواة عن الشافعيّ ممَّن يُنسَبُ قراطيسياً إلا على أبي يزيد يوسف بن يزيد القراطيسيّ (١٨٧-٢٨٧)، وكان رأى الشافعيّ، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٤٥٥، وجالسه وسمع من كلامه، كما في «حلية الأولياء» ٩: ٦٩، والله تعالى أعلم.

(٢) ورواه بنحوه الآبريُّ في «مناقب الشافعيّ» (٣٠) والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢: ٥٦٥ من طريق الربيع بن سليمان، والصيمريّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٩ والخطيب ٢: ٥٦٥ من طريق المزنيّ، والصيمريّ ص١٢٨ من طريق حرملة، كلهم عن الشافعيّ، به. وسيأتي لفظُ الخطيب ص١٥٢.

(٣) في «تاريخه» ٢: ٥٦٨-٥٦٩.

ورواها البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١١٧-١١٩ عن الحاكم، عن أبي الطيب عبد الله ابن محمَّد الفقيه (البزّاز، المعروف بابن أخت العباس، المتوفى سنة ٣٣١)، عن محمد بن عبد الرحمن بن زياد (لعله الأَرْزُنانيّ الحافظ، المتوفى سنة ٣٢٢)، عن أحمد بن جعفر، عن محمد بن خالد الكِرْماني، عن المُقدَّميّ. =

التمّار، عن أحمدَ بنِ خالدٍ الكِرْمانيّ، عن المُقدَّميّ؛ مِنَ المُناظرةِ بينَ مُحمَّدٍ والشافعيِّ بمَجلِسِ الرشيد.

فابنُ رِزقٍ بعدَ أنْ عَمِيَ وهَرِمَ لازمَه الخطيبُ وأكثَرَ مِنَ الروايةِ عنه، ومِثلُ هذا التحمُّل لا يخفى حالُه، وأبو عَمْرو ابنُ السّمّاكِ مغموزٌ بروايةِ الأخبارِ التالفة، والكِرْمانيُّ مجهول، ولفظُ المُقدَّميِّ لفظُ الانقِطاع[١]، وفي المتنِ ما تُكذِّبُه شواهدُ الحال، وليس ذلك مِنَ الطرازِ الذي يجري بينَ الطالبِ وشيخِهِ في مِثلِ ذلك المجلس.

على أنّ ردَّ الشافعيِّ على مالكٍ وأهلِ المدينةِ أقسى مِن ردِّ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ عليهم، فكيف يُعيِّرُه الشافعيُّ بما هو أخفُّ مما وقعَ هو فيه؟ فدونك كلامَ مُحمَّدِ ابنِ الحسنِ في كتاب «الحُجَج»، وكلامَ الشافعيِّ في «الأم»[٢]، وكلامَه المنقولَ في «مناقب الشافعيِّ»[٣] لابن حَجَرٍ في ذلك، فقارِنْ بينَ الكلامَيْنِ حتّى تَتَيَقَّنَ أيُّهما أقسى وأيُّهما أرعى لأدبِ الحِجاج.

أم كيف يُتَصوَّرُ أن يَصدُرَ مِنَ الشافعيِّ مِثلُ هذا التشغيبِ المَحْكيّ، معَ ظهورِ أنّ الرَّدَّ مُوجَّهٌ إلى مالكٍ بحُجّة[٤]؟

= وأحمد بن جعفر: لم أتبيَّنْه، والكِرْمانيّ مجهول كما سيأتي في كلام المُؤلِّف، ويُلاحَظُ أنه سُمِّيَ عند الخطيب: أحمد بن خالد، وعند البيهقيّ: محمَّد بن خالد!

(١) حيثُ قال: «قال الشافعي»، دون أن يُصرِّحَ بالتحديث أو الإخبار أو السماع.
والمُقدَّميّ هذا: الظاهر أنه أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر البصريّ المتوفى سنة ٢٣٤.

(٢) في كتاب اختلاف مالك والشافعيّ منه ٧: ٢٠١-٢٨٤.

(٣) ص١٧٤-١٧٥ في الفصل الثامن في بيان السَّبَب في تصنيفه الكتب ومخالفته مَنْ كان قبله من الأئمة.

(٤) يَنقُدُ المُؤلِّفُ هنا ما ورد في الحكاية من أنّ محمَّدَ بنَ الحسن قال للرشيد: «يا أمير المؤمنين، =

وكيف يُعارِضُ الشافعيُّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ باعتبارِ أنّ قبولَ شهادةِ القابلةِ زيادةٌ على الكِتاب[١]؟ وأين في الكتابِ ما يَمنَعُ قبولَ شهادةِ القابلة ـ كما يقولُ أبو بكرٍ الرازيّ[٢] ـ حتّى يُذكَرَ في هذا الموضع، وإنما ذكرَ اللهُ تعالى الشهاداتِ في المُداينات[٣] والوصيّةِ في السَّفرِ[٤] والرَّجْعةِ أو المُفارقةِ[٥] والزِّنى[٦]، وأما الشهادةُ في الولادةِ فلا ذِكرَ لها في القرآن.

وكذلك كيفَ يقولُ الشافعيّ: إنّ عبدَ الله بنَ نُجَيٍّ مجهول؟ وقد عرفَه أهلُ الشأن، ودونك كُتُبَ الرِّجال[٧].

= إنّ أهلَ المدينة خالفوا كتابَ الله نصّاً، وأحكامَ رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم، وإجماعَ المسلمين»، فقال الشافعيّ: «إني أراك قد قَصَدْتَ لأهل بيتِ النُّبوّة ومَنْ نزلَ القرآنُ فيهم وأُحكِمَت الأحكامُ فيهم، وقبرُ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم بين أظهُرِهم، ثم عَمَدْتَ تَهجُوهُم». وانظر: «تأنيب الخطيب» ص١٨٣-١٨٤=٣٥٥-٣٥٦.

(١) ليس في الحكاية عند الخطيب ولا عند البيهقيّ التصـريحُ بكون ردِّ شهادتها باعتبار أنها زيادة على كتاب الله، إلا أنّ ذلك يُفهَمُ من سياق المُناظرة، وكذا يُفهَمُ من رواياتٍ أخرى لها عند ابن أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص١٦٤-١٦٦، والبيهقيّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١١٤-١١٥، بل صُـرِّحَ به في رواية لها عند أبي نُعَيم في «حلية الأولياء» ٩: ٧٠-٧٣. وانظر: «تأنيب الخطيب» ص٣٥٧.

(٢) في «الفصول في الأصول» ١: ١٩١.

(٣) في الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) في الآية ١٠٦ من سورة المائدة.

(٥) في الآية ٢ من سورة الطلاق.

(٦) في الآية ١٥ من سورة النساء، والآية ٤ من سورة النور.

وذكر اللهُ تعالى أيضاً الشهادةَ في دفع أموال اليتامى إليهم في الآية ٦ من سورة النساء.

(٧) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٦: ٢٣٣، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٥: ٢١٤، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٥: ١٨٤، و«الثقات» لابن حبان ٥: ٣٠، و«تهذيب الكمال» للمِزّيّ ١٦: ٢١٩-٢٢٠، وغيرها كثير.

وجابرٌ(١) وإنْ تكلَّمَ فيه أبو حنيفة، كما في «عِلَلِ الترمذيّ»(٢)، لكنْ وَثَّقه الثَّوْريّ، وروى عنه شعبةُ معَ تشدُّده، فمُحمَّدُ بنُ الحسنِ غيرُ مُلزَم بقَبولِ قولِ أبي حنيفة، لأنه مجتهدٌ مِثلُه، ومعَه الثَّوْريُّ وغيرُه.

وحكايةُ السَّيْفِ والنِّطَع(٣) حكايةٌ رِوائيّةٌ لا حقيقةَ لها، فلا مُحمَّدُ بنُ الحسنِ يقفُ هذا الموقفَ في مِثْلِ هذه المسألةِ المشروحةِ أدلّتُها في كُتُبِهِ المُؤلَّفةِ قبلَ اتِّصالِ الشافعيِّ به، ولا الشافعيُّ يجهلُ ما أشرْنا إليه.

فمُلفِّقُ هذه المُناظرةِ أساء إلى الشافعيِّ وهو يُريدُ الإحسانَ إليه، لكنْ هكذا تكونُ صداقةُ الجاهل.

وقد جَرَيْنا في ذِكرِ هذه المُناظرةِ المزعومةِ على ما في الأصل، فإنَّ المطبوعَ فيه تخليطٌ بهذا الموضع.

ومثلُها حِكايةُ لوحٍ مغصوبٍ سُمِرَ على سفينة، كما أشرْنا إليه في مَوضِع آخر(٤).

---

(١) يعني: الجُعْفيّ، ويَنقُدُ المُؤلِّفُ هنا ما ورد في الحكاية مِن أنّ محمَّدَ بنَ الحسن احتَجَّ بقضاء عليٍّ بشهادة القابلة، فردَّه الشافعيُّ بأنه «رواه جابرٌ الجعفيُّ وكان يُؤمِنُ بالرَّجْعة».

(٢) انظر: «شرح علل الترمذيّ» لابن رجب ١: ٦٩.

(٣) بساطٌ من الأديم، كما في «القاموس» (نطع).

يُشيرُ المُؤلِّفُ إلى ما ورد في آخر المُناظرة من غَلَبةِ الشافعيِّ محمَّدَ بنَ الحسن، وأنّ الرشيدَ أمر بالسَّيْف والنِّطَع ليبطِشَ بمحمَّد، حتى خَلَّصَه الشافعيُّ من ذلك. وانظر في نَقْدِها أيضاً «تأنيب الخطيب» ص١٨٦ = ٣٦٠.

(٤) لم أهتدِ إليه، فليُنظَر.

وعلى كُلٍّ، فهذه المُناظرةُ صحيحة، لكنْ وقع في بعض رواياتها زياداتٌ ضعيفةُ الإسنادِ منكرةُ المتن، وكلامُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى هنا واردٌ عليها، وسيأتي بحثُها تفصيلاً في =

وذكرَ ابنُ حَجَرٍ في «مناقب الشافعيّ»[(١)] بطريق الساجيّ، عن يحيى بنِ أكثَمَ أنه قال: «كُنّا عندَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في المُناظرةِ كثيراً، فكان الشافعيُّ رجلاً قُرَشيَّ العقل والفَهْم والذِّهْن، صافي العقل والفَهْم والدِّماغ، سريعَ الإصابة، ولو كان أمعَنَ في الحديثِ لاستَغنَتْ به أُمّةُ مُحمَّدٍ عن غيره مِنَ العُلماء». اهـ.

ومن المشهور بين الذين تَرجَموا لابنِ أكثَم: أنه وَلِيَ قضاءَ البصرةِ سنةَ اثنتَيْنِ ومئتَيْن[(٢)]، وكانت سِنُّه إذ ذاك نَحْوَ عشرين سنة[(٣)]، حتّى إنّ أهلَ البصرةِ

= بحثي «المناظرات المَرْوِيّة بين الإمامَيْن محمَّد بن الحسن الشيبانيّ ومحمَّد بن إدريس الشافعيّ»، وقد أوردتُه في ملحقات الكتابَيْن (الملحق الثالث).

(١) «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس» ص١٣٠، ولفظُه: «أخرَجَ زكريّا الساجيُّ من طريق محمَّد بن إسحاق الصَّغَاني قال: سألتُ يحيى بنَ أكثَمَ عن الشافعيّ، فقال...».
وأورَدَه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ١٧ من طريق أبي جعفر الترمذيّ، حدَّثني أبو الفضل الواشِجِرْديّ، سمعتُ أبا عبد الله الصاغاني قال: سألتُ يحيى بن أكثم...».

(٢) قال وكيع في «أخبار القضاة» ٢: ١٦١: «وكان قدومُه إياها يوم الأربعاء لخمس خَلَوْنَ من شهر رمضان سنة اثنتَيْن ومئتَيْن».

(٣) فعلى هذا، يكونُ مولدُه في حدود سنة ١٨٢! لكنْ روى الخطيبُ في «تاريخه» ١٦: ٢٨٢ عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «لـمّا سمع يحيى بنُ أكثَمَ من ابن المُبارَك وكان صغيراً، صنع أبوه طعاماً ودعا الناس، ثم قال: اشهدوا أنّ هذا سَمِعَ من ابن المبارك وهو صغير».
وتوفي ابنُ المبارك سنة ١٨١.
وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥: إنه «وُلِدَ في خلافة المَهْديّ»، وكانت خلافتُه من سنة ١٥٨ إلى سنة ١٦٩. وعيَّنها الزِّركليُّ في «الأعلام» ٨: ١٣٨ سنةَ ١٥٩.
قلت: ومُستَنَدُه أنه مات سنة ٢٤٢، مع قولِ ابن أخيه (أو ابن أخته): إنه بلغ ٨٣ سنة، كما في «تاريخ بغداد» ١٦: ٢٩٦ وفيه: «أخيه»، و«سير أعلام النبلاء» ١٢: ١٥ وفيه: «أخته».
والظاهرُ أنه هو مُستَنَدُ الذهبيِّ أيضاً، إلا أنه كان أكثر احتياطاً، فقال: «في خلافة المَهْديّ».
قلت: لكنَّه مُشكِل، لأنه لو كان ابنُ أكثم مولوداً سنة ١٥٩، لكان سماعُه من ابن المبارك وهو =

= ابنُ نَحْوِ عشـرين سنة، ومثلُ هذه السِّنِّ لا تُعَدُّ سِناً مُبكِّرة؛ ليجمعَ أبوه الناسَ له، ويُشهِدَهم على السماع.

ثم إذا نظرنا في شيوخ يحيى بن أكثم ممَّن توفي قبل المئتين، وَجَدْناه يروي عن عبد العزيز الدَّراوَرْديّ (ت ١٨٦ أو ١٨٩)، وجرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨)، وعبد الله بن إدريس الأَوْديّ (ت ١٩٢)، والفضل بن موسى السِّيناني (ت ١٩٢)، ووكيع بن الجرّاح (ت ١٩٦ أو ١٩٧)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨)، وحفص بن عبد الرحمن النيسابوريّ (ت ١٩٩)، ولا يروي عمَّن تقدَّمت وفاتُه عن هؤلاء إلا عن ابن المبارك.

فلعلَّ الصواب أنه وُلِدَ في حدود سنة ١٧٠، وسمع من ابن المبارك وسِنُّه حوالي العاشـرة، ورحل إلى العراق في حدود سنة ١٨٦ وقد جاوز الخامسة عشـرة، وتولّى قضاء البصـرة سنة ٢٠٢ وقد جاوز الثلاثين بقليل، واستصغارُ أهل البصـرة له حين ذاك لا يُنافيه.

أما ما صـرَّحت به بعضُ الروايات ـ وسيأتي ذِكرُها في التعليق التالي ـ من أنه تولّى قضاء البصـرة وسِنُّه عشـرون أو نحوها، فهو تقديرٌ من الراوي استند فيه إلى ما ذُكِرَ في الجواب من المُقارنة بعتّاب بن أسيد، وقد ولّاه النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم مكّةَ وسِنُّه عشـرون أو نيِّف وعشـرون، لكنَّ الظاهر أنَّ يحيى بن أكثم لم يُرِدْ حقيقةَ عدد السنوات، وإنما أراد صِغَرَ سِنِّ الوالي بالنسبة لرعيَّته. على أنَّ جوابَه في الرواية الأصحّ أنه أكبر من عتّاب، لا أنَّ سِنَّه سنُّ عتّاب، فيزول الإشكال، والله تعالى أعلم.

وحَمْلُ هذه الروايات على هذا الوجه خيرٌ من ردِّها استناداً إلى قول ابن أخي يحيى أو ابن أخته المتقدِّم، كما فعله الدكتور بشار عوّاد معروف في تعليقه على «تاريخ بغداد» ١٦ : ٢٩١ حيثُ قال: «سيأتي أنه توفي أواخر سنة ٢٤٢ أو أوائل سنة ٢٤٣، وقيل: إنه يوم مات كان ابنَ ثلاث وثمانين، ومعنى هذا أنه كان حين ولي قضاء البصـرة ابنَ أربعين أو نحو ذلك، فكيف تصحُّ هذه الأخبار؟!». قلت: وفاتَه النظرُ في القرائن الأخرى، كقِصّةِ سماعه من ابن المبارك، واستقراء قُدَماء شيوخه، على أنَّ قول ابن أخيه أو ابن أخته مذكورٌ بلا إسناد أيضاً، فلعله لا يثبت عنه، وإن ثبت فهو تقدير ظنّيّ منه لا يُستَبعَدُ الخطأ فيه، والله أعلم.

استَصْغَروه، فأجابهم بما أجاب(١). فكيف يُمكِنُه أن يَحضُرَ مجالسَ المُناظرة عند مُحمَّدٍ سنةَ أربع وثمانين ومئة؟! على أنّ ابنَ أكثَمَ خُراسانيُّ المَولِد، تأخَّرَ قدومُه إلى العراق جِدّاً.

---

(١) روى الخطيبُ في «تاريخه» ١٦: ٢٩٠-٢٩١ من طريق أبي بكر ابن المُقرئ، عن صالح ابن محمَّد قال: سمعتُ منصور بن إسماعيل قال: «وَلِـيَ يحيى بنُ أكثَمَ قضاءَ البصـرة وهو شابٌّ ابنُ إحدى وعشـرين سنة ـ أو كما قال ـ ، قال: فاستزرى به مشايخُ البصـرة واستَصغَروه، فامتحنوه، فقالوا: كم سِنُّ القاضي؟ قال: سِنُّ عتّاب بن أَسِيد حين ولّاه رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم على مكّة». وابن المقرئ: هو مُسنِد أصبهان (ت٣٨١)، وصالح بن محمَّد: هو أبو الفضل الكرجيّ (ت٣٢٤)، ومنصور بن إسماعيل: لم أتبيَّنه.
وروى أيضاً من طريق عيسى بن محمَّد الطُّوماريّ، أنه سمع أبا خازم القاضي يقول: سمعتُ أبي يقول: «وَلِـيَ يحيى بنُ أكثَمَ القاضي البصـرةَ وسِنُّه عشـرون أو نحوُها، قال: فاستَصغَره أهلُ البصـرة، فقال له أحدُهم: كم سِنُّ القاضي؟ قال: فعَلِمَ أنه قد استُصغِر، فقال له: أنا أكبرُ من عتّابِ بن أسيد الذي وجَّه به النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قاضياً على أهل مكّة يوم الفتح، وأنا أكبرُ من معاذِ بنِ جَبَل الذي وجَّه به النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم قاضياً على أهل اليمن، وأنا أكبرُ من كعب بن سُورٍ الذي وجَّه به النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم [كذا! والصواب: عُمَرُ] قاضياً على أهل البصـرة». والطُّوماريّ: محدِّث مُعمَّر، ولد سنة ٢٦٢، وتوفي سنة ٣٦٠، وأبو خازم: هو عبد الحميد بن عبد العزيز البصـريّ، توفي سنة ٢٩٢، وأبوه: لم أقف له على ترجمة، لكنَّ الراويَ عنه ابنُه، يروي عنه حكايةً لا حديثاً، والحكاية جرت في البصـرة، وهو بصـريّ، فمثلُه يُحتَمَلُ في مثل هذا، والله أعلم.
قلت: وهذه الروايةُ أصحُّ مما قبلها، وفيها أنه «أكبر من عتّاب... ومعاذ»، وهذا يُؤيِّدُ ما ذكرتُه قبلُ من أنّ قولَ الراوي في أولِ الحكاية: «وسنُّه عشـرون أو نحوها» ظنٌّ منه، سرى إليه من ذِكرِ عتّاب، لكنَّ جوابَ يحيى أنه كان «أكبرَ من عتّاب، وأكبرَ من معاذ» يُغلِّطُ هذا الظنّ، فمعاذ كان قد قارب الثلاثين أو بلغها لـمّا أرسَلَه النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم إلى اليمن، فقد قال عطاء: إنه أسلم وله ثماني عشرة سنة، وقد أسلم قبل الهجرة، فقد كان من السبعين أصحاب العقبة، وقال الواقديّ: إنه شهد بدراً وله عشـرون سنة أو إحدى وعشـرون، كما في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» ١: ٤٤٤-٤٤٥.

فآثارُ الاختِلاقِ ظاهرةٌ على هذه الرواية، وإنْ لم يُنبِّه عليها ابنُ حَجَر. واللهُ أعلم.

وأما ما أخرَجَه الخطيبُ[١] عن ابنِ رِزْق، عن أبي عَمْرو ابنِ السَّمّاك، عن التمّار، عن الربيع، عن الشافعيِّ أنه قال: «ما ناظرتُ أحداً إلا تَغيَّـرَ[٢] وجهُه ما خلا مُحمَّدَ بنَ الحسن»، ففيه تحويلُ «ما سألتُ» إلى «ما ناظرتُ»؛ ليُجعَلَ الشافعيُّ نظيرَ شيخِهِ يُناظِرُه.

وفي هذه الرواية: ابنُ رِزْقٍ وابنُ السَّمّاك، وهما معروفان[٣].

والروايةُ الصحيحةُ التي لا مَغمِزَ فيها، حتّى عند الخطيبِ نفسِه، هي ما أخرَجَه الصَّيمَريُّ[٤] حيثُ قال: ثنا العبّاسُ بنُ أحمَدَ الهاشميّ، ثنا عليُّ بنُ عَمْرٍو الحريريّ[٥]، ثنا عليُّ بنُ مُحمَّدٍ النَّخَعيّ، ثنا أحمدُ بنُ حمّادِ بنِ سُفيان، عن الربيع ابن سليمانَ قال: سَمِعتُ الشافعيَّ يقول: «ما سألتُ أحداً عن مسألةٍ إلا تَبيَّنَ لي تغيُّـرُ وجهِه، إلا مُحمَّدَ بنَ الحسن». اهـ.

ومثلُه في «الانتقاء» ص٦٩ [٦] حيثُ قال: حدَّثنا خَلَفُ بنُ القاسم، نا الحسنُ ابنُ رشيق، نا مُحمَّدُ بنُ يحيى الفارسيّ، أنا الربيعُ بنُ سليمان، سَمِعتُ الشافعيَّ

---

(١) في «تاريخه» ٢: ٥٦٨.

(٢) في «تاريخ بغداد»: «تمعَّر».

(٣) سلف الكلام عليها ص٧٥.

(٤) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٩.

(٥) في الأصل: «الجريريّ»، وهو خطأ، وجاء على الصواب في «أخبار أبي حنيفة» للصَّيْمَريّ، وانظر ما سلف ص٧٣ تعليقاً.

(٦) = ص١١٩.

يقول: «وما رأيتُ أحداً سُئِلَ عن مسألةٍ فيها نَظَرٌ إلا رأيتُ الكراهةَ في وَجْهه، إلا مُحمَّدَ بنَ الحسن»(١). اهـ.

فسَوْقُ الخطيبِ لتلك الروايةِ المُشوَّهةِ دون هذه الروايةِ الصحيحةِ مِن دسائسِهِ المكشوفة، والفَرْقُ بينهما ظاهر.

وأما ما أخرَجَه الحاكمُ(٢) مِن أنّ الشافعيَّ كلَّمَه في الإثفار؛ فسَنَدُه ليس بذاك،

---

(١) ورواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٥٩ من طريق عبد الرحمن بن محمَّد الحنظليّ، عن الربيع، به، بلفظ: «ما رأيتُ أحداً يُسألُ عن مسألة فيها نظر...».

(٢) رواه عن نَصْر بن محمَّد المُعدِّل، عن محمَّد بن القاسم بن شعبان الفقيه، عن الحسن بن عياض ومحمَّد بن أحمد بن حمّاد، كلاهما عن محمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: «قال الشافعيُّ كلاماً كلَّم به محمَّدَ بنَ الحسن في مسألةِ إتيان المرأة في دُبُرها...»، وفيه أنّ محمَّدَ ابنَ الحسن قائلٌ بالتحريم، والشافعيَّ بالجواز! وقال الحاكم بإثره: «لعل الشافعيَّ كان يقول بذلك في القديم، فأما في الجديد فالمشهورُ أنه حرَّمه»، كما في «التلخيص الحبير» ٣: ٢٠٦.

ورواه مختصراً ابنُ أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص١٦٦، والبيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ٢: ١٠-١١ من طريق الأصمّ، كلاهما (ابن أبي حاتم والأصمّ) عن ابن عبد الحكم، عن الشافعيِّ قال: «ليس فيه عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم حديثٌ ثابت، والقياسُ أنه حلال».

قلت: حكى جماعةٌ من الشافعيّة ـ منهم إمامُ الحرمين في «نهاية المطلب» ١٢: ٣٩٢، والماورديُّ في «الحاوي» ٩: ٣١٧ ـ أنه لـمّا بلغَ الربيعَ بنَ سليمانَ ذلك قال: «كذبَ والله الذي لا إله إلا هو، لقد نصَّ الشافعيُّ على تحريمه في سِتَّةِ كتب».

وأورَدَ الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٧٨ روايةَ ابن عبد الحكم هذه وقال: إنها «مُنكَرة، ونصوصُه [يعني: الشافعيّ] في تواليفه بخِلافِ ذلك»، وقال في «الميزان» ٣: ٦١٢: «هذا مُنكَر من القول، بل القياس التحريم، وقد صحَّ الحديثُ فيه...، فقد أخطأ [يعني: ابنَ عبد الحكم] في نَقْلِه ذلك عن الشافعيّ، وحاشاه من تعمُّد الكذب».

وسبقه إلى عَدَم تكذيب ابنِ عبد الحكم في ذلك الحافظُ البيهقيُّ، فقد قال في «مناقب =

= الشافعيّ» ٢: ١٢: «يحتملُ أن يكونَ صادقاً في هذه الحكاية، وهذا مُخْتَصَرٌ من حكاية ابن عبد الحكم عن الشافعيِّ في مناظرةٍ جَرَتْ بينه وبين محمَّد بن الحسن في عَيْبه أهلَ المدينة بذلك، وذبِّ الشافعيِّ عنهم على طريق الجدل. فأما المذهبُ فما وَضَعَه في كتبه المُصنَّفة في تحريمه، والله أعلم».

وتابعَه الحافظُ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣: ٢٠٨ مع زيادة وبيان، فذكر أنَّ ابنَ عبد الحكم لم ينفرد به، بل تابعَه أخوه عبد الرحمن بن عبد الله، ثم قال: «وهذا ـ أي: إقامةُ ذلك قولاً قديماً مرجوعاً عنه ـ أَوْلى من إطلاق الربيع تكذيبَ محمَّد بن عبد الله ابن عبد الحكم، فإنه لا خِلافَ في ثقتِهِ وأمانته، وإنما اغتَرَّ محمَّدٌ [يعني: ابنَ عبد الله بن عبد الحكم] بكون الشافعيِّ قصَّ له القِصَّةَ التي وقعت له بطريق المُناظرة بينه وبين محمَّد ابنِ الحسن، ولا شك أنّ العالِـمَ في المناظرة يَتَقَلَّدُ (!) القولُ وهو لا يختارُه، فيذكرُ أدلّتَه إلى أن ينقطعَ خَصْمُه، وذلك غيرُ مُستَنكَرٍ في المناظرة، والله أعلم».

لكنْ يُقوِّي قولَ الربيع: أنّ الإمام الشافعيَّ رحمه الله روى حديثَ خزيمةَ بنِ ثابت في «الأم» ٥: ١٨٦ «لا تأتوا النساء في أدبارهن»، رواه عن عمِّه محمَّد بن عليِّ بن شافع قال: أخبرني عبدُ الله بنُ عليِّ بن السائب، عن عَمْرو بن أُحيحة بن الجلاح، عن خزيمةَ بن ثابت. وقال بإثره: «عمي ثقة، وعبدُ الله بنُ عليّ ثقة، وقد أخبرني محمَّدٌ عن الأنصاريِّ المُحدِّث بها أنه أثنى عليه خيراً، وخزيمةُ ممَّنْ لا يَشُكُّ عالِـمٌ في ثقتِه، فلستُ أُرخِّصُ فيه، بل أنهى عنه».

وقال في موضع آخر من «الأم» ٥: ١٠١: إنه «محرَّم بدلالة الكتاب ثم السُّنة»، ثم روى حديث خزيمة المتقدِّم.

فهذا صريحٌ من الشافعيِّ بثبوت الحديث في تحريمه، فكيفَ يقول: إنه «ليس فيه حديث ثابت» كما في الرواية المختصرة، أو «تريدُ المكابرةَ وتصحيحَ الروايات وإن لم تصحّ» كما في رواية المُناظرة! ومثلُ هذا لا يقعُ من مثل الشافعيِّ ولو في المناظرة.

والظاهرُ أنّ التكذيبَ الذي أطلقه الربيعُ في ابن عبد الحكم ليس حكماً عليه بالكذب، بل هو حكمٌ على روايته بأنها كذب، أي: أنها غيرُ مطابقةٍ لواقع الأمر، ولا يلزمُ من ذلك أن يكونَ ابنُ عبد الحكم ممَّن يَتَعَمَّدُ الكذب، بل يدخلُ فيه الوَهَمُ والخطأ والنِّسيان، والله تعالى أعلم.

ونُبَرِّئُ الشافعيَّ مِن أنْ يَثبُتَ عنه مِثلُ ذلك. وأبو الحسنِ القابسيُّ[١] تكلَّمَ في ابنِ شَعْبان[٢]. راجِع السَّنَدَ في «تخريج أحاديثِ الرافعيّ»[٣] لابنِ حَجَر.

وأما ما أخرَجَه الخطيبُ في ترجمةِ الشافعيِّ في ج٢ ص٦١[٤] عن أبي الطيِّبِ الطَّبَريّ، عن عليِّ بنِ إبراهيمَ بنِ أحمَدَ البيضاويّ، عن أحمَدَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الجارودِ الرَّقِّيِّ أنه قال: سَمِعتُ الربيعَ بنَ سُلَيمانَ يقول: «ناظرَ الشافعيُّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ بالرَّقَّة، فقَطَعَه الشافعيّ، فبلغَ ذلك هارونَ الرشيد، فقال هارون: أما

---

(١) هو الإمامُ الحافظُ الفقيه علي بن محمد بن خلف المعافريّ المالكيّ (٣٢٤-٤٠٣)، كان عارفاً بالعِلَلِ والرجال والفقه والكلام والأصول، مُصنِّفاً يَقِظاً ديِّناً تقيّاً، تفقَّه عليه جماعة، وألَّف كتباً بديعة. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ١٥٨-١٦١.

(٢) المعروف بابن القرطيّ، كان رأسَ الفقهاء المالكيِّين بمصر في وقته، وأحفظَهم لمذهب مالك، مع التَّفنُّن في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والأدب، إلى التديُّن والوَرَع، كما في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٥: ٢٧٤.

لكنْ ذكر ابنُ حزم في «المحلى» ٧: ٥٦٣ أنّ «حديثَه فيه البلاءُ المُبين، والكذبُ البَحْت، والوَضْع اللائح، فإما تغيَّر حفظُه أو اختلطت كتبُه». وقال الذهبيّ في «ميزان الاعتدال» ٤: ١٤: «وهّاه ابنُ حزم، ما أدري لماذا».

قلت: قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٥: ٢٧٥: «وذُكِرَ لي أنّ أبا الحسن القابسيَّ أو أبا محمَّد بنَ أبي زيد رحمهما الله تعالى ـ وغالبُ ظنِّي أنه أبو الحسن ـ كان يقولُ في ابن شعبان: إنه ليِّنُ الفقه، وأما كتبُه ففيها غرائبُ من قول مالك، وأقوالٌ شاذَّةٌ عن قوم لم يَشتَهِروا بصُحْبته، ليست مما رواه ثقاتُ أصحابه، واستَقرَّ من مذهبه».

واقتصر ابن فَرْحُون في «الديباج المُذهَب» ٢: ١٩٥ على عَزْوِه إلى أبي الحسن القابسيّ.

(٣) «التلخيص الحبير» ٣: ٢٠٦-٢٠٧، وقد نقلتُ الإسناد في التعليق آنفاً.

(٤) أو ٢: ٣٩٩.

ورواها البيهقي في «مناقب الشافعي» ١: ١٥٣، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥١: ٣٢٧ من طريق ابن الجارود، به.

عَلِمَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ أنه إذا ناظرَ رجلاً مِن قُرَيشٍ يَقطَعُه سائلاً ومُجيباً، والنبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم يقول: (قدِّموا قُرَيشاً ولا تَقَدَّمُوها، وتَعَلَّموا منها ولا تُعلِّمُوها، فإنَّ عِلمَ العالِـم منهم يَسَعُ طِباقَ الأرض)»، اهـ؛ فحِكايةٌ مكذوبة، في سَنَدِها: ابنُ الجارود، ويقولُ الخطيبُ نفسُه عن هذا في ج٢ ص٢٤٧ [1]: إنه كذّاب.

وما أُدرِجَ في الحديثِ مِن قوله: «وتَعَلَّموا منها ولا تُعلِّموها»[2] دسٌّ مَحْضٌ

(١) أو ٣: ٤٢، في ترجمة محمَّد بن الحسين البسطاميّ.

(٢) الحديثُ بهذه الزيادة روي من وجوه، أحسنُها حديثُ سهل بن أبي حثمة.

وقد رواه عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (١٩٨٩٣)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٣٠٥٣)، وابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٥)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» ٣: ١٢١ من طريق مَعمَر، عن الزُّهْريّ، عن سهل بن أبي حَثْمة. ووقع في «مُصنَّف عبد الرزاق»: «سليمان بن أبي حثمة». قلت: وروايةُ الزهريّ عن سهل منقطعة، والجمهورُ على أنّ سهلَ بنَ أبي حَثْمة صحابيّ صغير، وقال البيهقي: «وروي موصولاً، وليس بالقويّ»، وانظر تعليق شيخنا العلامة المُحقِّق محمد عوامة على «المُصنَّف».

واختُلِفَ على الزُّهْريّ فيه؛ فرواه الشافعيُّ ـ كما في «مسنده» ٢: ١٩٤ (٦٩١) بترتيب السِّنديّ ـ عن ابن أبي فُدَيك، عن ابن أبي ذئب، عن الزهريّ: أنه بلغَه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسَلّم... فذكره. قلت: وهذا الوجه لا يُنافي ما قبله.

ورواه ابنُ أبي عاصم في «السُّنّة» (١٥١٦) من طريق عبد الله بن عبد العزيز، عن محمَّد بن عبد العزيز، عن الزُّهري، عن أبي سلمة وسعيد بن المُسيَّب وعروة بن الزبير، عن عتبة بن غزوان مرفوعاً. قلت: ولا يصحّ، فعبد الله بن عبد العزيز: هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، أو ابن عبد الله بن عامر الليثيّ، فإن كان الأول فهو ضعيف، بل متروك عند النسائيّ، ومحمَّد بن عبد العزير: هو أخوه، قال أبو حاتم: «هم ثلاثة إخوة، محمد وعبد الله وعمران، ليس لهم حديثٌ مستقيم». وإن كان الثاني فهو ضعيف، وعامّةُ أحاديثه مناكير، وخاصّةً فيما يرويه عن الزهريّ، وذكر المِزِّيُّ أنه يروي عن أخيه محمَّد بن عبد العزيز، لكنْ لم أقف له على ترجمة، وكونه الأول أظهر، فالثاني يروي عن الزهري مباشرة، والله أعلم.

وجاء الحديث من طرق أخرى، ولا يصحُّ منا شيء. =

يُخالِفُ عملَ الصحابةِ والتابعينَ المُتواتِـرَ عنهم، وهو اختِلاقُ مَنْ لا يَعرِفُ على مَنْ تَفقَّهَ الشافعيّ.

وقد عَوَّدَنا الخطيبُ أن يسوقَ الأخبارَ الكاذِبة، من غيرِ تنبيهٍ على كَذِبها فيما إذا صادَفَ ذلك هوىً منه، فلا نَستَغرِبُ ذلك منه، لكنَّ القاضيَ أبا الطيِّبِ الطبَريَّ[١] كُنّا نظنُّ به أنه يأبى التورُّطَ فيما يَتَورَّطُ في مِثلِه الخطيب، وحالُه كما ترى، وكان في غُنْيَةٍ عن الحكاياتِ الكاذبةِ في تبيينِ جَلالةِ مِقدارِ الشافعيِّ بما له مِنَ الفَضْل الجسيم.

والأغرَبُ مِن ذلك سَوْقُ ابنِ حَجَرٍ في «مناقب الشافعيّ» ص٤٧[٢] تلك الحِكايةَ الكاذبة، وهو يَعلَمُ أنها كاذبة! نسألُ اللهَ السلامة.

والبيهقيُّ ممَّنْ لا يَتَورَّعُ عن روايةِ الأكاذيبِ إذا صادَفَتْ هوىً منه، فلا يكونُ

= منها حديثُ ابن حنطب، رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠٦٦) من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن المُطَّلب بن عبد الله بن حَنطَب، عن أبيه. وهو ممَّن اختُلِفَ في صُحْبته. وفي إسناده محمَّد بن سليمان بن مسمول المخزوميّ، وهو ضعيف، وعامةُ ما يرويه لا يُتابع عليه، كما في «لسان الميزان» ٧: ١٧١ (٦٨٥٩).

ورواه ابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٥١٧) من طريق إبراهيم بن محمد بن ثابت، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المُطَّلب، عن جُبَير بن مُطعِم. وإبراهيم ذو مناكير، كما في «ميزان الاعتدال» ١: ٥٦.

ومنها حديثُ عليّ وحديثُ عبد الله بن السائب، وهي شديدة الضعف، كما في «البدر المنير» لابن المُلقِّن ٤: ٤٦٦-٤٦٧.

(١) هو الإمامُ العلامةُ شيخُ الإسلام طاهر بن عبد الله الطبريّ (٣٤٨-٤٥٠)، من أعيان الشافعية، وُلِدَ بجُرْجان، ثم استَوطَنَ بغداد، ودرَّس فيها وأفتى وأفاد، ووَلِـيَ قضاءَ الكَرْخ منها بعد القاضي الصَّيمَريّ. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٦٦٨-٦٧١.

(٢) أو ص١٦١-١٦٢.

عُذْراً لابنِ حَجَرٍ أنْ يكونَ في سَنَدِها البيهقيّ، وهو يَعلَمُ ذلك منه.

وأما ما رواه الخطيبُ أيضاً في ترجمةِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في ج٢ ص١٧٧ (١) مِن أنّ الشافعيَّ ناظرَ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ وعليه ثيابٌ رِقاق، فجعلَ تَنتَفِخُ أوداجُه ويصيح، حتّى لم يبقَ له زِرٌّ إلا انقَطَع(٢)، اهـ؛ فمتنُه يُغني عن الكلام في رجالِ سَنَدِه، أليس مِنَ المُستَحيل في جاري العادةِ انقِطاعُ جميع أزرارِ الثياب برَفْع الصَّوْتِ مِن لابسِها وبالصِّياح منه؟! بل هو شأنُ النّوادِبِ إذا لَطَمْنَ صُدُورَهُنَّ ومَزَّقْنَ ثيابَهُنّ، وهذا يدلُّ على أنّ واضِعَ هذه الحِكايةِ استَعجَلَ في الوَضْع ليرفعَ مِن شأنِ الشافعيّ، فنطقَ بما يُكذِّبُه كلُّ سامع.

---

(١) أو ٢: ٥٦٨.

ورواه أيضاً ابنُ أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص١٢٠، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» ٩: ١٠٤، والبيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٨١-١٨٢.

(٢) وتتمّةُ الخبر عنده: «قال: ما كان لصحابك أنْ يتكلّم، ولا كان لصاحبي أن يسكت. قلتُ له: نشدتُك بالله، هل تعلمُ أنّ صاحبي كان عالِماً بكتاب الله؟ قال: نعم. قلت: فهل كان عالِماً بحديث رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم؟ قال: نعم. قلت: أفما كان عاقلاً؟ قال: نعم. قلت: فهل كان صاحبُك جاهلاً بكتاب الله؟ قال: نعم. قلت: وبما جاء عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم؟ قال: نعم. قلت: أفكان عاقلاً؟ قال: نعم. قلت: صاحبي فيه ثلاثُ خِصالٍ لا يستقيمُ لأحدٍ أن يكون قاضياً إلا بهنّ، أو كلاماً هذا معناه».

ورواه أيضاً ابنُ أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص١٢٠ و١٥٤ عن أبيه، عن يونس، به. فرَّقه في موضعين، وزاد في آخره: «ويُخطئُ صاحبُك ثلاثاً، ويكونُ فيه واحدة، وتقول: لا ينبغي لصاحبكم أن يتكلّم، ولا لصاحبنا أن يَسكُت!».

ورواه البيهقي في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٨٢ من طريق ابن خزيمة، عن يونس، بنحوه.

ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٩: ١٠٤ من طريق أبي حاتم، والبيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٨١-١٨٢ من طريق موسى بن العبّاس، كلاهما عن يونس، به، مُختَصَراً بقصّة الأوداج والأزرار.

على أنّ مِنَ المَرْويّ عن الشافعيّ بطرقٍ صحيحةٍ ـ كما أسلَفْنا ذِكرَ بعضِها[١] ـ أنه لم يَرَ مَنْ لا يَتغيَّرُ حينَما يُسألُ عن مسألةٍ فيها نَظَرٌ سِوى الإمام مُحمَّدِ بنِ الحسن، فكيف يَصِحُّ هذا منه معَ ذاك؟!

وأينَ لفظُ ابنِ عبدِ البَرِّ في «الانتقاء» ص٢٤[٢] من هذا؟ حيثُ قال: حدَّثنا خَلَفُ بنُ قاسم قال: نا الحسنُ بنُ رَشِيق قال: نا محمَّدُ بنُ الربيع بنِ سُلَيمانَ ومُحمَّدُ بنُ سفيانَ بنِ سعيدٍ قالا: نا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى قال: قال ليَ الشافعيّ: «ذاكرتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يوماً، فدار بيني وبينه كلامٌ واختِلاف، حتّى جَعَلتُ أنظرُ إلى أوداجِهِ تَدُرُّ وتَنقَطِعُ أزرارُه، فكان فيما قلتُ له يومَئذ: نَشَدتُك بالله، هل تَعلَمُ أنّ صاحبَنا ـ يعني: مالكاً ـ كان عالِماً بكتاب الله؟ قال: اللهُمَّ نعم. قلت: وعالِماً باختِلافِ أصحابِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم؟ قال: اللهُمَّ نعم». اهـ.

ولا غُبارَ على هذه الرِّواية، لأنّ العالِمَ كثيراً ما يرفعُ صوتَه على تلميذِهِ إذا رآه يَتَباطأُ في فَهْم ما يُلقيه عليه، وكان مِن هذا القَبيلِ رَفْعُ الصَّوْتِ في مسجدِ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم في العِلم.

قالَ ابنُ أبي العوّام الحافظُ[٣]: حَدَّثني أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سلامةَ[٤] قال: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ العبّاسِ بنِ الربيع قال: حَدَّثني المصرفيّ (مُحمَّدُ بنُ عَمرِو بنِ السَّرِيّ)[٥] قال: قال هارونُ الرشيدُ لأبي يوسُف: ما أحدٌ مِنَ الناسِ أُحِبُّ مُجالَسَته غيرَكم يا أهلَ

---

(١) ص٨١-٨٢.

(٢) = ص٥٧.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة وأصحابه» ص٣٠٦.

(٤) هو الإمام الطحاويّ رحمه الله تعالى.

(٥) زيادة من المُؤلِّف، وسلف التنبيه مراراً إلى أنه رحمه الله تعالى يُميِّزُ زياداتِهِ في هذا الكتاب بهلالَيْن.

الفِقه، لولا خِفَّةٌ فيكم! فقلتُ له: وما الخِفّةُ التي فينا؟ قال: رُبّما رأيتُ الرَّجُلَ منكم يُقبِلُ على الصَّبِيِّ الذي سِنُّه دون سِنِّ وَلَدِه، فيَعْلو صوتُه [عليه][1]. قال: فأخذتُ به في حديثٍ آخرَ، ثم أريتُه عَقْداً مِنَ الحِساب، فقُلتُ له: كم هذا يا أميرَ المؤمنين؟ فقال: كذا، وأصاب. فقُلت: ما الدليلُ على ذلك؟ فقال: مَنْ يقولُ غيرَ هذا؟! قلت: الذي يُخالِفُك. وكَلَّمتُه بكلام مِن هذا النَّحْو، فعَلا صوتُه، ودَرَّتْ أوداجُه، فقلتُ له: أصابَ أميرُ المؤمنين، قد كان مِن صياحِهِ ودَفعِهِ إيّايَ ما كان، عن الصوابِ الذي تفهمُه العامّةُ والخاصّة، فكيف يُنكِرُ عليَّ صِياحي عندَ الصواب الذي أُخالَفُ فيه، ولا تفهمُه العامّة، ولا يفهمُه إلا القليلُ مِنَ الخاصّة. قال: فعَذَرَ عند ذلك». اهـ.

فلعلَّ ما في «الانتِقاء» من هذا القَبيل.

وانظُرْ إلى كلام الخطيبِ كيف غيَّر وبدَّل[2]، فحِكايةُ الخطيبِ معَ مخالفتِها

---

(١) هكذا بالحاصرتَيْن في الأصل، فيكون زيادةً من المُؤلِّف، ووقع في المطبوع من «فضائل أبي حنيفة»: «فيعلو صوتُه صوتَه».

(٢) الصوابُ أنّ الخطيبَ لم يُبدِّل ولم يُغيِّر، ولكنّه يُؤاخَذُ في انتقائه أشنعَ الرواياتِ لفظاً.
والحاصل: أنّ البحثَ في هذه المناظرة في موضعين:
الأول: في انقطاع الأزرار، فلفظُ الأبار عن يونس (في رواية الخطيب): «حتى لم يبقَ له زرٌّ إلا انقطع»، ولفظُ ابن خزيمة عن يونس: «حتى بقي بلا زِرّ»، ولفظُ أبي حاتم وموسى بن العباس عن يونس: «وأزراره تنقطعُ زِرّاً زِرّاً»، ولفظُ محمد بن الربيع ومحمد بن سفيان عن يونس: «وتنقطعُ أزرارُه».
ولا إشكالَ في اللفظَيْن الأخيرَيْن، بخلافِ الأوّلَيْن، وانقطاعُ جميع الأزرار من المستحيل عادةً كما قال المُؤلِّف سابقاً ص٨٧، وقد تكلَّم على إسناد رواية الخطيب، أما رواية ابن خزيمة عن يونس، ففي الإسناد إليه: أبو عبد الرحمن السُّلَميّ، وفيه كلام كثير يُنظَر في «لسان الميزان» ٧: ٩٢-٩٣ (٦٦٩٥)، وخلاصتُه أنّ «في القلب مما يتفرَّد به»، كما يقولُ الذهبيّ في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥٢٤. =

للرواياتِ الصحيحة، واقترانِها بما يُكذِّبُها، بين رجالِ سَنَدِها: دَعلَجُ بنُ أحمد؛ كان يُدخِلُ عليه الوضّاعون مِثلُ أبي الحسينِ العطّار وعليِّ الرُّصافيِّ[١] ما شاؤوا من الأكاذيب، والأبـّار: مأجورٌ للوقيعةِ في أبي حنيفةَ وأصحابه[٢]، واللهُ ينتقمُ منه.

وكُلُّ ما يُذكَرُ فيه مُناظرةُ الشافعيِّ لمحمَّدِ بنِ الحسنِ من تلك الأخبار؛ فمُلفَّقةٌ مُختَلَقةٌ مُخالِفةٌ لِـمَا صَحَّ مِنَ الرِّوايات، اختَلَقَها الكذّابون على ظَنٍّ أنها تروج، فافتَضَحَ واضِعوها، مِن غير أن يرفعوا بها مِن شأنِ أحد، لأنّ الموضوعَ مِن شأنِه الوضعُ دونَ الرفع.

وقد رُوِيَ عن الشافعيِّ بأسانيدَ صحيحةٍ ثناءٌ بالغٌ في حقِّ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ مُدوَّنٌ في «تاريخ الخطيب»[٣]، وكتابِ ابنِ أبي العوّام[٤]، ....

= والثاني: في وَصْفِ الشافعيِّ أبا حنيفة بالجهل في الكتاب والسُّنّة، وإقرار محمَّد بذلك، فلفظُ الأبار عن يونس: «كان جاهلاً...؟ قال: نعم»، وكذا لفظ أبي حاتم عنه، أما لفظُ ابن خزيمة عن يونس فهو: «كان عالماً...؟ قال: لا»، وليست هذه القطعة في رواية محمد بن الربيع ومحمد بن سفيان عن يونس، أو أنها فيها في الأصل، ولكنَّ ابنَ عبد البر اختَصَرَ الروايةَ ولم يُتِمَّها.

وعلى كلِّ حال، فلفظُ ابن عبد الحكم والربيع بن سليمان عن الإمام الشافعيّ: «مَنْ كان أعلم...؟» أو «أيُّما أعلم...؟»، دون وصف أحدهما بالعلم والآخر بالجهل! وحاشا محمَّد ابن الحسن أن ينفيَ العلم بالكتاب والسُّنّة عن شيخه أو يصفَه بالجهل فيهما، وقد أفنى عمرَه في تدوين مذهبه، ونَشْرِ فقهه. وسيأتي مزيدُ بحثٍ في ألفاظ هذه المناظرة ص١٠٤-١٠٨.

(١) فرَّق بينهما الحافظ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٣: ١٢٠ و١٢٤، ورجَّحَ الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٥: ٥٢٨-٥٢٩ (٥٣٥٣ ـ مكرَّر) أنهما رجلٌ واحد، وأيَّده المُعلِّميُّ في «التنكيل» ١: ٤٦٤.

(٢) تكلَّم المُؤلِّف عن دعلج والأبار في مواضع عديدة من «تأنيب الخطيب»، أولها ص١٩=٤٠.

(٣) ٢: ٥٦٥-٥٦٧.

(٤) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٠.

وكتابِ الصَّيْمَريّ[١]، و«تهذيب النوويّ»[٢]، ومُؤلَّفاتِ الذهبيّ[٣]، وغيرها، فَضْلاً عمّا في كتاب الكَرْدَرِيّ[٤]، فنَستَغني عن سَرْدِ تلك الرواياتِ لِشُهْرتِها.

ومن الحقائقِ الملموسةِ أنه لا يُعرَفُ للشافعيِّ عَمَلٌ يُذكَرُ في الفِقهِ قبلَ اتّصالِهِ بمُحمَّدِ بنِ الحسن، بل إنما رجعَ إلى مكّةَ بعدَ أنْ تَفقّهَ عليه، وأخذ يُقارِنُ ما تلقّاه منه بِفقهِ أهل الحِجاز، حتّى حَصَلَت له اختياراتٌ أدّتْ به إلى إظهارِ الاجتهادِ بعدَ وفاةِ مُحمَّدٍ بسَنَوات، بأن عادَ إلى العراقِ سنةَ خمسٍ وتسعينَ ومئةٍ بعدَ وفاةِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ بسِتِّ سنوات، وبقيَ هناكَ سنتَيْن يَنشُرُ اختياراتِهِ ومذهبَه القديمَ على رواةِ القديم المعروفين[٥]، بكتابٍ ألّفَه وسمّاه «الحُجّة» في مُجلَّدٍ ضَخْم، وهو الذي ردَّ عليه عيسى بنُ أبان[٦]، كما ردَّ على جديدِهِ القاضي بكّارٌ[٧] بمِصْر.

---

(١) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٨-١٢٩.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ٨٠-٨٢.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ٩: ١٣٥، و«تاريخ الإسلام» ١٢: ٣٥٩-٣٦٠، و«مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٠-٨١ و٨٧، وغيرها.

(٤) «مناقب أبي حنيفة» ص٤٢٣-٤٢٤ و٤٢٩-٤٣٠.

(٥) وأشهَرُهم أربعة: أحمدُ بنُ حنبل، وأبو ثور إبراهيمُ بنُ خالد الكَلْبيّ، والحسينُ بنُ عليّ الكرابيسيّ، وأبو عليّ الحسنُ بنُ محمَّد الزعفرانيّ، وهو أتقَنُهم وأثبَتُهم في الشافعيّ.

(٦) وانظر ما سيأتي ص١٣٦.

(٧) هو بكّارُ بنُ قتيبة الثقفيّ (١٨٢-٢٧٠)، وُلِدَ بالبصرة، وعُنِيَ بالحديث، وكتب الكثير، وبرع في الفروع، وصنَّف وحدَّث، ووَلّاه المُتوكِّلُ قضاءَ مِصْرَ سنة ٢٤٦، فلم يَزَلْ قاضياً بها إلى أن تُوفِّي، وكان من قضاة العَدْل، عظيمَ الحُرْمة، وافِرَ الجلالة، من العلماء العاملين، وكان السُّلطانُ أحمدُ بنُ طولون ينزِلُ إليه، ثم فسد الحالُ بينهما، فاعتَقَلَه، ولم يستطع عَزْلَه، لأنّ أمْرَ القضاء لم يكن إليه، فأقام بكّارٌ في السِّجْن يقصده الناس ويَرْوُون عنه الحديث ويُفتيهم، وهو باقٍ على القضاء، إلى أنْ تُوفِّي في السِّجْن. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥٩٩-٦٠٤ ـ وأشار إلى ردِّه على الشافعيّ ـ، و«الأعلام» للزركلي ٢: ٦٠-٦١. =

ولولا أنّ ضِيقَ ذاتِ يَدِهِ حَمَلَه على التقلُّب في الأعمالِ مُنقَطِعاً عن العِلم؛ لكانت مَواهِبُه أثمَرَتْ قبلَ ذلك الحين.

وهناك رحلتانِ منسوبتانِ للشافعيِّ كلتاهما مكذوبة،

فأُولاهما: روايةُ عبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ البَلَويِّ الكذّابِ المشهور، وقد قال ابنُ حَجَرٍ في «توالي التأنيس[١] بمعالي ابنِ إدريس» ص٧١[٢]: «فقد أخرَجَها الآبُرِّيُّ والبيهقيُّ[٣] وغيرُهما مُطوَّلةً ومُختَصَرة، وساقَها الفَخْرُ الرازيُّ في «مناقب الشافعيّ»[٤] بغير إسنادٍ مُعتَمِداً عليها. وهي مكذوبة، وغالبُ ما فيها موضوع، وبعضُها مُلفَّقٌ من رواياتٍ مُلفَّقة[٥].

وأوضَحُ ما فيها مِنَ الكَذِبِ قولُه فيها: «إنّ أبا يوسُفَ ومُحمَّدَ بنَ الحسنِ

= ونقلَ القرشيُّ في «الجواهر المُضيّة» ١: ٤٥٩ (٣٧٧) عن أبي مُحمَّد الحسن بن زولاق: «أنّ بكّاراً القاضي نظر في «مُختَصَر المُزَنيّ»، فوجد فيه ردّاً على أبي حنيفة، فقال لبعض شهوده: اذهبا واسمعا هذا الكتاب من أبي إبراهيمَ المُزَنيّ، فإذا فَرَغَ منه فقولا له: أنتَ سَمِعتَ الشافعيَّ يقولُ ذلك؟ واشهَدا عليه به، فمَضَيا وسَمِعا من أبي إبراهيم «المُختَصَر»، وسألاه: أنتَ سَمِعتَ الشافعيَّ يقول ذلك؟ فقال: نعم، فعادا إليه، وشَهِدا عنده على المُزني أنه سمع الشافعيَّ يقولُ ذلك، فقال بكّار: الآن استقام لنا أنْ نقول: قال الشافعيّ، ثم رَدَّ على الشافعيِّ هذا الكتاب».

(١) في الأصل: «التأسيس»، وهو خطأ مطبعيّ.

(٢) أو ص١٦٣-١٦٤.

(٣) الآبُرِّيُّ في «مناقب الشافعيّ» ص٧٠-٧٢، والبيهقيّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٣٠ وما بعدها. وأخرجها أيضاً أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» ٩: ٨٤-٩١.

(٤) ص٧١-٩١.

(٥) هكذا نقلها المؤلف هنا وفي «حسن التقاضي» ص١٤٦، تبعاً للطبعة التي لديه من «توالي التأنيس»، لكن في الطبعة التي بين يديّ: «مفرَّقة»، وهو أصحّ.

حرَّضا الرشيدَ على قَتْل الشافعيِّ»، وهذا باطلٌ مِن وجهَيْن:

أحدهما: أنّ أبا يوسُفَ لـمّا دخلَ الشافعيُّ بغدادَ كان مات، ولم يجتمعْ به الشافعيّ.

والثاني: أنهما كانا أتقى لله مِنْ أنْ يَسْعيا في قَتْل رَجُلٍ مُسلِم...، وليسَ له إليهما ذَنْب...، وإنّ مَنصِبَهما وجلالتَهما وما اشتَهَرَ مِن أمرِ دينهما لَـتَصُدُّ عن ذلك.

والذي تحرَّر لنا بالطرقِ الصحيحةِ أنّ قدومَ الشافعيِّ بغدادَ أوّلَ ما قَدِمَ كان سنةَ أربع وثمانين ومئة، وكان أبو يوسُفَ قد ماتَ قبلَ ذلك بسنتَيْن، وأنه لَقِيَ مُحمَّدَ ابنَ الحسن في تلك القَدْمة، وكان يعرفُه قبلَ ذلك مِنَ الحِجاز، وأخذَ عنه ولازمَه». انتهى ما نَقَلْناه مِنِ ابنِ حَجَرٍ بحُروفه.

وقالَ ابنُ حَجَرٍ أيضاً في كتابه المذكور ص٧٠[1] ـ بعدَ أنْ ساقَ ما أخرَجَه الساجيّ: «أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ قال للرشيد: لا يَغلِبَنَّكَ هذا بفصاحتِهِ ولِسانِه، لأنه رجلٌ لَسِن» ـ: «والذي نُقِلَ عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في حقِّ الشافعيِّ ليس بثابت». اهـ. بل الثابتُ منه كُلُّ عطفٍ ومُساعَدةٍ له كما سبق[2].

بل لم يُروَ عن الشافعيِّ ثناءٌ في حقِّ أحدٍ مِنَ الأئمّةِ قَدْرَ ما رُوِيَ عنه مِنَ الثناءِ على مُحمَّدِ بنِ الحسنِ عن جَدارةٍ منه بذلك الثناء، وذلك أكبرُ تكذيبٍ لاختِلاقِ المُختَلِقين.

وأما سَعْيُ المُفتري الباهِتِ في تمشيةِ اختِلاقِهِ وبُهتانِهِ بأنهما كانا يَحسُدانِهِ في العِلم؛ فمِنْ أوقَح فِرىً يَفتَريها صَفيق، مِن حيثُ إنّ ذلك مما تُكذِّبُه شواهدُ الحال، لأنّ الشافعيَّ كان إذ ذاك في حالِ الطَّلَب، ولم يكن له عملٌ في الفِقهِ قبلَ

---

(١) أو ص١٦٣.

(٢) ص٦٧-٧٠.

ذلك، وإنما كان حَضَـرَ عند بعضِ الشيوخ في الفِقه، حتّى إنّ أحاديثَ «الموطأ» التي يُقال: إنه عَرَضَها على مالك، تجدُه يروي بعضَها في كُتُبِهِ بواسِطةِ مُحمَّدٍ وغيرِهِ عن مالك[١]، ولا تجدُ نُسْخةً مِن روايةِ الشافعيِّ «للمُوطأ» يَتَداوَلُها أهلُ العِلم على

---

(١) رَحِمَ اللهُ المُؤلِّفَ الكوثريَّ، ما أدقَّ نظره! وما أوسَعَ اطِّلاعه! وهذا نموذجٌ من عميق غَوْصِه على بحوثٍ نادرةٍ قَلَّ مَنْ يَتَنَبَّه إليها، وهي منه على طرف اللِّسان.
وهذا بحثٌ لطيفٌ يحتاجُ إلى تتبُّع ودراسة، وقد وقفتُ ببحثٍ عاجل على أربع روايات منه، وهي:
١ـ روى الشافعيُّ في «الأم» ٧: ٣٣١ و٣٣٤ قال: «قال محمَّدُ بنُ الحسن، أخبرنا مالك قال: حدَّثنا داودُ بنُ الحصين، أنّ أبا غطفان بنَ طريفٍ المُـرِّيَّ أخبره: أنّ مروانَ بنَ الحكم أرسَلَه إلى ابن عباس يسألُه ما في الضِّـرْس...» الحديث.
وهو في «الموطأ» رواية يحيى (٣٢٠٣)، ورواية محمَّد (٦٦٨).
وقد رواه الشافعيُّ في موضع مُتقدِّم عن هذا من «الأم» ٦: ١٣٥ عن مالك مباشـرة، والسببُ في روايته هنا عن محمَّد بن الحسن أنه في كتاب الرَّدِّ على محمَّد بن الحسن من «الأم»، فهو يروي عنه كلامَه ورواياتِه، ويناقشُه ويردُّ عليه فيها.
٢ـ وروى الشافعيُّ في «الأم» ١: ١٦١ و٧: ٢١٣ قال «أخبرنا بعضُ أصحابنا عن مالك: أنّ عمرَ بنَ عبد العزيز أمَرَ محمَّدَ بنَ مُسلِم أن يأمرَ القُرّاءَ أن يَسجُدوا في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾».
وليس هذا الأثرُ في «الموطأ» رواية يحيى، ولم يذكره ابنُ عبد البر في «التقصّي» في «باب ما لم يذكر في «الموطأ» من رواية يحيى من حديث النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم مما ذُكِرَ في غيره»، إلا أنه خصَّه بـ«مُسنَد حديث مالك عن شيوخه»، كما صـرَّح في ص٥٢٣، فليس هذا الأثرُ من شـرطه، فيبقى احتمالُ أن يكونَ في إحدى روايات «الموطأ».
٣ـ وروى في «الأم» ١: ٢٨٨ قال: «أُخبرنا عن مالك، عن صالح بن كَيْسان، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبةَ بن مسعود، عن زيد بن خالد الجهنيِّ قال: «صَلّى بنا رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم الصُّبْحَ بالحديبية في إثرِ سماءٍ كانت من الليل...» الحديث.
وهو في «الموطأ» (٦٥٣).
٤ـ وروى في «الأم» ٧: ٢٨٣ قال: «أخبرنا الثقةُ، عن عبد الله بن الحارث ـ إن لم أكُنْ سمعتُه من عبد الله ـ عن مالك بن أنس، عن يزيد بن عبد الله بن قُسَيط، عن سعيد بن المُسيِّب: أنّ عمرَ بنَ الخطاب وعثمانَ بنَ عفّانَ قضيا في المِلْطاة بنصف دية المُوضِحة». =

توالي القرونِ كتداولهم النُّسَخَ مِن روايةِ الآخرين، وهذا يدلُّ على أنه وإنْ كان عَرَضَ «الموطأ» على مالكٍ في مَبدَإِ أمرِه، لكنَّه لم يَضبِطْ أحاديثَه، ولم يَستَمِرَّ على مُدارَسَتِها. وكذلك لم تكنْ رحلتُه إلى اليمنِ لأجل العِلم، بل لِطَلَبِ الرِّزق.

فعلى أيِّ شيءٍ يَحسُدُه أئمّةُ العِلم وهو في مِثلِ هذه الحالة؟! ثم كيف يُلازِمُ الشافعيُّ ـ وهو العالِـمُ المحسودُ في عِلمِه، على رَغْمِه ـ حاسِدَه، ويَتَلقّى منه العِلم؟! وكيف يَرْوي العِلمَ في كُتُبِهِ عن هذا الحاسِدِ وذلك الحاسد؟! لو تغاضَيْنا عن مُلاحَظةِ سيرتِهما في العِلم والدِّين، وفَرَضْنا ـ كما يُفرَضُ المُحالُ ـ أنهما قد يَحسُدان.

على أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يعترفُ له الصديقُ والعَدُوُّ بأنه كان مِن أجهَرِ أهل العِلم صَوْتاً في دَفْع ظُلم الظالمين، ولو لم يكنْ له مَوقِفٌ غيرُ موقفِه في تصحيح أمانِ ذلك الطالبيِّ في مجلسِ الرشيد، يومَ خَرَسَتْ ألسُنُ مَنْ حَضَـرَه مِن أهل العِلم عن بيان الحقّ[1]، لكفاه دليلاً على منزلتِه في القيام بالحقّ، والحيلولةِ دون الظلم.

وقد عَلِمَ الخاصُّ والعامُّ مِن روايةِ الثقاتِ الأثباتِ مَبلَغَ تَعَبِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في سبيلِ تعليم الشافعيِّ والإنفاقِ عليه، وما له مِن يَدٍ بيضاءَ نَحْوَه، وأنه ليس أحدٌ أَمَنَّ عليه في الفِقهِ من مُحمَّدِ بنِ الحسن[2].

أفلا يكونُ بعد ذلك كُلِّه مِن أكفرِ النُّكْرانِ وأسوَإِ الفِرى اختِلاقُ إساءةٍ بَدَلَ إحسانِ المُحسِنِ ذلك الإحسان؟!

فلا شكّ أنّ تخليدَ ذلك في الكُتُبِ يحتاجُ إلى صفاقةٍ بالغةٍ وقِلّةٍ في الدِّين،

= وقال الشافعيّ: «وأخبرني مَنْ سمع ابنَ نافع يذكرُ عن مالك بهذا الإسناد مثلَه».

وليس في «الموطأ» رواية يحيى، ولم يذكره ابنُ عبد البر في «التقصّي»، لأنه ليس من شرطه فيه، فيبقى احتمالُ أن يكونَ في إحدى روايات «الموطأ».

(١) انظر ما سيأتي ص١١٨-١٢٣.

(٢) انظر ما سلف ص٦٧-٧٠، وما سيأتي ص١٥٠-١٥٥.

وأنّ ناقلَ ذلك مِن غيرِ تفنيدِهِ شـريكٌ للمُختَلِقِ في الإثم.

وكُنّا نعلمُ مَبلَغَ تعصُّب البيهقيِّ وتمشّيه معَ الهوى في كتابه «معرفة السُّنن» حيثُ يتكلّمُ في الطحاويِّ بما هو صِفةُ نفسِه[١]، ولم يَسبِقْ أنْ تكلّمَ أحدٌ مِن أهل العِلم فيه سِوى البيهقيّ، وهو الذي يُقوّي الضعيفَ لأجل مَذهَبه، ويُضعِّفُ القويَّ لأجل مَذهَبه، بل تراه يُضعِّفُ رجلاً لأجل المذهب، ثم يُقوِّي ذلك الرجلَ بعَيْنِهِ لأجل المذهب، وبينَهما أقلُّ مِن ورقتَيْن، وقد كشفَ السِّتارَ عن وَجْهِ البيهقيّ «الجوهرُ النقيّ»[٢]، ونبَّهَنا على تلبيسِهِ الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيّ[٣].

وكُنّا نعلمُ ذلك كلَّه في البيهقيّ، لكنْ ما كُنّا نظنُّ به أن يَسمَحَ دينُه أنْ يُخلِّدَ هذه الفِرْيةَ المكشوفةَ والرِّحْلةَ المكذوبةَ في «مناقب الشافعيّ»، معَ عِلمِه بحالِ البَلَويّ، وبكونِ تلك الرحلةِ مكذوبةً تَتَضمَّنُ فضائحَ تُخالِفُ التاريخَ الصحيح، لكنْ ظهرَ بذلك جليّاً أنّ سقوطَ البيهقيِّ أبعَدُ غَوْراً ممّا كُنّا نَتَصوَّرُه بكثير، فتبّاً لهذا الضمير الميِّت، وتبّاً لهذا التعصُّب المرذول، فكم أوقَعَ عملُ البيهقيِّ هذا أمثالَ ابنِ الجوينيِّ[٤] وأبي حامدٍ الطُّوسيِّ[٥] والفَخْرِ الرازيِّ[٦] ممَّنْ لا شأنَ لهم في تمحيص الروايات،

---

(١) اتَّهمَ البيهقيُّ في آخر مُقدِّمة «معرفة السنن» ١ : ٢١٩-٢٢٠ الإمامَ الطحاويَّ بتضعيفِ أخبارٍ صحيحةٍ عند أهلِ العِلم بالحديث حين خالفَها رأيَه، وتصحيحِ أخبارٍ ضعيفةٍ عندهم حين وافقَها رأيَه، وتكلُّفِ تسوية الأخبار على مذهبه. وانظر: «الحاوي» للمؤلف ص٧٦-٩٧.

(٢) واسمُه بتمامه: «الجوهر النقيّ في الردِّ على البيهقيّ»، ألّفه العلامةُ المُحدِّث القاضي أبو العباس أحمدُ بنُ عثمان الماردينيّ، المعروف بابن التركمانيّ (٦٨١-٧٤٤)، طُبِع مستقلاً في مجلَّدَيْن، كما طُبِع بحاشية «السنن الكبرى» للبيهقيّ.

(٣) في آخر «الجواهر المضية» ٤ : ٥٧٠-٥٧٣.

(٤) إمام الحرمَيْن، وقد ساق بعضَ الرحلة المذكور في «مغيث الخلق» ص٤٦-٤٨.

(٥) حجّة الإسلام الغزالي، وقد ساق بعضاً منها في «المنخول» ص٦١١-٦١٢.

(٦) وقد ساق كثيراً منها في «مناقب الإمام الشافعي» ص٤٠ و٧١-٩٣.

في مَهازِلَ في مَبدَإِ أمرِهم؛ اغتِراراً بتخريج البيهقيِّ لتلك الرحلةِ المفضوحة، خلا ما نَتَجَ من مِثلِ ذلك منذُ عَهْدِ القَفّالِ المَرْوزيِّ[١] من تعصُّبٍ باردٍ إما لهذا الإمام أو لذلك الإمام، بحيثُ يُؤلِـمُ المُتعصَّبَ له والمُتعصَّبَ عليه، معَ أنّ تلك الأخبارَ ما هي إلا أقاصيصُ مُلفَّقةٌ لم تقعْ إلا في مُخيِّلةِ رواتها.

وكانت الشافعيّةُ مِن أعرَفِ أهل العِلم لجميل عُلماءِ العراقِ عليهم، إلى أنْ دبَّ دَبيبُ الفِتنةِ بينهم بإثارةِ أبي حامدٍ الإسفَرايِنيِّ[٢] لِفتنةِ المُزاحمةِ على القضاء، بالكيفيّةِ المشروحةِ في «خُطَطِ المقريزيّ»[٣] الشافعيّ، فقامَ المُحدِّثُ منهم بتدوين الأخبارِ المكذوبةِ بدونِ تورُّع، والفقيهُ بتصويرِ عبادةٍ مُشوَّهة[٤]، حتّى استَفحَلَتِ الفِتنةُ بحيثُ وَهَتْ منها أركانُ الدولةِ في القرنَيْن الخامس والسادس، إلى أنِ انهَدَّتْ في أواسِطِ السابع[٥].

---

(١) هو الإمامُ أبو بكر عبدُ الله بنُ أحمد الخراسانيّ (٣٢٧-٤١٧)، كان يعملُ بصناعة الأقفال، فلما بلغ الثلاثين طلب العلم، وبرع في الفقه، حتى صار صاحبَ طريقة الخراسانيِّين في فقه الشافعية. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٤٠٥-٤٠٧.
والقفّال المَرْوزيّ: هو القفّال الصغير، وانظر للتفريق بينه وبين القفّال الكبير المعروف بالقفّال الشاشيّ: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٢: ٢٨١.

(٢) هو الإمامُ أحمد بن محمد (٣٤٤-٤٠٦)، قَدِمَ بغداد وله عشرون سنة، فتَفَقَّه فيها، وبرع في المذهب، حتى صار صاحبَ طريقة العراقيِّين في فقه الشافعية. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ١٩٣-١٩٦.

(٣) «المواعظ والاعتبار بذِكرِ الخطط والآثار» ٤: ١٥٠. وكانت هذه الفتنة سنة ٣٩٠.

(٤) انظرها في «مغيث الخلق» لإمام الحرمين ص٥٧-٥٩، وانظر الردَّ عليها في «إحقاق الحقّ بإبطال الباطل في مغيث الخلق» للكوثريّ ص٣٨-٤٣.

(٥) كان زوالُ الدولة العباسيّة سنةَ ٦٥٦، كما كتب التاريخ، ومنها «البداية والنهاية» لابن كثير ١٧: ٣٥٦.

وتقعُ تَبِعةُ هذه الكوارثِ على أعناقِ مُثيري تلك الفِتَنِ بأكاذيبَ مُلفَّقة، لا نالوا مِن ورائها دُنيا، ولا بقيَ لهم دينٌ خالص.

وممَّنْ صرَّحَ قبلَ ابنِ حَجَرٍ بكَذِبِ الرحلةِ المذكورة: التقيُّ ابنُ تيميّةَ في «منهاجه»(١)، وقبلَه مسعودُ بنُ شيبةَ في «كتاب التعليم»(٢). وأمرُ البَلَويِّ مكشوفٌ من قديم. واللهُ سبحانه هو الهادي إلى سواءِ السَّبيل.

وأما الرحلةُ الثانية: فهي روايةُ البطينِ عن ابنِ المُنذِر، وكانت طُبِعَت في الهِندِ معَ «مُسنَدِ الشافعيّ» عن نُسْخةٍ سقيمةٍ جِدّاً، ثم أُعيدَ طبعُها بمِصرَ(٣) بتصرُّفٍ في

---

(١) «منهاج السُّنّة النبوية» ٦: ٤٤١-٤٤٢ و٧: ٥٣٣.

(٢) ص١٤٩-١٦٤.

وكذا صرَّح بكذبها: الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ١: ١٥٩-١٦٠ و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٧٨، وابنُ كثير في «البداية والنهاية» ١٣: ٦٢٠ و«مناقب الإمام الشافعيّ» ص٨٠، وابنُ الفرات في «تاريخه» مختصراً ـ كما نقله عنه ابنُ العماد في «شذرات الذهب» ٢: ٤١٠ ـ والسخاويُّ في «المقاصد الحسنة» ص٤٨٠-٤٨١. وانظر: «حسن التقاضي» للمُؤلِّف ص١٤٤-١٤٨.

(٣) بعناية مُحِبِّ الدين الخطيب!

وذُكِرَ في أولها إسنادُها من رواية أبي زكريا يحيى بن عليّ بن عبد الرحمن القلسيّ (كذا)، عن أبي القاسم عبد العزيز بن يوسف المقرئ، عن أبي محمَّد بن فتح المعروف بأبي الحسن المقرئ، عن الشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن عليّ بن إسماعيل الحسينيّ، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم الفارسيّ، عن أبي القاسم يحيى بن عبد الله ويحيى بن موسى، عن أبي الحسن أحمد بن محمد المقرئ الواعظ الكواز (كذا)، عن أبي الفرج عبد الرزاق حمران (كذا) البطين، عن أبي بكر محمد بن المنذر، عن الربيع بن سليمان، عن الشافعيّ.

وذكر الحافظُ ابنُ حجر في ترجمة أبي عليّ محمد بن أسعد الشريف المعروف بابن أبي البركات من «لسان الميزان» ٦: ٥٦٤ (٦٤٨٨) أنه صنَّف «رحلة الشافعيّ»، وقد =

عبارتها على أملِ إزالةِ السُّقْم، وتوجدُ في المكتبة التَّيموريّةِ بدارِ الكُتُبِ المِصْـريّةِ نُسْخةٌ غيرُ سقيمةٍ من هذه الرحلة، مُغنيةٌ عن التصـرُّف، مخطوطةٌ في القَرْنِ السابع، وسعى بعضُهم في إفراغِها بقالبِ قِصّةٍ روائيّة، فانتشرت بين الجمهور.

وهذه الرحلةُ كأختِها مكذوبةٌ، وهما في الاختِلاقِ توأمان، وقد نُسِبَت هذه الرحلةُ في الطبعةِ الهِنديّةِ التي هي أمُّ الطبعةِ المِصْـريّةِ إلى السُّيوطيِّ من غير وَجْه، كما نُسِبَت في بعضِ المخطوطاتِ إلى الشَّعْرانيِّ[1] بدون سَبَب، وزادت الطبعةُ

= رواها عن عبد العزيز بن يوسف بن محمَّد المالكيّ، عن عبد الله بن الحدسيّ، عن موسى ابن الحسين الموسويّ، عن أحمد بن إبراهيم الفارسيّ، عن يحيى بن عبد الله ويحيى بن موسى، كلاهما عن أحمد بن محمد بن الكيزان (كذا، وفي بعض النسخ: الكراز) الواعظ، عن عبد الرزاق بن حميدان (كذا)، عن أبي بكر محمد بن المنذر، عن الربيع،عن الشافعيّ.
وقال الحافظُ بإثره: «وهذا السَّنَدُ في غاية الغرابة».
قلت: أما الإسناد الأول فيحيى بن علي بن عبد الرحمن: هو القيسيّ في «التكملة» للمنذري ١: ١٨٦ (١٩٤)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي ٤١: ٣٥١، وهو التِّنّيسيّ المالكيّ في «لسان الميزان» ٨: ٤٦٥ (٨٥٠٣)، وفيه رميُه بالكذب نقلاً عن المُنذِريّ وابن المُفضّل، وشيخُه وشيخُ شيخه: لم أعرفهما. وإذا كانت «رحلة الشافعيّ» من تصنيف محمَّد بن أبي البركات الشريف، كما ذكر الحافظ ابن حجر في الإسناد الثاني، فالظاهر أنّ يحيى بن عليّ هذا سـرقه وادَّعى سماعه، وركَّبَ إسناداً إلى الشـريف موسى بن الحسين الموسويّ.
وأما الإسناد الثاني فالشريف محمَّد بن أبي البركات قال فيه المُنذِريُّ: «أصول سماعاته مُظلِمة مُكشَّطة، وكان شيوخنا لا يحتفلون بحديثه ولا يعتبرون به»، كما في «لسان الميزان» ٦: ٥٦٢-٥٦٥ (٦٤٨٨)، وشيخه وشيخُ شيخه: لم أعرفهما أيضاً.
ثم يلتقي الإسنادان في الشـريف موسى بن الحسين الموسويّ، وهو رجل معروف، له كتاب «روضة الحفّاظ» في القراءات، كما في «الأعلام» ٧: ٣٢٢، لكنَّ الإسناد من الفارسيّ إلى البطين مُسَلسَلٌ بالمجاهيل، كما سيأتي في كلام المُؤلِّف قريباً.

(١) هو العلامةُ المُؤرِّخ الصوفيّ أبو محمَّد عبد الوهّاب بن أحمد المصـريّ (٨٩٨-٩٧٣).

المِصْـريّةُ أنها بقَلَم الشافعيِّ نفسِه، واشتركتِ الطبعتانِ في أنهما تعتبرانها روايةَ الربيع الجِيزيِّ عن الشافعيّ.

وقد كذَّبَ العُقَيليُّ ابنَ المُنذِرِ في دَعْوى إدراكِهِ الربيعَ المُراديَّ المُتوفَّى سنةَ سبعين ومئتَين[١]، فكيف يُتصوَّرُ أنْ يُدرِكَ الجيزيَّ المُتوفَّى سنة سِتٍّ وخمسينَ ومئتَين؟!

والحقُّ أنه لا شأنَ للشافعيّ، ولا للربيع، ولا لابنِ المُنذِر، في إنشاءِ هذه الرِّحْلةِ ولا في روايتها، وإنما اختَلَقَها مَنِ اختَلَقَ بعدَ ابنِ المُنذِر، وركَّبَ لها سَنَداً، ولم يَتعَرَّضْ فيها لمِحْنةِ الشافعيِّ أصلاً.

فالبطينُ والكوازُ مجهولان، والله أعلَمُ بحالِ مَنْ بعدَهما إلى الفارسيّ.

وفي المتنِ ما يُغنيك عن تَطَلُّبِ رجالِ السَّنَدِ والكشفِ عن أحوالهم، فمِن الأكاذيبِ الصريحةِ فيها: سماعُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكم[٢] وأشهَبَ

---

(١) وُلِدَ ابنُ المنذر في حدود موت الإمام أحمد، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٤٩٠، أي: في حدود سنة ٢٤٤، وتوفي سنة ٣١٨.

قال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٣: ٤٥٠-٤٥١: «نُسِبَ إلى العُقَيليِّ أنه كان يحملُ عليه، ويَنسُبُه إلى الكذب، وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعيّ، ولم يرَ الربيعَ ولا سمعَ منه، وذكر غير ذلك»، وأجابَ عنه الذهبيُّ بأنه من «من قبيل كلام الأقرانِ بعضِهم في بعض، معَ أنه لم يذكره في كتاب (الضعفاء)»، ونقل عن أبي الحسن القطّان: أنه «لا يلتفت إلى كلام العُقَيلي فيه». وقال الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٦: ٤٨٣ (٦٣٥٠): «وروايتُه عن الربيع عن الشافعيّ يُحتَمَلُ أن تكونَ بطريق الإجازة، وغايةُ ما فيه أنه تساهَلَ في ذلك بإطلاق (أخبرنا)».

(٢) كانَ ابنَ تسع في تلك السنة، لم يُغادِرْ مِصْـرَ بَعْدُ، وأشهَبُ: رحلتُه إلى مالكٍ قبل ذلك التاريخ. (ز).

=

وابنِ القاسم، بل اللَّيْثِ بنِ سَعْد، «المُوطّأ» على مالكٍ سنةَ أربع وسِتِّينَ ومئةٍ بقراءةِ الشافعيّ، وزمنُ لُقِيِّ هؤلاءِ بمالكٍ معروفٌ عندَ أهل العِلم، وابنُ القاسم لازمَ مالكاً إلى وفاتِهِ من سنةِ تسع وخمسين ومئةٍ[١] قبلَ رحلةِ الشافعيِّ بسنوات، ولم يلقَ الشافعيُّ الليثَ أصلاً طولَ عُمُرِه، وقد صَحَّ عنه أسَفُه العظيمُ على ذلك[٢].

وما يُعزى إلى الربيع أنه قال: «أحسَبُه» عند ذِكرِ الليث؛ مِن طرائقِ تلبيس الكذّابين، والربيعُ مِن أعلم الناسِ بأنّ الشافعيَّ لم يلقَ الليث.

وادِّعاءُ رحلةِ الشافعيِّ إلى العراقِ سنةَ أربع وسِتِّينَ ومئةٍ بُعَيدَ سماعِهِ «الموطأ» على مالك؛ أمرٌ خياليٌّ بَحْتٌ مُخالِفٌ للتاريخ الصحيح المُدوَّنِ في كُتُب

= قلت: وُلِدَ عبدُ الله بنُ عبد الحكم سنة ١٥٥، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٠: ٢٢١، وقيل: سنة ١٥٠، كما في «الانتقاء» لابن عبد البر ص٥٣، واقتَصَرَ عليه الزِّرِكليُّ في «الأعلام» ٤: ٩٥.

(١) ذكر أبو إسحاق الشيرازيُّ في «طبقات الفقهاء» ص١٥٠ ـ وتابعَه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ٣: ٢٤٧، وابن فرحون في «الدِّيباج المُذهَب» ١: ٤٦٧ ـ أنّ ابنَ القاسم «صَحِبَ مالكاً عشرين سنة»، ومن المعلوم أنّ وفاةَ الإمام مالك سنةَ ١٧٩.

(٢) روى الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٣: ٥٢١، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٠: ٣٥٨ عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «ما فاتني أحدٌ فأسِفْتُ عليه ما أسِفْتُ على الليث وابن أبي ذئب».

قال الحافظ ابنُ حجر في «توالي التأنيس» ص١١٢: «أما الليثُ فأدركه، فإنه حين اجتمع [الشافعيُّ] بمالك فقرأ عليه «الموطأ»، كان موجوداً، لكنْ بمصر، وأسِفَ أنْ لا يكونَ له إذ ذاك معرفةٌ بقَدْرِ الليث فكان يرحل إليه، أو كان يعرفُه لكنْ لم يكنْ له قدرةٌ على الرِّحْلةِ إليه، فأسِفَ على فَوْتِه. وأما ابنُ أبي ذئب فمات ـ والشافعيُّ ابنُ تسع سنين ـ بالمدينة، والشافعيُّ إذ ذاك صغير، ولا يلزم ذلك أنْ لا يصحَّ منه الأسَفُ على فَوْتِ لُقِيِّه، بمعنى: أنه أسِفَ أنْ لا يكون أدرك زمانَه».

النُّقَّاد، ولِـمَا نَقَلْناه آنِفاً مِن ابنِ حَجَرٍ مِن أنّ دخولَ الشافعيِّ العراقَ أوّلَ مرّةٍ كان سنةَ ١٨٤، بعد وفاةِ أبي يوسُفَ بسنتَيْن.

فتكونُ تلك المَزاعِمُ ـ مِن مُلاقاتِهِ لأبي يوسُفَ ومُحمَّدِ بنِ الحسن، ومُشاهَدَتِهِ دنيا طائلةً عندهما، ومُباحَثَتِهِ معَهما، وحِفظِهِ كتابَ «الأوسط» لأبي حنيفةَ من خزانةِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ خِلْسةً في ليلةٍ واحدةٍ من غيرِ أنْ يَعلَمَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ بذلك، وتغليطِهِ لمُحمَّدٍ في نَقْلِه عن كتاب «الأوسط»، وضَنِّ مُحمَّدٍ بكُتُبِهِ بعدَ ذلك، إلى آخر ما ذُكِرَ هناك ـ كلُّها أكاذيبَ تنهارُ بانهيارِ الكذب الذي بُنِيَت هي عليه.

ثم تنقُّلُه في بلادِ الفُرْسِ كذبٌ صريحٌ أيضاً، ولم يَذكُرْ أحدٌ ممَّنْ عُنِيَ بتواريخ البُلدانِ في كُتُبِهم حُلولَ الشافعيِّ بأحدِ تلك البلاد، فأين ذُكِرَ الشافعيُّ في تاريخ نيسابورَ أو الرَّيِّ أو قَزْوينَ أو جُرْجانَ أو مَرْوٍ أو أصبَهان؟ وتلك التواريخُ كلُّها بمُتناوَلِ أيدي الناس.

وكذلك عَوْدتُه إلى بغدادَ في أوّلِ خِلافةِ الرشيدِ سنةَ إحدى وسبعين ومئة، وتأليفُه كتابَ الزَّعْفَرانيِّ(١) ـ وهو القديم (يعني: كتاب «الحُجّة»)(٢) ـ بين عَشِيّةٍ وضُحاها في ذلك الوقت؛ كذبٌ مُضاعَف، لأنّ سِنَّ الزَّعْفَرانيِّ حينما قرأ القديمَ على الشافعيِّ سنةَ خمسٍ وتسعين ومئةٍ لأوّلِ مرّةٍ كانت نَحْوَ خمسَ عشرةَ سنةً فقط، لم يَبْدُ عليه بَعْدُ نباتُ شاربه(٣)، ....

---

(١) هو أبو عليّ الحسن بن محمَّد، أثبَتُ أصحاب الشافعيّ البغداديِّين.

(٢) زيادة من المُؤلِّف، وسلف التنبيه مراراً إلى أنه رحمه الله تعالى يُميِّزُ زياداتِهِ في هذا الكتاب بهلالَيْن.

(٣) روى الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٨: ٤٢٤ ـ ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥١: ٣٤٢ ـ عن الساجيّ قال: سمعتُ الحسنَ بنَ مُحمَّدٍ الزَّعْفَرانيَّ قال: «قَدِمَ علينا الشافعيُّ واجتَمَعْنا إليه، فقال: التَمِسوا مَنْ يقرأ لكم، فلم يجترئ أحدٌ يقرأُ عليه غيرِي، وكنتُ =

معَ أنه يُسـرِعُ إلى النَّبَطيِّين[1]، فلم يكنِ الزَّعْفرانيُّ بَعْدُ مولوداً في تاريخ سنةِ إحدى وسبعين ومئة، فَضْلاً عن أنْ يُؤلِّفَ الشافعيُّ الكِتابَ باسمِهِ في ذلك التاريخ، كما لا يخفى.

ثم رحيلُه في التاريخ نفسِهِ من بغدادَ بطريقِ حَرّان[2]، وإهداءُ أحدِ تلاميذِهِ هناك آلافاً مُؤلَّفةً مِنَ الدنانير إليه، وتوزيعُ الشافعيِّ لتلك الدنانيرِ العظيمةِ المِقدارِ على أهل العِلم مِنَ المُحدِّثينَ الذين استَقبَلوه، كالأوزاعيِّ وابنِ عُيَينةَ وأحمَدَ بنِ حَنبَل، معَ أنّ الأوزاعيَّ كان ماتَ سنةَ سبع وخمسين ومئة، والشافعيُّ ابنُ سَبْع، وابنَ عُيَينةَ لم يُفارِقِ الحِجازَ منذُ انتَقَلَ إلى مكّةَ مِنَ الكوفةِ بعدَ وفاةِ أبي حنيفة، وكان أحمدُ بنُ حَنبَلٍ صبيّاً ابنَ سَبْع سِنين، لا يَرحَلُ مِثلُه في ذلك التاريخ.

ثم لِقاؤُه مالكَ بنَ أنسٍ وهو في غايةٍ مِنَ الغِنى، وفي بابه مِنَ الجواري ما يزيدُ على ثلاثِ مئةِ جاريةٍ لا يتمُّ طوافُه عليهنَّ إلا في سنةٍ كاملة، وعندَه مِنَ الأموالِ ما لا

= أحدَثُ القوم سِناً ما كان في وجهي شَعْرة، وإني لأتعَجَّبُ اليوم من انطلاق لساني بين يَدَي الشافعي، وأتعَجَّبُ من جسارتي يومئذ...».

ولذا قدَّر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٢٦٢ مولدَه سنةَ بضع وسبعين ومئة. قلت: والظاهر أنه في آخر هذه البضع، لا في أولها.

(١) وهم جيلٌ من الناس، يسكنون سواد العراق والشام، وكان إبراهيمُ عليه السلام منهم. انظر: «لسان العرب» (نبط)، وهم الآراميُّون.

وكان الزعفرانيُّ منهم، فقد حكى الذهبيُّ في «السِّيَر» ١٢: ٢٦٤، والسُّبكيُّ في «طبقات الشافعية» ٢: ١١٥ عنه أنه قال: «لـمّا قرأتُ كتابَ «الرسالة» على الشافعيِّ قال لي: مِن أيِّ العرب أنت؟ قلت: ما أنا بعربيّ، وما أنا إلا من قريةٍ يُقالُ لها: الزَّعْفَرانيّة. قال: فأنت سيِّدُ هذه القرية»، وفيه أيضاً قال الشافعيّ: «رأيتُ ببغداد نبطيّاً يَتَحي ـ وعند السُّبكيّ: يَتَنحَى ـ عليّ، كأنه عربيّ وأنا نَبَطيّ. فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: الزعفرانيّ».

(٢) مدينة شـرق نهر الفُرات، وشمال الرَّقّة، وتقع اليوم في جنوب تركيّا.

يوجدُ إلا عندَ المُلوك، وإهداءُ مالكٍ إلى الشافعيِّ جميعَ تلك الأموال، ثم انقِلابُ الشافعيِّ إلى أهلِهِ بمكّةَ بتلك الهدايا الضخمة، وتوزيعُه لتلك الأموالِ كُلِّها على أهل مكّة، ولقاؤُه لأهل بيته وهو لا يَملِكُ شَـرْوى نَقير(١)، ثم بلوغُ هذا الأمرِ لمالكٍ وابتهاجُه مِن هذا الإيثارِ العظيم، وجَعْلُ مالكٍ له وظيفاً مُرتَّباً سَنَوياً ضخماً تقاضاه الشافعيُّ من مالكٍ إحدى عشـرةَ سنة ـ وواضعُ الرحلةِ بارعٌ في الحِسابِ أيضاً، فيجعلُ عَدَدَ السِّنينَ فيما بين ذلك التاريخ، أعني: سنةَ ١٧١، وتاريخ وفاةِ مالك، أعني: سنةَ ١٧٩، إحدى عشـرةَ سنة! ـ، ثم ضيقُ ذاتِ يَدِهِ بمَوْتِ مالك، وانتِقالُه إلى مِصْـر، وقيامُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكم مَقامَ مالكٍ في كفايته إلى أنْ مات.

كلُّ ذلك أكاذيبُ في أكاذيب، يَعجِزُ عن تلفيقها إمامُ حِمْصَ المذكورُ في «شـرح الشـريشيِّ على المَقامات»(٢). وإنْ كان لعبدِ الله بنِ عبدِ الحكم يَدٌ بيضاءُ على الشافعيِّ حينَما حَلَّ بمِصْـرَ في حدودِ سنةِ مئتَيْن، لا سنةَ تسع وسبعين ومئةٍ بعدَ وفاةِ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنه. فتاريخُ موتِ مالك، وتاريخُ انتِقالِ الشافعيِّ إلى مِصْـر، وحالُ مالكٍ في الزُّهدِ والتقشُّف؛ كلُّ ذلك مِنَ الأمورِ المعلومةِ عند العامِّ والخاصّ.

ولعلَّ هذا القَدْرَ مِنَ البيانِ يكفي لتبيينِ ما في الرحلةِ الثانيةِ من الـهَذَيان.

ولا بأسَ في الإشارةِ هنا إلى ما يَتَحاكَوْنَه من حديثٍ كأنه جرى بين مُحمَّدِ ابنِ الحسنِ والشافعيِّ في المُفاضَلةِ بين أبي حنيفةَ ومالك، وقد رواه ابنُ عبدِ البرِّ في «الانتقاء»(٣) على لفظَيْنِ من طريقَيْن، ورواه أبو إسحاق الشِّيرازيُّ في «طبقات

---

(١) الشـروى: المِثْل، والنقير: النكتةُ في ظهر النَّواة.

(٢) ٥: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) ص٢٤-٢٥=٥٦-٥٧، والطريقان هما: طريق ابن عبد الحكم، وطريق يونـس بن عبد الأعلى.

=

الفُقَهاء»(١) على لفظٍ آخر، وأبو إسماعيلَ الـهَرَويُّ في «ذمِّ الكلام»(٢) على لفظٍ

= أما طريقُ ابن عبد الحكم عن الشافعيّ فلفظُه: «قال لي مُحمَّدُ بنُ الحسن: صاحبُنا أعلَمُ من صاحبكم، يعني: أبا حنيفة ومالكاً، وما كان على صاحبكم أن يتكلَّم، وما كان لصاحبنا أن يسكت. قال: فغضبتُ وقلتُ: نَشَدتُكَ الله، مَنْ كان أعلَمَ بسُنّةِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم؛ مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك، لكنَّ صاحبَنا أقيس. فقلت: نعم، ومالكٌ أعلَمُ بكتاب الله تعالى وناسِخِه ومنسوخِه، وسُنَّةِ رسولِهِ صَلّى الله عليه وسلم من أبي حنيفة، فمَنْ كان أعلَمَ بكتاب الله وسُنّةِ رسولِهِ كان أَوْلى بالكلام».

وأما طريقُ يونس بن عبد الأعلى عن الشافعيّ فلفظُه: «ذاكرتُ محمَّدَ بنَ الحسن يوماً، فدار بيني وبينه كلامٌ واختلاف، حتى جَعَلتُ أنظرُ إلى أوداجه تَدُرُّ وتنقطعُ أزرارُه، فكان فيما قُلتُ له يومئذ: نشدتُك بالله، هل تعلمُ أنّ صاحبَنا ـ يعني: مالكاً ـ كان عالِـماً بكتاب الله؟ قال: اللهُمَّ نعم. قلت: وعالِـماً باختِلافِ أصحاب رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم؟ قال: اللهُمَّ نعم».

(١) ص٦٨، ولفظُه: «قال لي مُحمَّدُ بنُ الحسن: أيهما أعلم؛ صاحبُكم أو صاحبُنا؟ يعني: أبا حنيفة ومالكاً. قال: قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم، قلت: فأنشُدُك الله، مَنْ أعلمُ بالقرآن؛ صاحبُنا أو صاحبُكم؟ قال: اللهُمَّ صاحبُكم. قال: فأنشُدُك الله، مَنْ أعلمُ بالسُّنّة؛ صاحبُنا أو صاحبُكم؟ قال: اللهُمَّ صاحبُكم. قال: فأنشُدُك الله، مَنْ أعلمُ بأقاويل أصحاب رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم المُتقدِّمين؛ صاحبُنا أو صاحبُكم؟ قال: اللهُمَّ صاحبُكم. قال الشافعيّ: فلم يبقَ إلا القياس، والقياسُ لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أيِّ شيءٍ يقيس؟».

(٢) ٥: ٨٩-٩١ (٨٨١). ولفظُه من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعيّ: «كنتُ عند مُحمَّدِ ابن الحسن، فذكرنا مالكَ بنَ أنس، فأطرَيْتُه، فقال مُحمَّدُ بنُ الحسن: قد رأيتُ مالكاً، وسألتُه عن أشياء، فما كان يَحِلُّ له أن يفتي. فقلتُ له: أسألك بالله، إنْ سألتُك عن شيءٍ تَصْدُقُني؟ قال: نعم. قلت: أيُّما أعلمُ بكتاب الله؛ مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك. قلت: وأيُّما أعلمُ بتفسير كتاب الله؛ مالكٌ أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. فقلت: وأيُّما أعلمُ باللغة؛ مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: فأيُّما أصحُّ رجالاً؛ مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: فأيُّما أصحُّ روايةً؛ مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك. قلت: فأيُّما أعلمُ بمغازي رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم؛ مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. فقلت: فأيُّما أعلمُ بسُنَن رسول الله صَلّى الله عليه وسلم؛ مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. فقلت: يحلُّ لأبي حنيفة أن يُفتي، ولا يحلُّ لمالك أن يُفتي».

رابع، وابنُ الجوزيِّ في «مناقب أحمد»[١] على لفظٍ خامس.

ومعَ كُلِّ هذه الاضطِراباتِ في روايةِ حادِثةٍ واحدةٍ زاد الخطيبُ في الطين بِلّةً، وساق الخبرَ بلفظٍ أفظَعَ من ألفاظِهم في «تاريخه»[٢]، معَ أنه يَزعُمُ أنه روايةُ يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى. فإذا قارنتَ قولَ الخطيب (٢: ١٧٧) معَ روايةِ ابنِ عبدِ البرّ ـ وقد سبقت في ص٢٧[٣] ـ وكلاهما من طريق يونسَ بنِ عبدِ الأعلى؛ تجدُ تصرُّفَ الخطيبِ الشائنَ وتغييرَه لنصِّ الروايةِ ماثِلَيْنِ أمامَك غيرَ قابِلَيْنِ للسَّتْر، وإنْ زادَ في آخِرِ الروايةِ لفظَ: «أو ما هذا معناه»؛ ليَتَسنّى له التَّملُّصُ مِن تَبِعةِ تغيير النّصّ. فإذا انتبَهَ إليه أحدُهم وظهرَ للناسِ أنّ لفظَ الخطيبِ يُخالِفُ لفظَ ابنِ عبدِ البرِّ في الروايةِ عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى، قال الخطيب: لا لَوْمَ عليَّ في هذا التحريف، لأني نقلتُ الحِكايةَ بالمعنى، فرُبّما أكونُ غَلِطتُ في بعضِ ألفاظِها، أما رأيتَ قولي في آخرِ الحِكاية: «أو ما هذا معناه»؟! هكذا أمانةُ الخطيبِ في نَقْلِ النُّصوص[٤]! نسألُ الله السلامة.

---

(١) ص٦٦٢-٦٦٣ من طريق أبي نعيم ـ وهو في «حلية الأولياء» ٦: ٣٢٩ ـ بإسناده إلى ابن عبد الحكم عن الشافعيّ قال: «قال لي محمَّدُ بنُ الحسن: صاحبُنا أعلَمُ أم صاحبُكم؟ قلت: تُريدُ المُكابَرةَ أو الإنصاف؟ قال: بل الإنصاف. قلت: فما الحجّة عندكم؟ قال: الكتابُ والإجماعُ والسُّنَّةُ والقياس، قلت: أنشدُك الله، أصاحبُنا أعلمُ بكتاب الله أم صاحبُكم؟ قال: إذا أنشدتَني بالله فصاحبُكم. قلت: فصاحبُنا أعلَمُ بسُنّةِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم أم صاحبُكم؟ قال: صاحبُكم. قلت: فصاحبُنا أعلمُ بأقاويل أصحابِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسلم أم صاحبُكم؟ قال: صاحبُكم. قلت: فبقي شيءٌ غيرُ القياس؟ قال: لا. قلت: فنحن ندَّعي القياسَ أكثرَ مما تدَّعُونَه، وإنما يُقاسُ على الأصول فيُعرَف القياس». قال: «ويُريدُ بصاحبه مالكَ بنَ أنس».

(٢) ٢: ٥٦٨، وتقدَّم لفظُه ص٨٧ تعليقاً.

(٣) أو ص٨٨ من هذه الطبعة.

(٤) تقدَّم في التعليق ص٨٩ الكلامُ على هذه الرواية، وبيانُ أنّ الخطيبَ لم يتصرَّف فيها ولم يُخلَّ بالأمانة في نَقْلِها، وإنْ كان يُؤاخَذُ في اختيار هذا اللفظ من بين سائر روايات القِصّة.

ولا يخفى أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ أفنى عُمُرَه في فِقهِ أبي حنيفة، وسَمِعَ الحديثَ مِن مالك، ولازمَه ثلاثَ سِنين، في حينِ أنّ الشافعيَّ إنما لازمَ مالكَ بنَ أنسٍ ثمانيةَ أشهُرٍ فقط، على ما يُقال[1]، فليس مِنَ المعقولِ أنْ ينالَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ من أبي حنيفةَ ومالكٍ نَيْلاً لا يَتَّفِقُ معَ ما لهما مِنَ المنزلةِ عندَه في كُتُبِهِ المُتواتِرة عنه[2].

ورواية أبي عاصم مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ العامِرِيِّ[3] في «المبسوط» تُنافي تلك الرواياتِ كلَّها، كما نقلَه مسعودُ بنُ شيبةَ في «كتاب التعليم»[4]، وهاهو نصُّ رواية العامِرِيّ: «إنّ الشافعيَّ سأل مُحمَّداً: أيُّما أعلمُ؛ مالكٌ أو أبو حنيفة؟ فقال مُحمَّد: بماذا؟ قال: بكتاب الله، قال: أبو حنيفة. فقال: مَنْ أعلَمُ بسُنَّةِ رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم؟ فقال: أبو حنيفة أعلَمُ بالمعاني، ومالكٌ أهدى للألفاظ. فقال: مَنْ أعلَمُ بأقاويل الصحابة؟ فأمَرَ مُحمَّدٌ بإحضارِ كتابِ «اختِلافِ الصحابة» الذي صَنَّفَه

(١) هذا ما ورد في رحلة الشافعيّ، وهي مكذوبة، ولذا قال المُؤلِّف: «على ما يُقال». وإيرادُه هذه القطعةَ منها ليس على وَجهِ الاستشهاد، بل من باب مناقشة الخصوم بما يَستَدِلُّون به، وهو طريقٌ من طرق المُناظرة.
أما ما ورد من ملازمة الشافعيّ لمالك إلى أن توفي عند أبي نعيم في «حلية الأولياء» ٩: ٨١ من طريق، وعند البيهقيّ في «مناقب الشافعي» ١: ١٠١-١٠٢ من طريق آخر، ففي إسناد كلٍّ منهما جماعة لم أعرفهم.

(٢) ذكر المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في «تأنيب الخطيب» ص١٨٣=٣٥٤ مدّةَ ملازمة الشافعيّ لمالك، ومدّةَ ملازمة محمَّد بن الحسن له، ثم قال: «فالمُفاضلة بين الإمامَيْن بصيغة «صاحبنا» و«صاحبكم» ـ والحالةُ هذه ـ غيرُ مُستَساغة».

(٣) كان قاضياً بدمشق، وتوفي فيها، كما في «الجواهر المضية» للقرشي ٤: ٥٨ (١٩٣٨).
وذكر المُؤلِّفُ في «تأنيب الخطيب» ص١٨٣=٣٥٤ أنه في طبقة شيوخ شمس الأئمة السَّرَخسيّ، وأنّ «مبسوطه» في ثلاثين مجلَّداً، كـ«مبسوط السَّرَخسيّ».

(٤) ص١٤٥-١٤٦.

أبو حنيفة»، إلى آخِرِ ما ذكرَه العامِريّ. وهذا هو المُوافِقُ لِـمَا كان عليه مُحمَّدُ بنُ الحسنِ من إجلالِ أبي حنيفةَ ومالكٍ رحمهما اللهُ تعالى[1]. واللهُ تعالى أعلم.

* * *

(١) أشار المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى إلى اختِلافِ رواياتِ هذه القِصّةِ في تعليقه على «الانتقاء» لابن عبد البر ص٢٤=٥٦ بإيجاز، ومما قاله هناك: «ولم يكنْ من شأنِ محمد بن الحسن بَخْسُ حقِّ شيخه في «الموطأ»، ولا نُكْرانُ فضل مَنْ تخرَّج به...، وإنما آفةُ هذه الروايات المضطربة عن قِصّةٍ واحدة هي أهواءُ رواتها. والمَخلَصُ من ذلك النظرُ في الأسانيد والمقارنةُ بينها وضَـرْبُ ما يُروى بغير إسنادٍ عُرْضَ الحائط، ولبيانِ دخائل هذه الروايات موضعٌ آخر». قلت: ثمَّ صنَّف المُؤلِّفُ هذا الكتاب، وزاد المسألةَ بياناً فيه.

وقال تلميذُه العلامةُ الشيخُ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى في تعليقه على هذا الموضع من «الانتقاء»: ساقَ الحافظُ الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ١٠١ بعضَ رواياتِ هذه القِصّة، ثم قال رحمه الله تعالى تعقيباً عليها: «قلت: وعلى الإنصاف، لو قال قائل: بل هما سواء مِن عِلم الكتاب، والأولُ أعلمُ بالقياس، والثاني أعلمُ بالسُّنّة، وعنده عِلمٌ جمٌّ من أقوال كثير من الصحابة، كما أنّ الأولَ أعلمُ بأقاويل عليٍّ وابن مسعودٍ وطائفةٍ ممَّن كان بالكوفة من أصحاب رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم. فرضِيَ الله عن الإمامَيْن، فقد صِـرْنا في وقتٍ لا يقدر الشخصُ على النُّطْق بالإنصاف! نسأل الله السلامة». انتهى كلام الشيخ عبد الفتاح.

قلت: رَحِمَ اللهُ الذهبيّ، يقولُ هذا وقد عاش في القرن الثامن الهجريّ، فكيفَ لو أدرك زمانَنا!

أخْذُ محمَّدِ بنِ الحسنِ الفِقهَ والحديثَ عن أبي يوسف، وما حَدَثَ بعدَ ذلك مِنَ الجفاءِ بينَهما

كان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ بعدَ أن ماتَ أبو حنيفةَ لازمَ مجلسَ أبي يوسف، يأخذُ عنه الفِقهَ والحديث، حتّى تمَّ له ما أراد مِنَ التفقُّه في دينِ الله، ثم قام مُحمَّدُ بنُ الحسنِ بنَشْرِ عِلمِهما جَهْدَه، وهو راويةُ فِقهِ أبي حنيفةَ وأبي يوسُفَ في «المبسوط» و«الجامع الصغير» و«السِّيَر الصغير»[١]، وناشِرُ مذهبه نفسِهِ في باقي كُتُبه، سواءٌ ذكرَ أو لم يَذكُرْ أقوالهما.

وقد روى الطحاويُّ[٢] عن ابنِ أبي عِمْران، عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الطبريّ[٣]، عن إسماعيلَ بنِ حمّادٍ أنه قال: «كان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ يُبكِّرُ إلى

---

(١) قال الطحطاويُّ في «حاشيته على مراقي الفلاح» ص١٥ في سياق حديثه عن كتب الإمام محمَّد بن الحسن: «كُلُّ ما كان «كبيراً» فهو من رواية مُحمَّدٍ عن الإمام، و«الصغير» روايتُه عن الإمام بواسطة أبي يوسف».
وقال ابنُ نُجَيم في «البحر الرائق» ١: ٣٥١: «كلُّ تأليفٍ لمحمَّد بن الحسن موصوفٍ بالصغير فهو باتفاق الشيخَيْن أبي يوسف ومحمَّد، بخِلافِ الكبير، فإنه لم يُعرَض على أبي يوسف».

(٢) ورواه عنه ابنُ أبي العوّام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٩-٣٦٠.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة»: «الطبريّ» فقط، وعيَّنه المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى ممّا وقع في موضع سابق عند ابن أبي العوام ص٣٥٣ حيثُ سُمِّيَ: محمَّد بن عبد الرحمن بن بكر الطبريّ.
=

مجالسِ الحديث، ونُبكِّرُ نحنُ إلى أبي يوسُف، فيجيءُ مُحمَّدٌ وقد مَضَتْ مسائلُ، ونحنُ نَتَحدَّث، فيُعيدُ عليه أبو يوسُفَ ما مضى، فجاء يوماً ونحنُ نَتَحدَّثُ، فسأله أبو يوسُفَ عن مسألةٍ مرَّت من المسائل، فأجاب مُحمَّدٌ فيها بخِلافِ ما مضى، فقال له أبو يوسُف: ليسَ هذا الجواب. فتنازعا فيها، فقال مُحمَّد: ليس هذا قولَه. إلى أنْ دُعِيَ بالكِتاب، فإذا الجوابُ كما قال مُحمَّدُ بنُ الحسن، فقال أبو يوسف: هكذا يكونُ الحِفظ». اهـ.

ورُوِيَ عن بعضِ أجلّةِ أصحابِ أبي يوسُف: «أنه سأل أبا يوسُفَ عن مسألةٍ فأجاب، ثم سأل مُحمَّداً فخالفَه، واحتَجَّ بدلائل. ثم قال له: إنّ أبا يوسُفَ يُخالِفُك، فهل لك أنْ تجتمعَ معَه. فاجتَمَعا في المسجد، فتناظرا. قال السائل: ففَهِمتُ إلى قليل، ثم دقّ الكلامُ فلم أفهم»(١).

وقال الخطيب(٢): أنبأنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ الله الكاتبُ قال: أنبأنا مُحمَّدُ ابنُ حُمَيدٍ المُخَرِّميُّ(٣) قال: نبّأنا عليُّ بنُ الحسينِ بنِ حبّانَ قال: وجدتُ في كتابِ أبي بخطِّ يدِه: قال أبو زكريّا ـ يعني: يحيى بنَ مَعين(٤) ـ: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ صاحبَ الرأي، وقيلَ له: سَمِعتَ هذه الكُتُبَ من أبي يوسف؟ قال: لا والله ما

= والطبريُّ هذا: لم أقف له على ترجمة، لكنْ له ذِكرٌ في عِدّة أسانيد عند ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٣ و٣٥٧ و٣٥٩، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمَريّ ص١١٧، يروي فيها عن جماعة من أصحاب أبي يوسف ومحمَّد، وهم: مُعلّى بنُ منصور، وحُميدٌ أبو العباس، وإسماعيلُ بنُ حماد بن أبي حنيفة، وأبو سليمان الجوزجانيّ، وكلُّها من رواية ابن أبي عمران عنه.

(١) ذكره الكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٣١.

(٢) في «تاريخه» ٢: ٥٧١.

(٣) نسبة إلى المُخرِّم، محلّة ببغداد. انظر: «الأنساب» للسمعاني ١٢: ١٣١ و١٣٣.

(٤) وهو في «تاريخه» برواية ابن مُحرِز ١: ١٥٥.

سَمِعتُها منه، ولكنِّي مِن أعلم الناسِ بها، وما سَمِعتُ من أبي يوسُفَ إلا (الجامعَ الصغير)». اهـ.

وقال ابنُ أبي العوّام[١]: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ حمّادٍ[٢] قال: حدَّثني أحمدُ بنُ القاسم البِرْتيُّ أبو الحسنِ قال: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ شجاع يقول: سَمِعتُ الحسنَ بنَ زيادٍ يقول: «مَنْ زعمَ أنه سَمِعَ هذه الكُتُبَ ـ يعني: العُتُقَ ـ من أبي يوسُفَ بالكوفةِ فقد كذب، إنما كانت رُوْزْنامَجاتٍ[٣] ينظرُ فيها بالليل ويَنبَطِحُ فيها بالنهار».

قال مُحمَّدُ بنُ شجاع: «ولكنَّها قد قُرِئَت على أبي يوسُفَ ببغداد، وسَمِعَها أصحابُنا».

قال مُحمَّدُ بنُ شجاع: سَمِعتُ إسماعيلَ بنَ الفَضْل وأبا عليٍّ الرازيَّ وجماعةً من أصحابنا يذكرون: «أنَّ أبا يوسُفَ سُئِلَ: أَسَمِعَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ منك هذه الكُتُبَ؟ فقال أبو يوسف: سَلُوه. فأتينا مُحمَّداً فسألناه، فقال: ما سَمِعتُها، ولكنْ أُصحِّحُها لكم». اهـ.

وروى الطحاويُّ[٤] عن ابن أبي عِمْران، عن الطبريّ[٥]: أنه سَمِعَ مُعلّى بنَ منصورٍ يقول: «لقيَني أبو يوسُفَ بهيئة القضاء، فقال لي: يا مُعلّى، مَنْ تَلزَمُ اليوم؟ قلت: ألزَمُ مُحمَّدَ بنَ الحسن، فقال: الزَمْه، فإنه أعلَمُ الناس. قال: ثمّ لقيَني بعدَ ذلك، فقال لي: يا مُعلّى، مَنْ تَلزَمُ اليوم؟ قلت: مُحمَّدَ بنَ الحسن، قال: الزَمْه، فإنه مِن أعلم الناس. فحَطّه مِنَ المرتبةِ الأُولى إلى الثانية». اهـ.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٠٧-٣٠٨.

(٢) هو الحافظ أبو بشر الدَّوْلابيّ، المتوفى سنة ٣١٠.

(٣) لفظة فارسيّة، ومعناها: السِّجِلّ اليوميّ.

(٤) ورواه عنه ابنُ أبي العوّام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٣.

(٥) هو محمَّد بن عبد الرحمن بن بكر، وانظر ما تقدَّم ص١٠٩ تعليقاً.

ولعلّ ذلك بسَبَب ما حَدَثَ بينهما من الجفاءِ لأجل القضاء، وذلك ما رواه ابنُ أبي العوّام[١] عن الطحاويّ، عن أبي خازم، عن بكرِ بنِ مُحمَّدٍ العَمِّيّ، عن مُحمَّدِ بنِ سَمَاعةَ أنه قال: «إنما كان سببُ مُخالَطةِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ السُّلطانَ أنّ أبا يوسُفَ شُووِرَ في رجلٍ يُولّى قضاءَ الرَّقّة، فقال: ما أعرفُ لكم رجلاً يصلحُ لها غيرَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، وهو بالكوفة، فإنْ شئتُم فأشخِصُوه. قال: فبعثوا إليه فأشخَصُوه.

فلما قَدِمَ جاء إلى أبي يوسُفَ فقال: ما السَّبَبُ الذي أُشخِصتُ مِن أجلِه؟ فقال له: شاوروني في قاضٍ للرَّقّة، فأشرتُ بك، وأردتُ بذلك معنى أنّ اللهَ عَزّ وجَلّ قد بَثّ عِلمَنا هذا بالكوفةِ والبصرةِ وجميع المَشرِق، فأحبَبْتُ أنْ تكونَ بهذه الناحيةِ لِيَبُثَّ اللهُ عَزّ وجَلّ عِلمَنا بك بها وبما بعدها مِنَ الشامات. فقال له مُحمَّد: سبحان الله! أما كان لي في نفسي مِنَ المنزلةِ ما أُخبَرُ بالمعنى الذي مِن أجلِهِ أُشخَصُ قبلَ ذلك؟! فقال له أبو يوسف: هم أشخصوك.

ثم أمَرَه أبو يوسُفَ بالرُّكوب، فرَكِبا جميعاً، حتّى دَخَلا على يحيى بنِ خالدِ ابنِ بَرْمَك[٢]، فرفعَ يحيى أبا يوسُفَ إلى جَنْبِه، وقعدَ مُحمَّدٌ دونه، فقال أبو يوسُفَ ليحيى: هذا مُحمَّدٌ فشأنُكم به. فلم يَزَلْ يحيى يُخوِّفُ مُحمَّداً حتّى وَلِيَ قضاءَ الرَّقّة. وكان ذلك سَبَبَ فسادِ الحالِ بينَ أبي يوسُفَ ومُحمَّد». اهـ.

وقد ذكرَ الذهبيُّ ذلك أيضاً في «جزئه»[٣].

وهذا هو السَّبَبُ الوحيدُ لِمَا حَدَثَ بينهما من الجفاء، لأنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٦-٣٥٧.

(٢) مُؤدِّب هارون الرشيد ومُعلِّمه ووزيره، وتوفي في سجنه سنة ١٩٠.

(٣) «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» ص٨٧-٨٨.

كان شديدَ الرغبةِ في الابتعادِ عن الحكم بالانصِرافِ إلى العِلم والتعليم، على طريقةِ أبي حنيفة، وقد حالَ دون ما يَتَوخّاهُ ما فَعَلَه أبو يوسُفَ في حَقِّه، فتألّمَ جِدّاً، حتّى هَجَرَه، إلى أنْ ماتَ أبو يوسُفَ رحمه الله وهو هاجِرٌ له.

بل يُقال: إنّ مُحمَّداً لم يَحضُرِ الصّلاةَ عليه، كما جرى مِثلُ ذلك بينَ عثمانَ وعبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ رضِيَ الله عنهما[1]، وبين الحسنِ وابنِ سِيرين[2]، وغيرهم.

---

(١) لم أقف عليه في مظانِّه، ومنها: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣: ١٣٥، و«تاريخ الطبري» ٤: ٣٠٧، و«المنتظم» لابن الجوزي ٥: ٣٤، و«الكامل» لابن الأثير ٢: ٥٠٩، و«أسد الغابة» له ٣: ٣٨٠.

وقد ذكر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١: ١١٩ و٤: ١٨١٠، وابنُ عبد البر في «الاستيعاب» ٢: ٨٥٠، وابن كثير في «البداية» ١٠: ٢٥٦ أنّ عثمان هو مَنْ صلّى عليه، زاد ابنُ عبد البر: أنّ ذلك كان بوصيّة ابن عوف نفسِه. وكذا قال ابنُ قتيبة في «المعارف» ص٢٣٦.

ونقله ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٥: ٢٤١، والمِزّيُّ في «تهذيب الكمال» ١٧: ٣٢٨ عن ابن إسحاق، وزاد: «وقيل: صلّى عليه الزُّبير، ويقال: ابنه». وانظر أيضاً «تهذيب الكمال» للمزّيّ ١٧: ٣٢٨، و«الإصابة» لابن حجر ٤: ٢٩٣. فإن ترجّحت صلاةُ الزبير بن العوّام أو ابنِهِ عليه ثبت تخلُّف عثمان رضِيَ الله عنه عن حضور جنازته، والله أعلم.

(٢) كما في «المعارف» لابن قتيبة ص٤٤١، و«الوافي بالوفيات» للصَّفديّ ١٢: ١٩١، و«شذرات الذهب» لابن العماد ٢: ٥١، قالوا جميعاً: «لشيء كان بينهما».

لكنْ روى البخاريُّ في «التاريخ الأوسط» ١: ٢٦٠ عن حمّاد بن زيد، عن أيوب، قيل لمحمَّد بن سِيرين: لِمَ لم تَشهَدْ جنازةَ الحسن؟ قال: ماتَ أعزُّ أهلي عليَّ؛ النَّضرُ بنُ أنس، فما أمكَنَني أنْ أشهَد»، وهذا إسناد صحيح، ويُؤيِّدُه ما ذكره الذهبيُّ في «السِّيَر» ٤: ٥٨٧ عن هشام بن حسّان قال: «كنّا عند محمَّد عشيّةَ يوم الخميس، فدخل عليه رجلٌ بعد العصر، فقال: مات الحسن. فترحَّمَ عليه محمَّد، وتغيَّر لونُه، وأمسَكَ عن الكلام، فما تكلَّم حتى غرَبَت الشمس، وأمسَكَ القومُ عنه مما رأوا مِن وَجْدِه عليه».

وكانت وفاة الحسن سنة ١١٠، وما عاش ابنُ سيرين بعدَه إلا مئةَ يوم، كما في «التاريخ الأوسط» للبخاري ١: ٢٤٥، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٤: ٥٨٧، وغيرهما.

لكنَّ الراجحَ عندي: أنّ سَبَبَ عدم حضورِ مُحمَّدٍ في جنازتِهِ ببغدادَ كونُه بالرَّقّةِ وهو قاضٍ بها، لأنّ عَزْلَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ من قضاءِ الرَّقّةِ بعدَ وفاةِ أبي يوسُفَ في عَهْدِ قضاءِ أبي البَخْتَـريّ(١)، كما سيأتي، فكيف يُمكِنُه الحضورُ في الجنازةِ معَ إقامتِهِ بالرَّقّة؟!

قال السَّـرَخسيُّ في «شـرح السِّيَر الكبير»(٢): «لم يَذكُرْ مُحمَّدٌ في شيءٍ من «كتاب السِّيَر الكبير» اسمَ أبي يوسف، لأنه صنَّفه بعدَ استِحكام النُّفْرةِ بينهما، وكُلَّما احتاجَ إلى روايةِ حديثٍ عنه قال: «أخبرني الثقة»، وهو مُرادُه حيثُ يذكرُ هذا اللفظ». اهـ.

ثم ذكرَ السَّـرَخسيُّ خُرافةً يتحاكاها بعضُ الأخباريِّين عن مُعلّى(٣) وغيرِهِ بدون سَنَد، وهي أُقصوصةُ التِفافِ أهلِ العِلم حولَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، وازدحامِ المُتفقِّهةِ بمَجلِسِه ببغدادَ بعدَ أنْ تَولّى أبو يوسُفَ القضاء، وحَسَدِ أبي يوسف له، وبُلوغِ صِيتِ مُحمَّدٍ إلى الرشيد، ورغبةِ الرشيدِ في مُجالَستِهِ وتقريبه، وتدبيرِ أبي يوسف إبعادَ مُحمَّدٍ من مجلسِ الرشيدِ قبلَ أنْ يَتَّصِلَ به ويَعلَمَ مبلغَ فَضْلِه؛ بأنْ يقولَ للرشيد: إنّ بمُحمَّدٍ سَلَسَ بَوْلٍ لا يستطيعُ معَه إطالةَ الحديثِ بالمجلس، ويُكلِّمَ مُحمَّداً بأنّ الرشيدَ سـريعُ المَلَل، ويُوصيَه بالقيام عندَما يُشيرُ أبو يوسُف، ثم سَعْيِهِ في إبعادِهِ عن حاضِـرةِ الخِلافةِ بعدَ أنْ قابَلَ الرشيدَ وأحَبَّه؛ بأنْ يُولِّيَه قضاءَ مِصْـر، إلى آخرِ الروايةِ المصنوعة.

---

(١) هو وَهْبُ بنُ وَهْب الأسَدِيّ المدنيّ، نزل بغداد، وولّاه الرشيدُ القضاءَ بعسكر المَهْديّ، ثم بالمدينة، ولـمّا توفي أبو يوسف ولّاه قضاءَ القضاة، وكان فقيهاً أخبارياً جواداً، إلا أنه متروك الحديث، وتوفي سنة ٢٠٠. «سير اعلام النبلاء» ٩: ٣٧٤-٣٧٥.

(٢) ١: ١.

(٣) ابن منصور، أحد أصحاب أبي يوسف ومحمَّد، تقدَّم ذِكرُه في سَـرْد تلامذة محمَّد ص٣٤.

وما كان يحقُّ لِمِثلِ السَّـرَخسيِّ في فَضْلِه ونُبْلِهِ أنْ يُملِـيَ مِثلَ هذه الأُخلوقةِ مِنْ كُوّةِ مَحبِسِه، على تلاميذه الذين يحضـرون عندَ كُوّةِ المَحبِس؛ لتلقِّي «شـرح السِّيَر الكبير» منه، بإذنٍ مِن وليِّ الأمر[1]. ولا صِحّةَ لها مُطلَقاً، ولا يذكرُها إلا بعضُ الأخباريِّين الذين يُدوِّنونَ الأقاصيصَ بدونِ سَنَدٍ لمُجرَّدِ التَّسْلية، حتّى لا يوجدُ شيءٌ مِن هذا القَبيل في كُتُبِ الخصوم قبلَ زمنِ السَّـرَخسيّ، وهم سِـراعٌ إلى إذاعةِ مِثلِها، ولو كانوا ظَفِروا بها لطاروا بها فَرَحاً وأذاعوها، فلا شكَّ في كَذِبِها واختِلاقِها.

هيَ الكِـذْبُ مِنْ أيِّ النواحـي أتيتَها[2]

فمِثلُ أبي يوسف في جاهِهِ العريض، وعِلمِه الواسع، وديـنِهِ المتين، ووَفْرةِ التلاميذ، وكثرةِ المُؤلَّفات ـ وكتابُ «الأمالي» له وحدَه في نَحْوِ ثلاثِ مئةِ جُزْء[3]، كما يَرْويه أبو عاصم العامِريّ ـ كيف يَحسُدُ تلميذَه في كثرةِ جماعتِه! بل يَفتَخِرُ به.

ثم إنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ كان بالكوفةِ إلى أنْ أشخصوه للقضاءِ كما سبق، فكيف يرى أبو يوسُفَ في بغدادَ كثرةَ المُتردِّدينَ إلى مجلسِ مُحمَّدٍ فيَغيظُه ذلك

---

(١) سُجِنَ السَّـرَخسيُّ سنة ٤٦٦، لأنه أفتى بأنّ زواج الخاقان بعَتيقتِهِ قبل انتهاء عِدّتِها حرام، وقضى في السِّجن قريباً من ١٥ عاماً، وكان طلبةُ العلم يتردَّدون إليه في سجنه يتفقَّهون عليه، فأملى عليهم «المبسوط» في خمسة عشـر مجلَّداً من خاطره دون مطالعة كتاب، وانتهى من إملائه سنة ٤٧٧، ثم أملى «شـرح السِّيَر الكبير» من خاطره كذلك، فلما بلغ كتابَ الشـروط منه، وقاربَ الفراغَ منه، أُطلِقَ سـراحُه، فأتـمَّه سنة ٤٨٠، ثم توفي سنة ٤٨٣ أو ٤٨٦. انظر: مُقدِّمة د. صلاح الدين المنجد لـ«شـرح السِّيَر الكبير» ص١٦.

(٢) اقتباسٌ ـ مع تغيير لفظةٍ فيه ـ من قول أبي تمام:

هـو البَحْـرُ مِـن أيِّ النواحـي أتيتَـهُ   فلُجّتُـه المعروفُ والجودُ سـاحِلُهْ

(٣) انظر: «حُسْن التقاضي» للمُؤلِّف ص١٢٠.

ويَحسُدُه؟! ثم كيف يُريدُ إبعادَه عن حاضِـرةِ الخلافة، وهو لم يكنْ بها، بل بالكوفة؟!

ثم كيف يختلقُ عليه أبو يوسُفَ مَرَضاً لم يكنْ به؟! فهل بلغَ بأبي يوسُفَ الحُمْقُ إلى أنْ يُعرِّضَ نفسَه للافتِضاح بانتِدابِ الرشيدِ طبيباً يُداوي مَرَضَ مُحمَّدِ ابنِ الحسن؟! وعَدَدُ الأطبّاءِ ببابه كثير. أفلم يُذكَرْ في القِصّةِ أنّ الرشيدَ كان أحبَّه؟

ثم هو لم يُشخَصْ لقضاءِ مِصْـر، بل لقضاءِ الرَّقّة، وهي عاصمةُ الصَّيْفِ لخلفاءِ بني العبّاس، وفي ذلك غايةُ القُرْبِ إلى مجالسِ الخلفاء.

على أنّ عادةَ مُحمَّدٍ فيما يَرْويه عن أبي يوسُفَ بعد هذا التجافي أنْ يقول: «حدَّثني الثقة»، يُريد: أبا يوسف، فكيف يُمكِنَه أنْ يَصِفَ أبا يوسُفَ بالثقة، على تقديرِ صُدورِ تلك المخازي منه؟!

وهكذا تكونُ الأكاذيبُ مصحوبةً في الغالب بما يُظهِرُ اختِلاقَها.

ولعلَّ عُذْرَ السَّـرَخسيِّ في سَرْدِهِ الأُقصوصةَ على هذا الوَجْه: أنه كان في المَحبِسِ بعيداً عن الكتب، وإنما كان يُمْلي ما يُمْليه عن ظهرِ القلب، وكانت تلك القِصّةُ عَلِقَت بذِهْنِهِ مِن قَبْلُ مِن بعضِ كُتُب الأسمار، ولم يَتَّسِعْ وقتُه لتمحيصِها، فوقع في أُحْبولة[١] تخليدها فيما يُمليه. وكُنّا نَعهَدُ منه جَبَلًا من جبالِ العِلم لا يَتَزَحزَحُ في أبحاثِهِ الفِقهيّة، فعَزَّ علينا أن نراه يُمْلي مِثْلَ هذه الأُخلوقةِ المكشوفةِ في كتابه الخالد، لكنْ أبى اللهُ أنْ يَصِحَّ إلا كتابُه، كما قال الشافعيُّ للمُزَنيِّ حينما عَرَضَ «الرسالة» عليه مرّات، وكان الشافعيُّ يجدُ في كُلِّ مرّةٍ ما يُصلِحُه فيها، فقال:

---

(١) الأُحْبُولُ والأُحْبولة: المِصْيَدة، وكذا الحِبالة، كما في «القاموس» (حبل).

«دَعْها، فإنّ الله أبى أنْ يَصِحَّ إلا كتابُه»، أو ما هذا معناه[1].

* * *

---

(١) نقله العلامةُ عبد العزيز البخاريُّ في «كشف الأسرار» ١: ٤ ـ وتابعه ابنُ عابدين في «حاشيته» ١: ٢٧ ـ بلفظ: «قال المُزنيّ: قرأتُ كتابَ «الرسالة» على الشافعيِّ ثمانين مرّة، فما من مرّة إلا وكان يقفُ على خطأ، فقال الشافعيّ: هيه، أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غيرَ كتابه».

قلت: ولعلّه مُلفَّق من روايتَين، والله أعلم:

الأولى: ما رواه الخطيبُ في «مُوضِح أوهام الجمع والتفريق» ١: ١٤ بإسناده إلى المزنيّ قال: «لَو عُورِضَ كتابٌ سبعينَ مرّةً لوُجِدَ فيه خطأ، أبى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحاً غيرُ كتابه».

والثانية: ما رواه الآبُرِّيُّ ـ كما في «مناقب الشافعي» للبيهقي ١: ٢٣٦، و«توالي التأنيس» لابن حجر ص١٧٧ ـ بإسناده إلى المزنيّ قال: «أنا أنظرُ في كتاب «الرسالة» عن الشافعيِّ منذ خمسين سنة، ما أعلمُ أني نظرتُ فيه من مرّةٍ إلا وأنا أستفيدُ شيئاً لم أكن عرفتُه». ونحوُه في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٥١: ٣٦٧.

ورواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ٢٣٥-٢٣٦ بلفظ: «قرأتُ كتابَ «الرسالة» للشافعيِّ خمسَ مئةِ مرّة، ما مِن مرّةٍ منها إلا واستفدتُ فائدةً جديدة لم أستَفِدْها في الأخرى».

زُهْدُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في الحُكم، وبُعْدُه عن المُداهَنةِ لأرباب الحكم، وصراحتُه في بيانِ الحقّ

وقد عَلِمتَ أنّ لأبي يوسُفَ حقَّ الأُستاذيّةِ عليه، ومعَ ذلك هَجَرَه طولَ حياتِهِ بسَبَبِ حَمْلِهِ على قَبولِ قضاءِ الرَّقّة؛ رغبةً من أبي يوسُفَ في نَشْرِ عِلم مُحمَّدٍ في الرَّقّةِ وما والاها من الشامات، وهي رغبةٌ محمودةٌ منه، لكنَّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ استاءَ من ذلك غايةَ الاستياء، حيثُ كان يعتبرُه صارفاً عن العِلم، معَ مُخالَفةِ قَبولِ القضاءِ لِخُطّةِ أبي حنيفة، حتّى يُروى أنّ أبا يوسُفَ لـمّا قَبِلَ القضاءَ في أواخرِ عَهْدِ المَهْديّ[١] كان مُحمَّدٌ عيَّره بذلك، فدعا عليه أبو يوسُفَ قائلاً: لا قبضَ اللهُ روحَه قبلَ أنْ يُبْتلى بالقضاء. فابتُلِيَ بقضاءِ القُضاةِ قبلَ وفاتِهِ بمُدّة[٢]، بعدَ أنْ عُزِلَ مِن قضاءِ الرَّقّة ومُنِعَ من الإفتاءِ مُدّةً طويلة، بسبب جوابِهِ الصريح في مسألةِ أمانِ الطالبيِّ المذكورةِ في «تاريخ ابنِ جرير» وكتاب ابنِ أبي العوّام وكتاب الصَّيْمَريّ[٣]

---

(١) وكانت خلافتُه من سنة ١٥٨ إلى سنة ١٦٩، وكانت توليةُ أبي يوسف القضاء سنة ١٦٦، كما في «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٥: ٢٤٤، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٥٣٠.

(٢) انظر ما سيأتي ص١٢٢.

(٣) «تاريخ الطبري» ٨: ٢٤٧ بلا إسناد، و«فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٥٤-٣٥٥ عن الطحاويِّ عن أبي خازم، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيْمَريّ ص١٣٠-١٣٢ من طريق أحمد بن عُبيد الله الثقفيّ عن أبي خازم، وستأتي تتمّةُ إسناده. وانظر: «مقاتل الطالبيِّين» لأبي الفرج الأصبهاني ص٤٠١ ـ وقد رواه بعدّة أسانيد ـ، و«المنتظم» لابن الجوزي ٩: ١٧، و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٥: ٢٩١-٢٩٢، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٥٨١.

بأسانيدهم من طرقٍ عديدةٍ بألفاظٍ مُتقاربةٍ في المعنى.

قال أبو عبدِ الله الصَّيْمَريّ: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيم المُقرئ قال: حدَّثنا القاضي أبو بكر مُكرَم[١] قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ عُبيدِ الله الثقفيُّ قال: حدَّثنا أبو خازم عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ العزيزِ قال: حدَّثني بكرُ بنُ محمَّدٍ العَمّيُّ قال: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ سَمَاعةَ قال: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يقول: «لـمّا وردَ الرشيدُ الرَّقّةَ أُحضِـرتُ، فدخلتُ إليه أنا والحسنُ بنُ زيادٍ وأبو البَخْتَـريِّ وَهْبُ بنُ وَهْبٍ (وهو قاضي القضاةِ بعدَ وفاةِ أبي يوسف)، فأُخرِجَ إلينا الأمانُ الذي كُتِبَ ليحيى بنِ عبدِ الله بنِ الحسنِ (بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالب عليهم السلام)، فدُفِعَ إليَّ فقرأتُه...[٢]، فآثَرتُ أمْرَ الله والدارَ الآخرة، فقُلت: هذا أمانٌ مُؤكَّدٌ لا حِيلةَ في نَقْضِه، (وفي لفظِ الطحاويِّ روايةَ ابنِ أبي العوّام: «فجُعِلَ ذلك الطالبيُّ على نِطَعٍ[٣]، وعلى رأسِهِ رجلٌ في يَدِهِ سَيْف، والطالبيُّ يُناشِد، وقد كان هارونُ أمَّنَه»).

فانتُزِعَ الصَّكُّ مِن يدي، ودُفِعَ إلى الحسنِ بنِ زياد، فقرأه وقال بكلمةٍ ضعيفةٍ لا أدري أنها سُمِعَت أو لم تُسمَع: هذا أمان.

فانتُزِعَ مِن يَدِه، ودُفِعَ إلى أبي البَخْتَـريّ، فقرأه ثم قال: ما أُرجِئُه ولا أرضاه، هذا رجلُ سَوْءٍ قد شقَّ العصا، وسَفَكَ دماءَ المُسلِمين، وفعلَ وفعل، فلا أمانَ له. ثم ضـربَ بيده إلى خُفِّه ـ وأنا أراه ـ فاستَخرَجَ سِكِّيناً، فشقَّ الكِتابَ نِصفَيْن، ثم دفعَه إلى الخادم، ثم التَفَتَ إلى الرشيد، فقال: اقتُلْهُ ودمُه في عُنُقي.

---

(١) ابن أحمد البغداديّ، توفي سنة ٣٤٥، وكان ثقة، كما في «تاريخ بغداد» ١٥: ٢٩٥.
ولتكرُّره فيما سيأتي في مواضع من هذا الكتاب من غير نسبة، عرَّفتُ به هنا، وإن كنتُ لا أترجمُ لرواة الأسانيد في الحواشي، كما سلف في مقدِّمة التحقيق.

(٢) النقاط من وَضع المُؤلِّف رحمه الله، إشارةً إلى الاختصار من الرواية.

(٣) بساط من الأديم.

قال: فقُمْنا من المجلس، وأتاني رسولُ الرشيدِ يُبلِغُني: أنْ لا أُفتيَ أحداً ولا أحكُمَ (وفي روايةٍ أُخرى[١]: وجُعِلَ للناس عبدُ الرحمنِ الـهَرَويُّ[٢] يُفتيهم)، فلم أزلْ على ذلك إلى أنْ أرادت أمُّ جعفرٍ[٣] أنْ تَقِفَ وَقْفاً، فوَجَّهَتْ إليَّ في ذلك، فعَرَّفتُها أني قد نُهيتُ عن الفُتْيا، فكَلَّمَتْ هي الرشيدَ، فأذِنَ لي.

قال مُحمَّدُ بنُ الحسن: فكنتُ أنا وكُلُّ مَنْ في الدار ـ يعني: دارَ الرشيد ـ نَتَعجَّبُ من أبي البَخْتَـريِّ، وهو حاكمٌ، وفُتْياه بما أفتى به، وتقلُّدِه دمَ رجلٍ من المُسلِمين، ثمَّ مِنْ حَمْلِهِ في خُفِّهِ سِكِّيناً[٤].

قال: ولم يَقتُلِ الرشيدُ يحيى في ذلك الوقت، وإنما ماتَ في الحَبْسِ بعدَ مُدّة، (وفي روايةٍ أُخرى[٥]: أنه قُتِلَ في ذلك المجلس)[٦].

---

(١) ذكرها الكَرْدَريّ في «مناقب أبي حنيفة» ص ٤٣٧.

(٢) كذا في «مناقب الكَرْدَريّ»، وعند ابن أبي العوام: «وجُعِلَ للناس عبدُ الرحيم يُفتيهم».

(٣) هي زُبَيدةُ بنتُ جعفر بن أبي جعفر المنصور العباسيّة، زوجُ هارون الرشيد.

(٤) ولـمّا ذكر الحافظُ ابنُ حجر في «لسان الميزان» ٨: ٤٠٤ (٨٣٩٦) هذه القِصّةَ صَدَّرها بقوله: «ومن أشنع ما رأيتُ مِن صَنيع أبي البَخْتَريِّ في الحكم».

(٥) وهي رواية ابن أبي العوّام.

(٦) وفي رواية: أنه أطلقه، وفي أخرى: أنه إنما حبسَه بعضَ يوم، وقيل: ثلاثة أيام، وعاش بعد ذلك شهراً واحداً، كما في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٥٨٢.
وقد كانت هذه القِصّةُ على التحقيق سنةَ ١٨٤، حين كان أبو البختريّ قاضياً للقضاة بعد وفاة أبي يوسف سنة ١٨٢، وكان محمَّدُ بن الحسن قاضياً بالرَّقّة.
أما أنها كانت بعد وفاة أبي يوسف؛ فيدلُّ عليه أنه قد اتفقت رواياتُها على ذِكرِ أبي البختريّ ووَصْفِه بـ«القاضي» فيها، كما في «تاريخ الطبري» ٨: ٢٤٧ و«المنتظم» لابن الجوزي ٩: ١٧ و«الكامل» لابن الأثير ٥: ٢٩١ و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٥٨١. وما في رواية عبد الرحمن بن عبد الله العُمَريّ في «تاريخ بغداد» ١٦: ١٦٧ من =

= ذِكرِ أبي يوسف فيها بدلاً من محمَّد بن الحسن: خطأ مَحْض، فقد رواه وكيع في «أخبار القضاة» ١: ٢٤٨-٢٤٩ عن عبد الرحمن العُمَريّ نفسه، فذكر فيه محمَّد بن الحسن دون أبي يوسف، وهو الصوابُ الموافقُ لسائر الروايات.

وأما أنها كانت سنة ١٨٤؛ فقد ذُكِرَ في بعض رواياتها عند الطبريّ ٨: ٢٤٤ و٢٤٧ أنّ بكّارَ بنَ عبد الله الزُّبيريّ كان حاضـراً ذلك، وأنه «كان شديدَ البُغْضِ لآل أبي طالب، وكان يُبلِّغُ هارونَ عنهم، ويُسيءُ بأخبارهم، وكان الرشيدُ ولّاه المدينة، وأمَرَه بالتضييق عليهم»، وبكّار تولى المدينة سنة ١٨٣، كما في «المعرفة والتاريخ» للفَسَويّ ١: ١٧٤، وفي هذه الرواية: أنه مات بإثر القِصّةِ مباشـرة، وهذا وَهَمٌ من الراوي، بل الذي مات بإثرها هو أبوه عبد الله بن مُصعَب، كما في رواية أخرى عند الطبريّ أيضاً ٨: ٢٤٧-٢٥٠، وكذا هو في رواية الخطيب في «تاريخه» من طريق أخرى ١٦: ١٦٧، ورواية أبي الفرج الأصبهانيّ في «مقاتل الطالبيِّين» ص٣٩٥ من طريق ثالثة.

وليس اعتمادي على هذه الروايات التاريخيّة وحدها، بل أضمُّ إليها قولَ حفيده العلّامة النسّابة الزُّبير بن بكّار ـ كما في «تاريخ بغداد» ١١: ٤٢٠ ـ: «حَدَّثَني أبي وكُلُّ مَنْ سألتُ من أصحابنا: أنّ عبدَ الله بنَ مُصعَب بن ثابت مات وهو ابنُ ثلاث وسبعين سنةً بالرَّقّة، يومَ الأحد لثلاثٍ ليالٍ بقين من شهر ربيع الأول من سنةِ أربع وثمانين ومئة»، وتصـريحُه بالرَّقّة ـ وهو مكانُ وقوع القِصّةِ حيثُ كان محمَّدُ بنُ الحسن قاضياً ـ دليلٌ صـريحٌ على أنه هو الذي مات بإثرها، لا ابنُه بكّار الذي توفي سنة ١٩٥، كما في «الأعلام» ٢: ٦٠ وغيره.

وأضمُّ إلى ذلك أيضاً قولَ الحافظ الذهبيّ في ترجمة يحيى من «تاريخ الإسلام» ١٢: ٤٥٦: إنه «مات في سنة بضع وثمانين ومئة».

أما تأريخُ الزركليِّ في «الأعلام» ٨: ١٥٤ موتَه بنَحْو سنة ١٨٠ فغير صحيح، إذ القِصّةُ بعد موت أبي يوسف سنة ١٨٢ بلا شك.

ويدلُّ على صِحّةِ تأريخ القِصّةِ سنةَ ١٨٤ أنه رواها القاضي عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ابن حفص العمريّ عند وكيع في «أخبار القضاة» ١: ٢٤٨-٢٤٩، وذكر أنه حضـر ذلك بنفسِه، وكانت وفاتُه سنة ١٨٦، كما في «تقريب التهذيب» (٣٩٢٢).

هذا، وقد ذكر هذه القِصّةَ الطبريُّ في «تاريخه» ٨: ٢٤٧، وابنُ الجوزي في «المنتظم» =

قال مُحمَّدُ بنُ سَمَاعةَ في حديثه: ثم قرَّبَ الرشيدُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ بعدَ ذلك، وتقدَّمَ عنده، وولّاه قضاءَ القُضاة[١]، وحَمَلَه معَه إلى الرَّيّ، فتُوفِّيَ هو والكِسائيُّ[٢] بها في يوم واحد، (وقيل: ماتَ الكِسائيُّ بعد مُحمَّدٍ بيومَيْن[٣])، فقال الرشيد: دفنتُ الفِقهَ والنَّحْوَ بالرَّيّ.

وقال بكرٌ العَمِّيُّ في حديثه: إنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ لـمّا أفتى بصِحّةِ الأمان، وأفتى أبو البَخترِيِّ بنَقْضِه، وأطلَقَ له دمَه، قال له يحيى (بنُ عبدِ الله الطالبيّ): يا أمير المؤمنين، يُفتيك مُحمَّدُ بنُ الحسن ـ وموضعُه في الفِقهِ مَوضِعُه ـ بصِحّةِ أماني، ويُفتيك هذا بنَقْضِه، وما لهذا وللفُتْيا؟ وإنما كان أبوه طبّالاً بالمدينة». اهـ.

= ٩: ١٧، وابنُ الأثير في «الكامل» ٥: ٢٩١-٢٩٢، وابنُ كثير في «البداية والنهاية» ١٣: ٥٨١-٥٨٢ في حوادث سنة ١٧٦، وقد يُتوهَّمُ من ذلك أنها وقعت في تلك السنة، وليس كذلك، بل الذي وقع في هذه السنة هو كتابةُ هارون الرشيد الأمانَ ليحيى بن عبد الله، وقدوم يحيى عليه، وإكرام الرشيد له، ثم إنهم استطردوا في ذِكرِ أمر يحيى، فأوردوا الخبر في غضب الرشيد عليه، وهمّه بإبطال كتاب الأمان الذي أعطاه إياه. وسياقُ كلام ابن الأثير وابن كثير أوضَحُ في هذا المقام من سياق كلام الطبريّ، حيثُ صرَّحا بالتراخي بين الخبرين، فقال ابن الأثير: «ثم إن الرشيد حبسه...»، وقال ابن كثير: «ثم إن الرشيدَ تنكَّر ليحيى بن عبد الله...».

(١) صَرَّحَ به الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة» ص٨٠.

وعليه يَتنزَّلُ قولُ الذهبيّ في «سير أعلام النبلاء» ٩: ١٣٥: «وَلِيَ القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف»، ولذا افتتَحَ ترجمتَه في «العِبَر» ١: ٢٣٤ بقوله: «قاضي القضاة وفقيه العَصْر». وصرَّح بذلك أيضاً ابنُ الأثير في «اللباب» ٢: ٢١٩.

وهو ظاهرُ قول الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦١: «وكان الرشيدُ ولّاه القضاء، وخرج معه في سَفَره إلى خُراسان، فمات بالرَّيّ».

(٢) أبو الحسن عليُّ بنُ حمزة الكوفيّ، الإمامُ اللغويُّ المُقرئُ المشهور.

(٣) سيأتي الكلام فيه ص١٩٨.

وقال الصَّيْمَريُّ[1] أيضاً: أخبرنا أبو بكرٍ الدامَغانيّ، عن أبي جعفرٍ الطحاويُّ قال: حدَّثنا أبو عبدِ الله أحمدُ بنُ سَهْل الرازيُّ[2] بحديثِ يحيى بنِ عبدِ الله بنِ الحسنِ بنِ الحسن، عن موسى بنِ عبدِ الله بنِ موسى بنِ عبدِ الله بنِ الحسنِ بنِ الحسن، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ القاسم بنِ مُحمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ[3] أنه قال: «أنا حاضِرٌ هذا كُلَّه من هارونَ ومُحمَّدِ بنِ الحسن»، وزاد فيه: «فلما خرجَ مُحمَّدٌ جعلَ يَبْكي حتّى كَثُرَ بكاؤُه، فقُلتُ له: يا أبا عبدِ الله، أتبكي هذا البُكى مِن أجل هذه الشجّة؟ ـ وذلك أنّ الرشيدَ كان رماه بدَواةٍ فشجَّه (حينما أفتاه على خِلافِ هواه في المجلس)، وسالتِ الدِّماءُ على وجهه وثيابه، وقال له: إنما يُقوّي عَزْمَ هذا وأمثالِهِ في الخروج علينا أنتَ وأمثالُك ـ فقال: لا والله، ما مِن أجلها أبكي، ولكنّي أبكي لتقصيري. قلت: وأيُّ تقصيرٍ كان منك؟ وقد قُمْتَ مَقاماً ليس لأحدٍ على وَجْهِ الأرض أشـرَفُ منه. قال: كان ينبغي لـمّا قال أبو البَخْتَـريِّ ما قال، أنْ أقولَ له: مِن أينَ قُلتَ ذلك؟ حتّى أُقيمَ عليه الحُجّةَ بفسادِ ما قاله». اهـ.

وأسنَدَ ابنُ أبي العوّام[4] عن مُحمَّدِ بنِ سَمَـاعةَ أنه قال: وأمَرَ هارونُ أن

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣١.
وروواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٦ عن الطحاويّ، به.

(٢) وفي رواية ابن أبي العوام: «أحمد بن سهل بن عبد العزيز»، ولم أقف له على ترجمة، وقد روى عنه الطحاويّ في موضع واحدٍ من «مشكل الآثار» ١: ١٣٦. وانظر: «الحاوي» للمُؤلِّف ص١٨.

(٣) ذكره ابنُ سعد في آخر الطبقة السادسة من أهل المدينة في «الطبقات الكبرى» ٥: ٤٢٣، وهي طبقةُ مَنْ توفي قبل سنة ١٨٤. وانظر: «أخبار القضاة» لوكيع ١: ٢٢٤. قلت: ولعله توفي سنة ١٨٤ أو بعدها بقليل، فحضورُه القِصّةَ مع ما سبق من ترجيح وقوعها سنة ١٨٤ يدلُّ على ذلك، والله أعلم.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٥.

تُفتَّش كتبُ مُحمَّدِ بنِ الحسن؛ خوفاً من أن يكونَ فيها شيءٌ مما يحضُّ الطالبيِّينَ على الخروج، فقال لي مُحمَّد: يا أبا عبدِ الله (يعني: ابنَ سَمَاعة، وكان معَه في تلك المِحْنة)، اللهَ اللهَ في أمري، أُحِبُّ أنْ تَسبِقَ إلى منزلي فتَحفَظَ كُتُبي؛ لِئلّا يُلقى فيها ما ليس منها، ففعلتُ.

ولـمّا فُتِّشَتْ كُتُبُه لم يُوجَد فيها شيءٌ إلا مجموعةٌ فيها فضائلُ عليٍّ عليه السلام، فأُتيَ بها إلى هارونَ الرشيد، فقال (يعني: الرشيد): عندنا أكثرُ من هذا».

قال الطحاويّ[١]: سَمِعتُ بكّارَ بنَ قُتَيبةَ يُحدِّثُ بهذا الحديثِ عن هِلالِ بنِ يحيى، عن محمَّد بن الحسن، ويزيدُ فيه: «أنّ هارونَ التفتَ إلى محمَّد بن الحسن، فقال: هذا أمانٌ لم أكتُبْه، إنما أمرتُ مَنْ يكتبُه، فما تقولُ في رَجُلٍ حلفَ أنْ لا يكتبَ كتاباً، فأمَرَ غيرَه فكتبَه؟ فقال مُحمَّد: إنْ كانَ هذا الحالُ من العامّةِ لم يَحنَثْ حتّى يَتولّى ذلك بنفسِه، وإن كان سُلْطاناً حَنِثَ، لأنّ كتابَ السُّلطانِ هو ما كُتِبَ بأمرِه. قال: فبذلك اشتَدَّ غَيْظُ هارونَ عليه، وفعل به ما فعل».

وقال الطحاويُّ أيضاً: قال أبو خازم في حديثه: قال بكر: قال ابنُ سَمَاعة: «فلما أمَرَ هارونُ بقَتْل الطالبيِّ قال له: يا هارون، يقولُ لك مُحمَّدُ بنُ الحسنِ والحسنُ بنُ زيادٍ ـ وهما فقيها الدُّنيا ـ: هذا أمانٌ صحيح، فلا تَقبَلُ منهما، ويقولُ لك هذا الكذّابُ الدَّعِيُّ: هو أمانٌ فاسد، فتَقبَلُ منه وتأمُرُ بقَتْلي!». اهـ. يُشيرُ بذلك إلى أنّ أبا البَختَريِّ وَهْبَ بنَ وهبٍ القاضي كان مغموزاً في نَسَبه[٢]، والله أعلم.

---

(١) رواه عنه ابنُ أبي العوّام أيضاً ص٣٥٥.

(٢) وفي الرواية التي ساقها الكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٣٦-٤٣٧: «وتُصْغي إلى قول رجل ادَّعى نَسَباً لم يُقِرَّ أبوه به»، ولم أقف على ذلك في مظانّه من كتب النَّسَب والتاريخ والتراجم.

وروى ابنُ أبي العوّام[1] عن الطحاويّ، عن أبي خازم، عن بكرِ بنِ مُحمَّدٍ العَمِّيّ، عن مُحمَّدِ بنِ سَمَاعةَ أنه قال: «كُنّا معَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في دارِ هارونَ الرشيد (يعني: بعدَ أنْ عُزِلَ مُحمَّدٌ من قضاءِ الرَّقّة، وأُصلِحَ ما بينَه وبينَ الرشيدِ بسَعْي أمِّ جعفر)، فبينما نحنُ كذلك إذ دخلَ علينا هارونُ أميرُ المؤمنين، فقام الناسُ إليه جميعاً على أقدامِهم غيرَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، فإنه ما بَرِحَ مكانَه، فجعلَ هارونُ ينظرُ إليه، فلما دخلَ أذِنَ له دونَ الناس، فقُلتُ في نفسي: أُراهُ يريدُ أن يخلوَ بعقوبته على تَرْكِهِ القيامَ إليه.

ثمَّ خرجَ مُحمَّدٌ فاتَّبَعتُه إلى منزله، فسألتُه عن حالِهِ فقال: لـمّا دخلتُ عليه قال لي: إني عَزَمْتُ على قَتْلِ مُقاتِلةِ بني تَغلِب، وأنْ أسبيَ ذراريَهم. فقُلت: ولِـمَ ذاك يا أميرَ المؤمنين؟ وقد صالحهم عُمَرُ بنُ الخطّابِ على ما صالحهم عليه. فقال لي: إنّ عُمَرَ إنما كان صالحهم على أنْ لا يَصبُغوا أولادَهم ـ يعني: غَمْسَهم في المَعْمُوديّة ـ وقد صَبَغوا الأولاد، فخرجوا بذلك مِنَ الأمان. فقُلت: إنّ عُمَرَ قد أقرَّهُم بعدَ صَبْغِهم الأولادَ على أمانهم، فدَلَّ ذلك على أنه قد كان أمضى لهم أمانَهم بلا شـريطةٍ عليهم فيه، فقال لي: إنّ عُمَرَ إنما كان ترك قِتالَهم بعدَ ذلك لِقِصَـرِ المُدّة، فقُلتُ له: إنّ المُدّةَ وإن قَصُـرَت بعد ذلك، فإنه قد كان بعدَه إماما عَدْلٍ طالتْ مُدّتُهما فلم يُهيِّجاهم؛ عثمانُ وعليّ، فدَلَّ ذلك على أنهما كانا أمضيا لهم الصُّلْحَ بلا شـريطةٍ عليهم فيه، فقال لي: اخرُجْ». اهـ.

وزادَ الصَّيْمَريُّ[2] في روايته بطريقِ ....

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٣.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٥، وقد رواه عن عمر بن إبراهيم المقرئ، عن مُكرَم بن أحمد، عن أحمد بن عطية، عن أبي عُبَيد القاسم بن سلّام قال: «كنّا مع محمَّد بن الحسن إذ أقبل الرشيد...». =

ابنِ عطيّة(١): «وكان الحسنُ بنُ زيادٍ ثقيلَ القلبِ على مُحمَّدِ بنِ الحسن، فقامَ ودخلَ الناسُ من أصحاب الخليفة، فأمهَلَ الرشيدُ يسيراً، ثم خرجَ الآذِنُ فقال: مُحمَّدُ بن الحسن. فجَزِعَ أصحابُه له، فأُدخِلَ، فأُمهِلَ، ثم خرجَ طيِّبَ النفسِ مسروراً، فقال: قال لي: ما لكَ لم تَقُمْ معَ الناس؟ قلت: كرهتُ أنْ أخرُجَ من الطبقةِ الذين جعلتَني فيهم، إنك أهَّلتَني للعِلم، فكرهتُ أنْ أخرُجَ إلى طبقةِ الخَدَمةِ التي هي خارجةٌ منه، وإنّ ابنَ عَمِّكَ صَلَّى الله عليه وسَلَّم قال: «مَنْ أَحَبَّ أنْ يَتَمثَّلَ له الرجالُ قياماً فليَتَبوَّأْ مقعدَه مِنَ النار»(٢)، وإنه إنما أراد بذلك العُلماء، فمَنْ قام بحَقِّ الخِدمةِ وإعزاز المُلْكِ فهو هَيْبَةٌ للعَدُوّ، ومَنْ قعدَ اتّبَعَ السُّنّةَ التي عنكم أُخِذَت فهو زَيْنٌ لكم. قال: صَدَقْتَ».

ثم سأله عن بني تَغلِب، ثم ساق جوابَه بنَحْوِ ما ساق، وقال في آخِرِه: «فهذا

= وكذا رواه أبو بكر الرازيُّ الجصّاص في «أحكام القرآن» ٣: ٩٥ عن مُكرَم بن أحمد، به.

(١) واسمُه أحمد، كما سلف في التعليق السابق، وقد ترجم له الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٦: ٢٨٢ ولم يَزِدْ على قوله: «عن محمَّد بن مُقاتِل وسجّادةَ وطبقتهما، وعنه: مُكرَمُ بنُ أحمد القاضي».

قلت: وفاتَه رحمه الله تعالى أن يُعيِّنه، فإنه أحمدُ بنُ محمَّد بن الصَّلْت الحِمّانيّ، المتوفى سنة ٣٠٨، فقد صرَّح الخطيب في «تاريخه» ٥: ٣٣٨ و٦: ١٧٥ بأنه يروي عن أبي عُبَيد، وصَرَّحَ في الموضع الثاني فقط بأنه يروي عنه القاضي مُكرَم بن أحمد، كما صرَّح هو والذهبيُّ نفسُه في «ميزان الاعتدال» ١: ١٤٠ بأنّ بعضَهم يُدلِّسُه فيُسمِّيه: «أحمد بن عطية».

وابنُ الصَّلْت هذا: مُتَّهم، وكذّبه غيرُ واحد، كما في «لسان الميزان» ١: ٦١٢-٦١٥ (٧٦٤)، وصنَّف جزءاً في مناقب أبي حنيفة، واتهمه الخطيبُ فيه بصنع حكاياتٍ في ذلك وروايتها عن الثقات، وقال المُؤلِّفُ في «تأنيب الخطيب» ص١٦٥=٣٢١ : إننا «لسنا في حاجةٍ إلى رواياته في مناقب أبي حنيفة، وعندنا بطرق رجالٍ لم يُتكلَّم فيهم رواياتٌ كثيرةٌ بمعنى ما رواه الحِمّاني هذا».

(٢) رواه أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذيّ (٢٧٥٥) من حديث معاوية، وقال الترمذيّ: حديث حسن.

صُلْحٌ مِنَ الخلفاءِ بعدَه، ولا شيءَ يَلحَقُك في ذلك، وقد كشفتُ لك العِلم، ورأيُكَ أعلى. قال: لكنّا نُجريه على ما أجرَوْهُ إنْ شاءَ الله، وإنّ اللهَ أمَرَ نبيَّه بالمَشُورة، فكان يُشاوِرُ في أمره، ثم يأتيه جبريلُ بتوفيق الله، ولكنْ عليك بالدُّعاءِ لِـمَنْ ولّاه اللهُ أمْرَك، ومُرْ أصحابَكَ بذلك، وقد أمرتُ لك بشيءٍ تُفرِّقُه على أصحابك. فخرجَ له مالٌ كثير، ففرَّقَه». اهـ.

ومثلُه في «تاريخ الخطيب»[(١)].

وتلك الأمورُ تدلُّ على مَبلَغ صَـرامتِهِ في الحقّ، سواءٌ تعلَّق بالمُسلِمينَ أو النّصارى، ودرجةِ صـراحتِهِ في إدحاضِ الباطل، وبُعدِهِ عن المُداجاةِ والمُداهَنةِ مَهْما لَقِيَ في هذا السَّبيل، وصِدْقِ عزيمتِهِ في خِدمةِ العِلم والدِّين.

* * *

(١) ٢: ٥٦٣-٥٦٤، وقد رواه من طريق طلحة بن محمَّد بن جعفر (أبي القاسم البغدادي المعروف بالشاهد، صاحب «أخبار القضاة»)، عن مكرم القاضي، به.

نُتَفٌ لطيفة، وفوائدُ ثمينة، يَرْويها بعضُ أصحابه عنه

ففي «مناقب الكَرْدَريّ»[١] عن الحسنِ بنِ شهوب أنه قال: «رأيتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يذهبُ إلى الصّبّاغين، ويسألُ عن مُعامَلاتِهم وما يُديرونها فيما بينهم». اهـ.

انظر إلى هذا المُجتَهِدِ العظيم، كيف كان لا يكتفي بما عندَه مِنَ العِلم بالكتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الصحابةِ والتابعين وسائرِ فُقَهاءِ الأمصار، وبما له مِنَ السَّعةِ في العلوم العربيّة، حتّى كان يرى نفسَه في حاجةٍ إلى تعرُّفِ وجوهِ التعامل بينَ أربابِ الصِّناعات، ومعرفةِ وجوهِ الفَرْقِ بين العُرْفِ القديم والعُرْفِ الحديثِ الطارئ، حتّى يَسلَمَ كلامُه من الخطأِ في أيِّ ناحيةٍ من نواحي تبيينِ أحكام الشرع. هكذا يكونُ بَذْلُ الجُهدِ واجتهادُ الرأي.

قال ابنُ أبي العوّام[٢]: حدَّثني أبو جعفرٍ الطحاويُّ قال: سَمِعتُ إبراهيمَ بنَ أبي داود (البرَلُّسيَّ) يقول: سَمِعتُ يحيى بنَ صالح الوُحَاظيَّ يقول: «حَجَجْتُ[٣]

---

(١) ص٤٢٤.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأصحابه» ص٣٥٨.

(٣) وما في «تاريخ الخطيب» ٢: ١٧٩ [أو ٢: ٥٧٠] عن إسماعيلَ بنِ عيّاش في حجِّهما؛ في سَنَدِهِ ـ على انقِطاعِهِ ـ ضُعَفاء، وفيه البهرانيّ، وعنه يقول النسائيّ: كذّاب ليس بثقة ولا مأمون. (ز).

قلت: أما البهرانيُّ فعبارةُ المُؤلِّف فيه في «تأنيب الخطيب» ص١٨٦=٣٦١: «مُختَلَفٌ فيه، يقول النسائيُّ عنه...»، وهي أدقُّ ممّا هنا، وقولُ النَّسائيِّ عَدَّه الحافظُ ابنُ حجر في «تقريب التهذيب» (٢٥٨٤) إفحاشاً، واعتمد قولَ أبي حاتم: «صدوق». =

معَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ (زميلاً له)، وقلتُ له: حدِّثْني بكتابك في كذا ـ مِن كُتُبِهِ في الفقه ـ ، فقال لي: ما أنشَطُ له، فقُلتُ له: أنا أقرؤُه عليك، فقال لي: أيُّهما أخفُّ عليّ عندك، قراءتي إيّاهُ عليك أو قراءتُك عليّ؟ قلت: قراءتي عليك، فقال لي: لا، قراءتي إيّاه عليك أخفُّ عليّ، لأني إذا قرأتُه عليك أستَعمِلُ بَصَري ولساني لا غير، وإذا قرأتَ أنتَ عليَّ استعملتُ بَصَري وذِهْني وسَمْعي، فذلك أثقَلُ عليّ». اهـ.

ونقلَه الذهبيُّ أيضاً في «جزئه»[١].

والوُحَاظِيُّ هذا: هو الذي كان يُفضِّلُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ على مالكٍ في الفِقه، وهو شيخُ البخاريِّ أيضاً، كما سبق بيانُه[٢]، وهي فائدةٌ طريفة.

وذكرَ البَدْرُ الزَّرْكشيُّ في «البحر المُحيط»[٣]: أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ قال: «إذا كُنّا نَقبَلُ روايةَ أهل العَدْلِ وهم يعتقدون أنّ مَنْ كذبَ فَسَق، فلأَنْ نَقبَلَ روايةَ أهل الأهواءِ وهم يعتقدون أنّ مَنْ كذبَ كَفَرَ أَوْلى». اهـ.

قال ابنُ أبي العوّام[٤]: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ أحمدِ بنِ حمّادٍ يقول: سَمِعتُ

= وعلى كُلٍّ، ففيه ضعفاء آخرون كما قال المُؤلِّف، منهم عبد السلام بن محمَّد، وهو الحضرميُّ الحمصيّ، المُترجَم في «لسان الميزان» ٥: ١٧٨ (٤٧٧٠)، وشيخُه بقيَّةُ بن الوليد، مُختَلَفٌ فيه، وهو كثيرُ التدليس، ولفظُه: «قيل لإسماعيل بن عيّاش»، وصيغتُه صيغةُ انقطاع، لا سيّما من المُدلِّسين. وانظر: «تأنيب الخطيب» ص١٨٦=٣٦٠-٣٦١.

(١) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٤.

(٢) ص٤٠ و٥٢.

(٣) ٤: ٢٧٠.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٢.

ووراه الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص٦٦ من طريقَيْن آخَرَيْن عن محمَّد بن شجاع، به.

=

مُحمَّدَ بنَ شجاع يقول: سَمِعتُ مُعلّى بنَ منصورٍ الرازيَّ يقول: «كانَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ إذا خُبِّرَ أنّ قوماً يذكرون أصحابَ أبي حنيفةَ بسُوءٍ تمثّلَ بهذا البيت:

مُحسَّدونَ وشرُّ الناسِ منزلةً   مَنْ عاش في الناسِ يوماً غيرَ محسودِ

وفي «مناقب الكَرْدَريّ»(١) عن ابنِ جَبَلَةَ أنه قال: سَمِعتُ مُحمَّداً يقول: «لا يحلُّ لأحدٍ أن يرويَ عن كُتُبِنا إلا ما سَمِعَ أو عَلِمَ مِثْلَ عِلمِنا». اهـ. وذلك أنّ أصحابَ أبي حنيفةَ كانت عادتُهم أنْ يجريَ الحِجَاجُ بينهم في المسألةِ يومَيْنِ أو ثلاثةَ أيام، ثم يُدوِّنون المسألةَ مِن غير ذِكرِ الحُجّةِ في الغالب؛ اكتِفاءً بما طالَ الأخذُ والرَّدُّ بشأنِهِ بذِكرِ الحُجَج قبلَ التدوين، فإذا سَمِعَ أحدُ المُتفقِّهة منهم يُدْلُونَ بالحُجّةِ يَسكُنْ إليها قلبُه، وكذا إذا عَلِمَ مِثلَ عِلمِهم، وإلا يكونُ أمرُه تقليداً أعمى.

وروى ابنُ أبي العوّام(٢) عن الطحاويّ، عن إبراهيمَ بنِ أبي داودَ أنه قال: سَمِعتُ يحيى بنَ صالح الوُحَاظيَّ يقول: «حَجَجْتُ معَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، فلما كُنّا بمِنىً رأيتُ خالدَ بنَ عبدِ الله (وهو أبو الهيثم الواسِطيّ)(٣)، فصِرْتُ إلى مجلِسِه، فازدَحَمَ عليه أصحابُ الحديثِ حتّى آذَوْه. فقال: عسى لو سُئِلَ هؤلاء عن مسألةٍ

= ورواه ابنُ أبي العوام ص٣٥٢ من طريق محمد بن سماعة، والصَّيْمَريُّ ص٦٥ من طريق أبي عُبَيد، والخطيب في «تاريخه» ١٥ : ٥٠٣ من طريق أبي عبد الله الزعفرانيّ، كلُّهم عن محمَّد بن الحسن، بنَحْوِه، وذكر البيت.

(١) ص٤٢٥.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥١-٣٥٢.

(٣) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله تعالى. وخالد الواسطيّ هذا: أحد الأئمة الحفّاظ الثقات الأثبات، توفي سنة ١٧٩، وقيل: ١٨٢.

وقد روى عنه محمَّدُ بنُ الحسن في موضع واحد من «الموطأ» (٢١٤)، وفي مواضع كثيرة من «الحجّة على أهل المدينة»، وفات المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى ذكرُه في شيوخه، فاستدركتُه ص٢٦ تعليقاً.

مِنَ الفِقهِ ما عرفوا الجواب فيها. فقُلت: أصلَحَكَ الله، سَلْهُم، فعسى أنْ يكونَ فيهم مَنْ ليس كذلك.

فسأل عن مسألة، فأجبتُه أنا فيها، فاستَحسَنَ جوابي، وقال لي: ممَّنْ تَعلَّمْتَ هذا؟ فقلت: مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن، وهو حاجٌّ معك. قال: فقال لي: إذا فَرَغْنا فامضِ بي إلى مَضـرِبه حتّى أُسلِّمَ عليه. فلما فَرَغْنا مضيتُ معَه إلى مُحمَّدِ بنِ الحسن، فلما رآه قام إليه وأعظمَه». اهـ.

وروى أيضاً[(١)] عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، أنه سَمِعَ الطبريَّ[(٢)] يقول: قال لي حُمَيدٌ أبو العبّاس: «كانتِ الحَلْقةُ في المسجدِ يوم الجمعةِ ببغدادَ لبشـرِ بنِ الوليد[(٣)]، فلم يَزَلْ كذلك ونحنُ نُجالِسُه فيها حتّى قَدِمَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ علينا (مِنَ الرَّقّة)، فأتيناه، فكُنّا نَتعلَّمُ منه مسائلَه هذه، ثم نأتي بشـرَ بنَ الوليدِ فنسألُه عنها، فنُؤذيه بذلك، فلما كَثُـرَ ذلك عليه ترك لنا الحلْقةَ وقام عنها».

قال الطحاويّ: فسَمِعتُ ابنَ أبي عِمْرانَ يقول: سَمِعتُ أبا عبد الله مُحمَّدَ بنَ الحسنِ بنِ أبي مالكٍ يقول: «رأيتُ بشـرَ بنَ الوليدِ يوماً عند أبي، وقد ذُكِرَ مُحمَّدُ بنُ الحسن، فنالَ منه، فقال له أبي: لا تفعلْ يا أبا الوليد، ثم قال له: هذا مُحمَّدٌ قد صار له في يَدِ الناسِ ما صار مِن هذه الكُتُبِ التي فيها مسائلُه التي وَلّدَها وعَمِلَها، فنحنُ نرضى منك أنْ تَتولّى لنا وَضْعَ سؤالِ مسألة، وقد أعفاك اللهُ عَزّ وجَلّ عن جوابها».

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٧. وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٩.

(٢) هو محمَّد بن عبد الرحمن بن بكر، وانظر ما تقدَّم ص١٠٩ تعليقاً.

(٣) الإمام الفقيه القاضي، أحد أصحاب أبي يوسف المُقدَّمين عنده، وكان مُتحامِلاً على محمَّد بن الحسن مُنحَرِفاً عنه، توفي سنة ٢٣٨. «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٦٧٣-٦٧٤، و«الجواهر المضية» ١: ٤٥٢ (٣٧٣).

فقال الطحاويّ: فسَمِعتُ ابنَ أبي عِمْرانَ يُحدِّثُ عنه(١) أو عن ابنِ الثَّلْجيِّ(٢) قال: «كانوا إذا قرؤوا على الحسنِ بنِ أبي مالكٍ مسائلَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ هذه، قال: لم يكنْ أبو يوسُفَ يُدقِّقُ هذا التدقيقَ الشديد». اهـ.

وبشرُ بنُ الوليدِ هذا: هو راويةُ أبي يوسف، ومنه سَمِعَ أبو يَعْلى المَوصِليُّ كُتُبَ أبي يوسف، حتّى إنّ الذهبيَّ يذكرُ في «طبقات الحفّاظ»(٣) ما معناه: لولا طولُ أمَدِ سماع أبي يَعْلى هذا لِكُتُبِ أبي يوسُفَ من بشرِ بنِ الوليدِ لَعَلا سَنَدُه وأدرك فلاناً وفلاناً. اهـ. وهذا يدلُّ على أنّ كُتُبَ أبي يوسُفَ من الكثرةِ بحيثُ إنّ إتمامَ سماعِها يحولُ دونَ عُلُوِّ السَّنَد، معَ سرعةِ المُحدِّثين في العَرْضِ والسماع، حتّى إنّ منهم مَنْ يسمعُ «جامعَ البخاريّ» في ثلاثةِ أيام. وهذا يُؤيِّدُ ما يُقال: إنّ «كتابَ الأمالي» لأبي يوسُفَ وحدَه في ثلاثِ مئةِ جزء، وإلا لَـمَا أخّرَه سماعُ كتبه عن عُلُوِّ السَّنَد، واللهُ أعلم.

والحسنُ بنُ أبي مالك: مِن أنبهِ أصحابِ أبي يوسُفَ وأفقَهِهم، رحمهم الله.

وروى ابنُ أبي العوّام(٤) عن الطحاويِّ أيضاً، عن سليمانَ بنِ شُعَيبٍ الكَيْسانيّ، عن أبيه قال: «أملى علينا مُحمَّدُ بنُ الحسنِ وقال: إذا اختلفَ الناسُ في مسألة؛ فحَرَّمَ فقيهٌ وأحَلّ آخرُ، وكلاهما يَسَعُه أن يجتهدَ رأيَـه؛ فالصوابُ عندَ الله

---

(١) أي: عن محمَّد بن الحسن بن أبي مالك.

(٢) هو محمَّد بن شجاع.

(٣) ٢: ٧٠٨، ولفظُه: «قال أبو عليّ الحافظ (شيخُ الحاكم النيسابوريّ، ولد سنة ٢٧٧، وتوفي سنة ٣٤٩): لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمانَ بنَ حرب وأبا الوليد الطيالسيّ». ومثلُه في «سير أعلام النبلاء» ١٤: ١٧٩.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٨-٣٥٩، وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٤.

عَزّ وجَلّ واحد؛ حلالٌ أو حرام، ولا يكونُ عنده حلالٌ وحرامٌ وهو شيءٌ واحد، ولكنّ الصوابَ عنده عَزّ وجَلّ واحد، وقد كلّفَ مَنْ وَسِعَه اجتهادُ الرأي أنْ يجتهدَ رأيَه حتى يُصيبَ الحقَّ الذي عنده في رأيه، فإنْ أصابَ الحقَّ الذي هو عند الله عَزّ وجَلّ في رأيه واجتهادِهِ وَسِعَه ذلك، وكان قد أصابَ ما كُلِّفَ به وأدّاه. وإن كان قد أصاب ما كُلِّفَ به من اجتهادِهِ في رأيه، ولم يُصِبِ الحقَّ عند الله عَزّ وجَلّ بعَيْنِهِ فقد أدّى ما كُلِّفَ به، وكان مأجوراً.

فأما أنْ يقولَ قائل: قد أحَلّ فقيهٌ وحَرّمَ فقيهٌ في فَرْج واحد، وكلاهما صوابٌ عند الله عَزّ وجَلّ؛ فهذا ما لا ينبغي أن يُتكلَّمَ به، ولكنّ الصوابَ عند الله عَزّ وجَلّ واحد، وقد أدّى القومُ ما كُلِّفوا به حين اجتهدوا وقالوا باجتهادهم، ووَسِعَهم الذي فَعَلوا، وإنْ كان أحدُهما قد أخطأ الذي كان ينبغي أنْ يقولَ به، إلا أنه قد اجتَهَد، فقد أدّى ما كُلِّفَ به وإنْ كان أخطأ، لأنّ الصوابَ عند الله عَزّ وجَلّ في الأشياءِ كُلِّها واحد.

وهذا كُلُّه قولُ أبي حنيفةَ وأبي يوسُفَ وقولُنا». اهـ.

وهذا يدلُّ على أنّ أبا حنيفةَ وأصحابَه لم يكونوا مِنَ المُصوِّبة[١]، وأخطأ مَنْ حكى عنهم ما يُوهِمُ ذلك.

وروي أيضاً[٢] عن الطحاويِّ قال: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ عليٍّ (بنِ مَعبَدِ) بنِ شدّادٍ العَبْديَّ يقول: سَمِعتُ أبي يقول: «قَدِمْتُ الرَّقّةَ ومُحمَّدُ بنُ الحسنِ قاضٍ عليها، فأتيتُ بابَه، فاستأذنتُ عليه، فحُجِبتُ عنه، فانصرفتُ وأقمتُ بالرَّقّةِ مُدّةً لا آتيه، فبينا أنا في يوم مِنَ الأيام في بعضِ طرقاتِها، إذ أقبَلَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ على دابّتِهِ

---

(١) الذين يقولون: إنّ كلَّ مجتهد مُصيب.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٣-٣٦٤. وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبيْه» ص٩٠.

بهيئة القضاء، فلما رآني أقبَلَ عليَّ واستَبْطأني، ووَكّلَ بي مَنْ يصيرُ بي إلى منزله.

فلما جلسَ في منزله أُدخِلتُ عليه، فقال لي: ما الذي خَلّفَك عنّي مُذْ قَدِمْت؟ فقد بلغَني أنك هاهنا. فقُلتُ له: أتيتُ منزلَك فحُجِبتُ عنك، وإنما أتيتُك كما كنتُ آتيكَ وأنتَ غيرُ قاض. فساءه ذلك وغمَّه، فقال لي: أيُّ حُجّابي حَجَبَك؟ فظننتُ أنه يُريدُ عقوبتَه فلم أُخبِرْه به. فقال لي: إذا لم تَفعَلْ فإني أُنحِّيهم كُلَّهم. فقُلتُ له: إذن تَظلِمُ مَنْ لم يَحجُبْني. قال: فدعاهم جميعاً وقال لهم: لا يَدَ لكم على أبي مُحمَّدٍ في حَجْبه عنّي.

ثم التَفَتَ إليَّ فقال: إذا جئتَ إلينا فلا يكونُ بيني وبينك إلا السِّتْرُ الذي يَستُرُ الناسَ عنّي، فتَنَحنَحْ حينَئذٍ وسَلِّم، فإنْ كنتُ أنا على حالةٍ يَتَهيأُ لك الدخولُ فيها أذِنتُ لك بنفسي، وإنْ كنتُ على غير ذلك أمسكتُ فانصَرَفْتَ.

فكنتُ آتيه بعدَ ذلك، والناسُ على بابه، فأتخطّاهُم وأتخطّى حُجّابَه حتّى أصِلَ إلى سَتْره، فأتَنَحنَحُ وأُسلِّم، فيقولُ لي: ادخُلْ يا أبا مُحمَّد، فأدخُلُ، أو يُمسِكُ فأنصَرِفُ». اهـ.

وروى أيضاً[(١)] عن الطحاويّ، عن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى أنه قال: قال الشافعيّ: «كانَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ إذا قعدَ للمُناظرةِ في الفِقهِ أقعَدَ معَه حَكَماً بينَه وبينَ مَنْ يُناظِرُه، فيقولُ لهذا: زِدْتَ، ولهذا: نَقَصْتَ. قال الطحاويّ: قال لنا أبو العبّاسِ الأُبُلِّيّ: كان ذلك الرجلُ عيسى بنَ هارون[(٢)]». اهـ. وهذا أعدَلُ طريقةٍ في المُناظرة.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٦، وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٦، و«تاريخ الإسلام» ١٢: ٣٦١.

(٢) كذا في الأصل، وفي «فضائل أبي حنيفة»: «أبو موسى عيسى بن مردان»، وفي «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه»: «عيسى بن مروان»، ولم أعرفه.

قال الصَّيْمَرِيّ[1]: أخبرنا عبدُ الله بنُ مُحمَّدٍ الشاهدُ[2] قال: حدَّثنا القاضي مُكرَم قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ المُغلِّسِ[3] قال: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ سَمَاعةَ يقول: «كان عيسى بنُ أبان يُصلِّي معَنا، وكنتُ أدعوه أنْ يأتيَ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ فيقول: هؤلاء قومٌ يُخالِفون الحديث. وكان عيسى حَسَنَ الحِفظِ للحديث.

فصَلّى معَنا يوماً الصُّبْح، وكانَ يومَ مجلسِ مُحمَّد، فلم أُفارِقْه حتّى جلسَ في المجلس. فلما فَرَغَ مُحمَّدٌ أدنيتُه إليه، وقلتُ له: هذا ابنُ أخيك أبانِ بنِ صَدَقَةَ الكاتب، ومعَه ذكاءٌ ومعرفةٌ بالحديث، وأنا أدعوه إليك فيأبى ويقول: أنتم تُخالِفونَ الحديث.

فأقبَلَ عليه وقال: يا بُنَيّ، ما الذي رأيتَنا نُخالِفُه من الحديث؟ لا تَشهَدْ علينا حتّى تَسمَعَ مِنّا.

فسأله يومَئذٍ عن خمسةٍ وعشرينَ باباً من الحديث، فجعلَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ يُجيبُه عنها ويُخبِرُ بما فيه من المنسوخ، ويأتي بالشواهدِ والدلائل.

فالتَفَتَ إليَّ بعدَما خَرَجْنا، وقال: كان بيني وبين النُّورِ سَترٌ فارتفعَ عنّي، ما ظننتُ أنّ في مُلكِ الله مِثلَ هذا الرجل يظهرُ للناس. ولَزِمَ مُحمَّدَ بنَ الحسن لزوماً شديداً حتّى تَفقَّه». اهـ.

وعيسى بنُ أبانٍ هذا: جبلٌ من جبالِ العِلم، وهو راوي كتاب «الحُجَج على أهل المدينة» عن مُحمَّدِ بنِ الحسن، ومُؤلِّفُ كتاب «الحُجَج الصغير» في الرَّدِّ

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٢، وعنه رواه الخطيب في «تاريخه» ١٢: ٤٨٠.

(٢) أبو القاسم المعروف بابن الثلاّج (٣٠٧-٣٨٧)، تكلَّم فيه غيرُ واحدٍ ورَمَوْهُ بوضع الحديث وتركيب الأسانيد. «تاريخ بغداد» ١١: ٣٦٣، و«لسان الميزان» ٤: ٥٨٢-٥٨٣ (٤٤٣٤).

(٣) هو ابنُ الصَّلْت، وهو مُتَّهم، كما سلف ص١٢٦ تعليقاً.

على ما ادَّعاه عيسى بنُ هارونَ الهاشميُّ رفيقُ المأمونِ في عَهْدِ طَلَبِهِ للحديثِ من مُخالَفةِ أبي حنيفةَ لأحاديثَ صحيحةٍ دوَّنها الهاشميُّ في كتاب، حتّى طلبَ المأمونُ إلى العُلَماءِ أنْ يُبْدوا ما عندهم بشأنِ كتابِ الهاشميِّ هذا، ولم يُعجِبْه ما كتبَه إسماعيلُ بنُ حمّاد[١]، ولا ما سطرَه بشرٌ[٢]، ولا ما جمعَه يحيى بنُ أكثم[٣]، وإنما أعجَبَه غايةَ الإعجاب كتابُ عيسى بنِ أبانٍ هذا، واعتبره قاضياً على كتابِ الهاشميّ. والقضيّةُ معروفةٌ في كتابِ ابنِ أبي العوّام وكتابِ الصَّيْمَريّ[٤].

ولعيسى بنِ أبانٍ هذا أيضاً كتابُ «الحُجَج الكبير» في الرَّدِّ على قديم الشافعيّ، وهو سَبَبُ انصِرافِهِ من العراقِ في رحلتِهِ الأخيرة، من غيرِ أنْ يَمكُثَ بها إلا أشهُراً يسيرة، حيثُ لم يجدْ مُتَّسَعاً لِنَشْرِ قديمِهِ بالعراقِ بعدَ كتابِ عيسى بنِ أبان.

ولعيسى بنِ أبانٍ أيضاً كتابٌ في الرَّدِّ على المَرِيسيِّ والشافعيِّ في شروطِ قَبولِ الأخبار.

وتحتوي كتبُه على نُتَفٍ في الأُصولِ ينقلُها من مُحمَّدِ بنِ الحسن، وأبو بكر الرازيُّ كثيرُ النقلِ مِن كُتُبه في «أصوله».

والحاصل: أنّ عيسى بنَ أبانٍ هذا يُعَدُّ جبلاً من جبالِ الحِجَاج في الفِقه.

* * *

---

(١) ابن أبي حنيفة، ولّاه المأمون قضاء البصرة ثم الجانب الشرقيِّ من بغداد، وتوفي سنة ٢١٢.

(٢) ابن الوليد، صاحبُ أبي يوسف وراويتُه، ولّاه المأمونُ القضاء بعَسْكَر المَهْديِّ سنة ٢٠٨، ثم بمدينة المنصور إلى سنة ٢١٣، وتوفي سنة ٢٣٨.

(٣) تفقَّه على محمَّد بن الحسن، وولّاه المأمون قضاء القضاة، وتوفي سنة ٢٤٢.

(٤) انظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٧٠-٣٧١، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٤٧-١٤٩.

بعضُ أقوالٍ منقولةٍ عن أحمَدَ بنِ حَنبَل بشأنِ كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن

قال الخطيب(١): حدَّثني الخلّالُ قال: أخبرنا عليُّ بنُ عَمْرو: أنّ عليَّ بنَ مُحمَّدٍ النَّخَعيَّ حدَّثهم قال: أخبرنا أبو بكرٍ القراطيسيّ(٢) قال: أخبرنا إبراهيمُ الحَرْبيُّ قال: سألتُ أحمدَ بنَ حَنبَلٍ وقُلتُ: هذه المسائلُ الدقائقُ مِن أينَ لك؟ قال: مِن كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن». اهـ.

ونقلَ الشيخُ عبدُ الحيِّ اللَّكنويُّ في مُقدِّمة تعليقِهِ على «موطأ الإمام مُحمَّد»(٣) عن «أنساب»(٤) ابنِ السَّمْعانيّ عن أحمَدَ بنِ حَنبَلٍ أنه قال: «إذا كان في المسألةِ قولُ

(١) في «تاريخه» ٢: ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) محمد بن بشر بن موسى، المتوفى بعد سنة ٣٢٠.

ووَهَّمَ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٢: ١٥٠ الخطيبَ في تفريقه بين أبي بكر محمَّد ابن بشر بن موسى بن مروان القراطيسيّ حيثُ ترجم له في «تاريخه» ٢: ٤٤٢، وأبي بكر محمَّد بن بشر بن مروان القراطيسيّ حيثُ أفرد له ترجمةً بعده ٢: ٤٤٣. قلت: ويُستَغرَبُ من الحافظ الذهبيّ كيف مشى على هذا التفريق، فترجم للأول في «تاريخ الإسلام» ٢٤: ٣١٣ في طبقة مَنْ توفي بين سنتَي ٢٨١ و٢٩٠، وللثاني فيه ٢١: ٢٥٤ في طبقة مَنْ توفي بين سنتَي ٣٢١ و٣٣٠.

(٣) «التعليق المُمجَّد» ١: ١١٥.

(٤) ٧: ٤٣٥ من طبعة أمين دمج بتحقيق شيخنا العلامة المُحقِّق الأستاذ محمَّد عوّامة، وتحرَّفت لفظة «أبصر» في بعض الطبعات إلى «أنصر» في المواضع الثلاثة.

ثلاثةٍ لم يُسمَعْ مُخالِفُهم. فقيلَ له: مَنْ هم؟ قال: أبو حنيفةَ وأبو يوسُفَ ومُحمَّدُ بنُ الحسن، فأبو حنيفةَ أبصَرُهم بالقياس، وأبو يوسُفَ أبصَرُ الناسِ بالآثار، ومُحمَّدٌ أبصَرُ الناسِ بالعربيّة». اهـ.

وفي كتاب «محنةِ أحمَدَ بنِ حَنبَل»[١] عن موسى بنِ حِزام الترمذيّ[٢] أنه قال: «كنتُ أختَلِفُ إلى أبي سُلَيمانَ الجُوزْجانيِّ في كُتُب مُحمَّدِ بنِ الحسن، فاستَقبَلَني أحمدُ بنُ حنبلٍ عند الجسر، فقالَ لي: إلى أين؟ فقلت: إلى أبي سُليمان، فقال لي أحمد: العَجَبُ منكم! تركتُم إلى النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم ثلاثة، وأقبلتُم إلى ثلاثةٍ إلى أبي حنيفة. فقلت: كيف ذلك يا أبا عبدِ الله؟ فقال: يزيدُ بنُ هارونَ بواسِطٍ يقول: «حدَّثنا حُمَيدٌ عن أنسٍ قال: قال رسولُ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم»، وهذا يقول: «حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ الحسن، عن يعقوب، عن أبي حنيفة». قال موسى بنُ حِزام: فوقعَ قولُه في قلبي، فاكتَرَيْتُ زَوْرَقاً من ساعتِه، فانحَدَرتُ إلى واسِط، فسَمِعتُ من يزيدَ بنِ هارون». اهـ. يعني: ما تيسَّرَ من الحديثِ مُعرِضاً عن التفقُّه.

وقال عاصمُ بنُ عِصام الثقفيّ: «كنتُ عند أبي سُلَيمانَ الجُوزْجانيّ، فأتاه كتابُ أحمدَ بنِ حَنبَل: إنك إنْ تركتَ روايةَ كُتُبِ مُحمَّدٍ جئنا إليك لنسمعَ منك الحديث. فكتبَ إليه على ظهرِ رُقعتِه: ما مصيرُكَ إلينا يرفعُنا، ولا قعودُك عنا يَضَعُنا، وليتَ عندي من هذه الكُتُبِ أوقاراً حتّى أرويَها حِسْبَةً»، كما رواه الكَرْدَريّ[٣].

---

(١) لم أجده في «ذِكْر محنة الإمام أحمد» جَمْع حنبل بن إسحاق، ولا في «محنة الإمام أحمد» لعبد الغنيّ المقدسيّ، فليُنظَر.

وذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١١: ٢٣١ عن عبد الله بن أحمد قال: كتبَ إليَّ الفتحُ بنُ شَخْرَف (أبو نصر الكَشّيُّ الزاهدُ المتوفى سنة ٢٧٣): أنه سمع موسى بنَ حِزام...، فذكره.

(٢) أبو عِمْران، ثقة فقيه عابد، توفي بعد سنة ٢٥٠. «تقريب التهذيب» (٦٩٥٦).

(٣) في «مناقب الإمام أبي حنيفة» ص٤٢٥.

وذكره بنحوه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ١: ٤٠٢.

وجرى مِن أحمَدَ مِثلُ ذلك نَحْوَ يحيى بنِ صالح الوُحَاظيّ، فتلقّى منه ما هو مِن قَبيلِ هذا الجواب، حتّى إنه سَمِعَ ما هو أقسى من هذا[١] من بعض أصحابه، حينَما بَدَرَ من أحمدَ ما هو مِن قبيل النَّيْل من أبي حنيفة.

فيا ترى، ما هو الداعي له إلى هذا الاضطراب؟ تراه يُثني على كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن وعِلمِه مرّةً، وتراه يَسْعى مرّةً أُخرى في صَـرْفِ المُستَمِعينَ إلى كُتُبه من سماعها؛ بأنْ يقول: هناك عُلُوُّ السَّنَد، وهو يعلمُ أنّ السماعَ بعُلُوٍّ بدون تفقُّهٍ قليلُ الجدوى، وفي طَوْرٍ آخرَ يسعى عند القائمين برواية كُتُبِهِ ليصـرفَهم أنفُسَهم عن روايتها بوَعْدِ التردُّدِ إليهم ـ إذا عَدَلوا عن رواية كتبه ـ لأَخْذِ العِلم عنهم. ومتى رأى الناسُ تلميذاً يُمْلي على الأُستاذِ ما يشاءُ في تخيُّر العلوم؟! يقولُ تلميذٌ لعالِـم: إني آتيك لأَخْذِ العِلم منك إذا تركتَ تعليمَ العِلم الفُلانيّ! وهذا طريفٌ جدّاً. ثم تَبدُرُ منه بادرة، فتُقابَلُ بقَسْوةٍ بالغة. كُلُّ ذلك ممّا يَصعُبُ تعليلُه.

والحقُّ أنّ أحمدَ بنَ حنبلٍ تفقَّه في مَبدَإِ أمرِه عندَ أبي يوسُفَ ثلاثَ سنين، وسَمِعَ منه الحديث، وكتبَ عنه ثلاثةَ قماطِرَ[٢] من العِلم، كما ذكرَه الحافظُ ابنُ سَيِّدِ الناس في «شـرح السِّيرة»[٣] وغيرُه، واستفادَ مِن كُتُبِ مُحمَّدٍ أيضاً كما هنا، ثم زَهِدَ في الرأي مُطلَقاً، أعني: الفِقهَ المُستَنبَط، وكلامُه في رأي مالكٍ والثوريِّ والشافعيِّ

---

(١) ونصُّه: «إنّ قَوْلةً من قول أبي حنيفة أنفعُ من ملء الأرض مثلِك»، كما في «مناقب أحمد» لابن الجوزي. (ز).

قلت: في المطبوع من «مناقب أحمد» ص٣٠٤: «كان بولُ أبي حنيفة أكثر (كذا؟) من ملء الأرض مثلك»! وأشار مُحقِّقُه في الحاشية إلى وجود نسخة فيها «قول». قلت: وهو الذي يَتَعيَّنُ إثباتُه، ومقامُ الإمام أحمد أجلُّ من أن تُذكَرَ فيه الكلمة الأولى.

(٢) جمع قِمَطْر، وهو ما تُصانُ فيه الكُتُب. «القاموس» (قمطر).

(٣) «عيون الأثر» ١: ٢٤.

وأبي عُبَيدٍ وأبي ثَوْرٍ وفُتْياهُم معروفٌ في «مناقب أحمد»[١] لابن الجوزيِّ وغيره، وقد أشـرْنا إلى بعضِها فيما عَلَّقْناه على «الانتقاء»[٢] لابنِ عبدِ البر.

بل إنه لـمّا سَمِعَ أنّ أبا يعقوبَ إسحاقَ بنَ منصورٍ الكَوْسَجَ[٣] يروي عن أحمدَ نفسِهِ مسائلَ في الفِقهِ والرأي بخراسان استاءَ من ذلك جِدّاً، وأشهَدَ على نفسِهِ أنه رجعَ عن تلك المسائل[٤]، كما ذكرَ ذلك غيرُ واحدٍ من أهل العِلم[٥]، معَ أنّ كتابَ إسحاقَ بنِ منصورٍ في مسائل أحمَدَ وابنِ راهويه حقيقٌ بأنْ يُعَدَّ أوثَقَ الكُتُبِ في مسائلهما، وعليه يُعوِّلُ الترمذيُّ في ذِكرِ آراءِ أحمَدَ وابنِ راهويه في «الجامع»[٦]، وكتابُ إسحاقَ بنِ منصورٍ هذا من محفوظاتِ الظاهريّةِ بدمشق[٧].

ولم يكنِ هذا التراجعُ مِن أحمَدَ لبُطلانِ تلك الفتاوى، بل مِن تورُّعِهِ من أنْ يكونَ قُدْوةً في الفُتْيا؛ حَذَراً مِن تَبِعةِ الخطأِ فيها.

---

(١) ص٢٦٣-٢٦٤.

(٢) ص٧٦=١٢٩، لكنْ قال المُؤلِّفُ هناك بعد أنْ ساقَ كلماتٍ تُروى عن الإمام أحمد في كتب الأئمة المذكورين: إنها «أخبارٌ تالفةٌ اختلَقَها الحشَويّةُ على لسانه؛ لِصَـرْفِ وجوه الأُمة عن أئمّة الفقه، بل الثابتُ عن أحمدَ إجلالُ هؤلاء الأئمّة».
قلت: وترجيحُ أحدهما يحتاجُ إلى دراسة استقرائية لجميع ما يُروى عن الإمام أحمد في هذا الباب، والله أعلم.

(٣) المتوفى سنة ٢٥١.

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» ٧: ٣٨٥، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ٤٣، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر ٨: ٢٨٥، وغيرها.

(٥) وعقد ابنُ الجوزي في «مناقب أحمد» ص٢٦٥ باباً بعنوان «في ذِكرِ نهيه أن يُكتَبَ كلامُه أو يُروى، وكراهتِهِ لذلك».

(٦) كما صـرَّح بذلك الترمذيُّ نفسُه في «العِلَل» ٥: ٧٣٧ آخرَ «الجامع»، أو ١: ٣١ من «شـرحه» لابن رجب.

(٧) ثم طُبع كاملًا سنة ١٤٢٥ بالرياض.

بل قطعَ التحديثَ قبلَ وفاتِهِ بنَحْوِ ثلاثَ عشـرةَ سنةً، كما ذكرَه أبو طالبٍ المكِّيُّ[١] وغيرُه[٢]، فلو كان يَتَحمَّلُ تَبِعةَ روايةِ ما عندَه من الأحاديثِ لَـمَا ساغَ له قطعُ التحديثِ وكَتْمُ العِلم. وليس بقليلٍ بين أهل الرِّوايةِ مَنْ غَسَلَ كُتُبَه التي أفنى عُمُرَه في سبيلِ جَمْعِها وروايتها؛ خوفاً مِن تَبِعةِ الرواية.

وأنت تعلمُ أنّ جَمْعَ القرآنِ في عَهْدِ أبي بكرٍ رضِيَ اللهُ عنه كان مقروناً بكثيرٍ مِنَ التروِّي، حتّى طال الأخذُ والرَّدُّ في ذلك بين الشيخَيْن، إلى أنِ اقتَنعَ أبو بكرٍ رضِيَ اللهُ عنه بضـرورةِ الجمع، معَ ظهورِ الحاجةِ إليه. وكذلك لـمّا أرادَ عثمانُ رضِيَ اللهُ عنه تكثيرَ نُسَخِ القرآن وإرسالَها إلى أمصارِ المسلمين.

وكان كثيرٌ مِنَ الرُّواةِ في الصَّدْرِ الأوّلِ لا يَرَونَ باديءَ بَدْءٍ كتابةَ الحديثِ ولا تدوينَه، وكذلك التفسيرُ والفِقه، إلى غيرِ ذلك من العلوم.

وهذا التحرُّجُ كلَّما كان أقدَمَ عَهْداً كان أقربَ إلى العُذر، لكنْ يُستَغرَبُ حدوثُه في المئةِ الثالثة، بعدَ أنْ مَضَتِ الأُمّةُ على تدوينِ العلوم كلِّها، وأقرَّ الجمهورُ بالحاجة إلى ذلك.

ومَنْ تَصوَّرَ ماذا كان يَحدُثُ لو لم يُجمَع القرآنُ بينَ الدَّفَّـتَيْن، ولم تُرسَلْ نُسَخُه المنسوخةُ تحتَ إشـرافِ الصحابةِ إلى أمصار المسلمين، بوَضْعِها تحتَ عنايةِ قُرّاءٍ معروفين، ولم يُدوَّنِ الحديثُ وعلومُه، ولم تُؤسَّسْ قواعدُ الأصول، ولم تُؤَلَّفْ كتبُ الفِقهِ وسائرِ العلوم مِن شَـرْعيّةٍ وأدبيّةٍ وغيرِها، ولاحَظَ ذلك حَقَّ المُلاحَظة؛ لا يَترَدَّدُ لحظةً في سَدادِ ما مَضَتْ عليه الأُمّة.

---

(١) الواعظ الزاهد العارف محمَّد بن علي الحارثيّ، صاحب «قوت القلوب»، توفي سنة ٣٨٦.

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ١٢، و«مناقب أحمد» لابن الجوزي ص٤٧١، و«سير أعلام النبلاء» ١١: ٢٦٥-٢٦٦.

والإمامُ أحمدُ بنُ حَنبَل، أُسْوةَ غيره من العُلماء، له أنْ يرى ما يشاءُ في الرأيِ والروايةِ والفِقهِ والحديثِ تحتَ مَسْؤوليّته، وله أنْ لا يرضى أنْ يكونَ قُدْوةً في هذا أو ذاك، لكنْ ليس للناسِ أنْ يَتَّخِذُوه قُدْوةً فيما لا يرضى أنْ يكونَ هو قُدْوةً فيه على خِلافِ رغبته، وقد قام سائرُ الأئمّةِ قبلَه وبعدَه بما رأوه واجباً عليهم، ونحنُ على آثارهم مُهْتَدون.

وصَفْوةُ القول: أنّ الإمامَ أحمدَ بنَ حنبلٍ كانَ في مَبدَإِ أمرِه يكتبُ الحديثَ والفِقه، ويُحسِنُ القولَ في أبي حنيفةَ وأصحابه، ثمّ اضطربت أقوالُه في أيام المِحْنة، وكان آخِرُ أمرِه إحسانَ القولِ في أبي حنيفة، كما ذكرَه أبو الوَرْدِ[1] من أئمّةِ الحنابلةِ في كتابه في أصول الدين، على ما نقلَه العلّامةُ سليمانُ بنُ عبدِ القويِّ الطُّوفيُّ الحنبليُّ في «شرح مختصر الروضة»[2] في أصولهم، وهو من محفوظاتِ الظاهريّةِ بدمشق، وهو من جُمْلةِ ما مَسَخَه ابنُ بَدْران[3]، قَيَّضَ اللهُ مَنْ يُصلِحُ من شأنه.

---

(١) لم أعرفه، فليُنظَر.

(٢) ٣: ٢٩٠.

(٣) هو الفقيه المُؤرِّخ الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدمشقيّ الحنبليّ، كان سلفيَّ العقيدة، وفيه نَزْعة فلسفيّة، ولي إفتاء الحنابلة بدمشق، وله مُصنَّفات، منها: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» و«منادمة الأطلال ومسامرة الخيال» و«نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر»، توفي سنة ١٣٤٦. «الأعلام» للزركلي ٤: ٣٧.

وقولُ المُؤلِّف: إنّ هذا الكتابَ «من جملة ما مسخه ابنُ بدران» يُريدُ به: أنّ ابنَ بدران صحَّحَ بقَلَمِهِ على الأصل الخطيّ وعلَّق عليه ـ كما أشار إليه محقِّق الكتاب في مُقدِّمته ص٤٥ ـ وكان ينبغي أن ينسخَ لنفسِهِ نُسْخةً عنه، ويُصحِّحَ عليها ويُعلِّق بما يشاء، محافظةً على الأصول التراثية، لا سيَّما أنّ الأصلَ الخطيَّ الذي صحَّح عليه ابنُ بدران وعلَّق منسوخٌ سنة ٨٧٠، وفيه اسمُ ناسخه، والتصحيحات مستفادة من أصل آخر منسوخ في القرن العاشر تقديراً، وليس فيه اسمُ الناسخ، فالأولُ أقدَمُ وأنفَس، ولا ينبغي العَبَثُ به.

وأما ما يُعزى إلى بعضِ أصحابِ أحمدَ من الكلام في أبي حنيفةَ وأصحابه؛ فليس ممّا يَضَعُ مِن شأنِ هؤلاءِ الأئمّةِ الفقهاء، فدونك «كتابَ السُّنّة» لعبدِ الله ابنِ أحمد، و«طبقاتِ» أبي الحسين ابن أبي يَعْلى، و«جامعَ» حَرْبِ بنِ إسماعيل، و«نَقْضَ» عثمانَ بنِ سعيد، فتَسْتَبينَ منها مُعتَقَدَ الطاعِنين، فتعرفَ قيمةَ طعونهم، هل هي مما يَلحَقُ بهؤلاءِ الأئمّةِ الفقهاءِ فيَضَعُ من عظيم مقدارهم، أم هي مما يُسَفِّهُ أحلامَ المُتقوِّلين فيُرديهم؟

* * *

قولُ مُحمَّدِ بنِ الحسن في المسائل التي كان النِّزاعُ قائماً فيها في عَهْدِه ممّا يَتَعلّقُ بالاعتقاد

قال الحافظُ أبو القاسم هِبةُ الله بنُ الحسن اللّالَكائيُّ في «شـرح السُّنّة»[١]: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ الحسينِ البُخاريُّ المعروفُ بالزاهِدِ بالرَّيِّ قال: سَمِعتُ أبا مُحمَّدٍ سَهْلَ بنَ عثمانَ بنِ سعيدٍ[٢] قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ خالدٍ[٣] قال: سَمِعتُ أبا عبدِ الله ابنَ أبي حفصٍ قال: سَمِعتُ أبا عِصْمةَ سعدَ بنَ معاذٍ الدَّوْرَقيَّ[٤] يقول:

---

(١) المُسمّى «شـرح أصول اعتقاد أهل السُّنة» ٢: ٢٩٩ (٤٧٥).

(٢) لم أقف له على ترجمة مُفرَدة، لكنْ له ذِكرٌ في مواضع من «الإكمال» لابن ماكولا ١: ٣٣، ٤١٣، ٢: ٢٨٩، ٥٧٩، ٧: ٥٨، ٢٥٨، ٣١١، وسمّاه فيها: «أبا محمَّد سهل بن عثمان بن سعيد السُّلَميّ»، وسيأتي ما يُوافقُه ص١٤٦ في إسناد آخر.

(٣) زاد هنا في نسخة خطية من «أصول اعتقاد أهل السنة»: «والخليل بن الخليل»، وفي نسخة أخرى: «ابن الخليل»، فصار الاسم: «أحمد بن خالد بن الخليل»، قال المُحقِّق: «ولعلَّه هو الصحيح».

قلت: هو الصحيح جزماً، وهو بخاريّ، تَرجَمَ له الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ٢٤: ١٤٤، وذكر في شيوخه أبا عبد الله ابن أبي حفصة (كذا)، وأرَّخ وفاتَه سنةَ ٣٢٤.

(٤) المَرْوَزيّ، ترجمَ له الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٩: ١٥٢ وقال: «روى عنه أبو رجاء ومحمَّد بن حَمْدويه»، وأرَّخ وفاته سنة ٢٥٣ بمَرْو. قلت: وهو أحد رواة كتاب «الأصل» لمحمَّد بن الحسن، وله ذِكرٌ في كتب الفقه عند الحنفية، كما في مُقدِّمة تحقيق كتاب =

سَمِعتُ أبا سليمانَ الجُوزْجانيَّ يقول: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يقول: «مَنْ قال: القرآنُ مخلوقٌ فلا تُصَلُّوا خلفَه». اهـ. يعني: ما هو قائمٌ بالله، وأما خطُّ الكاتِبِ وصوتُ التالي والصُّوَرُ الذِّهْنيَّةُ في ذِهنِ الحافِظِ فحُدوثُها محسوسٌ مُشاهَد، فمَنْ حاولَ إنكارَ ذلك وأكفَرَ فيما هو غيرُ قائم بالله فهو مُكابِرٌ للحِسِّ مُعانِدٌ للبديهة، مَهْما كانَ مَقامُه بين الرُّواة.

فيُرْثى لِدينِ مَنْ دوَّن في كتابه سِياقَ ما رُوِيَ في تكفير مَنْ وقفَ في القرآن، يُريد: مَنْ وقفَ عن النُّطْقِ بأنه غيرُ مخلوق؛ بالنظرِ إلى عَدَم ورودِ ذلك في الكتابِ والسُّنَّةِ الصحيحة، وسياقَ ما رُوِيَ في تكفيرِ مَنْ قال: لفظي بالقرآنِ مخلوق؛ بناءً على حُدوثِ اللافِظِ ولفظِه. وبلغَ غُلُوُّ بعضِ الرُّواةِ في ذلك مَبلَغاً يُخافُ منه، ونُصـرِّحُ بكُلِّ أسَفٍ أنّ ابنَ أبي حاتم وبني[1] مَنْدَهْ الحفّاظَ في عِدادِ هؤلاءِ الغُلاة.

وقال اللّالَكائيُّ أيضاً[2]: [أخبرنا أحمد][3]، أخبرنا مُحمَّدُ بنُ سليمان[4]، ثنا أبو عليٍّ الحسنُ بنُ يوسفَ بنِ يعقوب، ثنا أبو مُحمَّدٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ زيدٍ

= «الأصل» ص٩٩، و«الجواهر المضية» ٤: ٦٦ (١٩٥١)، وله ذِكرٌ أيضاً في مواضع من «الأنساب» للسمعاني ٢: ١٧٥ و٢١١ و٢٣٤ و٢٣٦ و١٠: ٢٣٤. فيُستَغرَبُ كيف وقع ذِكرُه في بعض النُّسَخ من «ميزان الاعتدال» ٢: ١٢٥، ونصُّ الترجمة فيه: «مجهول، وحديثُه باطل»، ثم ذكر الحديث، ولم يذكره الحافظُ ابن حجر في «لسان الميزان».

(١) في الأصل: «وبنو»، وهو سَبْقُ قلم.

(٢) في «شـرح أصول اعتقاد أهل السُّنة» ٣: ٤٨٠ (٧٤١).

(٣) ما بين حاصـرتَيْن سقط من الأصل، واستدركتُه من «أصول اعتقاد أهل السُّنة».

وأحمد: هو ابن محمَّد بن حفص الآتي ذِكرُه في الإسناد التالي، وهذا الإسناد الثاني هنا هو الأول عند اللالكائيّ، وقد سمّى شيخَه في الأول ونَسَبَه، واختصـر اسمَه في الثاني.

(٤) وفي نسخة من «أصول اعتقاد أهل السُّنّة»: «محمَّد بن أحمد بن سليمان»، ولم أعرفه.

الغُجْدَوانيّ، ثنا أبو عبدِ الله مُحمَّدُ بنُ أبي عَمْرٍو الطواويسيّ، ثنا عَمْرُو بنُ وَهْبٍ(١) قال: سَمِعتُ شدّادَ بنَ حكيم يذكرُ عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في الأحاديثِ التي جاءت ـ «إنّ اللهَ ينزلُ إلى السماءِ الدُّنيا»(٢)، ونَحْو هذا من الأحاديث ـ : «أنّ هذه الأحاديثَ قد رَوَتْها الثقات، فنحنُ نرويها ونُؤمِنُ بها ولا نُفسِّرُها». اهـ.

وقال أيضاً(٣): أخبرنا أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حفص، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ سَلَمة(٤)، حدَّثنا أبو مُحمَّدٍ سَهْلُ بنُ عثمانَ بنِ سعيدِ بنِ حكيم السُّلَميُّ، سَمِعتُ أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ أحمدَ يقول: سَمِعتُ أبا سليمانَ داودَ بنَ طلحةَ يقول: سَمِعتُ عُبَيدَ الله(٥) بنَ أبي حنيفة الدَّبُوسيَّ(٦) يقول: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يقول: «اتَّفقَ الفقهاءُ كلُّهم من الشرقِ إلى الغَرْبِ على أنّ(٧) الإيمانَ بالقرآنِ والأحاديثِ التي جاء بها الثقاتُ عن رسولِ الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في صِفةِ الرَّبِّ عَزّ وجَلّ، من غير تفسيرٍ(٨) ولا وَصْفٍ ولا تشبيه، فمَنْ فسَّرَ اليومَ شيئاً من ذلك فقد خرجَ ممّا

---

(١) الغجدواني والطواويسي وابن وهب، ثلاثتُهم لم أعرفهم.

(٢) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضِيَ الله عنه.

(٣) في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة» ٣: ٤٨٠ (٧٤٠).

(٤) لم أتبيَّنه، والله تعالى أعلم.

(٥) وفي نسخة من «أصول اعتقاد أهل السُّنة» ـ كما أفاده مُحقِّقُه ـ : «عبد الله». قلت: وهو الصواب، فقد تكرَّر ذِكْرُه هكذا في «الإكمال» لابن ماكولا ٧: ٧٢، و«الأنساب» للسمعاني ٦: ٢٨٨ و٨: ١٣٧ و٩: ١٦٢.

(٦) في المطبوع من «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: «الدوسيّ»، وهو خطأ.

(٧) كذا في الأصل، وليست لفظة «أنّ» في المطبوع من «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة»، ووَجْهُ حذفها ظاهر، أما وجهُ إثباتها فعلى أنْ يكون قولُه: «من غير تفسير...» مُتعلِّقاً بخبر محذوف، والتقدير: على أنّ الإيمان بالقرآن والأحاديث كائنٌ بلا تفسير... إلخ.

(٨) في «أصول اعتقاد أهل السُّنة»: «تغيير»، وهو تحريف، وسياقُ الكلام يُؤيِّدُ ما أثبته المُؤلِّف.

كانَ عليه النبيُّ صَلّى الله عليه وسَلَّم وفارَقَ الجماعة، فإنهم لم يَصِفوا ولم يُفسِّروا، ولكنْ أفتَوْا بما في الكتابِ والسُّنّة، ثمّ سكتوا، فمَنْ قالَ بقولِ جَهْم[1] فقد فارقَ الجماعة، لأنه قد وَصَفَه بصِفةٍ لا شيء». اهـ.

وهذا يَرُدُّ على المُتقوِّلين بأنه كان يدعو إلى القولِ بخَلْق القرآن[2] أو إلى رأي جَهْم.

وكان لا يرى الخوضَ في الصِّفاتِ كما هو مذهبُ السَّلَفِ الصالح[3]، وهو المُختارُ بالنظرِ إلى ذلك العَهْد، ثم جَدَّ مِنَ النِّحَلِ ما يقضي بضرورة التأويل؛ دَفْعاً للشُّبَهِ وقَمْعاً للقائلين بالصَّوْتِ والحركةِ ونَحْوِهما في جانب الله، تعالى اللهُ عن ذلك.

وقال الصَّيْمَريّ[4]: أخبرنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد[5]، نا مُكرَم، نا مُحمَّدُ بنُ

---

(١) ابن صفوان السَّمَرقنديّ، رأس المُعطِّلة، قتل سنة ١٢٨ لخروجه على أمراء خراسان.

(٢) كما رواه الخطيبُ في «تاريخه» ٢: ٥٦٩ عن نوح بن ميمون العِجْليّ قال: «دعاني محمَّدُ بنُ الحسن إلى أن أقول: القرآن مخلوق، فأبيتُ...»، مع أن الخطيبَ نفسَه يروي في «تاريخه» ١٥: ٥١٨ عن أبي سليمان الجُوزْجانيّ ومُعلّى بن منصور الرازيّ ـ وكلاهما من أصحاب محمَّد بن الحسن ـ: «ما تكلَّم أبو حنيفةَ ولا أبو يوسُفَ ولا زُفَرُ ولا محمَّدٌ ولا أحدٌ من أصحابهم في القرآن، وإنما تكلَّم في القرآن بشر المَرِيسيّ وابنُ أبي دؤاد، فهؤلاء شانوا أصحابَ أبي حنيفة».
وذكر ابنُ أبي حاتم في ترجمة أبي سليمان الجوزجانيّ من «الجرح والتعديل» ٨: ١٤٥ أنه «كان يُكفِّرُ القائلين بخَلْق القرآن»، وأبو سليمان هذا هو من خواصِّ أصحاب محمَّد، وراويةُ كتبه عنه.

(٣) مع تفويض المعنى المُرادِ من الألفاظ المُوهِمة للتشبيه إلى الله تعالى، كما يدلُّ عليه قولُه: «ولا نُفسِّرُها»، وقولُه: «من غير تفسير».

(٤) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٢.

(٥) هو ابن الثلاّج، وهو مُتَّهم، كما سلف ص١٣٥ تعليقاً.

مسرور[1]، ثنا أبو عبد الله إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ قال: حدَّثنا شُعَيبُ بنُ أيوب، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يقول: «مذهبي ومذهبُ أبي حنيفةَ وأبي يوسف: أبوبكر، ثم عُمَر، ثم عليّ، ثم عثمان[2] (رضِيَ اللهُ عنهم)». اهـ.

وقولُه في الإيمانِ كقولِ أبي حنيفةَ فيه؛ أنه العَقْدُ والكلمة.

---

(١) كذا في الأصل، وفي «أخبار أبي حنيفة» للصَّيْمَريّ: «محمَّد بن مسروق القاضي»، ولم أقف له على ترجمة.

(٢) إسناده واهٍ كما سلف بيانُه، أما متنُه فقد ورد عن أبي حنيفة في هذه المسألة ثلاثُ روايات:

الأولى: تفضيل عثمان على عليّ، وهي الموافقة لِـمَا في «الفقه الأكبر» ص١٨٥-١٨٦ بشرح علي القاري، و«الوصية» ص١٠٨ بشرح البابِرْتيّ، و«عقيدة الطحاويّ» ص١٣٦-١٣٧ بشرح الميدانيّ، وفيها تقريرُ مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد. وقال السرخسيُّ في «شرح السِّيَر الكبير» ١: ١٥٨: إنه «المذهبُ عندنا»، وقال الكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٥٥: إنه «الأصحُّ في مذهب الإمام»، وقال البابِرْتيّ في «شرح وصية الإمام أبي حنيفة» ص١١٢: إنه «الظاهر من مذهب أصحابنا». قلت: وهو المنصوصُ عليه في عامّة الكتب عند الماتُريديّة.

الثانية: تفضيل عليّ على عثمان، ذكرها الكَرْدَريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٥٥ وغيرُه. قلت: ولعلَّها مستفادة من تقديم عليٍّ في الذِّكْرِ في رواية نوح بن أبي مريم قال: «سألتُ أبا حنيفة فقلت: مَنْ أهل الجماعة؟ قال: الذي لا ينظرُ في الله عزّ وجلّ، ولا يُكفِّرُ أحداً بذَنْب، ويُقدِّمُ أبا بكر وعُمَر، ويَتَولّى عليّاً وعثمان...»، وفي روايات أخرى تنصُّ على أنه «كان يُفضِّلُ أبا بكر وعمر، ويُحبُّ عليّاً وعثمان»، كما في «الانتقاء» لابن عبد البر ص١٦٣ و«مناقب أبي حنيفة» للمكّيّ ص٧٥ و٧٦، لكنْ قال السَّرَخسيُّ في «شرح السِّيَر الكبير» ١: ١٥٨: «لم يُرِدْ أبو حنيفة رضِيَ الله عنه بما ذكرَ تقديمَ عليٍّ على عثمان، ولكنَّ مُرادَه أنّ محبَّتَهما من مذهب أهل السُّنّة، فالواوُ عنده لا تُوجِبُ الترتيب».

الثالثة: التوقُّف أو التسوية بينهما. قلت: وهو ما يُستَفادُ من الرواياتِ السالفِ ذِكرُها.

وتفصيلُ ما كان عليه مِنَ المُعتَقِدِ في الأبواب كما هو مُبيَّنٌ في «عقيدة الطحاويّ»[١].

ومَنْ ضاقَ صَدْرُه من ذلك، وأخذ يَرْميه بالتجهُّم أو الإرجاءِ[٢]، فهو بعيدٌ عن السُّنّةِ بُعْدَ الأرض عن السماء.

* * *

---

(١) التي سمّاها: «بيان السُّنّة والجماعة على مذهب فقهاء المِلّة؛ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد ابن الحسن الشيبانيّ».

(٢) كما في «تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ٥٦٩، و«المجروحين» لابن حبان ٢: ٢٧٦.

بعضُ كلماتِ أهل العِلم في الثناءِ على مُحمَّدِ بنِ الحسن

ذكرَ ابنُ أبي العوّام[١] الحافظُ بسَنَدِه: «أنّ مالكَ بنَ أنسٍ قال يوماً وعندَه أصحابُ الحديث: ما يأتينا مِن ناحيةِ المشرقِ أحدٌ فيه معنى، وكان في الجماعةِ مُحمَّدُ بنُ الحسن، فوقعَت عينُه عليه، فقال: إلا هذا الفتى». اهـ. وأنت تعلمُ أنه أتاه ابنُ المُبارَكِ ووكيعٌ وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيّ، وهو فضَّلَه بهذا اللفظِ عليهم.

وذكرَ أيضاً[٢] بسَنَدِه: أنّ الشافعيَّ قال: «ما رأيتُ أعلمَ بكتاب الله عَزّ وجَلّ من مُحمَّدِ بنِ الحسن، كأنه عليه نَزَل».

وقال[٣] أيضاً: «ما سَمِعتُ أحداً قطُّ كان إذا تكلّمَ رأيتُ أنّ القرآنَ نزلَ بلُغَتِهِ غيرَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، ولقد كتبتُ عنه حِمْلَ جَمَلٍ بُخْتِيٍّ ذَكَرٍ». قال: «وإنما ذكرتُ البُخْتِيَّ الذَّكَرَ لأنه يحملُ أكثرَ مما يحملُ غيرُه من الإبل».

وذكرَ[٤] أيضاً: «أنّ المُـزَنيَّ[٥] قال له رجل: قال مُحمَّد، فقال له: مَنْ مُحمَّد؟ قال: ابنُ الحسن، فقال: مرحباً بمَنْ يَملأُ الأُذُنَ سمعاً، والقَلْبَ فَهْماً. ثم قال: ما أنا قلتُه، الشافعيُّ قاله».

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٤، وإسنادُه منقطع.

(٢) ص٣٥٠، وسلف ص٧٤ نقلًا عن الذهبيّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨١.

(٣) يعني: الشافعيّ، ورواه أيضاً ابن أبي العوام ص٣٥٠.

(٤) يعني: ابن أبي العوام، قال ص٣٥٢: سمعتُ أبا مالك الحسن بن محمَّد بن أبي مالك ـ إن شاء الله ـ يقول: سمعتُ المزنيّ...، فذكره. وأبو مالك: لم أقف له على ترجمة.

(٥) الإمام الفقيه (١٧٥-٢٦٤)، تلميذ الشافعيّ، صاحب «المختصـر» في الفقه.

وذكرَ الصَّيْمَريُّ[١] بسَنَدِه: أنّ الشافعيَّ قال: «ما رأيتُ رجلًا أعلمَ بالحلالِ والحرام، والعِلَل، والناسخ والمنسوخ، مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن».

وقال أيضاً: «إني لأعرفُ الأُستاذيّةَ عليّ لمالك، ثمّ لمحمَّدِ بنِ الحسن».

وقال أيضاً: «لو أنصفَ الناسُ الفقهاءَ لَعَلِمُوا أنهم لم يَرَوا مِثلَ مُحمَّدِ بنِ الحسن، ما جالستُ فقيهاً قطُّ أفقَهَ منه، ولا فَـتَـقَ لساني بالفِقهِ مِثلُه، لقد كان يُحسِنُ مِنَ الفِقهِ وأسبابه شيئاً يَعجِزُ عنه الأكابر».

وقال أيضاً: «لقد كتبتُ عن مُحمَّدِ بنِ الحسن وِقْـرَ بعير، ولولاه ما فُتِقَ لي من العِلم ما انفَـتَـق، والناسُ كلُّهم عِيالٌ على أهل العِراق، وأهلُ العِراقِ عِيالٌ على أهل الكوفة، وأهلُ الكوفةِ كلُّهم عِيالٌ على أبي حنيفة»[٢].

وقال المُـزَنيُّ عن أصحابِ مُحمَّدِ بنِ الحسن: «كانوا ـ والله ـ يَمْلَؤونَ الآذانَ إذا تكلّموا، ويَفتَحون للفُقَهاءِ ما يَنغَلِقُ عليهم إذا عَقَلوا. فنظرَ إليه أصحابُه، فقال: والله ما أنا قلتُه مِن قِبَلِ نفسي، حتّى سَمِعتُ الشافعيَّ يقولُ ما هو أكثرُ منه»[٣].

وقال الشافعيُّ أيضاً: «ما رأيتُ أفصَحَ مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن»[٤].

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٨، رواه من طريق «ابن مُغلِّس قال: سمعتُ إدريسَ ابنَ يوسف القراطيسيَّ، وكان من جِلّةِ أصحاب الشافعيّ قال: سمعت الشافعي»، وابن مُغلِّس: هو أحمد بن محمَّد بن الصَّلْت، وتقدَّم في التعليق ص١٢٦ أنه مُتَّهم، والقراطيسيّ: لم أقف له على ترجمة.

(٢) الأقوال الثلاثة للشافعيّ، ورواها على التوالي الصَّيْمَريُّ ص١٢٨-١٢٩، وفي أسانيدها ابن مُغلِّس.

(٣) رواه الصَّيْمَريُّ ص١٢٩، وفي إسناده أحمدُ بنُ عطية، وهو ابنُ مُغلِّس نفسُه.

(٤) رواه الصَّيْمَريُّ ص١٢٩، وتتمّتُه عنده: «كنتُ إذا سمعتُه يقرأ، كأنّ القرآن نزل بلُغَتِه». وفي إسناده: الحسين بن القاسم بن الفلاس، ولم أقف له على ترجمة، ولعلّه الحسين بن القاسم =

وقال أيضاً: «ما سألتُ أحداً عن مسألةٍ إلا تَبيَّنَ لي تغيُّر وجهه، إلا مُحمَّدَ بنَ الحسن»[١].

وذكرَ الخطيبُ[٢] بسَنَدِه: قال الشافعيّ: «لو أشاءُ أنْ أقول: إنّ القرآنَ نزلَ بلُغةِ مُحمَّدِ بنِ الحسن لَقُلْتُه؛ لفصاحتِه».

وقال أيضاً: «ما رأيتُ سَميناً أخفَّ رُوحاً مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن، وما رأيتُ أفصَحَ منه»[٣].

وقال أيضاً: «ما رأيتُ أعقَلَ منه»[٤].

وقال أيضاً: «حَمَلتُ مِن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ وِقْـرَ بُخْتِيٍّ كُتُباً»[٥].

= ابن جعفر الكوكبيّ، قال فيه الخطيب في «تاريخه» ٨: ٦٤٧: «ما علمتُ من حاله إلا خيراً»، وتوفي سنة ٣٢٧، والله أعلم.

(١) رواه الصَّيْمَريُّ ص١٢٩. وانظر ما تقدَّم ص٨١.

وعدَّ ابنُ الفرات (ت٨٠٧) ـ فيما نقله عنه ابنُ العماد في «شذرات الذهب» ٢: ٤٠٩ ـ هذه المقولةَ مما تواتر عن الشافعيّ بألفاظ مختلفة.

(٢) في «تاريخه» ٢: ٥٦٥.

(٣) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٥ من طريق المزنيّ عن الشافعيّ، وتتمّتُه عنده: «كنتُ إذا رأيتُه يقرأ كأنّ القرآن نزل بلُغَتِه».

وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٠.

وروى البيهقيُّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٥٨ من طريق محمد ابن عبد الحكم، و١: ١٥٩ من طريق الربيع بن سليمان، كلاهما عن الشافعيّ قال: «ما رأيتُ سميناً عاقلاً غيرَ محمَّد ابن الحسن».

(٤) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٦ من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعيّ.

ورواه البيهقيّ في «مناقب الشافعيّ» ١: ١٥٨ من طريق الربيع بن سليمان أيضاً بلفظ: «ما كلّمتُ أسوَدَ الرأس أعقَلَ من محمَّد بن الحسن».

(٥) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٦ من طريق الربيع عن الشافعيّ. =

وقال أيضاً: «كان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ الشيبانيُّ إذا أخذَ في المسألةِ كأنه قرآنٌ ينزلُ عليه، لا يُقدِّمُ حَرْفاً ولا يُؤخِّر»(١).

وقال أيضاً لرجل قال له: «خالفَكَ الفُقَهاء»: «وهل رأيتَ فقيهاً قطّ؟ إلا أنْ تكونَ رأيتَ مُحمَّدَ بنَ الحسن، فإنه كان يَملأُ العَيْنَ والقلب، وما رأيتُ مُبَدَّناً قطُّ أذكى مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن»(٢).

وقال أيضاً: «أمَنُّ الناسِ عليَّ في الفِقهِ مُحمَّدُ بنُ الحسن»(٣).

وذكرَ كثيراً منها النوويُّ في «التهذيب»(٤)، والذهبيُّ في «جُزْئه»(٥).

ومن جُمْلةِ ما ذكرَه الذهبيُّ في «جُزْئه»: ما رواه ابنُ كاسٍ النَّخَعيُّ(٦)، عن أحمدَ بنِ حمّادِ بنِ سُفيان، عن الربيع، عن الشافعيِّ أنه قال: «ما رأيتُ أعقَلَ ولا أفقَهَ ولا أزهَدَ ولا أورَعَ ولا أحسَنَ نُطْقاً وإيراداً مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن». قال الذهبيّ: «لم يَرْوِه غيرُ أحمدَ بنِ حمّاد»(٧). أقول: أحمدُ بنُ حمّادٍ لم يتكلّموا فيه، وله شواهد.

= وتقدَّم ص٧٠-٧١ من رواية ابن أبي حاتم في «آداب الشافعيّ ومناقبه» ص٢٦ عن الربيع، به.

(١) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٦ من طريق حرملة بن يحيى عن الشافعيّ.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٦ من طريق الربيع عن الشافعيّ. وفي إسناده جعفر بن ياسين، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٧، وقد سلف ص٧٣.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ٨٠-٨٢.

(٥) «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» ص٨٠-٨١ و٨٧.

(٦) واسمُه عليُّ بن محمَّد، القاضي.

(٧) لفظُ الذهبيّ رحمه الله: «لم يروِ هذا عن الربيع إلا أحمدُ بنُ حمّاد، وهو قولٌ مُنكَر».

وتعقَّبه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في تعليقه عليه بقوله: «لا وجه لقول الذهبيِّ هذا، لأنّ ابنَ كأس ثقة، وأحمدَ بنَ حمّاد بن سفيان وثّقه الخطيبُ ٤: ١٢٤ [أو ٥: ٢٠١] على تعنُّته، =

وفي «مناقب الكَرْدَريّ»[١] عن الشافعيِّ أنه قال: «أعانني الله برَجُلَيْن؛ بابنِ عُيَينَةَ في الحديث، ومُحمَّدِ بنِ الحسنِ في الفقه».

وفيه[٢] عنه أيضاً: «لقيتُه أوَّلَ ما لقيتُه وهو قاعدٌ في الحُجْرة، وقد اجتَمعَ عليه الناس، فنظرتُ إلى وجهه وكانَ مِن أحسَنِ الناسِ وجهاً، فإذا جَبينُه كأنه عاج، ثم نظرتُ إلى لِباسِه وكانَ مِن أحسَنِ الناسِ لباساً، وسألتُه عن مسألةٍ فيها خِلاف، وإني أطمَعُ أنْ يَلحَقَه ضَعْفٌ أو أنْ يَلحَنَ في كلامِه، فمَرَّ كالسَّهْم، فقَوّى مذهبَه، ولم يَلحَنْ في كلامِه».

وفيه[٣] أيضاً عنه: «كنتُ أختلفُ إلى محمَّد بن الحسن وأجالسُه حتى سمعتُ كتبَه».

وفيه[٤] أيضاً عنه: «ليس لأحدٍ عليَّ مِنّةٌ في العِلم وأسبابِ الدُّنيا ما لمحمَّدِ ابنِ الحسنِ عليّ»، وكان يَتَرحَّمُ عليه في عامّةِ الأوقات.

وفيه[٥] عنه أيضاً: «ما رأيتُ رجلًا أعلَمَ بالحلالِ والحرام والناسخ والمنسوخ مِن مُحمَّد».

وفيه[٦] عنه أيضاً: «ما رأيتُ أحداً أعلَمَ بالفُتْيا مِن مُحمَّدِ بنِ الحسن، كأنه كان يُوفَّقُ لها».

= وقال الدارقطنيّ: لا بأس به، ولم يُنقَل فيه جرح. وللخبر شواهدُ عديدة، فلا يكونُ كلامُ الذهبيِّ مُتمشّياً مع قواعد النقد، نسألُ اللهَ الصَّوْن».

(١) «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٢٣، وسلف ص٧٣.

(٢) ص٤٢٠.

(٣) ص٤٢٣.

(٤) ص٤٢٣، وسلف ص٧٣.

(٥) ص٤٣٠.

(٦) ص٤٢٤.

وفيه[١] عنه أيضاً: «ما رأيتُ مِثلَ مُحمَّد، يَنطِقُ بالحِكمة، ويَسمَعُ ما لا يُحبّ، فيَحتَمِل».

وذكرَ البدرُ العينيُّ في «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار»[٢] عن ابنِ الأثيرِ وابنِ كثيرٍ[٣] وغيرِهما مِن أقوالِ الشافعيِّ في مُحمَّدِ بنِ الحسنِ ما لا يخرجُ مما تقدَّم. وكذا التقيُّ التميميُّ في «طبقاته».

وأخرَجَ ابنُ أبي العوّام[٤] بسَنَدِهِ عن داودَ الطائيِّ[٥] أنه قال في حَقِّ مُحمَّدِ

---

(١) ص٤٢٧.

(٢) لم أقف في مطبوعة دار الكتب العلمية من «مغاني الأخيار» على ترجمة لمحمَّد بن الحسن، وقد ذكره المُحقِّقُ في ٣: ٥٤٠-٥٤١ في مُلحَق الأسماء التي وردت في «المختصر» ولم ترد في «مغاني الأخيار»، يعني بـ«المختصر»: كتابَ «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» لأبي التراب رشد الله السِّنْديّ (ت ١٣٤٠)، وقد ترجمَ فيه لمحمد بن الحسن ص٩٠، وختم ترجمتَه بقوله: «في الأصل بياض بقدر الورقتين، وكتب المُصنِّف على حاشية: أبقيتُ البياض لعدم التحقيق». قلت: ولعلّه يقصد أنه لم يَتَحقَّق من وجوده في أسانيد الطحاويّ، أما ذكرُه في الشرح الفقهيّ فظاهر.
وسيأتي ص١٦١ و١٦٢ نَقْلان آخران من المُؤلِّف عن العينيّ، عزا الأولَ منهما إلى «رجال معاني الآثار»، ولم أقف عليهما فيه.
فهذا يدلُّ على أنّ المطبوع من «مغاني الأخيار» ناقص في مواضع عديدة، وأن تتميمَه ممكن، لتوافر نسخة خطية تامة منه أو فيها ما يُتمِّمُ النقص الموجود في النسخة التي طُبع عنها الكتاب، والله الميسِّر.

(٣) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ٥: ٣٦٨ واقتصر على ذِكرِ اسمِهِ في وفيات سنة ١٨٩، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٣: ٦٧١-٦٧٣.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٤٩-٣٥٠.

(٥) هو الفقيهُ الزاهدُ العابدُ أبو سليمان داودُ بنُ نُصَير الطائيّ، وُلِدَ بالكوفة بعد المئة بسنوات، وتفقَّه على أبي حنيفة حتى برع في العلم، ثم اعتزل الناس ولزم العبادة، إلى أن مات سنة =

ابنِ الحسن ـ وهو حَدَثٌ ـ: «إنْ عاش فسيكونُ له شأن».

وعن أبي يوسُفَ في حِفظِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ ـ وهو شابٌ ـ: «هكذا يكونُ الحِفظ»[١].

وعنه أيضاً في حَقِّ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ ـ وهو صغير ـ: «أيُّ سَيْفٍ هو! غيرَ أنّ فيه صَدَأً وهو يحتاجُ إلى جِلاء»[٢].

وعنه أيضاً في حَقِّ مُحمَّد: «هو أعلَمُ الناس»، وفي لفظ: «مِن أعلم الناس»[٣].

وعن يحيى بنِ مَعين: «كتبتُ «الجامعَ الصغير» عن مُحمَّدِ بنِ الحسن»[٤]. اهـ. وهو في «تاريخ ابنِ معين»[٥] روايةِ الدُّوريِّ عنه، وهو من محفوظاتِ الظاهريّةِ بدمشق.

وأخرَجَ ابنُ أبي العوّام[٦] أيضاً عن الحسنِ بنِ أبي مالكٍ أنه قال حينَما قرؤوا عليه مسائلَ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ هذه: «لم يكنْ أبو يوسُفَ يُدقِّقُ هذا التدقيقَ الشديد». اهـ.

= ١٦٢ أو ١٦٥، وكانت له جنازةٌ عظيمةٌ لم يُسمَع بمثلها. «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٧: ٤٢٢-٤٢٥.

(١) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٥٩-٣٦٠، وتقدَّم ص١١٠.

(٢) رواه ابن أبي العوام ص٣١٨-٣١٩.

(٣) رواه ابن أبي العوام ص٣٥٣، وتقدَّم ص١١١.

(٤) رواه ابنُ أبي العوام ص٣٥٠ من طريقين عن عبّاس الدُّوريِّ عن ابن معين.
ورواه أيضاً الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ٢: ٥٦٦ من طريق ثالث عن الدُّوريِّ عن ابن معين.

(٥) لم أقف عليه فيه، وإن كان من رواية الدُّوريِّ عن ابن معين، كما سلف آنفاً.

(٦) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥٨، وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٩.

وأسانيدُ ذلك كلّه في كتابِ ابنِ أبي العوّام الحافظ.

وأخرَجَ الصَّيْمَريُّ[(١)] بسَنَده عن أبي عُبَيد أنه قال: «ما رأيتُ أحداً أعلمَ بكتاب الله من محمَّد بن الحسن». اهـ.

وفي «مناقب الكَرْدَرِيّ»[(٢)] عن محمَّد بن سَلَام[(٣)] أنه قال: «أنفقتُ على كُتُبِ مُحمَّدٍ عشرةَ آلافِ دِرهَم، ولو استقبلتُ من أمري ما استَدبَرتُ ما اشتَغَلتُ إلا بكُتُبِ الرجل الصالح مُحمَّدِ بنِ الحسن».

وسُئِلَ عيسى بنُ أبان: أبو يوسُفَ أفقَهُ أم مُحمَّد؟ فقال: اعتبروا بكُتُبِهما. يعني: أنّ مُحمَّداً أفقه.

وعن مُحمَّدِ بنِ سَلَمة: أنه[(٤)] جزّأ الليلَ ثلاثةَ أجزاء؛ جُزْءٌ للنوم، وجُزْءٌ للصلاة، وجُزْءٌ للدَّرْس. وكان كثيرَ السَّهَر، فقيلَ له: لِـمَ لا تنام؟ قال: كيف أنامُ وقد نامت

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٢٨، وأخرجه أيضاً الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٦٥، وفي إسنادهما أحمد بن عطية ابن المُغلِّس، وهو مُتَّهم كما سلف مراراً.
لكنْ أكثَرَ أبو عبيد في كتابه «غريب الحديث» من الروايةِ عن محمَّد بن الحسن وإيرادِ أقواله التي سمعَها منه في آيات مُشكِلة، وشرح غريب أحاديثَ كثيرة، وبيان فِقهِ أحاديثَ وآثارٍ عديدة. كما نصَّ عليه الدكتور سائد بكداش في كتابه «أبو عبيد القاسم بن سلّام» ص٤٢، ووَثَّقَ ذلك من ثماني مواضع من «غريب الحديث» ١: ٣١ و٧٩ و١٠٢ و٢: ٢ و١٧٥ و٢٣٨ و٣: ٣٤ و٤: ٤٤٥، ويُضافُ إليها ١: ٣٣٥ و٢: ٢٢ و٧٢ و١٤٣ و١٥٤ و٣: ٢٨١ و٣٠٧ و٤٨٨.

(٢) «مناقب الإمام أبي حنيفة» للكَرْدَري ص٤٢٦ و٤٣٢ و٤٣٥ على الترتيب.

(٣) هو البخاريّ البيكنديّ (١٦٢-٢٢٧)، الحافظُ الثقة، أحد شيوخ البخاريّ في «الصحيح»، وقد ذكرَ الحافظُ المِزِّيُّ في ترجمته من «تهذيب الكمال» ٢٥: ٣٤١ محمَّدَ بنَ الحسن في شيوخه.

(٤) يعني: محمَّدَ بن الحسن.

عيونُ المُسلِمينَ تَغْويلاً علينا، وهم يقولون: إذا وقعَ لنا أمرٌ رَفَعْناه إليه، فيَكشِفُه لنا. فإذا نِمْنا ففيه تضييعٌ للدِّين»[1]. اهـ.

وفي «تاريخ الخطيب» ج٢ ص١٧٤[2] بسَنَدِهِ إلى إسماعيلَ بنِ حمّادِ بنِ أبي حنيفةَ أنه قال: «كانَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ له مجلسٌ في مسجدِ الكوفة، وهو ابنُ عشـرينَ سنة». اهـ.

وذكرَ الذهبيُّ في «جُزْئه»[3]: «ويُحكى عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ ذكاءٌ مُفرِط، وعقلٌ تامّ، وسُؤدَد، وكثرةُ تلاوة. قال الطحاويّ: سَمِعتُ أحمدَ بنَ أبي عِمْرانَ يحكي عن بعضِ أصحابِ مُحمَّدِ بنِ الحسن: أنّ مُحمَّداً كان حِزْبُه في كُلِّ يوم وليلةٍ ثُلُثَ القرآن[4]. قال أبو خازم: سَمِعتُ بكرَ بنَ مُحمَّدِ العَمِّيَّ يقول: إنما أخذ ابنُ سَمَـاعةَ وعيسى بنُ أبانٍ حُسْنَ الصلاةِ من مُحمَّدِ بنِ الحسن[5]». انتهى ما ذكره الذهبيّ.

وروى ابنُ أبي العوّام[6] عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن مُحمَّدِ

---

(١) وذكر العلامةُ الزَّرْنوجيُّ في «تعليم المُتعلِّم» ص١١٥ و١١٨ أنّ الإمامَ محمَّدَ بنَ الحسن «كان لا ينامُ الليل، وكان يضعُ عنده دفاتر، وكان إذا مَلَّ من نوع ينظرُ في نوع آخر، وكان يضعُ عنده كأسَ ماء، ويُزيلُ نومَه بالماء»، وكان «إذا سَهِرَ الليالي، وانحلَّت له المُشكِلات، يقول: أين أبناءُ الملوك من هذه اللّذّات؟».

(٢) أو ٢: ٥٦٤.

(٣) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٩٤.

(٤) رواه ابن أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٨ عن الطحاويّ، به.

(٥) رواه ابنُ أبي العوام ص٣٧٠، والصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٣ من طريق أبي خازم، به.

(٦) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦١-٣٦٢. وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٤.

ابنِ شُجاع، أنه كان يقولُ على انحِرافِهِ من مُحمَّدِ بنِ الحسن (مَيْلاً منه إلى شيخِهِ الحسنِ بنِ زياد): «ما وُضِعَ في الإسلام كتابٌ في الفِقهِ مِثلُ «جامع» مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الكبير».

وروى أيضاً[١] عن الطحاويّ، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ مِرْداس[٢]، عن مُحمَّدِ ابن شجاع أنه قال: «مَثَلُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ في «الجامع الكبير» كرَجُل بنى داراً، فكان كُلَّما عَلَاها بنى مِرْقاةً يَرْقى منها إلى ما عَلَاهُ من الدار، حتّى استَتَمَّ بناءَها كذلك، ثم نَزَلَ عنها وهَدَمَ مراقيَها، ثم قال للناس: شأنَكُم فاصعَدوا». اهـ.

والحقُّ أنّ هذا الكِتابَ آيةٌ في الإبداع ينطوي على دِقّةٍ بالغةٍ في التفريع على قواعدِ اللُّغةِ وأُصولِ الحِساب، خَلَا ما يحتوي عليه من المُضِيِّ على دقائقِ أُصولِ الشرع الأغرّ، فلعلَّه ألّفَه ليكونَ مَحكّاً لتعرُّفِ نباهةِ الفقهاءِ وتيقُّظِهم في وجوه التفريع، يحارُ العقلُ في فَهْم وجوهِ تفريعه في ذلك إلى أنْ تُشرَحَ له، وهو كما قال ابنُ شجاع أولاً وآخِراً، إلا أنّ مراقيَ الكتابِ أُعيدَتْ إلى أبواب الكتاب، كما يظهرُ من شَرحَيِ الجمالِ الحَصيريِّ[٣] على «الجامع الكبير»، حيثُ يقولُ في صَدْرِ كُلِّ

---

(١) فيه ص٣٥٩. وذكره الذهبيُّ ص٩٠.

(٢) زاد في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٥٩: «الأبليّ»، ووقع في مواضع منه ص٢٩٢ و٣٧٣: «محمد بن الحسين بن مرداس»، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) هو الإمام العلامة الفقيه جمال الدين محمود بن أحمد بن عبد السيِّد البخاريّ الحصيريّ (٥٤٦-٦٣٦)، شيخ الحنفية في زمانه، وُلِدَ ببُخارى، ونسبتُه إلى محلّةٍ فيها ينسجون الحُصُرَ فيها، وتفقّه فيها، ثم سكن دمشق، ودرَّس بالمدرسة النُّورية سنة ٦١١، وتوفي بها، وكان ينطوي على دين وعبادة وتقوى، وله جلالة عجيبة ومنزلة مكينة وحُرْمة وافرة، له مُصنَّفات، منها «التحرير في شرح الجامع الكبير»، و«الوجيز» في شرحه أيضاً، و«خيرُ مطلوب في العِلم المرغوب»، و«الطريقة الحصيريّة في الخلاف بين الشافعية والحنفية»، و«الوجيز» وهو فتاواه. «سير أعلام النبلاء» ٢٣: ٥٣-٥٤، و«الأعلام» للزركلي ٧: ١٦١.

بابٍ من أبواب الكتاب: أصلُ البابِ كذا، وبُنِيَ البابُ على كذا. فبذلك سَهُلَت معرفةُ وجوه التفريع جدّاً.

قال مُحمَّدُ بنُ سعد(١): «نشأ بالكوفة، وطلبَ العِلم، وطلبَ الحديث، وسَمِعَ سماعاً كثيراً، وجالسَ أبا حنيفةَ وسَمِعَ منه، ونظرَ في الرأي فغَلَبَ عليه وعُرِفَ به ونَفَذَ فيه، وقَدِمَ بغدادَ فنزلها، واختلفَ إليه الناس، وسَمِعوا منه الحديثَ والرأيَ». اهـ.

وذكرَ الخطيبُ(٢) بسَنَدِهِ عن عليِّ ابنِ المدينيّ: أنه سُئِلَ عن مُحمَّدِ بنِ الحسن، فقال: صدوق.

ومثلُه في «المُنتَظَم» لابن الجوزيّ، و«تعجيل المنفعة» لابن حَجَر(٣).

وقال الذهبيُّ في «جُزْئه»(٤): «احتَجَّ الشافعيُّ به في الحديث».

وقال الذهبيُّ أيضاً في «ميزان الاعتدال»(٥): «ليَّنَه النَّسائيُّ وغيرُه مِن قِبَلِ حِفظِه، وكانَ مِن بُحورِ العِلم والفِقه، قويّاً في مالك». اهـ. فيا ليتَ شِعري، كيف يكونُ قويّاً فيما سَمِعَه عَرَضاً(٦)، ليِّناً فيما أفنى فيه عُمُرَه(٧)؟! وحقّاً إنّ أهلَ الجرح قَعَدوا على شفا حُفْرةٍ من النار، كما يقولُ ابنُ دقيقِ العيد(٨).

---

(١) في «الطبقات الكبرى» ٧: ٣٣٦.

(٢) في «تاريخه» ٢: ٥٧٢.

(٣) «المنتظم» ٩: ١٧٥، و«تعجيل المنفعة» (٩٣٣). وكذا في «لسان الميزان» لابن حجر ٧: ٦٢ (٦٦٤١).

(٤) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٩٣.

(٥) ٣: ٥١٣.

(٦) أي: من غير طَلَبٍ شديد منه، ومن غير استفراغ وُسْعِهِ وطاقته.

(٧) وهو حديثُ مشايخه من أهل الكوفة خاصّة، وأهل العراق عامّة.

(٨) في «الاقتراح» ص٣٠٢.

وقال البدرُ العَيْنيُّ في «رجال معاني الآثار»[1]: «قال سِبْطُ ابنِ الجوزي في «مرآة الزمان»: قال عُلَماء السِّيَر: كانَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ إماماً حُجّةً في جميع العلوم. قلت: والذي ينقلُه جدُّه في «كتاب الضعفاء» في حَقِّه عن أحمدَ بنِ حَنبَلٍ ويحيى بنِ مَعينٍ تحامُلٌ، فحاشى هذَيْنِ الإمامَيْنِ أنْ يتكلما بسُوءٍ في مِثلِ الإمام مُحمَّد، معَ عِلمِهما واعتِرافِهما بعِلمِه الغزير ودِيانتِهِ وأمانتِهِ وثقتِهِ ووَرَعِهِ وزُهْدِه، ومناقبُه كثيرةٌ جدّاً». انتهى ما ذكرَه البدرُ العَيْنيّ.

وقال ابنُ أبي حاتم[2] عن أبيه: «إنّ في «كتاب السِّيَر» لمحمَّدِ بنِ الحسنِ صاحبِ الرأي عن الواقِديِّ أحاديث، فلم يَضْبِطوا عن مُحمَّدِ بنِ الحسن، ورَوَوْا عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ عن الواقِديِّ أحاديث، ورُوِيَ الباقي عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ عن مشايخِ الواقِديّ، مِثلِ خارجةَ بنِ عَبدِ الله بنِ سُلَيمانَ بنِ زيدِ بنِ ثابت، وعن مُحمَّدِ بنِ هِلال، وعن الضحّاكِ بنِ عثمان. وهذا كُلُّه عن الواقِديّ، فجَعَلوه عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ عن هؤلاءِ المشايخ». اهـ.

فإنْ كان يُريدُ بالكلام المذكورِ الطعنَ في تلك الأحاديثِ باعتبار أنها مَرْوِيّةٌ بطريقِ الواقِديّ، فالواقِديُّ وثّقَه غيرُ واحدٍ من الأقدمين، وإنْ طعنَ فيه أُناسٌ لأسباب، لكنَّها غيرُ مقبولةٍ عند هؤلاء. وإنْ كانَ يُريدُ أنه يَرْوي مرّةً عن الواقِديِّ عن المشايخ، ثم يروي أحاديثَ أُخَرَ عن هؤلاء المشايخ مباشـرةً من غير توسُّطِ الواقِديّ، فما المانعُ من أنْ يكونَ مُحمَّدٌ سَمِعَ أحاديثَ من الواقِديِّ عن مشايخه،

(١) لم أقف عليه في مطبوعة دار الكتب العلمية من «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» للعينيّ، ولا في شـرحه المُسمّى «نُخَب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار»، والأول ناقص، كما سلف ص١٥٥ تعليقاً.

(٢) في «الجرح والتعديل» ٧: ٢٢٧.

وسَمِعَ أحاديثَ أُخَرَ عن هؤلاء المشايخ مباشرة؟ ومُحمَّدٌ قديمُ الحجّ، وقد أدرك مَنْ هو في طبقةِ هؤلاءِ من مشايخ المدينة، كأُسامةَ اللَّيْثيِّ[١] وعُبَيدِ الله العُمَريِّ[٢] وابنِ أبي ذئب[٣].

وقد قال البدرُ العَيْنيُّ[٤] روايةً عن أبي حفص: «إنّ الواقِديَّ كان يأتي إلى محمَّد بن الحسن فيقرأ عليه محمَّدٌ كتابَ «المغازي»، ويقرأ عليه الواقديُّ كتابَ «الجامع الصغير»». ومثلُه في «مناقب الكَرْدَريّ»[٥]. وهذا من روايةِ الأقرانِ بعضِهم من بعض، وكيف يَستَغني مُحمَّدٌ عن مِثلِ الواقِديِّ في المغازي؟! ولم يَستَغنِ أبو يوسُفَ عن مُحمَّدِ بنِ إسحاقَ في ذلك.

ولا يُتَحاكَمُ في مِثلِ هذا الإمام الجليل إلى مِثلِ العُقَيليِّ وابنِ عَدِيٍّ[٦] من أذيالِ الحشَويّة، وكان مُحمَّدُ بنُ الحسنِ بعيداً عن مُداراةِ حَشَويّةِ الرُّواة، صريحاً في استِسخافِ أحلامِهم، كشيخِهِ أبي حنيفة، فطالت ألسنتُهم فيهما، بخِلافِ أبي يوسف، فإنه كان يُداريهم، حتّى قالوا: «أبو يوسُفَ كانَ مُنصِفاً في الحديث، وأما أبو حنيفةَ ومُحمَّدٌ فكانا مُخالِفَيْنِ للأثر»[٧]. وليس بين أئمّتِنا مَنْ يُناهِضُ

---

(١) توفي سنة ١٥٣، وروى عنه محمَّد في «الموطأ» (١١٨)، و«الحجّة» ١: ١١٩ و٢: ١٦١ و٢٦٦ و٣٧٩.

(٢) توفي سنة بضع وأربعين ومئة، وروى عنه محمَّد في «الموطأ» (١١٥)، و«الحجّة» ١: ١١٨.

(٣) توفي سنة ١٥٨ أو ١٥٩، وروى عنه محمَّد في «الموطأ» (٨٠٢) وبإثر (٨٤٥)، و«الحجة» ٢: ٤٨٩.

(٤) لم أقف عليه في مطبوعة دار الكتب العلمية من «مغاني الأخيار» للعينيّ، والمُؤلِّف ينقلُ عنه نقولاً ليست في المطبوع منه، وانظر ما سلف ص١٥٥ تعليقاً.

(٥) «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٢٤.

(٦) انظر: «الضعفاء» للعقيليّ ٤: ٥٢-٥٤، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي ٦: ٢١٨٣-٢١٨٤.

(٧) رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٧٠ عن أحمد بن حنبل. =

السُّنَّة الصحيحة، ولكنَّ مَنْ يرى جُلوسَ الرَّبِّ على العَرْشِ وحركتَه وقِدَمَ الحرفِ والصوتِ والانحيازَ إلى الخوارج في مسألةِ الإيمانِ أو إلى القَدَرِيَّة[1] يَتَقَوَّلُ ما يشاء، مِن غيرِ أنْ يَلتَفِتَ إلى هُرائِهِ أحدٌ سِوى أشكالهم في الغَواية، هداهم الله.

* * *

= وذكره الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٢: ٣٦١ وقال بإثره: «يعني: يُخالِفُ الأحاديث، ويأخذُ بعُموم القرآن».

قلت: فهو إذن ضَـرْبٌ من الترجيح بين الأدلة، وقال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى تعليقاً على هذه المقولة في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» للذهبيّ ص٩٣: «شـروطُ قبول الأخبار ممّا يختلفُ في نَظَرِ المُجتَهدين، فما يقبلُ هذا قد يَرُدُّ ذاك، لعدم استكمالِهِ لشـروط قبول الخبر عنده، وما مِن إمام إلا وعنده أشياءُ من هذا القبيل، فلا يكونُ هذا من الجرح المُؤثِّر في شيء».

قلت: قولُه: «وما مِن إمام...» إلخ، مِصداقُه في قول ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢: ١٠٨٠: «ما أعلمُ أحداً من أهل العِلم إلا وله تأويلٌ في آية، أو مذهبٌ في سُنَّة، رَدَّ من أجل ذلك المذهب سُنَّةً أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نَسْخ».

(١) يرى الخوارجُ تكفيرَ مرتكب الكبيرة، ويرى القَدَرِيَّةُ ـ وهم المعتزلة ـ أنه ليس بمؤمن ولا كافر، وإنما هو في منزلة بين المنزلتَيْن، والانحيازُ إليهم يكونُ في عَدِّ العمل ركناً في أصل الإيمان، كما يراه بعضُ المُحدِّثين.

أما قولُ جمهور المُحدِّثين والفقهاء بأنّ العمل من الإيمان؛ فإنما يعنون به أنه من كماله، بدليل أنهم أبقَوْا وَصْفَ الإيمان على تارك العمل. وأما قولُ أبي حنيفة وأصحابه وجماعةٍ من فقهاء الكوفة بأنّ العمل ليس من الإيمان؛ فإنما يعنون به أنه ليس من أصله. وبه يظهرُ أنّ الاختِلافَ بين الفريقَيْن الأخيرَيْن لفظيّ.

كتبُ محمَّدِ بنِ الحسنِ ومُصنَّفاتُه(١)

لم يَصِلْ إلينا مِن أيِّ عالِـمٍ في طبقتِهِ كتبٌ في الفِقهِ قَدْرَ ما وصلَ إلينا من مُحمَّدِ بنِ الحسن، بل كتبُه هي العِمادُ للكُتُب المُدوَّنةِ في فِقهِ المذاهب، فكم رأينا بين المُحامينَ الباحثين، فَضْلاً عن قُضاةِ الشـرع الفُقَهاء، مَنْ يَرغَبُ رغبةً صادقةً في نَشْرِ كُتُب مُحمَّدِ بنِ الحسن؛ اعتِرافاً منهم بأنّ كُتُبَه هي أُسُسُ الكُتُبِ المُدوَّنةِ في فِقهِ المذاهب.

وقد قام جماعةٌ من فَطاحِلِ العُلماءِ بالهندِ تحتَ رياسةِ العلّامةِ المُحدِّثِ الفقيهِ أبي الوفاء(٢) حفظهم اللهُ بالبَحْثِ عن كُتُبِ الأقدمين مِنَ الفقهاءِ في خِزاناتِ

---

(١) ولمزيد من التفصيل فيها والتوسُّع في دراستها يُنظَر: كتاب «الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلاميّ» للدكتور محمد الدسوقيّ ص١٤٤-١٨٨، وكتاب «الإمام محمَّد ابن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلاميّ» للدكتور عليّ الندويّ ص٩٢-١٤٩، ومُقدِّمة الدكتور محمَّد بوينو كالن لتحقيقه كتاب «الأصل» ص٣٢-٣٨.

(٢) محمود شاه بن مبارك شاه القادريّ الحنفيّ، الأفغانيّ ثم الهِنديّ (١٣١٠-١٣٩٥)، المشهور بأبي الوفا الأفغاني، تَرجَمَ له العلامةُ الشيخُ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله في كتابه «العلماء العُزَّاب» ص٢٧٠ وحلَّاه بقوله: «أستاذنا وبركتنا العبدُ الصالح».
وهو أحدُ تلاميذ المُؤلِّف الإمام الكوثريّ بالإجازة ـ كما في كتاب «الإمام محمد زاهد الكوثري وإسهاماته في علم الرواية والإسناد» لمجيزنا المُؤرِّخ الأستاذ محمَّد بن عبد الله آل رشيد ص١٨٤ ـ وكانت صلتُه به وثيقة، وبينهما مراسلات.

العالم لنشـرِها تَترى، ومَسْعاهم هذا مشكورٌ جدّاً، لقيامِهم بواجبِ عظيم كان أهلُ الشأنِ أهملوه قُروناً، سَدَّدَ اللهُ سبحانه خطواتِهم، ووَفّقَهم لإنتاج هذا العمل النافع، إنه سميعٌ مُجيب.

ولا يخفى مبلغُ استِمدادِ الكتبِ المُدوَّنةِ في المذاهبِ من كتب مُحمَّدِ بنِ الحسن، فـ«الأسديّةُ» التي هي أصلُ «المُدوَّنة» في مذهب مالك إنما أُلِّفَت تحتَ ضوء كتبِ مُحمَّدٍ كما سبق[1]، والشافعيُّ إنما ألّفَ قديمَه وجديدَه بعدَ أنْ تَفقَّهَ على مُحمَّد، وكتبَ كُتُبَه، وحَفِظَ منها ما حَفِظ، وابنُ حَنبَلٍ كان يُجاوِبُ في المسائل من كُتُبِ مُحمَّد. وهكذا مَنْ بعدَهم من الفقهاء.

فأكبرُ ما وَصَلَ إلينا من كُتُبِ مُحمَّدٍ هو:

١ ـ كتابُ «الأصل» المعروفُ بـ«المبسوط»:

وهو الذي يُقالُ عنه: إنّ الشافعيَّ كان حَفِظَه، وألّفَ «الأمّ» على محاكاةِ «الأصل».

وأسلَمَ حكيمٌ من أهل الكِتابِ بسَبَبِ مُطالَعةِ «المبسوط» هذا، قائلاً: هذا كتابُ مُحمَّدِكم الأصغر، فكيف كتابُ مُحمَّدِكم الأكبر.

وهو في سِتّةِ مُجلَّدات، وكُلُّ مُجلَّدٍ منها نَحْوُ خمسِ مئةِ ورقة[2].

يرويه جماعةٌ من أصحابه، مِثلُ: أبي سليمانَ الجُوزْجانيّ، ومُحمَّدِ بنِ سَمَـاعةَ التميميّ، وأبي[3] حفصٍ الكبيرِ ....

---

(١) ص٥٣-٦٠.

(٢) وطُبع كاملاً في اثنَيْ عشـرَ مجلَّداً بتحقيق الدكتور محمَّد بوينو كالن سنة ١٤٣٣.

(٣) في الأصل: «وأبو»، وهو سبقُ قلم.

البخاريّ(١). وقد قَدَّرَ اللهُ سبحانه ذُيوعاً عظيماً لهذا الكتاب.

يحتوي على فُروعٍ تَبلُغُ عشراتِ الأُلوفِ من المسائل في الحلالِ والحرام، لا يَسَعُ الناسَ جَهْلُها.

وهو الكتابُ الذي كان أبو [علي](٢) الحسنُ بنُ داودَ يُفاخِرُ به أهلَ البصرة.

وطريقتُه في الكتاب: سَرْدُ الفُروع على مذهبِ أبي حنيفةَ وأبي يوسُف، معَ بيانِ رأيه في المسائل، ولا يَسرُدُ الأدلّة، حيثُ تكونُ الأحاديثُ الدالّةُ على المسائل بمُتناوَلِ جمهورِ الفُقَهاءِ من أهل طبقتِه، وإنما يَسرُدُها في مسائلَ ربّما تَعزُبُ أدلّتُها عن عِلمِهم، فلو جُرِّدَت الآثارُ من هذا الكتاب الضَّخْم تكونُ في مُجلَّدٍ لطيف(٣).

وتوجدُ عِدّةُ نُسَخ كاملةٍ منه في خِزاناتِ إصطنبول(٤)، منها ما هو في سِتّةِ

---

(١) وكذا هشام بن عُبيد الله الرازيّ والمُعلّى بن منصور. وانظر للتفصيل مُقدِّمة الدكتور محمَّد بوينو كالن لـ«كتاب الأصل» ص٧٢-٨٢.

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل، واستدركته من «تاريخ بغداد» ٢ : ٥٦١.

(٣) ذكر الدكتور محمَّد بوينو كالن في دراسته التي قدَّم بها لـ«كتاب الأصل» ص١١٤ أنه «يبلغ عددُ الأحاديث المرفوعة والموقوفة وأقوال التابعين فيه نَحْوَ ١٦٣٢ روايةً، وبعضُ هذه الروايات مذكورة بأسانيدها، وبعضُها دون إسناد».
وهذه الأدلة تُعَدُّ قليلةً بالنظر إلى حجم الكتاب، وقد طبع في ١٢ مجلَّداً، وفيه عشرات الآلاف من المسائل، خِلافاً لِمَا يُوهمُه قولُ الدكتور عليّ النَّدويّ في كتابه «الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني» ص١٣٣: إنه «كتابٌ مُدلَّل، ففي كثير من المسائل تجدُ المُؤلِّفَ يسوقُها مقرونةً بأدلتها».

(٤) هكذا يظهرُ لمن يطَّلعُ على نُسَخ الكتاب، لكنْ بمقارنة الكُتُب الفقهية الموجودة في هذه النُّسَخ من «كتاب الأصل» مع نظائرها الموجودة في «الكافي» للحاكم الشهيد ـ وهو مختصر من كتب محمَّد بن الحسن ـ يتبيَّن أنّ الكتاب ناقص، وأنه فُقِدَت منه بعضُ الكتب الفقهية، ككتاب السجدات، وكتاب المناسك، وكتاب الأشربة، وكتاب أدب القاضي، =

مُجلَّدات، وهي نسخةُ مكتبة فيض الله، ومنها ما هو في أربعةِ مُجلَّدات، وهي نُسَخُ مكتباتِ جارِ الله ووليِّ الدِّين وقَـرَهْ مصطفى باشا ومُرادِ مُلّا، وأقدمُها نسخةُ مُرادِ مُلّا، وكُلُّها من رواية الجُوزْجانيّ[1]، وعَدَدُ المُجلَّداتِ مما يختلفُ باختِلافِ الخط.

ويوجدُ في مكتبةِ الأزهرِ مُجلَّدٌ مِن أوّلِه، وفي دارِ الكتبِ المِصْـرِيّةِ عِدّةُ مُجلَّداتٍ باسم «الأصل» وباسم «كتاب في الفروع»، مِن غيرِ أنْ تَتِمَّ بها نسخةٌ واحدة.

ومما وَصَلَ إلينا من كتبه:

٢ ـ «الجامعُ الصغير»:

وهو كتابٌ مُبارَكٌ مُشتَمِلٌ على نَحْوِ ألفٍ وخمسِ مئةٍ واثنتَيْنِ وثلاثين مسألة، قد ذكرَ فيه الاختِلافَ في مئةٍ وسبعينَ مسألة، ولم يَذكُرِ القياسَ والاستِحسانَ إلا في مسألتَيْن. وقَدَّرَ الله سبحانه الذُّيوعَ البالغَ له أيضاً، حتّى شرحَه أئمّةٌ أجِلّاء، استَقْصى الشيخُ عبدُ الحيِّ اللَّكْنويُّ في «النافعِ الكبير لِـمَنْ يُطالِعُ الجامعَ الصغير»[2] ذِكْرَ شُـرّاحِه.

ومن جُمْلةِ رُواتِهِ في أثباتِ الشيوخ: الجُوزْجانيّ، وأبو حفص، وعليُّ بنُ مَعبَد.

= وغيرها. لكنّ هذا النقص قليل قياساً بالقسم الموجود من الكتاب. وانظر التفصيل في مُقدِّمة الدكتور محمَّد بوينو كالن لـ«كتاب الأصل» ص١١٥.

(١) هكذا يظهرُ لمن يطّلعُ على أوائل نُسَخ الكتاب وأواخرها، ولكنَّ بعضَ الكتب الفقهية فيه ليست من رواية أبي سليمان عن محمَّد، بل من رواية أبي حفص الكبير، وبعضها من رواية غيره أيضاً، وإنْ كان الغالبُ روايةَ أبي سليمان. وانظر التفصيل في مُقدِّمة الدكتور محمَّد بوينو كالن لـ«كتاب الأصل» ص٧٥-٨٠.

(٢) في الفصل الرابع من مُقدِّمتِهِ ص٤٦-٦٠.

وبَوَّبَه(١) أبو طاهرٍ الدَّبّاسُ(٢) والزَّعْفرانيّ(٣). ....

(١) رتَّبَ الإمامُ محمَّدُ بنُ الحسن «الجامع الصغير» على الكتب الفقهية، وذكر فيه ٤٠ كتاباً، «وهذا الترتيبُ للكتب الفقهية من عمل الإمام محمَّد، لكنّه لم يضع داخل الكتب الفقهية أبواباً أو فصولاً، ولم يلتزم جَمْعَ المسائل الفقهية المُتعلِّقة بموضوع واحد في موضع واحد. ولذلك فقد قام العديدُ من فقهاء الأحناف بترتيب مسائل الكتاب من جديد، ووَضْعِها تحت أبواب، لكنَّهم لم يُغيِّروا ترتيبَ الكتب الفقهية، غيرَ أنه يظهرُ أنّ عناوين هذه الكتب كانت في أصل «الجامع الصغير» بلفظ باب، كقوله: (باب الصلاة) دون (كتاب الصلاة)، وإنما احتاج المُرتِّبون والشارحون للكتاب إلى تغيير لفظ «باب» إلى «كتاب» لأنهم أحدثوا فصولاً داخل هذه الأبواب تجمعُ المسائل المتشابهة، وسمَّوا هذه الفصول أبواباً، فوَجَبَ تغييرُ الباب الكبير إلى «كتاب» لئلّا يقع التباس بينهما». انتهى من بحث «الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن، دراسة توثيقية تحليلية نقدية» للدكتور محمَّد بوينو كالن ص٩-١٠، ثم نشره في مُقدِّمة تحقيقه لكتاب «الجامع الصغير» ص١٥-١٧ باختصار وتصرُّف يسير.

(٢) هو القاضي محمَّد بن محمَّد بن سفيان، تفقَّه على القاضي أبي خازم (ت ٢٩٢)، وولي القضاء بالشام، وخرج منها إلى مكّة مجاوراً، فمات بها، وكان يوصف بالحفظ ومعرفة الروايات، وتخرَّج به جماعة من الأئمة. «الجواهر المضية» ٣: ٣٢٣ (١٤٨٩)، و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا ص٣٣٦ (٣٤٢).

وترتيبُه للجامع الصغير هو المشهورُ المُتداوَلُ في النسخ الخطية والمطبوعة منه.

(٣) هو أبو عبد الله الحسنُ بنُ أحمد الزعفرانيّ، ذكر القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٢: ٤٦ (٤٣٤)، وابنُ قطلوبغا في «تاج التراجم» ص١٥٣ (٩٠)، ولم يزيدا على ذِكرِ اسمِهِ وترتيبِهِ لمسائل «الجامع الصغير».

وذكر ابنُ الهمام في «فتح القدير» ٧: ٢٢٦ أنه من تلاميذ محمَّد بن الحسن، وذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١: ٥٦٣ نقلاً عن قاضيخان أنه توفي سنة ٦١٠، وتعقَّبه الدكتور محمَّد بوينو كالن في بحثه «الجامع الصغير، دراسة توثيقية تحليلية نقدية» (ص١١ أو ص٢٠ من مقدمة تحقيق «الجامع الصغير») بأنّ العبارة المنقولة عن قاضيخان هي في =

وليس فيه غيرُ سَـرْدِ المسائل[1].

وكان سَبَبُ تأليفه: أنّ أبا يوسُفَ طلبَ مِن مُحمَّدٍ بعدَ فراغِهِ من تأليفِ «المبسوط» أنْ يُؤلِّفَ كتاباً يجمعُ فيه ما حَفِظَ عنه مما رواه له عن أبي حنيفة، فجَمَعَ

= «شـرح الجامع الصغير» له (لوحة ١ظ)، وليس فيها ذِكرُ تاريخ وفاتِه، وقال الدكتور محمَّد: «إنّ التاريخ المذكور خطأ قطعاً، للفارق الزمنيّ الشاسع بين وفاة الإمام محمد سنة ١٨٩ وتاريخ الوفاة المزعوم لتلميذه الزعفراني سنة ٦١٠».

قلت: يُؤيِّدُه أننا نجدُ نقولاً عن الزعفرانيِّ هذا في «المبسوط» للإمام السَّـرَخسيِّ المتوفى سنة ٤٨٣، فهو مُتقدِّم عن هذا التاريخ جزماً، لكنْ في كونه من تلاميذ محمَّد بن الحسن نظر أيضاً، فقد روى ابن خُسْـرو في «مسند أبي حنيفة» (١٢٤٣) حديثاً من طريق أبي نصـر ابن إشكاب قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين (كذا) بن أحمد الزعفراني قال: حدثنا أبو سهل موسى بن نَصْـر قال: حدثنا الصباح بن محارب قال: حدثنا أبو حنيفة... إلخ. وابن إشكاب ـ وهو القاضي أحمد بن نصـر ـ تُوفي سنة ٣٥٢، كما في «تاريخ بغداد» ٦: ٤١٠-٤١١، وموسى بن نصـر توفي سنة ٢٦١ أو ٢٦٣، كما سلف ص٣٥ تعليقاً.

وعليه، يكونُ الزعفرانيُّ من تلاميذ أصحاب محمَّد بن الحسن، وتكونُ وفاتُه في حدود سنة ٣٠٠، والله تعالى أعلم.

(١) أي: من غير استدلال نقليٍّ ولا عقليّ، فلم يذكر فيه إلا حديثاً واحداً لتفسيره، لا للاستدلال به، ولم يذكر القياس والاستحسان إلا في مواضع معدودة، كما أفاده الدكتور محمَّد بوينو كالن في بحثه «الجامع الصغير، دراسة توثيقية تحليلية نقدية» (ص٣٤ أو ص٤٧-٤٨ من مُقدِّمة تحقيق «الجامع الصغير»).

وعِدّةُ مسائله ١٥٣٢ مسألة، على ما نقل حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١: ٥٦٣ عن البزدويّ، لكنْ تعقَّبه الدكتور محمَّد بوينو كالن في بحثه «الجامع الصغير، دراسة توثيقية تحليلية نقدية» (ص١٠ أو ص١٨ من مقدِّمة تحقيق «الجامع الصغير») بأنّ هذه المعلومة وردت في آخر نسخة مخطوطة من شـرح البزدويّ على «الجامع الصغير» بعد نهاية الكتاب، وبخطّ يُغايِرُ الشـرح، فمن المُمكِن أن تكون قد أُلحِقَت به، وليست من كلام البزدويّ.

هذا الكِتاب، ثم عَرَضَه عليه، فقال: نِعِمّـا حَفِظَ عنِّي أبو عبدِ الله، إلا أنه أخطأ في ثلاثِ مسائل، فقال مُحمَّد: أنا ما أخطأتُ، ولكنَّه نسيَ الرواية[١].

ويُقال: إنّ أبا يوسُفَ معَ جَلالةِ قَدْرِهِ كان لا يُفارِقُ هذا الكِتابَ في حَضَـرٍ ولا سَفَر[٢].

وطُبِعَ «الجامعُ الصغير» هذا في الهِندِ بتعليق الشيخ عبدِ الحيِّ اللكنويّ[٣]، وفي إصطنبولَ ومِصْـر[٤].

ومن كُتُبِ مُحمَّدٍ أيضاً:

٣ ـ كتابُ «السِّيَر الصغير»:

يرويه عن أبي حنيفة[٥]، وحاولَ الأوزاعيُّ الرَّدَّ على «سِيَرِ أبي حنيفة»،

(١) انظر: «كشف الظنون» ١: ٥٦٣، و«النافع الكبير» للكنويّ ص٣٢. وأصلُ هذه المعلومة من «شرح الجامع الصغير» للسَّـرَخسيّ (لوحة ١ظ من نسخة السُّليمانية/ بغدادلي وهبي، رقم ٥٦٥)، كما في بحث «الجامع الصغير، دراسة توثيقية تحليلية نقدية» للدكتور محمَّد بوينو كالن (ص٧ أو ص١٣ من مقدِّمة تحقيق «الجامع الصغير»).

(٢) انظر: «كشف الظنون» ١: ٥٦٣، و«النافع الكبير» ص٣٢.

قلت: وكان أبو يوسف يُسمِعُه أحياناً، باعتبار أنّ محمَّدَ بنَ الحسن جمع فيه ما سَمِعَه منه، فقد روى ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٠٨٣ عن يحيى بن سعيد القطّان قال: «سمعتُ من أبي يوسف (الجامع الصغير)».

(٣) المُسمّى «النافع الكبير لمن يُطالع الجامع الصغير»، وكان طبعُه في حياة مُؤلِّفِهِ سنة ١٣٩٢، ثم أُعيد طبعُه في الهند عِدّة مرّات، ثم في دار عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٦.

(٤) ببولاق سنة ١٣٠٢ على هامش كتاب «الخراج» لأبي يوسف. ثم طُبع مُفرَداً في إسطنبول سنة ٢٠٠٩م (١٤٣٠هـ)، وفي بيروت سنة ١٤٣٢، بتحقيق الدكتور محمَّد بوينو كالن.

(٥) والظاهرُ أنه أحدُ كُتُب «الأصل» كما نبَّه إليه الدكتور محمَّد بوينو كالن في مُقدِّمة تحقيق كتاب «الأصل» ص٣٣، وهو فيه ٧: ٤٢١-٥٣٨ بعنوان «كتاب السِّيَر في أرض الحرب»، =

فجاوَبَه أبو يوسف[١].

ومنها:

٤ ـ «الجامعُ الكبير»:

وهو كتابٌ جامعٌ لجلائل المسائل، مُشتَمِلٌ على عيونِ الرِّواياتِ ومُتونِ الدِّرايات، بحيثُ كادَ أنْ يكونَ مُعجِزاً، كما يقولُ الأكمَلُ[٢] في شَـرْحِهِ على «تلخيص» الخِلاطيّ[٣] «للجامع الكبير»[٤]، وسبقَ[٥] أنْ نَقَلْنا قولَ ابنِ شُجاع فيه: إنه لم يُؤلَّفْ في الإسلام مِثلُه في الفِقه.

وقال الإمامُ المُجتَهِدُ أبو بكرٍ الرازيُّ في «شـرحِه» على «الجامع الكبير»: كنتُ أقرأُ بعضَ مسائلَ مِنَ «الجامع الكبير» على بعضِ المُبرِّزين في النَّحْو (يعني: أبا عليٍّ الفارسيّ)[٦]، ....

= ومحمَّد يرويه عن أبي حنيفة بواسطة أبي يوسف، ولمحمَّد فيه زيادات أورَدَها في آخره ٧: ٥٢٧-٥٣٨.

(١) في كتابه «الرّدّ على سِيَر الأوزاعيّ»، وقد طبع بتحقيق أبي الوفا الأفغاني سنة ١٣٥٨، وأدرَجَه الإمامُ الشافعيُّ في «الأم» ٧: ٣٥٣-٣٩٠، وأورَدَ مذهبَه في كُلِّ مسألة منه.

(٢) العلامة الفقيه الأصوليّ أكمل الدين محمَّد بن محمَّد بن محمود البابِرْتيّ (٧١٤-٧٨٦)، له مُصنَّفات، منها «العناية في شـرح الهداية» في الفقه، و«التقرير شرح أصول البزدوي» في أصول الفقه، و«شـرح وصية الإمام أبي حنيفة» في العقائد، وغير ذلك.

(٣) العلامة الفقيه صدر الدين أبو عبد الله محمَّد عبّاد بن مَلِك داد الخلاطيّ، المتوفى سنة ٦٥٢.

(٤) وعبارتُه في ذلك منقولةٌ في «كشف الظنون» ١: ٥٦٩.

(٥) ص١٥٩.

(٦) زيادة من المُؤلِّف رحمه الله تعالى، وأبو عليّ الفارسيّ: هو الحسن بن أحمد (٢٨٨-٣٧٧)، أحد كبار أئمة العربية.

فكان يَتعجَّبُ مِن تَغَلغُلِ واضع هذا الكتاب في النَّحْو[1].

وروى ابنُ أبي العوّام[2] بسَنَدِهِ عن الأخفشِ[3] ثناءً بالغاً في حقِّ هذا الكتاب، من جهةِ مُوافَقَتِهِ للعربيّةِ تمامَ المُوافَقة.

وكتبَ العلّامةُ الشريفُ النقيبُ جمالُ الدِّينِ بنُ عُبيدِ الله مِنَ المَوْصِلِ بتاريخ المُحرَّم سنةَ خمسةَ عشرةَ وسِتِّ مئةٍ إلى القاضي شَرَفِ الدِّينِ ابنِ عُنَين[4]

---

(١) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص٣٩٥، و«جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٣٥.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٥١، ولفظُه: «ما وُضِعَ شيءٌ لشيء قطُّ فوافق ذلك الشيء إلا كتابَ محمَّد بن الحسن في الأَيمان، فإنه وافق كلامَ الناس»، يُريد: مسائلَ الأَيمان من «الجامع الكبير»، كما يُعرَفُ من مُقدِّمة «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٥٤.
وقال الإمام السَّرَخسيُّ في «شرح السِّيَر الكبير» ١: ٢٥٢: اعلم بأنَّ أدقَّ مسائل هذا الكتاب [يعني: «السِّيَر الكبير»] وألطفَها في أبواب الأمان، فقد جمع بين دقائق عِلم النَّحْو ودقائق أصول الفقه، وكان شاوَرَ فيها عليَّ بنَ حمزة الكِسائيَّ رحمه الله تعالى، فإنه كان ابنَ خالتِه، وكان مُقدَّماً في عِلم النَّحْو. وقيل: مَنْ أراد امتحان حُفّاظِ الرواية من أصحابنا فعليه بباب الأذان من كتاب الصلاة، ومَنْ أراد امتحان المُتبحِّرين في الفقه فعليه بأَيمان «الجامع»، ومَنْ أراد امتحان المُتبحِّرين في النَّحْو والفقه فعليه بأمان «السِّير». انتهى.
وانظر كلمةَ الصَّفَديِّ في ذلك في «الوافي بالوفيات» ٢: ٢٤٧، وما كتبَه الدكتور عليّ الندويّ في كتابه «الإمام محمد بن الحسن الشيباني» ص١٦٤-١٦٩ تحت عنوان «تخريج الفروق الفقهية على القواعد النحوية»، وسبق ص١٥٧ تعليقاً أنّ أبا عبيد القاسمَ بنَ سلّام ـ وهو الإمامُ اللغويُّ الكبير ـ أكثَرَ من النقل عنه في «غريب الحديث»، وكان في بعض المواضع يُورِدُ قولَه بإزاء قول الكسائيّ وأبي عمرو ابن العلاء وأضرابهما من أئمة اللغة الكبار.

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة البصريّ، أحد كبار النَّحْويِّين، أخذ عن سيبويه، وصنَّف كتباً، وتوفي سنة ٢١٥.

(٤) الظاهرُ أنه العلامةُ الأديبُ الشاعر محمَّد بن نصر الله بن مكارم الأنصاريّ الدمشقيّ (ت ٦٣٠)، طوَّف وجال في العراق وخراسان وما وراء النهر والهند ومصر في التجارة، =

يقولُ فيه: «كنتُ منذُ زمنٍ طويل تأمَّلتُ كتابَ «الجامع الكبير» لمحمَّدِ بنِ الحسنِ رحمه الله، وارتَقَمَ على خاطِري منه شيء، والكتابُ في فنِّه عجيبٌ غريب، لم يُصنَّفْ مِثلُه»، إلى أن سأل فيه عن مسائلَ استَشكَلَها، وأجابَ عنها المَلِكُ المُعظَّمُ عيسى[١]، وأورَدَها فيما ردَّ به على الخطيب[٢]، وذكرَ نصوصاً من الكتابِ المذكورِ ممّا يَدُلُّ على تَغَلغُلِ مُحمَّدٍ وشيخِهِ في أسـرارِ العربيّة.

وهذا الكتابُ يُعَدُّ أُلقِيَةَ[٣] الفقهاء، يُختبَـرُ به تَفاوُتُ مَدارِكِهم ومَبلَغُ يَقَظتِهم في الفِقه[٤].

وقد أقرَّ جماهيرُ أهل العِلم باستبحارِ واضِعِه في العربيّة، وبأنه حُجّةٌ في

= ومدح الملوك والوزراء، وهجا الصُّدور والكُبَراء، وكانت له أخبارٌ مع الملك المعظَّم، فقد قال الذهبيّ في «تاريخ الإسلام» ٤٥: ٤١٣: «أقامَه الملكُ المُعظَّم مقامَ نفسِه في ديوانه»، وكان فيه قِلّةُ دين، كما في «سير أعلام النبلاء» ٢٢: ٣٦٣، سامحه الله تعالى وعفا عنه.

قلت: لكنْ لم أقف في ترجمته على وَصْفِهِ بالقضاء، وذكره الملكُ المُعظَّم في «الرَّدّ على الخطيب» به، والله تعالى أعلم.

(١) ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، شرف الدين الأيوبيّ (٥٧٦-٦٢٤)، سلطان الشام، كان وافرَ الحرمة فارساً شجاعاً، وكان عالماً بفقه الحنفيّة والعربيّة، ولم يكن في بني أيوب حنفياً سواه، وتَبِعَه أولادُه. «الجواهر المضية» ٢: ٦٨٢ (١٠٨٩)، و«الأعلام» للزركلي ٥: ١٠٧-١٠٨.

(٢) وعِدّتُها ١٨ مسألة، انظر: «الرَّدّ على أبي بكر الخطيب» ص٢٤-٤٨.

(٣) الأُلقيَة: الأُحْجيّة. «لسان العرب» (لقي).

(٤) ذكر الدكتور محمَّد بوينو كالن في دراسته الوافية التي قدَّم بها لـ«كتاب الأصل» ص٣٣ أنَّ محمَّداً لم يذكر في أبواب العبادات من «الجامع الكبير» إلا مسائلَ قليلة، وتوسَّع في الأبواب الأخرى، وأنَّ الكتابَ يخلو من الأدلة كـ«الجامع الصغير»، لكنْ تظهرُ فيه مَلَكةُ المُؤلِّف الفقهيةُ أكثر، حيثُ يبني مسائلَ كلِّ باب على قواعد فقهية من غير أن يُصرِّح بها، وهذا ما دعا شـرّاح الكتاب إلى العناية ببيانها. قلت: وسلفت ص١٥٩ الإشارةُ إلى ذلك.

اللُّغة، كما أنه حُجَّةٌ في الفِقه. وقد أقرَّ بذلك ابنُ تيميّةَ في مواضعَ[١] على انحِرافِهِ مِن أهل الرأي، معَ أنك ترى الشافعيّةَ أنفُسَهم يختلفون في كَوْنِ الشافعيِّ حُجّةً في اللُّغة، كما يُستَفادُ من بَحْثِ مفهوم الصِّفةِ في «البُرهان»[٢] لابنِ الجُوَينيّ.

وقد شرحَ هذا الكتابَ عشراتٌ مِنَ الأئمّة[٣]، ولم تَزَلْ تلك الشروحُ الخالدةُ محفوظةً في خِزاناتِ العالَم.

وتوجدُ نُسَخٌ عديدةٌ من «الجامع الكبير» في مكتبات إصطنبول، وأقدمُها نسخةُ مكتبةِ الفاتح بها، وتوجدُ أيضاً نسخةٌ في مكتبةِ وليِّ الدِّينِ شيخ الإسلام، وفي مكتبة (يني جامع) بها أيضاً[٤].

وقد روى «الجامعَ الكبيرَ» عن مُحمَّدٍ جماعةٌ كثيرةٌ من أصحابه، وفي جُمْلةِ هؤلاء: عليُّ بنُ مَعبَدِ بنِ شدّاد[٥].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٨: ٧٧.

وقد نصَّ على حُجّيّة الإمام محمَّد في اللغة غيرُ واحدٍ من العلماء، منهم الإمامُ الكاسانيّ ـ ونَقَلَ ذلك عن ثعلب ـ والإمامُ قاضيخان في «شرح زيادات الجامع الصغير» والعلامةُ أمير كاتب الإتقاني. وقد نقل نصوصَهم في ذلك العلامةُ الشيخُ عبد الفتاح أبو غدّة في مُقدِّمة تحقيقه لـ«كتاب الكَسْب» ص٤١.

وقال الصَّفَديُّ في ترجمة محمَّد بن الحسن من «الوافي بالوفيات» ٢: ٢٤٧: «صَنَّفَ الكتبَ الكثيرةَ النادرة، منها «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير»، وله في مُصنَّفاته المسائل المُشكِلة، خُصوصاً ما يَتَعلَّقُ بالعربية...»، ثم ذكر إحدى هذه المسائل.

(٢) ١: ٥٤.

(٣) انظر: «كشف الظنون» ١: ٥٦٩، و«الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني» للدكتور علي الندوي ص١١٦-١٣١، وقد ذكر فيه ٣٥ شارحاً له.

(٤) ثم طُبع الكتاب في الهند سنة ١٣٥٦ ـ بعد تأليف هذا الكتاب بسنة ـ بتحقيق العلامة أبي الوفا الأفغاني، ثم أُعيد طبعُه تصويراً في بيروت.

(٥) كما نصَّ عليه القرشيُّ في ترجمته من «الجواهر المضية» ٢: ٦١٤ (١٠١٥)، ومنهم: =

ومنها:

٥ ـ «الزِّياداتُ» و«زيادةُ الزِّيادات»:

أَلَّفَهما بعد «الجامع الكبير» استِدراكاً لِـمَا فاتَه فيه من المسائل، وتُعَدّانِ من أبدع كُتُبه.

وقد عُنِيَ أهلُ العِلم بشرحِهما عنايةً كاملة[1]، وتوجدُ نُسَخٌ منهما في خِزاناتِ إصطنبول.

وهما مِنَ الكُتُبِ المَرْويّةِ عنه بطريقِ الشُّهْرة، وغَلِطَ مَنْ ذكَرهما في عِدادِ النوادر.

يُقالُ في سَبَبِ تأليفهِ للزِّيادات: أنّ أبا يوسفَ فرَّعَ فروعاً دقيقةً في أحدِ مجالسِ إملائه، ثم قال: يَشُقُّ تفريعُ هذه الفُروع على مُحمَّدِ بنِ الحسن. ولـمّا بلغَه ذلك ألّفَ «الزِّيادات»؛ لتكونَ حُجّةً على أنّ أمثالَ تلك الفروع وما هو أدقُّ منها لا يَشُقُّ عليه تفريعُها[2]، والله تعالى أعلم.

= أبو سليمان الجوزجاني، كما يُستفادُ من ترجمة إسحاق بن إبراهيم الشاشي وترجمة زيد ابن أسامة من «الجواهر المضية» ١: ٣٦٤ (٢٩٤) و٢: ٢١٥ (٦٠٣).

ومحمَّد بن سماعة، وهشام بن عبيد الله الرازيّ، كما في كتاب «الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلاميّ» للدكتور علي النَدويّ ص٩٦.

(١) انظر: «كشف الظنون» ٢: ٩٦٢-٩٦٣. وطبع منها «النكت» لشمس الأئمة السَّرَخسيّ (ت ٤٨٣ أو ٤٨٦)، وهو شرحُ «زيادات الزِّيادات»، مع شرحها لأبي نصر أحمد بن محمد العَتّابيّ (ت ٥٨٦)، بتحقيق العلامة أبي الوفا الأفغاني سنة ١٣٧٨، ثم أُعيدَ طبعُه في دار عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٦.

(٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢: ٩٦٣، وأتبَعَه بقوله: «وقيل: إنما سُمِّيَ به لأنه لـمّا فرَغَ من تصنيف «الجامع الكبير» تَذكَّرَ فروعاً لم يذكرها فيه، فصَنَّفَه، ثم تَذكَّرَ فروعاً =

ومنها:

٦ ـ كتابُ «السِّيَر الكبير»:

وهو مِن أواخِرِ مُؤلَّفاتِه، ألَّفَه مُحمَّدٌ بعدَ أنِ انصـرفَ أبو حفصٍ الكبيرُ إلى بخارى(١)، فانحَصَـرَت روايتُه في البغداديِّين، مِثْلِ الجُوزْجانيِّ وإسماعيلَ بنِ تَوْبةَ القَزْوينيِّ(٢).

وقد احتفى الرشيدُ بهذا الكتاب جدّاً، وأسمَعَه ابنَيْهِ الأمينَ والمأمون(٣). وعِظَمُ قَدْرِ هذا الكتاب معروف.

وقد شـرحَه جماعةٌ مِنَ الأئمّة، وقد طُبعَ «شـرحُ السَّـرَخسيّ» عليه في الهِندِ في أربعةِ مُجلَّدات(٤)، ولشيخ مشايخنا العلاّمةِ مُحمَّدِ المُنيب العَيْنَتابيِّ(٥) تعليقٌ

= أخرى، فصَنَّفَ أخرى وسمّاها «زيادات الزيادات»، ثم قطع عن ذلك ولم يُتمِّم. كذا قال قاضيخان». وانظر: «فتح القدير» لابن الهمام ٧: ٢٢٥-٢٢٦.

(١) انظر: «شـرح السِّيَر الكبير» للسَّـرَخسيّ ١: ١.

(٢) قال السَّـرَخسيُّ في «شـرح السِّيَر الكبير» ١: ٤ ـ ومثلُه في ترجمة إسماعيل بن توبة من «الجواهر المضية» ١: ٣٩٧ (٣٢٥) ـ: «كان إسماعيلُ بنُ توبة مُؤدِّبَ أولاد الخليفة، فكان يحضـرُ معَهم (لسماع «السِّيَر» على محمَّد) ليحفظهم كالرقيب، فسمع الكتاب، ثم اتفق أنه لم يَبْقَ من الرُّواةِ إلا إسماعيلُ بنُ توبة وأبو سليمان الجوزجانيّ، فهما رَوَيا عنه هذا الكتاب».

(٣) انظر: «شـرح السِّيَر الكبير» للسَّـرَخسيّ ١: ٤.

(٤) سنة ١٣٣٥-١٣٣٦، ثم طُبع في القاهرة سنة ١٩٧١-١٩٧٢م بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

(٥) هو العلامة الفقيه القاضي محمَّدُ بنُ محمَّد الروميّ الحنفيّ، المُلقَّب بمُنيب، تولّى قضاء الجيش بالأناضول، وكان من المُوفَّقين في تنشئة العلماء، ذا باع طويل في عِدّةِ علوم، واطلاع واسع في عِدّةِ فنون، وبعد فِتنةِ خَلْع السلطان سليم الثالث أبعدوه من غير جريرةٍ =

نفيسٌ عليه سمّاه «التيسير على السِّيَر الكبير»، وهو موجودٌ بمكتبةِ شيخ الإسلام عارف حِكمَت بالمدينةِ المُنوَّرة.

وتوجدُ نُسَخٌ خطيّةٌ من «السِّيَر الكبير» بمُكتباتِ إصطنبول.

وسبقَ أنْ تُرجِمَ كتابُ «السِّيَر الكبير» إلى اللُّغةِ التركيّةِ بقلم شيخ مشايخنا العَيْنَتابيِّ المذكورِ في عَهْدِ السُّلطانِ محمود خان العثماني، تسهيلاً لاطِّلاع المُجاهِدينَ من قُوّادِ الجيوشِ في الدَّوْلةِ على أحكام الجهاد، ثم طُبِعَت الترجمةُ المذكورةُ في إصطنبول[1].

وتلك الكتبُ السِّتّةُ ـ أعني: «المبسوط» والصغيرَيْنِ والكبيرَيْنِ و«الزيادات» ـ يُعَدُّ ما حَوَتْهُ من الرِّواياتِ ظاهِرَ الرِّواية في المذهب، من حيثُ إنها مَرْويّةٌ بطريقِ الشُّهْرةِ أو التواتُر. ويُعَدُّ باقي كُتُبِ مُحمَّدٍ في الفِقهِ غيرَ ظاهر الرواية، لورودِ باقي الكُتُبِ بطريقِ الآحادِ دون الشُّهْرةِ والتواتُر.

فمنها:

١ ـ «الرَّقِّيّات»:

وهي المسائلُ التي فرَّعَها مُحمَّدُ بنُ الحسنِ حينَما كان قاضياً بالرَّقّة، رواها عنه مُحمَّدُ بنُ سَمَاعة، وكان معَه طولَ بقاءِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ بها.

= إلى أنقرة، ثم إلى آيدن، ومات بها سنة ١٢٣٨. «التحرير الوجيز» للكوثريّ ص٤١، و«معجم المُؤلِّفين» لكحّالة ٣: ٦٦٥، وفيه تأريخُ وفاتِه سنةَ ١٢٣٤ تبعاً لـ«هديّة العارفين» ٢: ٣٥٩.

(١) سنة ١٢٤١. ثم تَرجَمَه الأستاذ محمَّد حُميد الله إلى الفرنسية، وقام وقفُ الدِّيانة التركيّ بطباعتها في أربعة أجزاء سنة ١٩٨٩-١٩٩١م، كما ذكره الدكتور محمَّد بوينو كالن في دراسته التي قدَّم بها لـ«كتاب الأصل» ص٣٤.

ومنها:

٢ ـ «الكَيْسانيّات»:

وهي التي رواها عنه شُعَيبُ بنُ سُلَيمانَ الكَيْسانيّ، يرويها الطحاويُّ عن سليمانَ بنِ شُعَيب عن أبيه عن مُحمَّد[١]، ويُقالُ لها: «الأمالي».

وتوجدُ قطعةٌ منها في المكتبةِ الآصَفيّة في حَيْدَر آباد الدَّكَّن بالهِند، ودائرةُ المعارفِ[٢] هناك على عَزْم طبع تلك القطعة، كما بلغَني من صديقي العلاّمةِ المُحدِّثِ الفقيه أبي الوفاء شيخ الحديثِ بالمدرسةِ النظاميّةِ في حَيْدر آباد الدَّكَّن[٣].

ومنها:

٣ ـ «الجُرْجانيّات»:

يرويها عليُّ بنُ صالح الجُرْجانيُّ عن مُحمَّد.

ومنها:

٤ ـ «الهارونيّات».

وله:

٥ ـ كتابُ «النوادر»:

رواية إبراهيمَ بنِ رُسْتَم، وآخرُ روايةَ ابنِ سَمَاعة، وآخرُ روايةَ هشام بنِ عُبيدِ الله الرازيّ.

---

(١) وساق الطحاويُّ منها أقوالاً في مواضع منثورة من «مشكل الآثار» و«معاني الآثار»، ومن غيرهما من كتبه. انظر مثلاً: «مشكل الآثار» ٣: ٨٢ و٦: ١٥٠ و١٤: ٣٦٩ و٤٩٩ و١٥: ٢٤، و«معاني الآثار» ٣: ١٥ و٤: ٤ و٢٦ و٧٧ و٨٤ و١٠٣ و٢٦٩ و٢٧٢.

(٢) وكم لها من أيادٍ بيضاءَ على العِلم مشكورةٍ مدى الدَّهر. (ز).

(٣) وقد تمّ طبعُها فعلاً بعد خمس سنوات من تأليف هذا الكتاب سنة ١٣٦٠.

وقد أصبَحَت تلك الكتبُ نوادرَ في الخزانات، كما أنّ مسائلَها تُعَدُّ نوادرَ في المذهب.

وله:

٦ ـ كتاب «الكَسْب»:

يُقال: إنه ماتَ قبلَ أنْ يُتِمَّه، وكانوا سألوه أن يُؤلِّفَ كتاباً في الوَرَع، فجاوَبَهم بأني ألّفْتُ كتاباً في البُيوع. يُريد: أنّ المرءَ إذا طابَ مَكسِبُه حَسُنَ عملُه، فلما أصرُّوا على الطَّلَبِ بدأ في تأليفِ هذا الكتاب، لكنّ المَنيَّةَ حالت دونَ إتمامه[١].

وكانَ شمسُ الأئمّةِ السَّرَخسيُّ شرحَ كتابَ «الكَسْب» هذا[٢]، كما في «تاج التراجم»[٣].

وفي دارِ الكتبِ المِصْريّةِ كتابٌ محفوظٌ تحتَ رقم ١١ في فنِّ الصِّناعة، في نَحْوِ خمسٍ وأربعينَ ورقةً، يبحثُ عن المكاسب، يُقال: إنه تلخيصُ ابنِ سَماعةَ لكتاب «الكَسْب» لمحمَّد، مكتوبٌ على ظهره: «كتابُ الاكتِساب في الرِّزْقِ المُستَطاب»[٤]، بديعٌ في بابه. ولكنْ في النفسِ شيءٌ من نِسبةِ الكتابِ بهذا الاسم

---

(١) يرويه عنه محمَّدُ بنُ سماعة، ولم يَرْوِه أبو حفص ولا أبو سليمان الجُوزْجانيّ، ولهذا لم يَشتَهِر، كما يقولُ السَّرَخسيُّ في «شرحه» (٣٠: ٢٤٤ من «المبسوط»).

(٢) وطبع في آخر كتابه «المبسوط» ٣٠: ٢٤٤-٢٨٧، ثم طُبع مُفرَداً بعناية العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى في بيروت سنة ١٤١٧.

(٣) ص٢٣٥ (٢٠١). وسياق كلام المؤلف يُشعِر بأنه لم يقف عليه ضمن «المبسوط».

(٤) ثم قام بطبعه السيِّد عِزّت العطار أحدُ خواصِّ أصحاب المؤلف، في مصر سنة ١٣٥٧، بتحقيق الأستاذ محمود عرنوس، ثم أُعيد تصويره في بيروت سنة ١٤٠٦، ويظهر منه أنه عَيْن «كتاب الكسب» للإمام محمد بشرح السرخسي، وإن كان العنوان المثبت له عنواناً دخيلاً مصنوعاً، كما قال الشيخ عبد الفتاح في مقدمة «كتاب الكسب» ص٢٢-٢٣.

إلى ابنِ سَمَـاعة، والله أعلم.

[٧ ـ كتابٌ في الحِيَل يُنسَبُ إليه]:

وطُبِعَ حديثاً كتابٌ في المخارج والحِيَل باسم مُحمَّدِ بنِ الحسن، وهو المُقيَّدُ باسم أبي يوسُفَ بدارِ الكُتُبِ المِصْـريّة.

وقد قال ابنُ أبي العوّام[١]: [سمعتُ أحمدَ بنَ محمَّدِ بنِ سلامةَ يقول][٢]: سَمِعتُ ابنَ أبي عِمْرانَ يقول: سَمِعتُ ابنَ سَمَـاعةَ يقول: سَمِعتُ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ يقولُ (عن كتابٍ في المَخارج والحِيَلِ كان يَتَداوَلُه بعضُ الناس): «هذا الكتابُ ليس من كُتُبِنا، وإنما أُلقِيَ فيها». قال ابنُ أبي عِمْران: «إنما وَضَعَه إسماعيلُ بنُ حمّادِ بنِ أبي حنيفة».

وكنتُ تكلَّمْتُ على هذا فيما عَلَّقتُه على كتاب «زَغَل العِلم» للذهبيّ[٣].

وأما الكتبُ التي تَغلِبُ في روايةِ الحديثِ من كُتُبه[٤]؛ فبين أيدينا منها:

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٦٥. وذكره الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٥.

(٢) ما بين حاصـرتَيْن لم يرد في الأصل، واستدركتُه من «فضائل أبي حنيفة».

(٣) ص١٤، ثم تكلَّم عليه المُؤلِّفُ باختصار في «حسن التقاضي» ص١١٦.
وقد تناولتُ هذ المسألة بالدراسة في بحثي «كتاب الحيل المُصنَّف في القرن الثاني الهجريّ، دراسة نقدية»، وانتهيتُ فيه إلى عدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى محمَّد، كما لم تثبت نسبةُ سمِيِّه إلى أبي حنيفة ولا إلى أبي يوسف، وسيُنشر قريباً بعون الله تعالى.

(٤) سيذكرُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا ثلاثةَ كتب مشهورة، وهي «الموطأ» و«الحجّة على أهل المدينة» و«الآثار»، ولم يُبيِّن مرتبتَها في كتب المذهب.
وقد ألمح العلامةُ الشيخُ أبو الوفا الأفغانيّ رحمه الله تعالى في عِدّةِ مواضع من تعليقاته على «الآثار» إلى أنّ هذا الكتابَ في قوّة كتب ظاهر الرواية، وبه صـرَّح العلامةُ الشيخُ محمد أبو زهرة رحمه الله في كتابه «أبو حنيفة» ص٢٣٤، وأضافَ كذلك كتابَ «الردّ على أهل المدينة»، وجعلهما مُلحَقَيْن بكتب ظاهر الرواية. قلت: وكذا «الموطأ»، فإنه في =

١ ـ كتابُ «المُوطّأ»، تدوينُ مُحمَّدٍ من روايته عن مالك:

وفيه ما يزيدُ على ألفِ حديثٍ وأثرٍ من مرفوع وموقوف، ممّا رواه عن مالك. وفيه نَحْوُ مئةٍ وخمسةٍ وسبعينَ حديثاً[١] عن نَحْوِ أربعينَ شيخاً[٢] سِوى مالك.

وهذا «الموطأ» مِن مَسْموعات أبي الوليدِ الباجي من أبي ذرٍّ الـهَرَويّ، كما في أواخِرِ «شـرح الموطأ» له ج٧ ص٣٠٠، وبه انتشـرَ «موطأ مُحمَّد» بالأندلس.

وأسانيدُ «الموطأ» بروايةِ مُحمَّدٍ مبسوطةٌ في أثباتِ شيوخِنا مِنَ المشارقة.

وسبقَ[٣] ذِكرُ أهميّة هذا «الموطأ» عند بيانِ رحلةِ مُحمَّدٍ إلى مالكٍ رضِيَ الله عنهما.

= رتبتهما، فتكونُ الكتبُ الثلاثةُ ملحقةً بكتب ظاهر الرواية، وهو ما صـرَّح به الدكتور عليّ الندويّ في كتابه «الإمام محمَّد بن الحسـن الشيباني نابغة الفقه الإسلاميّ» ص٩٣ و١٤٢.

(١) مرفوعاً أو موقوفاً على صحابيّ ومَنْ بعده، مُسنَداً كان أو غيرَ مُسنَد، كما نصَّ عليه اللكنويُّ في «التعليق المُمجَّد» ١ : ١٤١ بعد عدِّها تفصيلاً، منها نَحْوُ ٨٢ حديثاً وأثراً مُسنَداً، ونَحْوُ ٤٠ بلاغاً، ونَحْوُ ٥٣ قولاً لصحابيّ أو تابعيّ غيرَ مُسنَد.

(٢) وقد عَدَدْتُهم، فوجدتُهم كذلك بالضبط، ويُمكِنُ معرفتُهم من رمز (ط) الذي رمزتُ به إلى «الموطأ» فيما سلف ص١٣-٢٢ في سَـرْدِ أسماء شيوخ محمَّد بن الحسن، على أنه قد فاتَ المُؤلِّفَ رحمه الله تعالى منهم ثلاثة، وهم خالد بن عبد الله الواسطيّ (ت ١٨٢)، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ (ت ١٤٤ أو بعدها)، ويزيد بن عبد الله بن الهاد (ت ١٣٩). ووقعت روايةُ محمَّد عنهم في «الموطأ» بالأرقام (٢١٤) و(١٤٢) و(٥٤٧) على الترتيب. وهذا كلُّه بحسب ظاهر الأسانيد، وإلا فالتحقيقُ أنهم ٣٨ شيخاً، لأنَّ يزيدَ بنَ عبد الله بن الهاد ويحيى بنَ سعيد الأنصاريَّ ليسا من شيوخه، وقد سقط بينه وبينهم ذِكرُ مالك، كما سلف بيانُه ص٢٩ تعليقاً.

(٣) ص٤٥.

وشرحَه عليٌّ القاري[١]، والبِيريُّ[٢] شارحُ «الأشباه»، وعثمانُ الكَمَاخيّ[٣].

وطُبِعَ «موطأ مُحمَّد» بالهِندِ مرّاتٍ معَ «التعليق المُمجَّد» لعبدِ الحيِّ اللَّكنويّ[٤]، لكنْ أُدخِلَ حديثٌ كان في هامشِ نسخةِ أبي عليٍّ الصَّوّاف في الصُّلْبِ خطأً، وهو حديثُ القِراءةِ خلفَ الإمام، من رواية الشيخ أبي عليّ عن محمودِ المَرْوَزيّ، إلى آخرِ السَّنَد، فاضطربَ لذلك اللَّكنويُّ في رجالِ هذا السَّنَد، ظنّاً منه أنّ أبا عليٍّ هو شيخٌ لمحمَّدِ بنِ الحسن[٥].

ولا دَخْلَ لمحمَّدِ بنِ الحسنِ في هذا الحديثِ أصلاً، فإنّ أبا عليٍّ هو: مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ حَسَنٍ الصَّوّاف، مِن رجالِ القَرْنِ الرابع. راجِعْ ترجمةَ شيخِهِ

---

(١) هو العلامة المُتفنِّن مُلّا علي بن محمَّد الهرويّ القاري، المتوفى سنة ١٠١٤. واسمُ كتابه: «شرح مُشكِلات الموطأ».

(٢) هو العلامة الفقيه إبراهيمُ بنُ حسين الحنفيّ المعروف بابن بِيري أو بيري زادَهْ (١٠٢٠-١٠٩٩)، ولي الإفتاء بمكة، وصنَّف كتباً، منها «عمدة ذوي البصائر لحلّ مُبهَمات الأشباه والنظائر»، و«شرح الموطأ»، ورسائل فقهية كثيرة. «الأعلام» للزركليّ ١: ٣٦، وأعاد ترجمتَه ثانيةً مُؤرِّخاً مولدَه سنة ١٢٢٠، ووفاتَه سنة ١٢٩٩، وهو خطأ، كما في «الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام» للأستاذ محمَّد بن عبد الله آل رشيد ص٣٩.

(٣) هو العلامة عثمان بن يعقوب الكماخيّ الإسلامبوليّ الحنفيّ، درَّس ووعظ بالقسطنطينية، وصنَّف كتباً، منها «بركات الأبرار» في العقائد، و«تسهيل السُّلَّم» في الفقه، و«المُهيّأ في كشف أسرار الموطأ»، فرغ منه سنة ١١٦٦، وتوفي سنة ١١٧١. «معجم المُؤلِّفين» لكحّالة ٢: ٣٧٠، وكتابُه المذكور طُبِعَ بالقاهرة سنة ١٤٢٥.

(٤) ثم طُبِع مُفرَداً بعد وفاة المُؤلِّف رحمه الله تعالى في القاهرة سنة ١٩٦٢م بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمه الله.

(٥) انظر: «التعليق المُمجَّد» للكنويّ ١: ٤١٩ (١١٨).

وأسقطَه الشيخُ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمه الله تعالى في النسخة التي حقَّقها من «موطأ محمَّد»، استناداً إلى ما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى هنا.

المَرْوَزيِّ في «تاريخ الخطيب» ج١٣ ص٩٤، وهناك يسوقُ هذا الحديث، وإدخالُه في الصُّلْبِ عَمَلُ أحدِ الناسِخِين، والنسخةُ المنقولةُ عن نسخةِ الإتقانيِّ المحفوظةُ بدار الكتبِ المِصْـرِيَةِ تحت رقم ٤٣٩ على الصواب.

واضطربَ الشيخُ عبدُ الحيِّ أيضاً في رجالِ حديثِ الشَّعْبيِّ في صلاةِ القاعد[1]؛ «مُحمَّد، ثنا بشـر، ثنا أحمد، أخبرنا إسـرائيل».

لكنَّ مُحمَّداً في أوّلِ السَّنَد: هو أبو عليٍّ الصَّوّافُ المذكور. وبشرٌ شيخُه: هو بشـرُ بنُ موسى الأسَديّ، راويةُ «موطأ مُحمَّد». وأحمد: هو أحمدُ بنُ مِهْرانَ النَّسَويّ، صاحبُ مُحمَّدٍ وراوي «الموطأ» عنه. وإسـرائيل: شيخُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الإمام. وقد سقطَ «مُحمَّدٌ» من بينِ أحمَدَ وإسـرائيل، كما يظهرُ مِن نسخةٍ أُخرى محفوظةٍ بها تحتَ رقم ٤٤٠[2]. أدخَلَ الناسخُ هنا خاصّةً عِدّةً من الرُّواةِ المُتأخِّرينَ عن مُحمَّدٍ في صُلْبِ السَّنَد، كما هو عادةُ كثيرٍ من الأقدمين.

وقد ألّفَ في رجالِ «مُوطّإ مُحمَّدٍ» العلّامةُ قاسمٌ الحافظ[3].

ومن كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن:

٢ ـ كتابُ «الحُجّة»:

المعروفُ بـ«الحُجَج»، في الاحتجاج على أهل المدينة.

---

(١) برقم (١٥٨) بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، و«التعليق المُمجَّد» ١: ٤٩٧ (١٥٩)، ونقل مُحقِّقُ كلٍّ منهما كلامَ المُؤلِّف رحمه الله تعالى في تجلية أمر هذا الإسناد.

(٢) وكذا هو على الصواب بذِكرِ محمَّد بن الحسن قبل إسـرائيل في نسخة فيض الله أفندي (رقم ٢٥٦) المنسوخة عن نسخة كُتِبَت وقُرِئت وقُوبِلَت عند الشيخ قوام الدين الإتقانيّ (ورقة ٢٠٢/ أ).

(٣) كما في «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٦.

وقد وَصَلَت إلى أيدينا قطعةٌ كبيرةٌ منه، طُبِعَت بالهِندِ قديماً عن النُّسْخةِ المحموديّة[١]، وسبقَ ذِكرُه في ص١٠[٢].

ومنها:

٣ ـ كتابُ «الآثار»:

يروي فيه عن أبي حنيفةَ أحاديثَ مرفوعةً وموقوفةً ومُرسَلة، ويُكثِرُ جدّاً عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ شيخ الطريقةِ العِراقيّة، ويروي فيه قليلاً عن نَحْوِ عشرين شيخاً[٣] سِوى أبي حنيفة.

وهو كتابٌ نافعٌ للغاية، ولمشايخنا عنايةٌ خاصّةٌ بروايته في أثباتهم[٤].

وقد ألّفَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ «الإيثار بمعرفة رواة الآثار»[٥] في رجالِه، باقتِراح صاحِبِهِ العلّامةِ قاسمِ الحافظ[٦]، ثم ألّفَ هو أيضاً كتاباً آخرَ في رجاله[٧].

وكذلك لمحمَّد:

٤ ـ «مُسنَدُ أبي حنيفة» المعروفُ بنُسْخةِ مُحمَّد.

---

(١) ثم طُبعت في الهند سنة ١٣٨٥-١٣٩٠ بتحقيق المفتي السَّيِّد مَهْديّ حسن الكيلانيّ، ثم صُوِّرت في دار عالم الكتب ببيروت.

(٢) أو ص٥١ من هذه الطبعة.

(٣) وعِدّتُهم بالضبط: ١٧ شيخاً، ويُمكِنُ معرفتُهم ممّا تقدَّم في سَرْدِ أسماء شيوخه ص١٣-٢٢، حيثُ رمزتُ بالحرف (ث) لِـمَنْ روى عنه محمَّد في «الآثار».

(٤) والكتابُ طُبع قديماً في الهند، ثم طبع في القاهرة سنة ١٤٢٧ بتحقيق الشيخ أحمد عيسى المعصراويّ طبعةً سقيمةً للغاية، ثم طبع في دمشق بتحقيق الأستاذ خالد العوّاد طبعةً جيِّدة.

(٥) طُبع عِدّة مرّات، وللحافظ فيه أوهامٌ غيرُ قليلة.

(٦) ابن قُطلُوبُغا، المتوفى سنة ٨٧٩.

(٧) كما في «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٦.

ومن جُمْلةِ ما يذكرُه مُحمَّدُ بنُ إسحاقَ النَّديمُ من مُؤلَّفاتِهِ في «فِهرِستِه»(١):

١ ـ كتابُ «اجتهاد الرأي».

٢ ـ وكتابُ «الاستِحسان».

٣ ـ وكتابُ «الحُجَج»، يحتوي على كُتُبٍ كثيرة.

٤ ـ وكتابُ «الخِصال».

٥ ـ وكتابُ «الرَّدِّ على أهل المدينة»(٢).

٦ ـ وكتابُ «أصول الفِقه»(٣).

فأوّليّةُ «رسالةِ الشافعيّ» في الأُصولِ إنما تصحُّ بالنِّسْبةِ إلى مذهبه، وهو يُناقِشُ الطوائفَ قبلَه في الأُصولِ في «الأمّ»، وهاهو لمحمَّدٍ كتابٌ في الأُصول، ولأبي يوسُفَ أيضاً كما ذكرَه طلحةُ الحافظ(٤)، ولأبي حنيفةَ كتابُ «الرأي» كما

---

(١) ص٢٥٤.

(٢) والظاهرُ أنه كتابُ «الحجّة» المُتقدِّمُ ذِكرُه.

(٣) ذكر الدكتور محمَّد بوينو كالن في دراسته التي قدَّم بها لـ«كتاب الأصل» ص٣٧ أنّ هـذا الكتاب «الذي ذكره ابنُ النديم، وذكر لـه بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» ٣: ٢٥٥-٢٥٦ مخطوطةً، وزعم أنّ عليه شـرحاً للسَّـرَخسيّ، ما هو إلا قطعة من «كتاب الأصل» كما يظهرُ من كلام بروكلمان نفسه، حيثُ يُشيرُ إلى أنه يُطابقُ نسخةَ من كتاب الأصل».

قلت: وهذا يُشيرُ إلى أنه كتابٌ في الفقه، لا في أصول الفقه بالمعنى المُصطَلَح عليه فيما بَعْدُ، وتسميتُه بالأصول بمعنى: رؤوس المسائل الفقهية التي تنبني سائرُ مسائل الباب عليها وتتفرَّع عنها. وانظر تعليقي على «حسن التقاضي» ص١١٨.

(٤) فيما رواه عنه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٣. وانظر: «حسن التقاضي» ص١١٨ والتعليقَ عليه. =

سبق[١]، بل مالكٌ يروي أُصولَه عن ربيعةَ عن ابنِ المُسيِّب، كما في «صِلةِ»[٢] ابنِ بَشْكُوال.

* * *

= وطلحة: هو المُؤرِّخ أبو القاسم طلحةُ بنُ محمَّد بن جعفر البغداديّ المعروف بالشاهد (٢٩٠-٣٨٠)، صاحب «أخبار القضاة»، كان معتزلياً فضعَّفه بعضُ أهل الحديث لذلك. انظر: «تاريخ بغداد» ١٠: ٤٨٠، و«لسان الميزان» لابن حجر ٤: ٣٥٧ (٤٠٠٩)، و«الأعلام» للزركلي ٣: ٢٢٩.

(١) ص٦١ تعليقاً.

(٢) ١: ١٦١، ولفظُه فيما رواه بإسناده إلى ابن كِنانةَ قال: «قلتُ لمالك بن أنس: أصولُك في «مُوطَّئك»، ممَّنْ أخذتَها؟ فقال: من ربيعة، كما أخذها من سعيد بن المُسيَّب».

أسانيدُ بعضِ كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن المذكورةِ في أثباتِ المشايخ

تُذكَرُ في غالبِ الأثباتِ والمعاجم على اختِلافِ القرون أسانيدُ كثيرٍ من كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسن، منها «الآثار» و«المُسنَد» و«الموطأ» والأُصول السِّتّة(١) له.

وكان الجمالُ الحَصيريُّ(٢) انفرَدَ في عَصْرِهِ بروايتها سماعاً بعُلُوٍّ عن الحسنِ ابنِ منصورٍ الأُوزْجَنْديّ(٣)، عن الظهيرِ الحسنِ المَرْغينانيّ(٤)، عن عمِّه أبي القاسم مُحمَّدِ بنِ عبدِ العزيز(٥)، عن شمسِ الأئمةِ السَّرَخسيّ(٦)، بأسانيده المعروفةِ في الكُتُبِ السِّتّة.

وعن الحَصيريِّ يرويها الصَّدْرُ سليمانُ الأَذْرِعِيّ(٧)، وعنه الشمسُ ....

---

(١) التي احتوت على ظاهر الرواية في المذهب، وسلف بيانُها ص١٦٥-١٧٧.

(٢) تقدَّم التعريفُ به ص١٥٩.

(٣) المعروف بقاضيخان، توفي سنة ٥٩٢. «الجواهر المضية» ٢: ٩٣ (٤٨٥).

(٤) أبو المحاسن الحسن بن علي بن عبد العزيز، توفي سنة ٥٢٠. «الجواهر المضية» ٢: ٧٤ (٤٦٦).

(٥) كذا ذكر المؤلف رحمه الله، والذي ذكره القرشيُّ في ترجمة أحمد بن إبراهيم السروجيِّ من «الجواهر المضية» ١: ١٢٥: أنّ الحصيريّ تفقَّه على الأوزجنديّ المعروف بقاضي خان، عن الظهير المرغينانيّ، عن سراج الأئمة برهان الأئمة عبد العزيز بن مازه (وهو عبد العزيز بن عمر) وشمس الدين محمود جدّ قاضي خان، عن السرخسيّ، به فليُحرَّر.

(٦) محمد بن أحمد بن أبي سهل، توفي سنة ٤٨٣. «الجواهر المضية» ٣: ٧٨ (١٢١٩).

(٧) أبو الربيع سليمان بن وُهَيب، قاضي القضاة، توفي سنة ٦٧٧. «الجواهر المضية» ٢: ٢٣٧ (٦٢٨).

السَّـرُوجيّ(١)، وعنه القطبُ عبدُ الكريم الحلبيّ(٢)، وعنه عبدُ القادرِ القُرَشيّ(٣)، وعنه القاضي الزَّيْنُ المَـرَاغيّ(٤)، وعنه يحيى بنُ مُحمَّدٍ الأَقْصَـرائيّ(٥)، وعنه البُرهانُ الكَرَكيّ(٦)، وعنه السِّـراجُ الحانوتيّ(٧)، وعنه ابنُه مُحمَّد(٨)، وعنه الخيرُ الرَّمْليّ(٩).

وأسانيدُ مشايخنا إليه مُدوَّنةٌ في الأثبات، لكنْ لا بأسَ في أنْ نُشيرَ هنا إلى أسانيدنا في كُتُبِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ المذكورة.

أما كتابُ «الآثار» له؛ فأرويه بعُموم الإجازةِ عن شيخِنا العلّامةِ أبي الإخلاصِ

---

(١) أبو العباس أحمد بن إبراهيم، توفي سنة ٧٢٠. «الجواهر المضية» ١: ١٢٣ (٦٦).

(٢) ابن عبد النُّور الحلبيّ ثم المصـريّ، توفي سنة ٧٣٥. «الجواهر المضية» ٢: ٤٥٤ (٨٥٠).

(٣) ابن محمَّد، محيي الدين، صاحب «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، توفي سنة ٧٧٥. «الدرر الكامنة» لابن حجر ٢: ٣٩٢.

(٤) أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشيّ الأمويّ الشافعيّ (٧٢٧-٨١٦). «الضوء اللامع» للسخاوي ١١: ٢٨، و«الأعلام» ٢: ٦٣.

(٥) أمين الدين، تركيّ الأصل، قاهريّ المولد والحياة، توفي سنة ٨٨٠. «الضوء اللامع» ١٠: ٢٤٠.

(٦) أبو الوفاء إبراهيم بن عبد الرحمن، القاضي، كركيّ الأصل، قاهريّ المولد والحياة، توفي سنة ٩٢٢. «الضوء اللامع» ١: ٥٩-٦٤، و«الطبقات السنية» ١: ٢٠٤ (٤٨).

(٧) واسمه عمر، لم أقف على ترجمة مُفرَدة له، لكنْ ذكر المُحبِّيُّ في ترجمة ولدِهِ محمَّد من «خلاصة الأثر» ٤: ٧٦ أنه تفقَّه ـ أعني: الابن ـ على والده، وأنّ له ـ أعني: الوالد ـ «فتاوى» نافعة سائرة». قلت: ولها ذِكرٌ في «كشف الظنون» ٢: ١٩٧٤.

(٨) شمس الدين، توفي سنة ١٠١٠. «خلاصة الأثر» للمحبيّ ٤: ٧٦، و«الأعلام» للزركلي ٦: ٣١٧.

(٩) خير الدين بن أحمد بن عليّ الأيوبيّ العليميّ الفاروقيّ، توفي سنة ١٠٨١. «الأعلام» ٢: ٣٢٧.

عليٍّ[1] زينِ العابدين بنِ الحسَنِ بنِ موسى الألَصُونيّ، عن شيخِهِ العلّامةِ النِّحْريرِ أُستاذِ الأساتِذةِ أحمد شاكرِ بنِ خليلِ الإصطنبوليّ[2]، عن شيخِهِ المُحقِّقِ الحافِظِ مُحمَّد غالب الإصطنبوليّ[3]، عن شيخِهِ العلّامةِ المُسنِدِ سليمانَ بنِ الحسنِ الكِـرِيديّ[4]، عن المُحدِّثِ المُعمَّرِ أبي المحاسن يوسُفَ بنِ إسماعيل[5]، عن الفقيه المُحدِّثِ مُحمَّدِ هِبةِ الله البَعْليّ التاجيِّ[6] المُتوفى سنةَ ١٢٢٤ (ح).

وأنبأنا به عالياً بعُموم الإجازةِ المُحدِّثُ الوَرِعُ الشيخُ الحسنُ بنُ عبدِ الله القَسْطَمُونيّ[7]، ....

---

(١) تُوفِّي بعد أذان الجمعة ١٨ صفر سنة ١٣٣٦ عن ٧٤ سنة، ودُفِنَ بمقبرة السلطان محمَّد الفاتح بإصطنبول، أغدَقَ اللهُ على جَدَثِهِ سُحُبَ رحمتِه. (ز).
قلت: لكنْ أرَّخ المُؤلِّفُ في «التحرير الوجيز» ص٦٦ مولدَه سنة ١٢٦٨، وصرَّح فيه ص٧٢ بأنه توفي يوم الجمعة ١٨ صفر سنةَ ١٣٣٦ عن ٦٨ سنة. وقد زرتُ قبره بعد ظهر يوم الأحد ١٤ رمضان ١٤٣٧، فلم أجد تاريخ مولده على شاهد قبره، والله أعلم.

(٢) توفي في ٢٣ رمضان المُبارك سنة ١٣١٥، عن نحو ٨٠ سنة، ودُفِنَ بمقبرة السلطان محمَّد الفاتح، رحمه الله تعالى. «التحرير الوجيز» ص٥٦، ووقع فيه تأريخ وفاته بـ ٢٤ رمضان، والصواب: ٢٣، كما رأيتُه على شاهد قبره حين زرتُه في التاريخ المذكور آنفاً، والمُؤلِّفُ رحمه الله تعالى يكتبُ من حفظه، والأمرُ فيه يسير.

(٣) ابن محمَّد أمين، توفي بجدّة في طريق الحج سنة ١٢٨٦، رحمه الله تعالى. «التحرير الوجيز» ص٤٤.

(٤) بالكاف الفارسية، توفي سنة ١٢٦٧. وانظر: «التحرير الوجيز» ص٢٤.

(٥) شيخ أيا صوفيا، توفي سنة ١٢٦٤ عن سنٍّ عالية، رحمه الله تعالى. «التحرير الوجيز» ص٢١.

(٦) الدمشقيّ الحنفيّ، شارح «الأشباه والنظائر» لابن نجيم، وله «العقدُ الفريد في اتصال الأسانيد»، وهو ثَبَتُ أسانيده ومَرْوِيّاتِه، وكانت وفاتُه في الآستانة، ودُفِنَ بتربة أُسكُدار. «الأعلام» للزركليّ ٨: ٧٥.

(٧) وُلِدَ سنة ١٢٤٠، وتوفي يوم الخميس ٢٣ صفر سنة ١٣٢٩ عن ٨٩ سنة، ودفن في مقبرة السلطان سليمان، رحمه الله تعالى. «التحرير الوجيز» ص٦١.

عن أحمد حازم النَّوْشَهريّ[١]، عن العلاّمةِ مُحمَّدِ أسعَدَ إمام زادَهْ[٢]، عن مُحمَّدِ هِبةِ الله البَعْليّ، عن صالح بنِ إبراهيمَ الجِينينيّ[٣]، عن مُحمَّدِ بنِ عليٍّ المكتبيّ[٤]، عن أبي الصَّبْر أيوبَ بنِ أحمَدَ الدمشقيّ[٥]، عن إبراهيمَ بنِ مُحمَّدِ الأحدب[٦]، عن الحافظِ مُحمَّدِ ابنِ طُولُون[٧]، عن أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ أبي بكر بنِ أبي عُمَر[٨]، عن البرهانِ الحلبيِّ الحافظ[٩]، ....

---

(١) المعروف بأحمد حازم الصغير بن عبد الرحمن الروحي الصغير بن أحمد حازم الكبير ابن عبد الرحمن الروحي الكبير، توفي سنة ١٢٨١، رحمه الله تعالى. «التحرير الوجيز» ص٦٠.

(٢) هو القاضي محمَّد أسعد بن عبد الله القُونَوِيُّ الأصل، الإصطنبوليّ المولد والمنشأ، الحنفيّ توفي سنة ١٢٦٧، رحمه الله تعالى. «معجم المؤلفين» ٣: ١٢٨.

(٣) الفِلسطينيّ الأصل، الدمشقيّ المولد، الحنفيّ (١٠٩٤-١١٧٠ أو ١١٧١)، رحمه الله تعالى. «سلك الدرر» للحُسَينيّ ٢: ٢٠٨، و«الأعلام» ٣: ١٨٨.

(٤) الدمشقيّ الشافعيّ (١٠٢٠-١٠٩٦)، ودُفِن بمقبرة باب الصغير بدمشق، رحمه الله تعالى. «خلاصة الأثر» للمُحِبِّيّ ٤: ٧٤.

(٥) الخلوتيّ الحنفيّ (٩٩٤-١٠٧١)، رحمه الله تعالى. «خلاصة الأثر» ١: ٤٢٨-٤٣٣، و«الأعلام» ٢: ٣٧.

(٦) الزَّبَدانيّ الأصل، الشافعيّ المذهب (٩٢١-١٠١٠). «خلاصة الأثر» ١: ٣٦-٣٧.

(٧) وهو محمَّد بن عليّ الدمشقيّ الصالحيّ الحنفيّ (٨٨٠-٩٥٣). «الكواكب السائرة» للغَزِّيّ ٢: ٥١-٥٣، و«الأعلام» ٦: ٢٩١.

وانظر إسناده هذا في «الفهرست الأوسط» له ٥: ٣١٦.

(٨) ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ المعروف بابن زُرَيق (٨١٢-٩٠٠). «الضوء اللامع» ٧: ١٦٩-١٧١، و«الأعلام» ٦: ٥٨. وقد أطنب ابنُ طولون في وَصْفِه والثناء عليه في «الفلك المشحون» ص٣٥.

(٩) إبراهيم بن محمَّد الطرابلسيّ ثم الحلبيّ الشافعيّ، المعروف بسِبْطِ ابن العجميّ (٧٥٣-٨٤١)، رحمه الله تعالى. «الضوء اللامع» ١: ١٣٨، و«الأعلام» ١: ٦٥.

عن أبي عُمَرَ مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي عُمَر[١]، عن أبي الحسنِ عليِّ ابنِ البُخاريِّ[٢]، عن ابنِ الجوزيِّ[٣]، عن ابنِ البَطِّيِّ[٤]، عن ابنِ خَيْرون[٥]، عن الصَّيْمَريِّ[٦]، عن أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أحمدَ الطبريِّ[٧]، عن أبي بكرٍ الرازيِّ[٨]، عن أبي عامرٍ عُمَرَ ابنِ تميمِ بنِ سَيّار[٩]، عن أبي سليمانَ الجُوزْجانيِّ، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ.

وأرويه أيضاً بقراءةِ أوائلِهِ وإجازةِ الباقي عن مُحمَّد صالح الآمِديِّ[١٠]، عن

---

(١) وهو محمَّد بن أحمد بن إبراهيم المقدسيّ الحنبليّ (٦٨٤-٧٨٠). «الدرر الكامنة» ٣: ٣٠٤.

(٢) وهو عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ الصالحيّ الحنبليّ (٥٩٥-٦٩٠). «الأعلام» ٤: ٢٥٧.

(٣) أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمَّد البكريّ البغداديّ الحنبليّ (٥٠٨-٥٩٧). «سير أعلام النبلاء» ٢١: ٣٦٦-٣٨٤، و«الأعلام» ٣: ٣١٦.

(٤) أبو الفتح محمَّد بن عبد الباقي البغداديّ (٤٧٧-٥٦٤). «سير أعلام النبلاء» ٢٠: ٤٨١-٤٨٣.

(٥) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد البغداديّ (٤٠٤-٤٨٨). «سير أعلام النبلاء» ١٩: ١٠٥-١٠٨.

(٦) أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن محمَّد الحنفيّ (٣٥٥-٤٣٦). «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٦١٥-٦١٦.

(٧) المقرئ المالكيّ (٣٢٤-٣٩٣). «تاريخ بغداد» ٦: ٥١٠-٥١١.

(٨) محمَّد بن أحمد بن عيسى بن عبدك (ت ٣٤٨). «تاريخ بغداد» ٢: ١٥٩، وانظر: «جامع المسانيد» للخورازمي ١: ٧٧.

(٩) أبو عامر الطبريّ، له ذِكْرٌ في «تاريخ بغداد» ٢: ٣٨٥، و«تاريخ دمشق» ٩: ١٧١ في إسنادَيْن مختلفَيْن. لكنْ وقع في «تاريخ بغداد»: «عمرو»، ولعلَّ الصواب ما في «تاريخ دمشق» لموافقته ما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٧٦ في هذا الإسناد، والله أعلم.

(١٠) ابن مصطفى بن عمر (١٢٦٣-١٣٧٠). «نثر الجواهر والدُّرر» للمرعشلي ٢: ١٢٤٠-١٢٤١.

الشيخ فالح[١]، عن عبدِ الغنيِّ الدِّهْلَويّ[٢]، عن مُحمَّد عابد السِّنْديّ[٣]، بسَنَدِهِ المذكورِ في «حَصْـرِ الشارد»[٤] بطريقِ ابنِ حَجَرٍ[٥] إلى أبي حفصٍ الكبيرِ البخاريّ، عنه[٦].

وأما «مُسنَدُ» مُحمَّدِ بنِ الحسن؛ فأرويه بعُموم الإجازةِ بالسَّنَدِ إلى ابنِ طُولُون[٧]، عن أبي عبدِ الله مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي عُمَر[٨]، عن أُمِّ مُحمَّدٍ عائشةَ ابنةِ مُحمَّدٍ العُمَريّ[٩]، عن أبي الحجّاج يوسفَ المِزِّيِّ الحافظ[١٠]، عن ابنِ البُخاريّ، عن ابنِ الجوزيّ، عن ابنِ البَطِّيّ[١١]، ....

---

(١) وهو محمَّد فالح بن محمَّد بن عبد الله الظاهريّ المدنيّ (١٢٥٨-١٣٢٨). «الأعلام» ٦: ٣٢٦.

(٢) وهو عبد الغنيّ بن أبي سعيد بن الصَّفِيّ العُمَريّ الدِّهْلَويّ ثم المدنيّ (١٢٣٥-١٢٩٦). «الأعلام» ٤: ٣٣.

(٣) وهو محمَّد عابد بن أحمد بن عليّ السِّنْديّ الأنصاريّ (ت ١٢٥٧). «الأعلام» ٦: ١٧٩.

(٤) ١: ١١٦.

(٥) انظر: «المعجم المفهرس» له ص٣٨-٣٩.

(٦) أي: عن محمَّد بن الحسن.

(٧) انظر: «الفهرست الأوسط» له ٥: ٣١١.

(٨) شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عليّ المقدسيّ الدمشقيّ الصالحيّ (٨٠٥-٨٩٨). «الضوء اللامع» ٧: ٩-١٠، و«شذرات الذهب» ٩: ٥٤٥.

(٩) هي عائشة بنت محمَّد بن عبد الهادي القرشيّة المقدسيّة الصالحيّة (٧٢٣-٨١٦). «الضوء اللامع» ١٢: ٨١، و«الأعلام» ٣: ٢٤١.

(١٠) ابن عبد الرحمن بن يوسف الدمشقيّ (٦٥٤-٧٤٢). «الدرر الكامنة» ٤: ٤٥٧، و«الأعلام» ٨: ٢٣٦.

(١١) كذا في الأصل، وهو خطأ، ففي «الفهرست الأوسط» لابن طولون ٥: ٣١١: «أنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاريّ»، فعيَّنه المُؤلِّف بابن البطيّ؛ لكونه من شيوخ ابن الجوزي =

عن الحسنِ بنِ مُحمَّدٍ الجوهريّ[١]، عن أبي بكرٍ مُحمَّدٍ الأبهَريّ[٢]، عن أبي عَروبةَ الحرّانيّ[٣]، عن جَدِّه عَمْرِو بنِ أبي عَمْرو، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيّ.

ويرويهما أيضاً صالحٌ الجينينيُّ عن أبيه[٤]، عن الخيرِ الرَّمْليّ، عن مُحمَّدِ بن السِّراج عُمَرَ الحانوتيّ، عن مُؤلِّفِ «السِّيرة الشاميّة» مُحمَّدِ بنِ يوسُفَ الصالحيِّ[٥] الحافظ، بأسانيدِهِ المذكورةِ في «عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النُّعمان»[٦] له.

وذكرَ ابنُ حَجَرٍ أسانيدَه في «موطأ مُحمَّد» و«الآثار» له و«السِّيَر الكبير» له في «المُعجَم المُفَهرِس»[٧].

= كما سلف ص١٩١، ولتشابه الاسمين، فابن البَطِّيّ: هو أبو الفتح محمَّد بن عبد الباقي البغدادي (٤٧٧-٥٦٤)، وهذا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاريّ، فاتفقا في الاسم واسم الأب، وافترقا في الكنية والنِّسبة.

وأبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري: هو قاضي المارستان (٤٤٢-٥٣٥)، وهو أحدُ مَنْ جمع «مسنداً» للإمام أبي حنيفة، وله ترجمة في «لسان الميزان» ٧: ٢٧١ (٧٠٤٥)، وهو المذكور هنا، أما ابن البطيّ فلم يُدرِك الجوهريّ المتوفى سنة ٤٥٤، قبل مولده بعشرين عاماً.

(١) أبو محمد الشيرازيّ ثم البغداديّ (٣٦٣-٤٥٤). «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٦٨-٧٠.

(٢) محمَّد بن عبد الله التميميّ المالكيّ (حوالي ٢٩٠-٣٧٥). «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٣٢-٣٣٤.

(٣) الحسين بن محمَّد بن مودود السُّلَميّ (بعد ٢٢٠-٣١٨). «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٥١٠-٥١٢.

(٤) إبراهيم بن سليمان بن محمَّد الفلسطينيّ ثم الدمشقيّ الحنفيّ (حوالي ١٠٤٠-١١٠٨). «الأعلام» ١: ٤١.

(٥) الدمشقيّ، توفي سنة ٩٤٢. «الأعلام» ٧: ١٥٥.

(٦) ص٣٠٣ و٣٠٤.

(٧) انظر: «المعجم المفهرس» ص٣٨-٣٩، وليس فيه «السِّير الكبير».

وأما كتابُ «الموطأ» روايةَ مُحمَّدِ بنِ الحسن؛ فأرويه بعُموم الإجازةِ أيضاً إلى ابنِ طُولُون، عن أُمِّ عبدِ الرزّاق خديجةَ ابنةِ عبدِ الكريم الأُرْمَوِيّة[١] مشافهةً، عن أُمِّ عبدِ الله عائشةَ ابنةِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الهادي[٢]، عن الحجّار[٣]، عن أبي الحسن مُحمَّدٍ القَطيعيّ[٤] كتابةً، عن ابن البَطِّيّ، عن ابنِ خَيْرون وأبي الحسنِ عليِّ بنِ الحسينِ ابنِ أيوبَ[٥] قالا: أنبأنا أبو طاهر عبدُ الغفّار بنُ محمَّدِ بنِ جعفر المُؤدِّب[٦]، أنبأنا أبو عليٍّ مُحمَّدُ[٧] بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ الصوّاف، أنبأنا أبو عليٍّ بشـرُ بنُ موسى بنِ صالح الأسَديّ، أنبأنا أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ مِهْرانَ النَّسائيّ، أنبأنا به مُحمَّدُ ابنُ الحسنِ الشيبانيُّ رحمه الله.

وأما الكتبُ السِّتّةُ له ـ أعني: «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«السِّيَر الصغير» و«السِّيَر الكبير» و«المبسوط» و«الزِّيادات» ـ؛ فإني أرويها بعُموم الإجازةِ أيضاً بالسَّنَدِ إلى صالح الجينينيّ، عن الحسنِ العجيميّ[٨]، عن عبدِ الفتّاح الخاص[٩]،

---

(١) الدمشقية، توفيت سنة ٨٩٦ أو قبلها. «الضوء اللامع» ١٢ : ٢٨.

(٢) هي ابنة محمَّد ابن عبد الهادي المُتقدِّم ذِكْرُها قريباً.

(٣) أحمد بن أبي طالب الصالحيّ الدمشقيّ (ت ٧٣٠). «الدرر الكامنة» ١ : ١٤٢.

(٤) ابن أحمد بن عمر البغداديّ (٥٤٦-٦٣٤). «سير أعلام النبلاء» ٢٣ : ٨-١٠.

(٥) البزّاز (٤١١-٤٩١). «تاريخ بغداد» ١٣ : ٣٣٢، و«تاريخ الإسلام» ٣٤: ١٣٠.

(٦) (٣٤٥-٤٢٨). «تاريخ بغداد» ١٢ : ٤٢٠.

(٧) سمع منه أبو ذرّ الهرويّ «موطأ محمد»، ومنه سمعه أبو الوليد الباجي، وبه انتشر «موطأ محمَّد» بالمغرب. (ز).

وانظر ما سلف ص١٨١.

(٨) أبو البقاء الحسن بن علي بن يحيى اليماني ثم المكّيّ (١٠٤٩-١١١٣). «الأعلام» ٢ : ٢٠٥.

(٩) وهو عبد الفتاح بن الصِّدِّيق الخاصّ الزَّبيديّ الحنفي (١٠٠٩-١٠٧٥). «خبايا الزوايا» للعجيمي ص٢١٩.

عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ القادرِ النَّحْريريّ[١]، عن السِّراج عُمَرَ الحانوتيّ، عن مُحمَّدِ بنِ جرباش[٢]، عن أبي الخير مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ الرُّوميّ[٣]، عن المَجْدِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ ابنِ عليٍّ الحريريّ[٤]، عن والِدِه[٥]، عن قِوام الدِّينِ الإتقانيّ[٦]، عن الحسينِ بنِ عليٍّ السِّغْناقيّ[٧]، عن حافظِ الدِّينِ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ نَصْرٍ البخاريّ[٨]، عن مُحمَّدِ ابنِ عبدِ السَّتّارِ الكَرْدَريّ[٩]، عن البرهانِ[١٠] صاحب «الهداية»، عن أبي حَفْصٍ عُمَرَ النَّسَفيّ[١١]، عن أسعَدَ بنِ عبدِ الله الغُوبَدِينيّ[١٢]، عن أبيه عبدِ الله بنِ حمزة، عن مُحمَّدِ

---

(١) له ذِكْرٌ في ترجمة وَلَدِهِ عبد الله (ت ١٠٢٦)، كما في «المُربّى الكابلي فيمَنْ روى عن الشمس البابليّ» للزَّبيديّ ص١٩٢ (١٨).

(٢) مُحبّ الدين المُحمَّديّ الأشرفيّ الحنفيّ. «الضوء اللامع» ٧: ٢٠٩.

(٣) الحنفيّ (٨١٢-٨٩٧)، عاش في القاهرة، وبها توفي. «الضوء اللامع» ٩: ٨٢.

(٤) أبو الفتح القاهريّ الحنفيّ (٧٨٠-٨٦٤). «الضوء اللامع» ٩: ١٤٩.

(٥) شمس الدين القاهريّ الحنفيّ (ت ٧٩٧). «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤: ٦٦.

(٦) أمير كاتب بن أمير عمر الحنفيّ (٦٨٥-٧٥٨). «الدرر الكامنة» ١: ٤١٤، و«الأعلام» ٢: ١٤.

(٧) حسام الدين الحنفيّ (ت ٧١١). «الجواهر المضية» ٢: ١١٤ (٥٠٧)، و«الأعلام» ٢: ٢٤٧.

(٨) أبو الفضل الحنفيّ (حوالي ٦١٥-٦٩٣). «الجواهر المضية» ٣: ٣٣٧ (١٥١٠).

(٩) شمس الدين وشمس الأئمة العِماديّ الحنفيّ (٥٥٩-٦٤٢). «الجواهر المضية» ٣: ٢٢٨ (١٣٧٧)، و«الأعلام» ٧: ٢٨، ووقع تاريخ مولده فيه ٥٩٩، وهو خطأ مطبعيّ.

(١٠) أبو الحسن عليّ بن أبي بكر المَرْغينانيّ (٥٣٠-٥٩٣). «الجواهر المضية» ٢: ٦٢٧ (١٠٣٠)، و«الأعلام» ٤: ٢٦٦.

(١١) نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد (٤٦١-٥٣٧). «الجواهر المضية» ٢: ٦٥٧ (١٠٦٢)، و«الأعلام» ٥: ٦٠.

(١٢) نسبة إلى غُوبَدِين، قرية من قرى نَسَف، ترجم له القرشي في «الجواهر المضية» ١: ٣٨٤ (٣١٢)، وذكر أنه يروي كتبَ محمَّد بهذا الإسناد.

ابنِ أبي سعيد، عن جَدِّه يعقوب، عن أبي سليمانَ موسى بنِ سليمانَ الجُوزْجانيّ، عن الإمام مُحمَّدِ بنِ الحسنِ رحمه الله.

وأما روايةُ «السِّيَر الكبير» بطريق إسماعيلَ بن تَوْبَةَ خاصّة؛ فبالسَّنَدِ إلى صاحب «الهداية»، عن تاج الدِّينِ أحمدَ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ عُمَر[١]، عن شمسِ الإسلام أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الفَضْل الزَّرَنْجَريّ[٢]، عن شمسِ الأئمَةِ الحَلْوائيّ[٣]، عن أبي عليِّ النَّسَفيّ[٤]، عن أبي إبراهيمَ إسحاقَ بنِ مُحمَّدِ بنِ حَمْدانَ المُهلَّبيّ[٥]، عن أبي مُحمَّدِ الحارثيّ[٦]، عن أبي مُحمَّدِ السِّمْنانيّ[٧]، عن إسماعيلَ ابنِ توبةَ القَزْوينيِّ المُؤدِّب، عن الإمام أبي عبدِ الله مُحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيّ، رضِيَ اللهُ عنه، وأدام تَسَلْسُلَ أسانيدِ علومِه، ونَفَعَنا ببركاتِه.

---

(١) ويُلقَّب عمر بمازَهْ، وأولاده يُعرَفون ببني مازه. «الجواهر المضية» ١: ١٨٩ (١٢٩)، وذكر إسنادَه في كتاب «السِّيَر الكبير» كما هنا.

(٢) ذكره القرشيّ في «الجواهر المضية» ٣: ٢٦٧ (١٤٢٣)، ولم يَزِدْ على إيراد اسمه. لكنْ ذكره في ترجمة أحمد بن العزيز (الراوي عنه هنا)، وفي ترجمة محمَّد بن عمر الصَّفّار (٤٦٧-٥٥٤) منه ٣: ٢٨٧ (١٤٤٥)، وحلّاه فيهما بالقاضي، وذكر في الأول روايتَه «السِّيَر الكبير» عن الحلواني بإسناده المذكور، وفي الثاني روايتَه «شرح معاني الآثار» عن الحلوائي بإسناد آخر له.

(٣) عبد العزيز بن أحمد، (ت ٤٤٨ أو ٤٤٩). «الجواهر المضية» ٢: ٤٢٩ (٨٢١). والسرخسي يروي الكتاب في أول «شرحه» ١: ٥ عن الحلوائي، بهذا الإسناد، كما يرويه بأسانيد أخرى.

(٤) الحسين بن الخضر بن محمد، (ت ٤٢٤). «الجواهر المضية» ٢: ١٠٩ (٥٠٠) و(٥٠١).

(٥) الجُبُنّيّ (ت ٣٩٥). «الجواهر المضية» ١: ٣٧٣ (٣٠٣).

(٦) عبد الله بن محمد بن يعقوب، المعروف بالأستاذ (٢٥٨-٣٤٠). «الجواهر المضية» ٢: ٣٤٤ (٧٣٤).

(٧) عبد الرحيم بن داود. «الجواهر المضية» ٢: ٤١١ (٨٠٠).

وفاةُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ رضِيَ اللهُ عنه

كان ميلادُ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ سنةَ اثنتَيْنِ وثلاثينَ ومئة، كما نصَّ عليه ابنُ أبي العوّام وابنُ سعدٍ والخطيبُ[1] وغيرُهم، وسها مَنْ قال: سنةَ خمس، كما سبق[2].

وأما وفاتُه فكانت سنةَ تسع وثمانينَ ومئة، باتفاقٍ بين ابنِ سعدٍ وابنِ الخيّاطِ والخطيب[3]، وغَلِطَ مَنْ قال: سنةَ ثمان، كما وقعَ في ابن أبي العوّام[4].

قال أبو عبدِ الله الصَّيْمَريّ[5]: أخبرنا المَرْزُبانيّ، ثنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَرَفةَ النَّحْويّ[6]: «ماتَ مُحمَّدُ بنُ الحسنِ والكِسائيُّ بالرَّيِّ سنةَ تسع[7] وثمانين ومئة، فقال الرشيد: دفنتُ الفِقهَ والعربيّةَ بالرَّيِّ». وسبق[8] أنْ قيل: ماتَ مُحمَّدٌ ثمّ

(١) انظر: «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٦٨، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٣٦، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ٥٦١.

(٢) ص٦.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٣٧، و«التاريخ» لخليفة بن خيّاط ص٤٥٨، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ٥٦٢.

(٤) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٩.

(٥) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٣.

(٦) الأخباريّ اللغويّ الأديب المعروف بنِفْطَوَيْه (٢٤٤-٣٢٣).

(٧) وتحرَّفت لفظةُ «تسع» إلى «سبع» ـ وهو تحريفٌ كثيراً ما يتكرَّر ـ في عِدّةِ مصادر، ومنها: «طبقات الفقهاء» للشيرازيّ ص١٣٥، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ٢: ٢١٩، و«الجواهر المضية» للقرشيّ ٣: ١٢٥.

(٨) ص١٢٢.

الكِسائيُّ بعدَه بيومَيْن[١]، وقيل: ماتا في يوم واحد[٢]، والله أعلم.

وفي «مناقب الكَرْدَريّ»[٣]: «أنّ أبا الحسنِ عليَّ بنَ موسى القُمِّيَّ[٤] ذكر: أنّ مُحمَّدَ بنَ الحسنِ دُفِنَ بجبَلِ طَبَرَك ـ مُحرَّكةً ـ قلعةٍ بالرَّيِّ بقُرْبِ دارِ هشام بنِ عُبيدِ الله الرازي، لأنه كان نازلاً عليه، والكِسائيَّ بقرية رَنبُويَهْ، وبينهما أربعةُ فراسِخ، وكان مُعَسكَرُ الرشيدِ أربعةَ فراسخ، نزلَ الإمامُ مُحمَّدٌ في جانب، والإمامُ الكِسائيُّ في جانب». اهـ. وذلك حينما خرجَ الرشيدُ إلى مُقاتَلةِ رافع بنِ اللَّيْثِ بنِ نَصْرِ بنِ سَيّارٍ بسَمَرْقَند[٥].

---

(١) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكَرْدَريّ ص٤٢٠.

(٢) وهو قولُ محمَّدِ بنِ سماعةَ (١٣٠-٢٣٣) صاحبِ محمَّد بن الحسن ـ كما سلف ص١٢٢ ـ فله وجاهة، وقول الإمام اللغويّ أحمدَ بنِ يحيى المعروفِ بثعلبٍ (٢٠٠-٢٩١) ـ كما رواه الخطيب في «تاريخه» ٢: ٥٧٣ و١٣: ٣٥٧ عنه ـ وهو قريبُ العَهْد منهما، ويُعَدُّ من مدرسة الكوفة في النَّحْو، والكسائيُّ أحدُ أئمّتها. ورواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٣٦٨ عن الطحاويّ بلفظ: «ويُقال: إنهما ماتا في يوم واحد».
ولذا اعتمده أكثرُ المُؤرِّخين، منهم السمعانيُّ في «الأنساب» ٨: ٢٠٣ و١١: ١٠٢، والرافعيُّ في «التدوين» ١: ٢٥٢، وياقوت في «معجم الأدباء» ٤: ١٧٥١، وابنُ كثير في «البداية والنهاية» ١٣: ٦٧١، و٦٧٣، وابنُ فضل الله العمريُّ في «مسالك الأبصار» ٥: ٢٤٣، والقرشي في «الجواهر المضية» ٣: ١٢٦ (١٢٧٠).
ولمّا ذكر ابنُ الجوزيّ في «المنتظم» ٩: ١٧٥ موتَهما في يوم واحد، استطرد فذكر جماعةً ممَّن تُوفِّـيَ كلُّ اثنين منهم في يوم واحد. قلت: وهو بحثٌ لطيفٌ جديرٌ بأن يُتتبَّعَ ويُفرَدَ في رسالة.

(٣) «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٢١.

(٤) العلامة شيخ الحنفية بخراسان أبو الحسن النيسابوريّ، تفقَّه على محمَّد بن شجاع الثلجيّ، وتصدَّر في نيسابور، وألَّف «أحكام القرآن»، وتخرَّج به جماعة، وأملى الحديث، وتوفي سنة ٣٠٥. «سير أعلام النبلاء» ١٤: ٢٣٦.

(٥) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى مُتابعاً الكَرْدَريَّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٣٨، وفيه نظر.

=

وذكرَ الذهبيُّ في «جُزْئه»[1] عن يونُسَ بنِ عبدِ الأعلى، عن عليِّ بنِ مَعبَد، عن الرجل الرازيِّ الذي ماتَ مُحمَّدُ بنُ الحسن في بيته (وهو هشامُ بنُ عُبَيدِ الله) قال: حَضَـرْتُ مُحمَّداً وهو يموت، فبكى، فقُلتُ له: أتبكي معَ العِلم؟! فقال لي: أرأيتَ إنْ أوقَفَني اللهُ تعالى، فقال: يا مُحمَّد، ما أقدَمَكَ الرَّيَّ؛ الجهادُ في سبيلي أم ابتغاءُ مَرْضاتي؟ ماذا أقول؟ ثم ماتَ رحمه الله». اهـ.

وقال الصَّيْمَريّ[2]: أخبرنا عُمَرُ بنُ إبراهيم، ثنا مُكرَم، ثنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ السلام، حدَّثني سليمانُ بنُ داودَ بنِ كثيرٍ الباهِليّ وعبدُ الوهّابِ بنُ عيسى قالا: حدَّثنا (أحمدُ بنُ) مُحمَّدِ بنِ أبي رجاء[3] قال: سَمِعتُ أبي قال: «رأيتُ مُحمَّدَ بنَ

= فقد خرج الرشيدُ في هذه السَّنة للقاء عليِّ بنِ عيسى بنِ ماهان، عامِلِه على خراسان، وذلك أنّ أهلها كتبوا إليه يشكون سوءَ سيرة عليِّ بن عيسى وظلمَه واستخفافَه بهم، فخرج الرشيد، وأقام بالرَّيِّ أربعةَ أشهر، حتى أتاه عليُّ بنُ عيسى من خراسان بالهدايا الكثيرة والأموال العظيمة، ورأى الرشيدُ منه خِلافَ ما كان يظنّ، فردَّه إلى خراسان، كما في «الكامل» لابن الأثير ٥: ٣٦٦.

أما رافعُ بنُ الليث، فالمذكورُ في كتب التاريخ أنه قد ظهر أمرُه سنةَ ١٩٠، وفيها استولى على سمرقند، وخلع طاعةَ الرشيد، وأنّ الرشيدَ سار إليه سنة ١٩٢، وانتَدَبَ لِقتالِه هَرْثَمةَ ابنَ أعين، فانهزم رافع سنة ١٩٣ وضَعُفَ أمرُه، حتى قُتِلَ سنة ١٩٥، كما في «الكامل» لابن الأثير ٥: ٣٧٠ و٣٨٣-٣٨٥ و٣٩٩، و«الأعلام» للزركلي ٣: ١٢-١٣.

(١) «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٩٤.

ورواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٨ عن الطحاويّ، عن يونس، به. وزاد الطحاويُّ في آخره: «فقال أحمدُ بنُ أبي عِمْران ليونس ـ وكان حاضِـرَ المجلس معَنا ـ: يا أبا موسى، هو هشامُ بنُ عُبَيد الله الرازيّ؟ فقال يونس: هو هشامُ بنُ عُبَيد الله».

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٣.

(٣) لم أقف له على ترجمة، لكنْ روى عنه جماعة، كما يظهر من هذا الإسناد والذي بعده. =

الحسنِ في المنام، فقُلت: ما صنعَ بك ربُّك؟ قال: أدخَلَني الجنّة، وقال لي: لم أُصيِّرْكَ وعاءً للعِلم وأنا أُريدُ أنْ أُعذِّبَك. قال: قلتُ: فأبو يوسف؟ قال: ذاكَ فوقي ـ أو: فوقنا ـ بدرجة. قال: قلتُ: فأبو حنيفة؟ قال: ذاكَ في أعلى عِلِّيِّين»[1]. اهـ.

وقال ابنُ أبي العوّام الحافظُ[2]: حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ حمّادٍ قال: حدَّثني أحمدُ بنُ القاسم البَرْتيُّ قال: حدَّثنا أبو عليٍّ أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ أبي رجاءٍ قال: سَمِعتُ أبي يقول: «أُريتُ[3] مُحمَّدَ بنَ الحسنِ في المنام، فقُلت: إلامَ صِرْتَ؟ قال: غُفِرَ لي، قلت: بِمَ؟ قال: قال: لم نَجعَلْ هذا العِلمَ فيك إلا ونحنُ نَغفِرُ لك. قال: قُلت: فما فَعَلَ أبو يوسف؟ قال: فوقنا بدرجة. قال: فقُلت: أبو حنيفة؟ قال: في أعلى عِلِّيِّين». اهـ.

ولفظُ الخطيب[4] قريبٌ من هذا، إلا أنه يرويه بطريق ابنِ المُغلِّس[5]، عن سليمانَ بنِ أبي شيخ، عن ابنِ أبي رجاء، عن مخمويه أحدِ الأبدال، والله أعلم.

أغدَقَ اللهُ على ضريحه سجالَ رحمتِهِ ورضوانِه، ونَفَعَنا بعلومِهِ بمَنِّه وكَرَمِه، إنه قريبٌ مُجيب.

وأخرَجَ الصَّيْمَريُّ[6] عن المَرْزُبانيّ، عن أبي بكر (ابنِ دُرَيد)[7]، عن [أبي]

= وأبوه هو القاضي محمَّد بن أبي رجاء الخراسانيّ، من أصحاب أبي يوسف، توفي سنة ٢٠٧. «تاريخ بغداد» ٣: ١٨٨.

(١) ورواه الموفق المكيُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٥٤ من طريق ابن أبي رجاء، به.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص١٣٦.

(٣) في الأصل: «أرأيت»، وهو خطأ مطبعيّ.

(٤) في «تاريخه» ٢: ٥٧٣. ومن طريقه رواه الموفق المكي في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٥٤.

(٥) ويُعرَف أيضاً بابن الصَّلت، وهو مُتَّهم، كما سلف ص١٢٦، ولا حاجةَ لروايته هنا.

(٦) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٣٢-١٣٣.

(٧) كذا في الأصل، وهو يدلُّ على أنّ ما بين الهلالَيْن زيادة من المُؤلِّف ـ كما سلف التنبيه إليه =

سعيدِ السُّكَّريِّ[١] قال: أنشَدَني إسماعيلُ بنُ أبي مُحمَّدٍ يحيى بنِ المُبارَكِ اليَزيديِّ، عن أبيه[٢]: أنه أنشَدَ يَرْثي مُحمَّدَ بنَ الحسنِ والكِسائيّ:

تَصَرَّمَتِ الدُّنيا فليسَ خُلودُ ... وما قد ترىٰ مِن بَهْجةٍ ستَبيدُ

لِكُلِّ امرِئٍ منّا مِنَ الموتِ مَنهَلٌ ... فليسَ لَهُ إلا عليهِ ورودُ

= مراراً ـ وأنّ الذي في مصدره هو: «أبو بكر»! ولكنّ الذي في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» هنا: «أنبأ الصُّولي»، وقد طُبع بتحقيق العلامة أبي الوفا الأفغاني عن نسختَيْن خطيَّتَيْن، هما: نسخة الآستانة، ونسخة الكوثريّ المنسوخة من نسخة دار الكتب المصرية، وقد قام المُؤلِّفُ نفسُه بمقابلة الكتاب على النسخة الثانية، لكنْ لم يُذكَر في هذا الموضع اختلافٌ بين النُّسختَيْن!

وعلى كُلِّ حال، فالصُّوليّ: هو العلامةُ الأديبُ أبو بكر محمَّد بن يحيى بن عبد الله البغداديّ، نادَمَ جماعةً من الخلفاء، وصنَّف كتباً، منها «أدب الكاتب»، وتوفي سنة ٣٣٥. «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٣٠١-٣٠٢، و«الأعلام» ٧: ١٣٦.

أما أبو بكر ابن دُرَيد: فهو العلامةُ اللغويُّ الأديبُ محمَّد بن الحسن الأزديّ (٢٢٣-٣٢١)، صاحب التصانيف المشهورة، كـ«الاشتقاق» و«الجمهرة». «الأعلام» ٦: ٨٠.

وكلاهما من شيوخ المرزبانيّ، وقد اتفقا في الكنية نفسِها.

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: «السكريّ»، دون ذِكرِ «سعيد» أبو «أبي سعيد».

وهو العلامةُ الأديبُ الراويةُ أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عُبيد الله (٢١٢-٢٧٥)، جمع أشعارَ كثيرٍ من الشعراء، كامرِئ القيس والنابغة وزهير والحطيئة، وجمع أخبارَ بعض القبائل وأشعارَها، وكان ثقةً ديِّناً صادقاً يُقرِئُ القرآن. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ١٢٦-١٢٧، و«الأعلام» ٢: ١٨٨.

(٢) العلامةُ المُقرِئُ النَّحْويُّ الشاعر، جوَّد القرآن على أبي عمرو ابن العلاء، وقرأ عليه جماعةٌ، منهم الدُّوريُّ والسُّوسيّ، وله اختيار في القراءة لم يخرج فيه عن السبع، وكان نظيراً للكسائيّ، وكان الكسائيُّ يُؤدِّبُ الأمين، واليزيديُّ يُؤدِّبُ المأمون، وكانت وفاتُه بمَرْو سنة ٢٠٢ في صُحْبة المأمون. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٦٢-٥٦٣.

ألم ترَ شَيْئاً شاملاً يَبْذُرُ البِلى[١] وأنّ الشبابَ الغَضَّ ليسَ يعودُ
سيأتيك ما أفنىٰ القُرونَ التي مَضَتْ فكُنْ مُستَعِدّاً فالفناءُ عَتيدُ
أَسِيتُ علىٰ قاضي القُضاةِ مُحمَّدٍ فذرَّفتُ[٢] دَمْعي والفُؤادُ عَميدُ
وقُلتُ إذا ما الخَطْبُ أشكَلَ: مَنْ لنا؟ بإيضاحِهِ يوماً وأنتَ فَقيدُ
وأقلَقَني موتُ الكِسائيِّ بعدَهُ وكادَتْ بيَ الأرضُ الفَضاءُ تَميدُ
وأذهَلَني عن كُلِّ عَيْشٍ ولَذَّةٍ وأرَّقَ عَيْني والعُيونُ هُجُودُ
هما عالِمانا أوْدَيا وتُخُرِّما[٣] فما لهما في العالمينَ نَديدُ
فحُزْني متى[٤] تَخطُرُ على القَلْبِ خَطْرةٌ بذِكْرِهما حتّىٰ المماتِ جديدُ

وذكرَ مِثْلَ ذلك ابنُ عبدِ البرِّ في «الانتقاء»[٥].

---

(١) كذا في الأصل، والمُؤلِّف ينقلُ من نسخة خطية من «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»، لكنْ في المطبوع منه: «يُنذِرُ البلى»، وهكذا هو في «أخبار النحويِّين البصريِّين» و«معرفة القُرّاء للكبار» و«غاية النهاية» و«مسالك الأبصار»، وجاء في «الانتقاء»: «يَبذُر الفتى».

(٢) كذا في الأصل، لكنْ في المطبوع من «أخبار أبي حنيفة واصحابه»: «فأذرَيْتُ»، وهكذا هو في سائر المصادر: «فأذرَيْتُ» أو «وأذرَيْتُ»، وفي «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٢١: «فأجرَيْت».

(٣) أي: ماتا وانقَضَت حياتُهما، يُقال: أودى الرجل، أي: هلك، ويُقال: تخرَّمَهم الدَّهر، أي: أفناهم واستأصَلَهم.

(٤) كذا في الأصل وفي «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»، وفي سائر المصادر: «فحُزْنيَ إنْ».

(٥) ص١٧٤=٣٣٨.

وأورَدَها كلَّها السِّيرافيُّ في «أخبار النَّحويِّين البصريِّين» ص٣٦-٣٧، والذهبيُّ في «معرفة القُرّاء الكبار» ١: ١٢٧-١٢٨، وابنُ الجزريّ في «غاية النهاية» ١: ٥٤٠.

وأورَدَ بعضَها أبو المحاسن التنوخيُّ في «تاريخ العلماء النَّحويِّين» ص١١٥، والخطيبُ في =

ويُعْزى إلى الرشيد أنه أنشد:

أسِيتُ على قاضي القُضاةِ مُحمَّدِ فذرَّفتُ دَمْعي والفُؤادُ عَميدُ

الأبيات[١]، فلعلّه تمثّل بأبياتِ اليزيديّ.

انتهى ما أرَدْنا ذِكرَه في هذه العُجالة. وصَلّى اللهُ على سيِّدنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليماً كثيراً، وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

تمَّ بيدِ الفقيرِ إليه سبحانه مُحمَّدُ زاهدُ بنُ الحسنِ الكوثريُّ عُفِيَ عنهما، عَصْرَ يوم الخميس تاسع صَفَر الخير من سنة خمسٍ وخمسين وثلاثِ مئةٍ وألف[٢].

* * *

= «تاريخه» ٢: ٥٧٣، والسمعانيُّ في «الأنساب» ٨: ٢٠٣، وابنُ الأنباريّ في «نزهة الألباء» ص٧٢، والقِفْطيُّ في «إنباه الرواة على أنباه النُّحاة» ٢: ٢٦٨، وابن فضل الله العمريّ في «مسالك الأبصار» ٥: ٢٤٣، والصَّفَديّ في «الوافي بالوفيات» ٢١: ٥٢، وياقوت في «معجم الأدباء» ٤: ١٧٥٢، والكردريّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٢١.

(١) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٣٦٧.

(٢) وكان فراغي من خدمة هذا الكتاب والتعليق عليه في شهر محرَّم سنة ١٤٣٧هـ، ثم أعدت النظرَ فيه مرّات، كان آخرها ليلة الثلاثاء ٩ رمضان ١٤٣٧، في منزلي بإسطنبول المحروسة، ردَّ الله عنها كيدَ الكائدين، وعن سائر ديار المسلمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

فهرس أبحاث الكتاب[1]

(١) هذا الفهرس من صنع المؤلف رحمه الله تعالى، وقد أثبتُّه كما هو بتصرُّف يسير جداً، وزدتُ فيه ما ورد في التعليق من أبحاث، كما قمتُ بغيير أرقام الصفحات لتُوافِقَ هذا الإخراج الجديد.

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

* * *

فهرس الكتاب الإجمالي

الموضوع الصفحة

الموضوع | **الصفحة**

* * *